# العولمة الاجتياحية

دكتور
محسن أحمد الخضيري





مجموعة النيل العربية

# العولمة الاجتياحية

دكتـــور
محسن أحمد الخضيرى

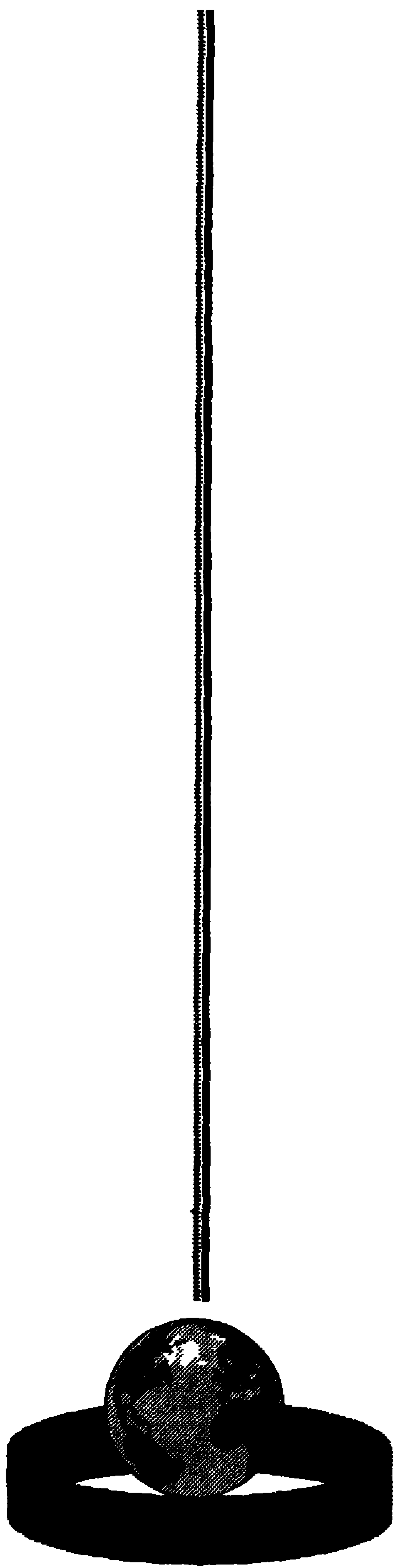



مجموعة النيل العربية

اسم الكتـــاب : **العولمة الاجتياحية**
المــؤلــف : دكتور / محسن أحمد الخضيري
رقم الإيـداع : 2001/2999
الترقـيم الدولى : 3 - 36 - 5919 - 977
الطبـعـة : الأولى
سنة النشـر : 2001


النـاشـر : **مجموعة النيل العربية**
العـنـوان : ص.ب : 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة / ج.م.ع
التليفون : 00202/2602938
الفـاكس : 00202/2602938

## • المحتويات •



# • مقدمة •

تعتبر فرضية حتمية العولمة **Globalization Determinism** إحدى القضايا الرئيسية التي سلم بها رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع ... وغيرهم ، وأصبح العالم مع هذه الفرضية يستعد للدخول في مرحلة حضارية مختلفة التميز ، وأصبح العالم مهيأ لخوض مرحلة جديدة من عصر مستجد ، عصر العولمة ، وباعتبار أن الحضارة هي الوعاء الذي يصب فيه ويتشكل الفكر الإنساني بعد فترة أخرى ، وأن التطورات الفكرية الحديثة الكاسحة المصاحبة لتيار العولمة قد أفرزت من نتاج الذهن ومن إعادة صياغة الأفكار الكثير المتباين ، والذي يعاد تنظيمه وهيكلته حتى يصبح أفضل وأكثر تعبيراً وبصدق عن طبيعة العولمة .

وإذا كان البعض ينظر إلى العولمة على أنها ثورة اجتياحية ، فإنها مثل كل الثورات لا تقف جامدة ، بل تكون صاحبة الحركة ، سريعة التأثير ، فاعلة القوة ، ومن ثم فإن نظامها قد وسع بكل شموله وتفرده كافة الاتجاهات ، ومزج فيها ومعها ذاته ، وجعل الجميع ينصهر داخل بوتقة العولمة، ومن ثم فإن العولمة :

- اجتذبت كل المهتمين للمثول أمامها وباعتبارها شئ جديد يثير انتباه الذات ليس بالآخرين فقط ، ولكن بالذات أيضاً تأثراً وتأثيراً ، وبشكل يزداد تغلغلاً وعمقاً ودون توقف عند حد معين متجاوزاً اعتبارات اللحظة الراهنة التي لازال يتشكل ويتمحور فيها إلى تداعيات ومضاعفات المستقبل .
- استأثرت العولمة كموضوع وكتيار وكحدث بكل الانتباه والاهتمام سواء للرجل المتخصص أو للشخص العادي ، بل يكاد يكون التأثير جامحاً شاملاً ، محسوساً وملموساً ليس فقط باعتبار أن العولمة حدث وشأن جار ، يدخل في الاهتمام المباشر ، ولكن أيضاً باعتباره نقطة تحول لاتجاه سوف يستمر حاكماً ومتحكماً كتيار فرض ذاته اجتياحاً ، وفرض تأثيره وأنتج أثره .

- تنامي الإحساس بظواهر العولمة أكثر من حقائقها ، وبحركة العولمة أكثر من مضمونها ، وبآثار العولمة أكثر من فواعلها وآلياتها ، وهو أمر لن يستمر طويلاً حتى يتحول هذا التيار الاجتياحي إلى رسالة لها مؤسساتها ومنظماتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة والتي تملك ليس فقط قدرة الإقناع ، ولكن أيضاً تملك حيوية الإلهام وانطلاقة التبشير ، وواعدية مستقبل أفضل كقواعد وارتكاز ، وشرعية تواجد ، ومصداقية توجه .
- زيادة الحدس والتخمين والظن ، وإثارة الشكوك والهواجس والمخاوف ، وازدياد صرخات التحذير والتنبيه من أخطار لا وجود لها ، ومن أشباح وعفاريت وشياطين العولمة أكثر من ملائكتها وخيرها والطيبين والطيبات فيها ، وهو وإن كان ما حدث حقيقة بالفعل لتيار رافض العولمة ، فإنه في الواقع لا يملك القدرة على التعولم ، ومن ثم فإن رفضه ليس إلا مرحلة ظرفية مؤقتة تعبر عن حالة عجز ظرفي مؤقت ، وعندما يملك القدرة سوف يتحول إلى فاعل ومؤثر فيها ، بل ومدعم لجهودها .
- التعامل مع العولمة بالعواطف ، والأحاسيس ، والانفعالات ، واستدعاء خبرة الماضي للتعامل معها ، بينما العولمة أمر جديد غير مسبوق يتعلق فقط بالمستقبل ... والمستقبل وحده ، ومن ثم فإن حقائق الأشياء بموجوداتها القائمة تختلف بالطبع عن احتمالاتها التي تتجه إليها بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، بل والإنسانية . ومن ثم فإن واقع الأشياء يفرض وعي إدراكي جديد نتيجة التحول من "مجرد" "فكرة" إلى قوانين ونظم ومؤسسات تحكم وتفرض قانونها ونفوذها وسطوتها .
- تنامي مقولات الارتداد إلى الخلف والنكوص على الأعقاب لمثول العولمة كشئ غير مألوف أمام الذات ، وهو أمر يحمل رفضاً ذاتياً نتيجة الإحساس بالانكسار وبالارتداد ، ومن ثم غضباً جماهيرياً من عدم القدرة ، ونشوء تيار إصلاحي وقوى قادرة على تحويل الخوف إلى شجاعة ، والعجز إلى قدرة ، والتردد إلى فعل اجتياحي قوي .
- التقمص الوجداني وارتداء مسوح الحكمة وثياب الوعاظ واستطباع الأمور واصطناع المواقف ، وما أفرزه هذا من اختلاف كبير في الآراء ، ووجهات النظر ، والأحكام وما

صدر عنها من تفاوت حاد ... وما أدت إليه من انقسامات وتقسيمات بين مدارس وشيع وأحزاب لكل منها مناطق وحدود ... بينما العولمة اجتياح يزيل الحواجز والحدود ... ويبقى الاختيار إنسانياً وجماهيرياً شديد الاتساع ، ومن ثم فإن الوسائل لم تعد تؤثر في الغايات ... بل أصبحت الغايات تؤثر في غايات أخرى ومن ثم في الوسائل .

لقد أثبتت حركة العولمة ، أنها متواصلة ، وأنها مستمرة ، وأنها لا تتوقف لتلتقط أنفاسها ، وأن كل محاولات كبح الجماح ، أو السيطرة على العنفوان ذهبت أدراج الرياح . إن قوى العولمة وهي في اجتياحها لكل شئ تترك بصماتها واضحة ، وتؤتي ثمارها يانعة ، تحدد الأبنية والعوالم الخاصة والعامة ، وتصنع عالمها الذاتي من خلال الأعمال التي تصوغها . ومن ثم فإن الحديث يتعين أن يمتد إلى دور العولمة ، وكيفية التعامل معها وبها وفيها ، وهو ما شغل مساحة من اهتمامنا وأفكارنا عن دور العولمة ، وهو ما لا يجب أن ينغلق على عمليات هرطقة نقاشية ، بقدر ما يتعين أن نصنع لأنفسنا منهاجاً ونظاماً .

إن الاقتراب من العولمة ككيان وكمضمون سوف يحمل كثير من الدلالات وكثير من العلامات ، وهو في الوقت ذاته إعلاء للذات التي لا تفقد هويتها ، بل إنها في الواقع تسترد هويتها التي فقدتها طوال عهود وقرون مختلفة ، هوية الإنسانية الشاملة باتفاق عناصرها وترابط أجزائها ، ومن ثم فإن العولمة لم تعد فقط تلك الظاهرة العابرة لحواجز الجغرافيا والتاريخ ، ولكن تحولت إلى تيار اجتياحي للزمان والمكان ، يحدث تطوراً هائلاً في توجه الصناعات والمشروعات والدول بما وفرت للقادة من اتساع للرؤية ، ومن انتشار للمضمون ، والتأثير والقدرة على الفعل والتحريض عليه .وهو أيضاً :

- تيار فاعل يعتمد على وظيفة البناء والتشكيل والتكوين .
- كيان متفاعل يربط بين الواقع الإنساني في إطار هيكلي متغير .
- محيط هادر له إفرازاته وتعبيراته ذات الدلالة وذات العلاقات المتشابكة بين كل العناصر والأجزاء .

إن التطور الذي شهدته العولمة كنظام ، وما أحدثته حتى الآن من صخب لا يجب أن يقابل بالملل والسأم والضجر ، فكثرة الحوار عنها وحولها بانتظام دليل حي على فعلها وتفاعلها ،

وبالتالي فإن قوى الانطواء والانكفاء على الذات الرافضة لكل ما تقدمه العولمة أصبحت بالفعل في مأزق ، بل أصبحت حيلها ومكائدها مرفوضة حتى ممن يدورون في فلكهم ، وأصبح من الواضح أن «حماقة» التعمية بالظلم والإظلام لن تؤدي إلى رفض «العولمة» أو إعاقة تنفيذها ، بقدر ما ستؤدي إلى إعاقة الذين يعملون على إعاقتها .

لقد اختزلت العولمة بالفعل الزمان والمكان ، وصنعت كيان تفاعلي فوق المكان والزمان ، وهو تحول متعدد الوجوه ، وممتد الإطار والتأثير ، وإن كانت آثاره لا تزال غير متماثلة على المجتمعات والأفراد ، وبالتالي فإن نمط الاستجابة ، وشكل التنظيم ، وتوازن القوى داخل هذا التنظيم أو ذاك أصبح بدرجة أو بأخرى مختلف ، كما أنه بدرجة أو بأخرى يتحول ويتجه إلى التماثل ، ومن ثم فإن البحث في الآثار يخرج عن المعتاد . فالعولمة لم تنتهي بعد ، بل لازالت تياراً يتدفق ، وإشعاعاً حضارياً مستمر ، ومازالت تأثيراتها تعطي آثارها وتفرز نتائجها ، وما كان يمثل عقبة وسد فاصل أمامها ، بدأ يهتز ويترنح أمام تصاعد الضغط ، وتزايد قوة الدفع ، وهو ما سيؤدي إلى اجتياح شديد يطيح بالقوى القائمة الرافضة للعولمة ، وسيسبب آلاماً قاسية للشعوب في بحثها عن حريتها وعن حقوقها ... وهو ما حدث في دول الاتحاد السوفيتي السابقة ، وفي البوسنة والهرسك ، وفي البلقان وفي أيرلندا ... بل وفي الولايات المتحدة ذاتها ، وفي أمريكا اللاتينية بمختلفة دولها ... لقد أحدثت العولمة تفككاً وانهياراً في أسوار العزلة ، وفي سجون الحرية، ودفعت إلى خروج كل النوازع البشرية من خير أو شر ، ودفعت قوى العولمة إلى إيجاد نظام فاعل جديد يؤمن بالحرية والديمقراطية ويؤمن بالالتزام الاجتماعي ، ويقي البشر من جلادين البشر ، ومن الفوضويين ، وإقامة عدالة وإنصاف ، تأكيداً للمجتمع المدني ، وتأكيداً للجماعة البشرية . ومن ثم فإن العولمة هي :

- تخطيط وانخراط نحو الالتزام في تيار يزداد قوة باضطراد سعياً نحو الارتقاء ، وهو ما يؤسس بشكل أو بآخر على مدى غير طويل نظاماً ، يأخذ شكل عقد اجتماعي عالمي غير مسبوق ، ينظم العلاقات ويؤسسها بين البشر ، وبين القوى الحاكمة لتوازنات البشر ، ومن ثم تظل العولمة تياراً يضم إليه روافد جديدة ويحتوي قوى جديدة تنتظم وتلتزم فيه ، ومعه بشكل تصبح هي وهو شيئاً واحداً .

- إن الالتزام بمبادئ الانتظام والتزايد باضطراد يفترض عدم الخروج عن التيار والاستجابة لمتطلباته ، وإلا فقد التيار جزء من قوته ، وفقدت العولمة فرصة في تحقيق أهدافها ومراميها، وهو أمر غير مسموح بحدوثه ، فتكلفة الفقد تزداد آلامها مع تصاعد الافتقاد ، وإن الجري اللاهث لتحصيل ما تم فقده قد لا يعيد كل ما فقدناه .
- إن الانتظام والالتزام والانخراط في تيار العولمة يحتاج إلى قدر كبير من التجانس والتنسيق والوصول إلى قدر من التماثل ، ومن ثم عدم السماح بالسعي المختلف أو المناوئ ، ومقاومته وإعادته إلى التيار المتماثل . فعندما تنفك السفن عن مراسيها في ميناء الوصول ، قد تدمر بعضها بعضاً بالاصطدام ، وخاصة عندما لا يكون فيها من يمسك بدفة أو يوجه حركتها بعيداً عن هذا الاصطدام .
- تعميق الإحساس بالمسئولية الجماعية ، وبالأفق المجتمعي الجماعي ، وهو ما يستلزم متابعة ومراقبة أصحاب الاتجاهات المناوئة للعولمة والانعزال عن العالم ، وارتكاب جريمة الاستمرار في السباق نحو كارثة التهميش والانعزال ، ونحو مشاكل الركود والتكميش والإفقار . إن التصويب والتصحيح والتدقيق الدائم والمستمر قد يتطلب عدم التسامح مع أي جرم يقترفه الطغاة في حق البشر ، وتطهير العالم من أي بؤر فاسدة ، صنعتها قوى فاسدة .
- استخدام العدالة النفعية والإنصاف النفعي كأداة لنجاح العولمة ، وزيادة الحماية الداخلية وباعتبار أن الثراء والغنى أمر قرين بالانفتاح الواسع على العالم ، وباعتبار أن الثراء والغنى مطلب مشروع وحق شرعي على المجتمع أن يحميه من دعاة الحقد والرذيلة والفساد .

ومن ثم فإن العولمة تحتاج إلى قدر كبير من المرونة ، مرونة الاستقبال ، ومرونة التفاعل ، ومرونة السماح بخروج النتائج والآثار في إطار جماعي عالمي جديد ، ... لقد أضحت إشكالية العولمة من الإشكاليات الرئيسية التي فرضت نفسها ... وبدأ الدخول معها وبها وفيها إلى تنظيم جديد ، تنظيم فوقي عالمي ، يتراجع معه دور الدولة ، وذلك لصالح مؤسسات العولمة ، وأصبحت وظائف الدولة التقليدية تتحول إلى عمل وشغل ووظيفة المؤسسات ، ومن ثم فقد أصبحت مؤسسات العولمة تملك الآن حركية قادرة على فرض توازناتها ، والتي تفرضها من خلال «وفرة» وليس من

خلال عجـز ، ومن خلال «فائض» متـولد عن إطار جماعي وليس فردي ، ومن ثم تحـولت العولمة إلى «رمـز» لكل «الوعود المستقـبليـة» وهو ما سـوف يوجد بحكم الـعلاقـات المصلحيـة «ثقافـة جـديدة»، و«قيم جـديدة»، و«مـبادئ جـديدة» تنصـهـر كل منها في تـفاعل حي يتـجـاوز جمـيع الوسطاء، ويتيح حرية التعبير وممارسة الديمقراطية المباشرة .

لقد أدت العولمة إلى دخول العالم كله منعطفاً جـديداً ، عالم من التحاور العالمي ، عالم يفرض الجديـد ، ويفرض مـعارضـة القديم ، والتـعالي عليـه ، وإلغاؤه ... لقـد أصبـحت العولـمة مثـيرة للتفاعل، وخلقت من التفاعلات متعددة الجوانب ما أوجد قوى رمزية ذات حضور مكثف ، وذات إمكانيات قادرة على توليد الجديد المبتكر.

إن اهتمـامنا بالعولمة ليس نابعاً من اهتمـامنا بالآخر ، بقدر مـا هو متولد عن اهتمـامنا بأنفسنا ، ووعـينا بأهميـة ذاتنا ، وأهمـية أن تكون هـذه الذات وتلك النفس قادرة عـلى التجـاوب والحركـة والنهوض والفعل في عالمنا المعاصر ، الذي أصبح بالفـعل قرية تكنولوجية صغيرة ، وإن أطروحات التنمـية الذاتيـة ، وأفكار الانطلاق الذاتي لا تصطـدم بالعولمة ، بل وهو الذي نـؤكد عليـه أنها تجـد طريقاً ممهداً لها في ظل العولمة ، وإن نجاحها المؤكد فيه يحتاج إلى عقل راشد ذكي يتولى إعادة البناء وصيـاغة الفكر الاقتـصادي الهادي والمرشد والمـوجه للآليات وفواعل الاقـتصاد في اتجـاه الارتقاء بالتوظيف الكامل لجميع عـوامل الإنتاج ، وبصفة خاصة البشر . فالسـوق العالمي ، المفتوح هو حلم كل المشروعات التي ترغب في النمو والتوسع والاستمـرار ، والتي تعمل على اكتساب كل صفات التفوق والامتياز في الجودة والمواصفات والأسعار وشروط التسليم وخدمات ما بعد البيع .

إن هذا يقتـضي بالضرورة الاهتمام مـن جديد بالمثل العليا ، فالحـياة بكل جوانبـها لا قيمـة لها بدون مثل علـيا ، وبدون مبـادئ حميـدة ، قائمة علـى الطهارة ، قائمـة على الصدق ، قـائمة على الولاء والانتماء ، قائمـة على الأمانة ، قائمة على النقاء ..... إلخ . فلا مجال لاقـتصاد بدون مثل عليا وقيم حـميدة ، بل أنه لا مثل عليا وقيم حـميدة بدون أن نجد لها تطبيـقاً حياً ملموسـاً ومعاشاً ومحسوساً من الجميع ، ومن ثم فإن العولمة تعمل على إطلاق الحريات المدنية أي :

- حرية التفكير الإبداعي .

- حرية التنظيم الإيجابي .
- حرية التعبير الملتزم .
- حرية الضمير الحي .
- حرية التجمع .
- حرية الاختيار .

وتصون العولمة هذه الحريات من خلال تعزيز مؤسسات المجتمع المدني ، والتي تحرص على تحقيق العدالة والإنصاف ويتم ذلك من خلال تأكيد إنسانية الحياة في مجتمع الرفاهية [1] .

وقد يرى البعض أن «أطروحة» العولمة تحتاج منا إلى وقفة لإطالة التفكير ولإعمال العقل ، وهو أمر صحيح . فإعمال العقل أمر تحتاجه وتفرضه العولمة ، ولكن الاختلاف هو في مصطلح «الوقفة» ومصطلح «الإطالة» . فالوقت المتاح أمامنا قليل ، ولا يجب أن تتحول «الوقفة» إلى «توقف» ، و«الإطالة» إلى جمود ، بل يتعين أن تكون «الوقفة» تدبر ، و«الإطالة» اختيار لمسار ، يتبعه إسراع للخطى ، وانطلاق للأفق الأرحب للعولمة ...

إن العولمة ليست شيئاً مقدساً ، نقترب منه تبركاً ، أو شيئاً دنساً نحوم حوله مبتعدين ، بل العولمة ظاهرة وحالة وتيار ، وهي أقرب لمعايشة الواقع ، وهي أقرب للمدخل الواسع الفسيح الذي ينتظر من الجميع أن يدخل منه ليضيف للحضارة البشرية شئ جديد تحتاج إليه . إن أقرب تعبير حديث عن العولمة ، هو **The Swinging Globalization** ، أي العولمة الفوارة المفعمة بالحيوية وبالإثارة ، وبالجديد ، وبالوفرة .

وبالتالي فإن العولمة ليست شيئاً طارئاً أو مستحدثاً ، ولكنها نتاج لتطور طبيعي وحلم ضخم طموحي استغرق تاريخ البشرية ، وعانقته كل الحضارات ، وإن كانت حضارة القرن العشرين أطلقته في نهاية القرن لتفتتح به قرناً جديداً ... فإن الفراعنة العظام قد أرسوا مدارسه ووضعوا قوانينه ، ومن يقرأ ما تركوه للبشرية من تراث سيعلم كم كان الفراعنة سابقين بالتبشير لعصر العولمة ، وكم سيلمس فيما خطوه وكتبوه في بردياتهم وعلى جدران المعابد ما يؤكد أن الفراعنة

---

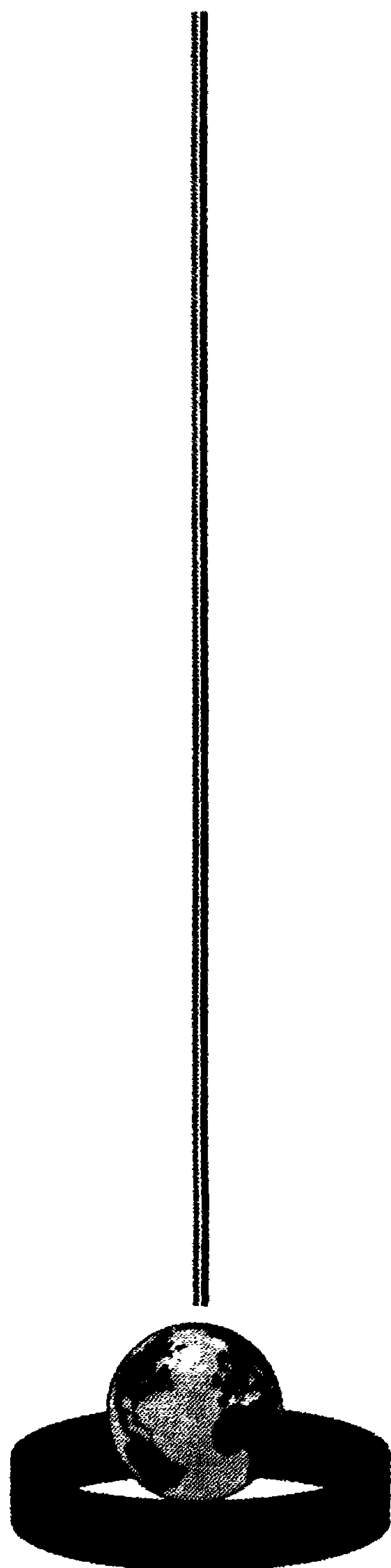
(1) أدى إلى سيطرة الرأسمالية المتوحشة التي تسعى إلى الربح بلا هوادة ، وإلى تعميق سيطرة حكم الأقلية الثرية، وإلى زيادة واتساع نطاق مشاكل : الفقر ، وازدياد عدد المهمشين ، وانتشار العنف والجريمة ، وارتفاع معدلات البطالة .

استنشقوا عصر العولمة وإيقاعه ومذاقه . ومن ثم فإن العولمة ليست موضة الزمن القادم ... بقدر ما هي تراكمات الأزمنة المختلفة التي مرت بها شعوب وحضارات العالم .

إن هذا الكتاب هو عـرض لفكر العولمة ، دون أي تأييد أو معـارضة ، بل مجرد عرض لـعملية الإقبال على العولمة ، باعتبارها تيار ، وليس بديل أو اختيار . وإذا كان أي عمل من أعمال البشر لا يرقى إلى الكمـال أمام كـمال عـمل الخالق جل وعـلا شأنه ، فـإني أرجو من الله أن يعـينني على معالجة أي قصور فيه في مراجع قادمة .

والله الموفق والهادي إلى حسن السبيل

د. محسن أحمد الخضيري



# • تمهيد •

أثارت عملية «العولمة» [1] العديد من التساؤلات ، وألقت بحجر ثقيل في بحيرة الانعزال الراكدة ، فصنعت دوامات لازالت حركتها صاخبة وتنتشر دوائرها ، وتتسع يوماً بعد يوم ، لترفع درجة القلق والتوتر لدى اقتصادي دول السوق الناشئة ... سواء نتيجة لاهتزاز المفاهيم، واضطراب القيم ، أو تحول الخاص المنغلق إلى عام مفتوح، وتصاعد إيقاع التحول من ما هو محلي صرف إلى ما هو عالمي محض ، يمتزج فيه الوعد بالوعيد ، وتتفاعل فيه الطموحات والتحديات مع الفرص والتهديدات .

إن تجاوز حدود المحلية إلى آفاق العالمية ، ينقل أنماط الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، وتنمية الكوادر البشرية ، ينقلها من كينونة ووضعية معينة ، إلى كيانات وأوضاع جديدة ، ومن ثم فإن عملية «التعولم» تجاوز إطار الاتجاه للعالمية ، وتتمحور حول مراكز نشاط تعتني بالهيمنة الدولية ، والسيطرة على الأسواق ، والتحكم في قوى الفعل فيها .

وقد يكون من الملائم أن نحذر مبكرين ، من أن «العولمة» كظاهرة وكاتجاه قسري فرضي يجتاح العالم ، تختلف عن «التعولم» كعملية إرادية مخططة ، يتم تأكيد مهامها ، وصياغة هذه المهام بشكل يحافظ على الكينونة الذاتية ، والقدرة على فرض الخيارات والاختيارات ، وليس الاستجابة لها .

ومن ثم فإن «العولمة» لا تتيح الاختيار الحر ، ولا تتيح التنوع ، ولا تعترف بالتكافؤ ، ولكنها تقترن بالصيرورة التي هي حركة مصير ، ونتيجة حتمية للأشياء ، ومن هنا فإن عمومية العولمة . لا يمكن أن تنفي خصوصية «التعولم» ، وباعتبار أن منهجية «التعولم» قائمة على إدراك كينونة الذات، وعدم نفي الآخر ، ولا تشكل إنسلاخاً عن ما هو جاري وقائم ، بل تتبادل معه التأثير والتأثر .

إن أوضاعنا الحاضرة تحتاج منا إلى إدراك أهمية «التعولم» ، أهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لنصبح فاعلين فيه ، وليس فقط باعتبارنا جزءاً منه متأثرين بما يجري فيه ويحدث ... وبالتالي يحتاج «التعولم» إلي استغلال خصوصيتنا الذاتية ، وتميزها الانفرادي عن الآخرين .

(1) يطلق الإنجليز عليها مصطلح **Globalization** ، في حين يطلق عليها الفرنسيين **Mondialisation**

واستخدامها كمنطلق إبداعي : للتغاير الزمني ، والاختلاف المكاني ، وما يرتبط به من امتلاك مجموعة من المزايا التنافسية سواء كانت طبيعية مطلقة أو نسبية ، أو كانت صناعية مخلَّقة ، وتجعلنا نتفوق ونتميز على الآخرين ، وبشكل يؤثر إيجابياً على قدرتنا على إشباع احتياجات الأسواق العالمية باختلاف : رغباتها ، وقدراتها ، وعاداتها الشرائية .

فالطبيعة الإبداعية الذاتية للتعولم ، وانفرادها الخاص ، تصبح أداة لفرض الرأي ، وفرض إرادة المتعولم إذا ما أحسن استثمار موارده ، وصنع من الفرص الاقتصادية ما يؤهله للارتقاء إلى مراكز القوة واستخدام القدرة على الفعل ، لإقناع الآخرين بحتمية الاستجابة . ومن ثم تصبح عملية إمتلاك القوة ، وسيلة فعالة لعدم استخدامها ، ووسيلة في الوقت ذاته لاكتساب قوى جديدة ذات طابع خفي ، أو قوى كامنة لم تولد بعد ، ويتوهم الجميع أنها موجودة بالفعل تحت طغيان الخوف من المجهول ، أو تحت طغيان العجز عن الفعل والتردد في تحمل تكلفة وجهد امتلاك قوة مناوئة .

إن العولمة ليست فقط مآل ونهاية ، ولكنها أيضاً كانت وستظل هدفاً مصاحباً لكل قوة أرادت أن تنفرد وتستحوذ على العالم ، ومن ثم فإن إدراك هذه الحقيقة سوف يجعلنا نعي جيداً آليات التحول مهما اختلفت الأساليب وتعددت الأنماط ، وتراوحت الأشكال ، وفقاً لتحولات الزمن ، وحقائق الجغرافيا ، أو اختفت بعض منها وظهرت أخرى لاعتبارات الظروف المكانية والظروف التاريخية . فالعولمة قاسم مشترك لأهداف أي قوة ، صغرت أم كبرت ، وحلم السيطرة على العالم حلم قديم وأزلي ، وهوحلم راود الفلاسفة ، وراود الحكماء ، وراود الزعماء ، وراود أصحاب المشروعات الصناعية والإعلامية أيضاً ... وهو هدف الجميع وإن أخفى بعضهم ذلك .

ومن ثم فإن كل القوى في كافة العصور كانت ولا تزال ذات نزوع عالمي ، وأنها وإن كانت تخفي هذا النزوع ، فإنها بصورة أو بأخرى تظهره في مناسبات عديدة ، خاصة عندما تمتلك أسباب القوة ، وعندما تحوز القوة الكافية لتحقيقه ، أو لفرضه على الآخرين .

إن سياق نمو تطور القوى ، واتجاهات الحركة المنظمة للأشياء ، تدفع إلى التوجه الفاعل نحو التكتل والاندماج ، ونحو العولمة صعوداً متتالياً ، وبشكل طبيعي . وهي عملية ذات طابع ارتقائي بأبعادها : الإنسانية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والحضارية ، وقد فرض ذلك ما يلي :

ــ عولمة النشاط الإنتاجي ، حيث أصبح من المستحيل على أي مؤسسة أوشركة أو مشروع

الانغلاق تماماً عن التأثيرات العالمية وعن التعامل مع تيار العولمة ، في مجال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو صناعة الأفكار ، وسواء كان ذلك متصلاً بعملية الإنتاج ذاتها أو عملية التسويق والتوزيع ، أو عمليات التسعير والترويج المتصلة بها .

ــ عولمة النشاط المالي واندماج وارتباط أسواق النقد والمال ببعضها البعض ، واتجاهها إلى التمركز والانتشار والتوسع والتحكم والسيطرة الإليكترونية الفاعلة التي أدت إلى سهولة حركة وتدفق رؤوس الأموال ، وسرعة انسيابها من منطقة إلى أخرى ، ومن سوق مالي إلى سوق مالي آخر بدرجة عالية من الفاعلية ومن السخونة والفورية ، أي بمجرد ومضات ونبضات أجهزة الحاسب الآلي في شبكة الاتصالات الدولية .

ــ عولمة مراكز صنع القرار ، وتبادل المراكز بين القوى العالمية ، وانتخاب مراكز بعينها تسهم فيها المشروعات دولية النشاط بدور متنام ومتعاظم ، وفي الوقت ذاته ظهور إرهاصات وبواكير الديمقراطية الفورية المباشرة ، والمشاركة الجماهيرية العالمية واسعة النطاق ، وامتداد قياسات الرأي العام إلى كافة أنحاء العالم ، وبمعنى أدق لكل من يشترك في شبكة الانترنت على مستوى العالم .

ــ تغير هياكل البنية التحتية العالمية ، واتساع مفهومها ليضم روابط جديدة لم تكن قائمة من قبل ، وتضم معابر وجسور جديدة لم تكن معروفة أو مستخدمة من قبل ، سواء كانت معابر أو جسور إليكترونية ، أو معابر أو جسور فكرية ، أو معابر أو جسور رمزية ، ومن ثم بدء أسس وقواعد ارتكازية جديدة لبناء حضارة جديدة ، ذات مفاهيم بشرية واسعة المضمون ، وقادرة في الوقت ذاته على امتصاص واستيعاب كافة الاتجاهات الجيدة .

ــ اتجاه العالم من نظام ثنائي الأقطاب ، إلى نظام وحيد القطب ، ثم إلى منظومة وليدة متعددة الأقطاب أساسها الشركات دولية النشاط ، مع انسلاخ سيادة الدول على أراضيها وذوبانها في تيار الإرادة والسيادة الدولية .. واختلاط هذه المنظومة وعدم وضوحها من حيث :

ــ الدور أو الأدوار التي يتعين القيام بها من جانب المؤسسات الحكومية ، ومن جانب المؤسسات غير الحكومية ، ومن جانب الأفراد المحليين والدوليين .

ــ المرجعيات التي يتم الاستناد بها سواء من الناحية التشريعية القانونية ، أو من

ناحية العرف والتقاليد ، أو من ناحية النظام العام الحاكم والمتحكم في تحديد المشروعية أو غير المشروعية للسلوك والتصرفات .

ــ عمليات التطور والتحسين والارتقاء أو بمعنى آخر ما يتصل : بالقوة ، والثروة ، والجمال ، أو ما يتعلق : بالخير ، والحق ، والعدالة .

إن العولمة في هذا النطاق تصبح تحدياً للتاريخ ، وتحدياً للجغرافيا ، وتحدياً للنماذج والقوالب المألوفة والمعتادة ، مما يعني مزيداً من القلق أمام العقول التقليدية الجامدة واستلاب للأمن والاستقرار لصالح التغيير والتحول ، ومهاجمة للظلم الطاغي لصالح العدالة والمساواة وتجسيد هذه المباديء بشكل كامل في الواقع الذي نعيشه ونحياه وفرضها قسراً على قوى القهر والظلم والطغيان .

وإذا كانت العولمة هي تحدياً ونهاية للتاريخ ، فإن التاريخ كاتجاه أو كتيار من الأحداث ، لا يمكن أن ينتهي ، بل هو مستمر ، وهو بأحداثه اللاحقة يجدد ذاته ، ويضيف الجديد ، ويضيف الذي تحتاجه البشرية ذات الاحتياجات المتجددة والمتطلعة إلى الأرقى ، وإلى الأفضل ، وإلى الأكثر إشباعاً ... إن هذا يقودنا إلى عالم جديد ، عالم من الحرية ، ومن الغنى ، ومن العلم .. عالم مليء بالسعادة البشرية ، وهو أمر يحدث فقط عندما يتحول العالم كله إلى وحدة واحدة ، إلى كيان فاعل ومتفاعل ، الجميع داخله سكان يعيشون في خير ويسر ، لهم نفس الحقوق ، وعليهم ذات الواجبات، إن هذا قد يتعارض مع القضايا الأساسية التي تعترض طريق البشرية مثل :

ــ الجوع الذي لا يزال يهدد عدد كبير من السكان في عالمنا المعاصر في الوقت الذي يعاني فيه قطاع آخر من التخمة ومن أمراض كثرة الأكل .

ــ الفقر الذي لا يزال يرزخ تحته عدد كبير من سكان العالم يعانون العوز والفاقة ، وفي الوقت الذي يعاني فيه قطاع آخر من تراكم الثروات وازديادها بمعدلات غير مسبوقة .

ــ المرض الذي تعاني منه قطاعات متسعة من سكان العالم ولا يجدون خدمات صحية أو أي أدوية ، في الوقت الذي تعاني فيه مستشفيات فائقة التجهيز ومتقدمة ومتوفرة فيها الأدوية ، تعاني من عدم وجود عدد كافي من المرضى لتشغيلها وتقوم بإعدام آلاف الأطنان من الأدوية لفقدها صلاحيتها بالتقادم الزمني لعدم استعمالها.

ــ الجهل الذي يحرم قطاعات عديد من سكان العالم من معرفة حقوقهم ومن مشاركتهم في

نهضة العالم ، بينما توجد مدارس وجامعات تغلق لعدم وجود تلاميذ أو عدد كاف من الدارسين لتشغيلها ، وكذلك وجود وسائل معرفة ووسائل مشاركة لا تجد من الأفراد ما تحتاجه منهم.

ــ عدم وجود منظمات ومؤسسات تراعي حقوق الإنسان وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations ودورها في توجيه النظم المختلفة، في الوقت الذي تنعم فيه الدول المتقدمة من كثرة هذه المنظمات، ومن تعددها، ومن قوتها، ومن مشاركتها، ومن تأثيرها الإيجابي على حماية وصيانة الحقوق المدنية .

ــ التلوث البيئي ، وتدهور ظروف البيئة ، وازدياد تأثير التلوث على صحة الإنسان وحيويته ، وهو ما يحتاج إلي جهود عالم بأكمله ، وليس إلى جهود دول بذاتها وبمفردها . فالتلوث وتأثيره يتجاوز حدود الدول ، وحدود الشعوب إلى آفاق العالم بأكمله .

ــ الجريمة الفردية والمنظمة ، وانتشار مشكلات التشرد ، والمخدرات ، والدعارة ، والفساد السياسي ، والرشوة ، وتجارة النفوذ ، وشيوع ظاهرة الاستهلاك البذخي الأحمق .. إلخ .

إن هذا كله يضيف طاقة لتيار العولمة ، طاقة ناجمة عن تصارع واحتكاك بالغ الحدة ، ما بين ظاهرتين عالميتين هما :

ــ **الظاهرة الأولى** : التفتت والتفكيك بالغاً الشدة الذي تمر به اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات الدول التي كانت تنتمي إلى التخطيط المركزي ، وظهور العوز والنقص الشديد في قدرتها على الوفاء باحتياجات مواطنيها ، واهتزاز قدرة الدولة على توفير الأمن والاستقرار .

ــ **الظاهرة الثانية** : الوفرة الفائقة واستئثار طبقات معينة بالثروة وازدياد معدلات نموها ، ومعدلات نفوذها ، وقوتها التأثيرية البالغة .

إن الاستقطاب الثنائي والمزدوج للفقر والثراء هما نتاج طبيعي لتفاعل آليات الاستثمار وآليات الإنتاج والاستهلاك ، وآليات توزيع الدخل والثروة ، وقد ساعدت العولمة على تعميق حدة التفاوت ، وعلى وضوح حدة المشكلات والتي جعلت العالم ينقسم إلى قسمين حادين هما :

(أ) قسم تحولت دوله من دول كانت تتبع النظام الشمولي والتخطيط المركزي ، إلى دول تعاني

من التفكك والهبوط الحاد في الإنتاج ، والتضخم ، والديون المرتفعة ، واتساع الهوة الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية ، حيث أصبحت أعداد ضخمة من السكان تحت خط الفقر ، وفقدوا دعم الدولة الاجتماعي الذي اعتادوا عليه في كافة نواحي الحياة وأهمها : الصحة والتعليم ، وتوفير فرص العمل ... وفي الوقت ذاته ظهرت ظواهر التحلل الاقتصادي الاجتماعي مثل مشاكل الأقليات والتعصب العقيدي والجريمة والفساد .

(ب) قسم تكاملت صروحه السوقية ، وأصبح بحكم آليات القوة الاقتصادية والفائض الاقتصادي يفرض منطقه ومنهجه ويملي إرادته على الآخرين واضعاً قوانينه وفارضاً التزام الآخرين بها ، وعدم خروجهم عليها وإلا أوقع بهم أشد العقاب .... وأخطرها وأقساها عقاب التجاهل والحرمان من المعونات والمساعدات ، والدعم الممنوح للنظم الحاكمة والحكومات ... إلخ .

لقد تكاثفت المتغيرات ، وتسارع إيقاع الأحداث ، وتشعبت القضايا الرئيسية ، وتفرعت عنها قضايا فرعية عديدة و تصاعدت الصراعات ، سواء صراعات الاستقطاب ، أو صراعات بسط النفوذ والهيمنة ، أو صراعات الإزاحة والتنكيس والتهميش .. أو صراعات من أجل استعادة دور، حتى ولو على هامش الحوادث . لقد تنامى في الشهور الأخيرة الإحساس بأهمية إنهاء القطبية الوحيدة للولايات المتحدة الأمريكية ، ومقاومة النفوذ المتغلغل للسيطرة الأمريكية ، في الوقت الذي تناضل فيه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار سيطرتها على العالم سواء اقتصادياً أو سياسياً من خلال اتجاهين رئيسيين هما :

ـــ **الاتجاه الأول** : اكتساب مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية من خلال عمليات التكتل الاقتصادي في الأمريكيتين وتحويلها تدريجياً إلى سوق دولاري ضخم وسوق ممتد للمنتجات الأمريكية والضغط المكثف على الدولة المناوئة لإجبارها مرغمة على فتح أبوابها أمام المد والامتداد الأمريكي .

ـــ **الاتجاه الثاني** : إضعاف القوى المناوئة أو المحتمل أن تزاحم الاقتصاد الأمريكي واستخدام كافة الأساليب السرية للحيلولة دون امتلاك هذه القوى لمقومات المزاحمة ، وشغلها بمشاكل تعيق نموها وتقدمها ، وبصفة خاصة كل من :

ــ أوروبـــا الموحـــدة .

ــ الأســبان العمـــلاق .

ــ السوق العربية المشتركة .

إن ما يشـهده العـالم الآن من حركـة متـواصلة نحو العـولمة ، يجب أن يخضع من جـانبنا إلى منهجية علمية قائمة على :

1 ــ الرصد الشمـولي للمتغيرات ، والأحـداث ، والحوادث والتي تحتاج إلى إحـاطة فورية بها ومعرفتها بشكل فوري سريع .

2 ــ تتبع عن كثب وعن قرب لاتجاهاتها ومجرياتها يكفل معرفة النوايا والاقترابات والأهداف غير المعلنة .

3 ــ تحليل ذكي لعناصر القوة ، وعناصر التجديد ، وعناصر الضغط المتزايد .

إن هذا وغيره يثيـر كثيراً من الأسئلة أكثر مما يضع من الإجـابات .. وكانت أهـم الأسئلة التي لا زالت تثار حتى الآن .. ثم مـاذا بعد؟!! ... وفي أي اتجاه نسير ؟! ... ومـا الذي يتعين علينا أن نفعله ؟! ...

إن إلقاء الأسئلة .. والوقـوف في انتظار الإجابات لن يحل المشاكل .. فالـقوى الدولية لن تدع الفرصة الذهبية تفلت من بين أيديها لإعادة السـيطرة على العالم ، لن تدع الفرصة في إعادة تحقيق حلمها القديم وترسيخ السيطرة على الموارد العـالمية .. ومن ثم فإن قيامنا بطرح البديل لا يغني أبداً عن أهمية الشيء الأساسي والجوهري الذي نحن بصدده ونتعامل واقعياً وفعلياً معه .

إن ثلاثيـة الجدل مـا بين الواقع والخيـال ، وما بين الـفرضـيات البـديهيـة وما بين اسـتنتاجـات النظريات ، ومـا بين أولوية التـأثير والأهمـية ومـا بين الظاهرة التي نواجـهها ، تعيـد إلى الأذهان الموقف الساخـر الذي يثور في شكل نقاش وجـدال واختلاف في وجهـات النظر ما بين مجمـوعة الأطبـاء المعالجين لـشخص مـريض ، حـول نوعيـة المرض الذي يعـانيـه المريض ، وحول العـلاج المطلوب إعطائه له ، في الوقت الذي يتـفق فيـه الجميع بهـزات وقورة من رؤوسهـم على أن حالة المريض متأخرة للغاية .. وإنه لابد من علاج سريع !!!

## نعم إن حالة المريض متأخرة للغاية .. ولا بد من علاج سريع

إن قوى العولمة تفرض تحديات جديدة ، تحديات تتجاوز حدود الجغرافيا ، وتتجاوز فواصل الزمن والوقت ، وهي تفرض ضغطاً كله على الحكومات والشعوب ، وهي بذلك تتيح لها مزيداً من القوة والسلطة ، ولكن بشكل جديد مختلف ، ومن ثم فإن العولمة لا يترتب عليها تخلي الدول عن مسئولياتها ، بل تفرض عليها مزيداً من المسئوليات ، وتلقي عليها مزيداً من الأعباء ، حيث تفرض وتطلب من الدولة تغيير استراتيجياتها ، وإعادة تشكيل توجهاتها ، وزيادة طاقاتها في مجالات معينة .

إن رياح العولمة التي تهب علينا الآن كالنسيم البحري في ليلة صيف قائظ ، قد تتحول بفعل قوى التعولم إلى عواصف رعدية في ليلة شتاء قارصة ، .. إننا بقدر وعينا بأهمية الحركة الفاعلة التي تستوجبها العولمة ، ستكون عملية التعولم وفقاً لما نرجوه ونتمناه ، وبقدر ما ننتظر ونتأنى ستكون عملية التعولم قاسية أقسى مما نخشاه .

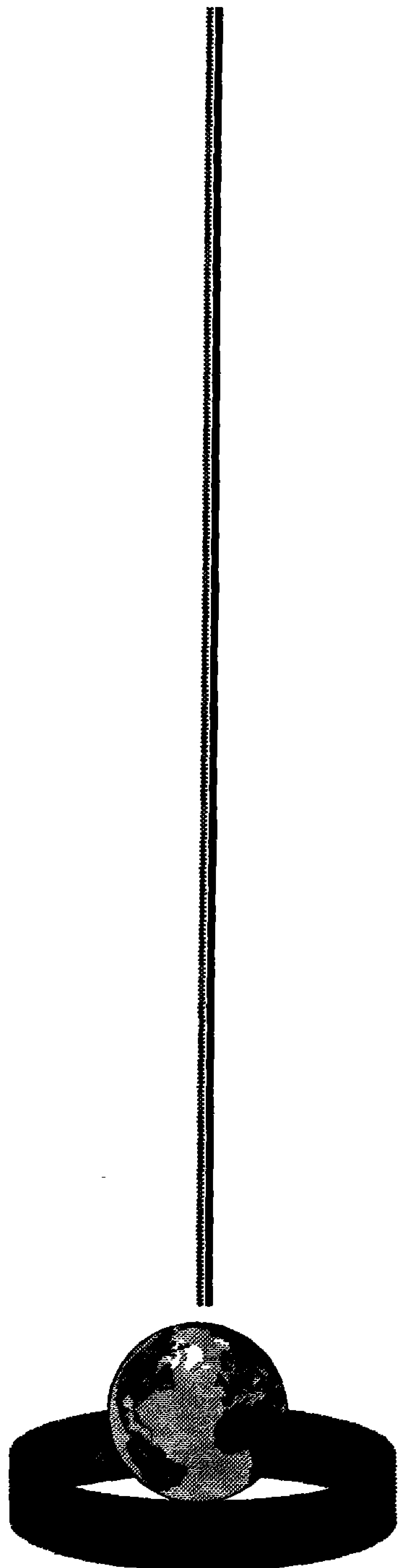
إن لنا دور رئيسي أراد البعض تجاهله ــ دور ممارسة في العولمة ــــ وهو الدور الفاعل القائم على إعادة صياغة القيم الحاكمة للعولمة ، إعادة بعث المباديء والأخلاق الحميدة ، وهو الدور الذي غاب عن كثيرين في معالجتهم لإفرازات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. الخ. وفي الواقع فإن الحرية الواسعة التي تتيحها العولمة تتيح معها قدره هائلة على النفاذية والاقناع بأهمية العودة للقيم والمباديء الحميدة والمثل العليا .. وهذه هي رسالتنا التي نسعى إليها .. وما علينا إلا التقدم نحو تحقيقها ، أما الوقوف والتجمد في أماكننا فهو أمر غير مسموح به ، لأن الجمود ضد عنصر وصفة الحركة التي هي طبيعة عملية العولمة .. وضد عمليات التعولم التي تحدث التراكم والتفاعل الحضاري الذي يتم صنعه وإيجاده من أجل العولمة .

وكان لقائي مع العولمة لقاء ممتد ... فدراسة العولمة متعددة المناهج ، ولها في الوقت ذاته عدة مداخل أهمها :

- مدخل خبري وقائعي قائم على أخبار العولمة ووقائعها ومستجداتها وأحداثها ذات الدلالة والأثر .

- مدخل مفاهيمي يتم العرض له في إطار منظور تاريخي عبر الأزمنة والسياقات التاريخية .
- مدخل استقرائي لتجليات العولمة وما تنتجه من آثار .
- مدخل تحليلي للعناصر الجزئية التي تتركب منها العولمة في إطار علاقتها بالإطار الكلي للظاهرة ، وعلاقة عناصرها الجزئية ببعضها البعض .
- مدخل وصفي يقف عند حد وصف وتشخيص ظاهرة العولمة وإيضاح جوانبها وأبعادها وملامحها .

وقد رأيت أن استفيد من هذه المداخل جميعاً ، واستخدم أدواتها بصورة بسيطة سهلة تساعد على وحدة العرض للموضوع وتأكيد ذاتيته الخاصة به .



# الفصل الأول

## • ماهية العولمة ؟ •

العولمة [1] مفهوم مراوغ ، ومتعدد الدلالات ، ومختلف المعاني ، وعمومية استخدام المصطلح ، تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري شائع الاستخدام والاستعمال ، وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم المراوغ لا يجب أن تقتصر على كينونة المصطلح واعتبارها كينونة ذاتية مغلقة ، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه ، أي بمنطق انفتاحه على الاتجاهات الأخرى ، وتنامي مضمون العولمة مع حركة الفكر وتصاعد الحوار والدراسات عبر الزمن واتجاهات الجغرافيا وتفاعلها مع التاريخ .

فالعولمة هي نتاج تصور عام للبشرية ، وتصور خاص لكل فرد عن عالمه المحيط به ، وحدود رؤيته لهذا العالم ، فالطفل الصغير حدود عالمه هم المحيطين به ، يظل يتسع شيئاً فشيئاً كلما نمت قدرته على الفهم ، وكلما زادت قدرته على الاستيعاب ، وكلما اتسعت أمامه حدود الرؤية من : الأسرة ، إلى عالم الجيران ... وامتد الجوار ليشمل القرية أو الحي ، فالمدينة ، فالدولة ، فالعالم ، فالكون الفسيح ... فالعولمة والعالم مرتبطين كمفهوم وصدى للمفهوم على طول التاريخ الإنساني . ومن ثم فإن للعولمة إطار ذو ثلاثة أبعاد :

- **البعد الأول** – مضمون فلسفي حائر .
- **البعد الثاني** – تيار حركي جائر .
- **البعد الثالث** – تصور مستقبلي ثائر .

وبين الحيرة الفلسفية ، والجور الحركي ، والثورة التطلعية المستقبلية تتفاعل العولمة مضموناً وتياراً وتصوراً ، ومن ثم تتشكل معالم رؤيتنا للعولمة من خلال هذه الأبعاد الثلاثة ، التي لا يوجد في الواقع فاصل بينها ، فهي ليست مقطوعة أو منفصلة عن بعضها ، بل هي مندمجة في كيان العولمة ذاته ، وإن اختلفت المقاييس وتفاوتت مواقع نظرنا إليه .

(1) منذ ما يزيد عن خمس سنوات وتحديداً منذ عام 1990 ، ومصطلح «العولمة» يواجه الكثير من المفردات التي استخدمت في اللغة العربية بديلاً عنه ، وما لبثت أن انزوت وتوارت تاركة الميدان له مثل : مصطلح «الكوكبة»، «الكوكبية» ، «الكونة» ، «التكونة» ، «الكونانية» ، «التكوكبة» ، «التكوكب» ، «التكوكبية» ، «الشوملة الكونية» ، و«العلاقات الجلوبالية» ، ... إلخ .

فالعولمة ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع ، والسيطرة ، والهيمنة ، وإملاء الإرادة، وبسط النفوذ ، وهي نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر . ومن ثم فإن أنماط :

ــ الإنتاج الكبير للمنتجات سواء سلع أو خدمات أو أفكار .

ــ التسويق الواسع الذي يضمن تصريف كامل الإنتاج .

ــ التمويل المتوازن الذي يحقق الاستقرار التمويلي للمشروع .

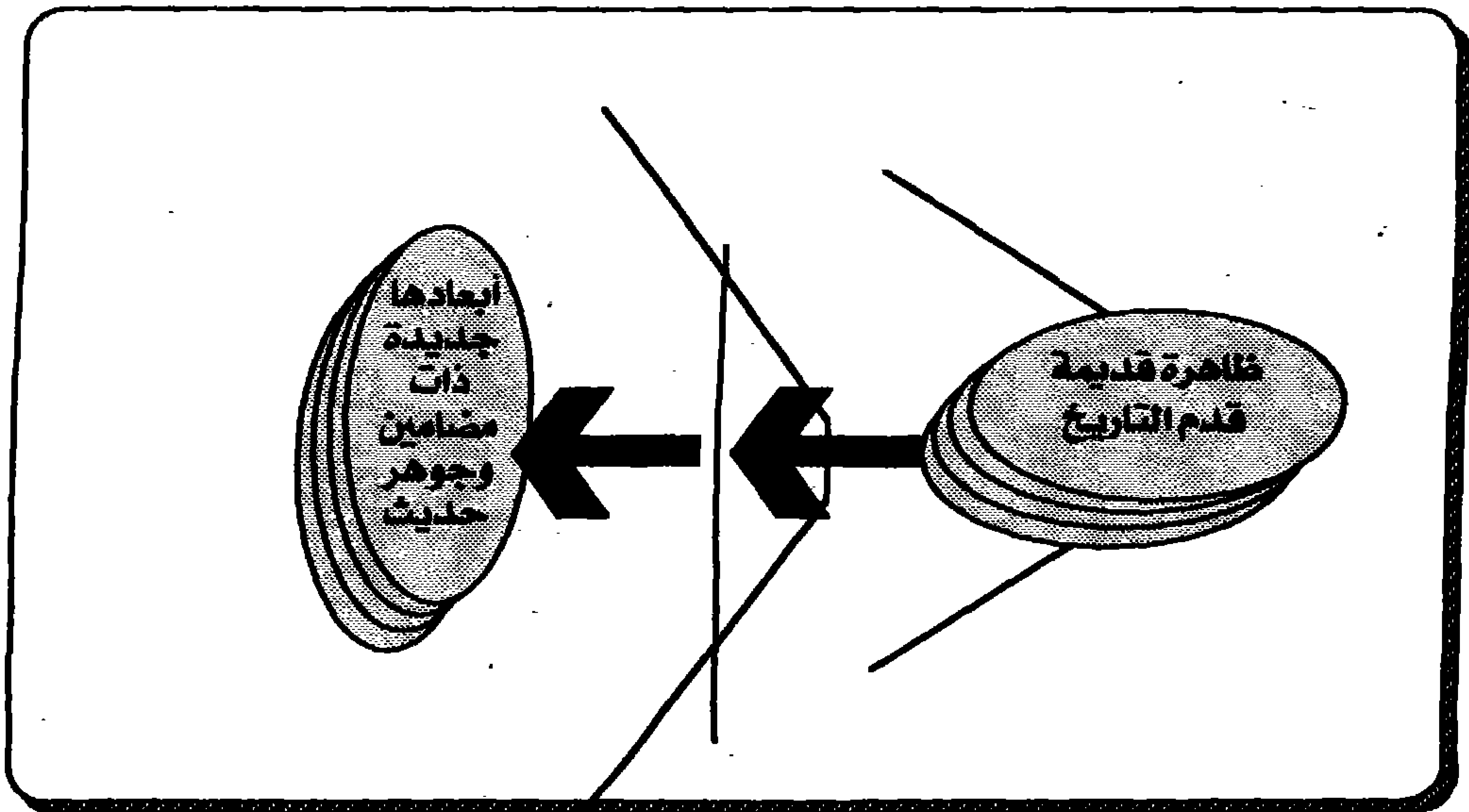
ــ التوظيف الشامل الذي يستوعب كل طالبي العمل في الاقتصاد .

كل هذا وغيره قد دفع إلى العولمة ، وتتطلب بشدة من الكيانات الاقتصادية المختلفة سرعة التعولم .

ومن ثم فإنه «العولمة» Globalization كحالة State of Affair تختلف عن «التعولم» Globala-bility كعملية Process ، وعلى القابلية للتعولم Globability كانبعاث ذاتي للقدرة على الوصول إلى «العولمة» .. وهو ما يدفعنا إلى تعريف «العولمة» ، وتوضيح الجوانب والأبعاد المختلفة لمفهومها، والتي يظهرها (شكل ــ 1) .

**(شكل ـ 1)**

**ظاهـــرة العولـــة**



حيث يتضح لنا أن «العولمة» ، وإن كانت ظاهرة قديمة قدم التاريخ ، إلا أنها اتخذت لها أبعاداً جديدة ، واكتسبت مضامين وجوهر حديث . إن خطاب العولمة ، خطاب مختلف عن كل الرسائل، عن كل الأحاديث ، فرغم أن خطابها على كل لسان ، وفي كل مكان ، إلا أن هذا الخطاب لا يعتبر بعداً كاملاً ، ولا يزال يثير من الجدل المحتدم الكثير ، ولا يزال مشروع العولمة بجوانبه : الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ... يثير من الدلالات ومن المؤشرات الاتجاهية ما يدفع إلى مزيد من المناقشات المكثفة ، وهو ما يمكن لنا معرفته من خلال دراسة مفهوم «العولمة» . فـ «العولمة» بحكم علاقاتها ، وأبعادها ، ودلالاتها ، ومعانيها تحتاج إلى إعادة تعريفها ، وإعادة بناء هيكل الوعي بها في ضوء الحقائق الجديدة التي اكتسبتها في سياق تطور وتبدل المفاهيم.

## • مفهوم العولمة :

عندما يذكر مصطلح «العولمة» Globalization ، فإنه يجعل الذهن يتجه إلى الكونية ، أي إلى الكون الذي نعيش فيه ، وإلى وحدة المعمور من الكوكب الذي نعيش عليه . ومن ثم فإن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره .

ومن ثم فإن «العولمة» تأخذ جوانب عديدة من بينها ما يلي :

1 ــ حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول، وهي حرية شاملة حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج من : أيدي عاملة ، ورأس مال ، وإدارة ، وتكنولوجيا ، وأرض[1] أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال.

2 ــ تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية Informative ، أي أن يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم ، وبما يحدث لدى الآخرين . وبحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق ، يمكن لكل منهم التأثير والتأثر في الآخرين وبالآخرين ، بل هي تصيغ صيغة جديدة لتأكيد مصالحها ونفوذها إلى الدرجة التي معها

(1) قد يرى البعض أن الأرض هي المورد والعنصر الوحيد غير القابل للحركة ، ومهما كانت قوة العولمة ، فإنها لن تستطيع تحريك عنصر الأرض الثابت ، وهو أمر في الواقع يقصر عنصر الأرض ويخنقه في إطار الحيز الضيق للمكان ، بينما في الواقع العملي مع اتساع تطبيق متغيرات العولمة ، أصبح العالم بأسره هو (المكان) ، وهو بالتالي الموارد الأرضية ، وإن (الأرض) كعنصر حاكم للممارسة الاقتصادية قديماً ، لم يعد متحكماً في هذه الممارسة حديثاً ، خاصة وأن الموارد الأرضية (الخامات المعدنية مثلاً) يتم نقلها من مكان استخراجها إلى مكان آخر لتصنيعها ، وإن هناك العديد من الأماكن التي تحتويها ، فإذا ما تحول حكم ما إلى تحكم ، فما على قوى الاستثمار المتعولمة إلا تجاوز هذا المكان وإسقاطه من حسابها والذهاب إلى أماكن أخرى - بل والاتجاه في المستقبل إلى كواكب أخرى للحصول على الموارد الأرضية إذا ما صح التعبير ، ومن ثم فإن الثبات (المطلق) للأرض ، يتحول إلى ثبات (نسبي) للموارد .

تحتاج إلى سلطة كونية قادرة على ضبط توازنات هذه الشركات ، والحيلولة دون خروجها عن القانون ، والحيلولة دون اقترافها أي جرائم من أي نوع ....

3 ــ ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة الجنسيات Multinationals ، وتلك متعددة الجنسيات Transnationals ، وتلك فوق القوميات Supranationals كقوى عالمية فائقة النفوذ والقوة ، تسعى من أجل الهيمنة ، وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها ، أو لقومية محددة ، بل انتمائها بحكم مصالحها إلى العالم كله بأسره ، وولائها بحكم مناطق نفوذها يشمل كافة أرجاء الكون .

4 ــ ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة ، آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول ، وأصبحت الآن بحكم العولمة بعيدة عنها ، وأصبحت بحكم العولمة فاعلة فيها ، وقائمة عليها . وكانت هذه الآليات متمحورة حول المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations ، والتي أصبحت بحكم قوتها وتأثيرها عضوة في المنظمات الدولية الفوقية مثل منظمات الأمم المتحدة ، وتحضر المؤتمرات العالمية ، وتصيغ القرارات ، وتتدخل في التوصيات ، وتفرض رأيها المسموع فيها ، بل أنها تكاد تشكل حكومات خفية ، تملك من مرونة الحركة ما لا تملكه الحكومات العلنية ، وتملك من حرية الاختيار والتوجه ما لا تستطيعه حكومة أخرى من الحكومات بحيث يكاد لا يقف أمامها شئ ، في أي مكان ، وفي نفس اللحظة .

5 ــ ظهور فكرة حقوق الإنسان ، باعتباره إنسان له الحق في الحياة الكريمة ، بعيداً عن كل صنوف الإكراه والقهر ، وصنوف الاستغلال والضغط ، وصنوف العذاب ، والتعذيب ، وحقه في الحياة الجيدة التي تتضمن كونه :

ــ إنسان فاعل ومتفاعل مع الكون الذي وجد فيه .

ــ إنسان حر يستمتع بحريته ويمارسها بدون قيود .

ــ إنسان مبدع خلاق ومبتكر .

ــ إنسان مثقف واع بقضايا إنسانيته يحافظ عليها ويعيش من أجلها .

ــ إنسان في كامل وعيه الذاتي ، ووعيه المجتمعي ، ووعيه الكوني .

لقد استطاعت العولمة أن تقلص حدود الزمان ، وأن تختزل الجغرافيا ، وأن تفرض نهاية للتاريخ ، تاريخ مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية ، ولتبدأ تاريخ مرحلة جديدة تماماً لم يعرفها العالم من قبل .

لقد أصبح من الواضح أن تيار العولمة يتحرك بسرعة ، ويجتاز ويجتاح بشكل مستمر مساحات شاسعة ، ويكسب أرضاً جديدة كل يوم ، كما أنه تيار أصبح يمتلك القدرة على تطوير ذاته ، وعلى إكساب نفسه ملامح جديدة ، وعلى الامتداد التأثيري إلى أبعاد وجوانب جديدة أخرى . وإلى إعمال الفكر والعقل لابتكار وسائل للتكيف هي ظاهرة خطيرة ، ذات أبعاد وجوانب متعددة ، وتحتاج إلى جهود متواصلة للتواكب والتوافق معها ومع حركة واتجاه هذا التيار الجارف . وإن الجمود والتحجر ، أو الوقوف موقف المشدوه المندهش ، أو المتعض المعارض ، لن يساعد على التكيف مع هذه الظاهرة . وأن الابتعاد عن منابعها ومراميها ، وبشكل دائم ومستمر ، وتجاهل متابعتها عن قرب ، قد يجعل عملية التوافق الاضطرارية معها غير متزامنة وغير مستوعبة لكل جوانبها ، وذات تكاليف باهظة .

إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي ، فهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد ، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون ، وهو ما يظهره لنا (شكل ــ 2) .إن هذه الظاهرة المركبة ، فرضت نفسها بشدة بالغة القسوة على مجريات الأحداث ، وعلى اتجاهات الرأي ومنتديات الفكر ، إلى الدرجة التي تنوعت فيها الآراء والاجتهادات حتى ظن البعض أن «العولمة بالنسبة للبعض مثل وصف العميان للفيل ، كل يصفه حسب المكان الذي يضع عليه يديه» [(1)] وبالتالي فإن العولمة كظاهرة وكتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية ، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة ، تؤتي أثرها وتفرض سطوتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة. وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الجوانب :

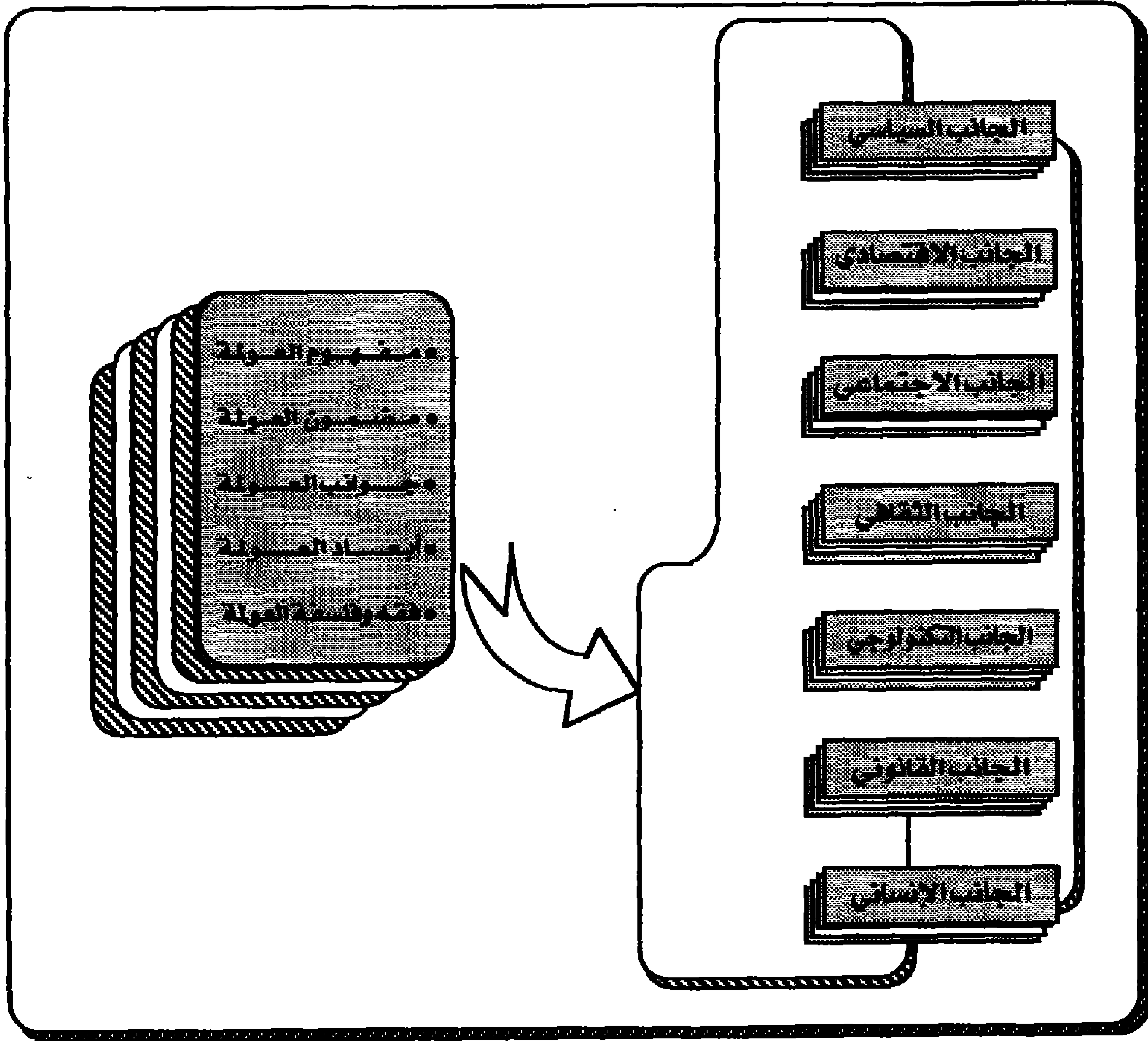
**ــ الجانب الأول** : الجانب السياسي للعولمة ، وهو جانب الحرية الديمقراطية ، وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمناً غالياً من دماء أبنائها ، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها ، فالحرية ، وإن كانت

(1) راجع في ذلك : د/ جلال أمين ــ العولمة ــ دار المعارف ــ القاهرة .

تقاس بمعايير عصرها ، فإنها في عصرنا الحاضر أخذت بعداً كونياً ، بعداً يرتبط بحقوق الإنسان كإنسان ، وبعداً يرتبط بمستقبل الإنسان كإنسان .

(شكل ـ 2)

جوانب وأبعاد مفهوم ظاهرة العولمة




إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها ، أو يمكن تزوير إرادة الشعوب فيها ، بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ، ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها واحداً بعد الآخر .. لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة ، وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولاده مرحلة كونية جديدة ، مرحلة نتساءل

عن معنى السيادة القومية أمام السيادة العالمية ، والدولة القومية أمام المجتمع العالمي ، والاقتصاد القومي أمام الاقتصاد الكوني ، والنظافة القومية أمام النزاهة العالمية ، والهوية والشخصية القومية أمام الهوية والشخصية العالمية ... إن نظرة فاحصة لما تقوم به منظمة الشفافية العالمية من جهود في مجال مكافحة الفساد في كافة دول العالم ، وحجم تأثيرها الممتد إلى كافة هذه الدول لتظهر تأثير منظمات العولمة الجماهيرية .

إن العولمة ما هي إلا تيار يدخلنا إلى عالم جديد ، عالم تتجاوز مساحته الحدود السياسية التقليدية لدول العالم ، إلى العالم كله بذاته الكونية شديدة الاتساع .

لقد بدأت حرب «العولمة» الحرب العالمية الثالثة بدون طلقة مدفع واحدة ، بدأت بانهيار سور برلين ، ينهي وإلى الأبد دولة جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية). لقد تفككت الدولة وانهار النظام ، واندفعت الجماهير تزيل وتكسح وتدك سور عازل فاصل بين شعب واحد انقسم رغماً عن إرادته إلى شعبين ... وموروست ضد الشعب الألماني المنقسم كل الطرق الجهنمية لاستمرار انقسامه والحيلولة دون وحدته ، ... ولكنه فرض إرادته في الحصول على الحرية بدلاً من القمع ، وفي الحصول على الديمقراطية بدلاً من الاستبداد ، لم تستطع الجيوش ، ولم تستطع أجهزة الحماية والأمن ، ولم تستطع قوى الإرهاب والعنف البوليسي أن تمنع إرادة الجماهير التي اجتاحت كل هذا وجعلته نسياً منسياً ، جعلته من مخلفات الماضي البغيض الكريه الذي لا يحب أحد أن يتذكره .

لقد أراد الله ، وأرادت الشعوب أن تكون الحرية هي الانتصار ، وأن تكون الوحدة هي الانتصار ، وأن تكون الهزيمة من نصيب الديكتاتورية والتعسفية ، والتسلطية ، وكانت الهزيمة من نصيب حكومات الدول التي استخدمت القهر والإذلال ، ومن جانب نظم عسكرية امتصت خير البلاد .. وأذاقت شعوبها الهوان ، ونير المعتقلات ، وظلم السجون ، وقيدت الحريات ، وظنت أنها خالدة مخلدة ، وأشاعت الفساد حماية وغواية ، وظنت أنها أقوى من الله ... فأراها الله القيامة دون طلقة واحدة .. إنها إرادة الله التي هي إرادة الحرية .. والتي هي إرادة الحياة الحرة الكريمة . حدث هذا في دول الاتحاد السوفيتي السابقة ، وحدث هذا في دول أوروبا الاشتراكية ، وحدث هذا في بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، استيقظت بلادها فجأة ، وذاقت طعم الحرية ،

وأذاقت جلاديها طعم الاستقلال وطعم العدالة وطعم القصاص ... حتى في أوروبا الغربية ذاتها ... لقد أحدثت العولمة شرخاً وصدعاً هائلاً في أنظمة الحكم ، وفي نظم إدارة الدولة القومية ، بل إن تأثيرها قد امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإلى المكسيك ... وبرزت إلى السطح تكتلات وكتل ممتدة جديدة ... كتل من الدول وتكتلات من الشركات ... وتسارعت رياح وأعاصير الاندماج والدمج لتصبغ نهاية القرن العشرين بلونها ، وتعطي للبعد السياسي للعولمة اللون الفاعل بين ألوان الطيف ... لون الحرية الديمقراطية .

إن الجانب السياسي للعولمة ، قائم على الحرية .. حرية الفكر والعقيدة ، حرية الاختيار ، حرية التمثيل والانتخاب ، حرية إتاحة المعلومات والبيانات ، حرية وحرمة الحياة الخاصة ، حرية التوافق مع الارتقاء بآدمية الإنسان ، بعدم الخداع للجماهير ، وعدم الغدر بالرفاق ، وعدم الخسة مع الشعوب ، وعدم المتاجرة بالمبادىء والقيم ، وعدم استخدام الشعارات الزائفة ، وعدم استخدام رؤساء من المجرمين والشواذ ، وعدم ترك الأمور لمجموعة من المرضى النفسيين والمتاجرين بالشرف وبكل شيء .. كل هذا انتهى .. وبدأت سيطرة النموذج الأمثل .. نموذج إرساء قيم الشرف ، قيم الصدق والطهارة والنقاء ، قيم من أجل المجموع العام ، وليس من أجل الخاص الفردي .. قيم تعلو بالإنسان ، وترفع من ذاته ، وتحرك فيه نوازع الخير الطبيعية ، نوازع حب الحياة، نوازع الجمال والحق والعدل ... وهي نوازع الطيبة والتجميل الارتقائي المستمر .

لقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية ما هي إلا دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج ، ومن ثم فإن دراسة الجوانب الاقتصادية للعولمة يساعدنا على معرفتها بشكل أفضل .

**ـ الجانب الثاني ـ الجانب الاقتصادي للعولمة** : إن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق ، وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض ، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة ، وتصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق ، وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجي ضخم في هذه الدول .

وفي الوقت ذاته وقعت دول العالم الثالث ضحية ازدواجية انفصامية شاذة ما بين رغبة في تحقيق

الانفتاح الاقتصادي ، وما بين غريزة الديكتاتورية المتسلطة سياسياً واقتصادياً ، مما أفرز نموذجاً رهيباً من الفساد الاقتصادي والسياسي صنع اقتصاديات هشة أطلق عليها «اقتصاديات الفقاعة» اقتصاد شكله جميل ، لكنه أجوف من الداخل ... حيث تم تحقيق معدلات فائقة من النمو ، ومن تراكم الثروة ... ولكن بدون عدالة اجتماعية ... اقتصاد بدون أعمدة إنسانية قوية تسنده وتساند ... لذا كان لابد أن ينهار . وكان من أبرز معالمه انهيار اقتصاد دول النمور الآسيوية ، وتراجع معدلات التنمية في دول النفط البترولية ، وابتلاع رؤوس الأموال في حروب لا هدف لها إلا استنزاف الثروات لصالح منتجي السلاح ، من الدول الكبرى ، والتي وجدت في استعمال نيران الحروب الحدودية وتأجير جيوشها من أجل بسط الحماية وسيلة سهلة لتأمين موارد هائلة لتمويل موازاناتها والإنفاق على برامجها الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة برنامج تحديث نظم الإنتاج والارتقاء بنظم التسويق والتمويل والتنمية للكوادر البشرية . إن العالم يشهد الآن تحولات اقتصادية عميقة وجذرية تحت تأثير تيار العولمة يظهرها لنا (شكل ـ 3) .

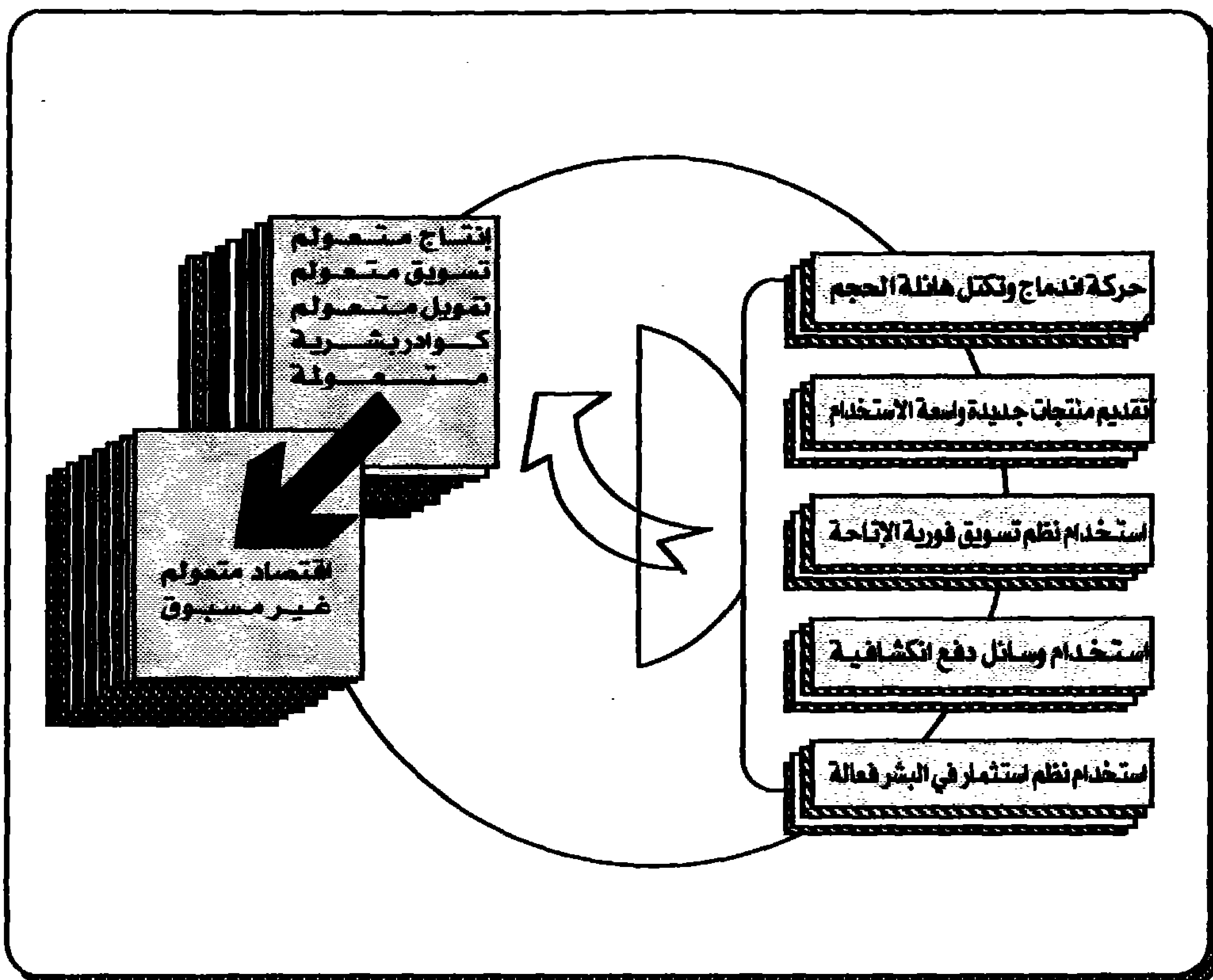
إن قواعد وآليات نظام العولمة تفرض مناهج الانفراد بقيادة السوق العالمي ، وبما يعنيه ذلك من تفوق على كافة القوى الاقتصادية في أحد مجالات الاقتصاد ، أو في أكثر من مجال على مستوى الخريطة الاقتصادية العالمية الشاملة ، وهو أمر مستحيل ... فلابد من وجود منافسين ، أو مزاحمين، أو متطلعين ومتطفلين ، ... ومن ثم فإن خطر تكون قوى إحتكارية مسيطرة حاكمة ومتحكمة يجب أن تحتاط قوى العولمة منه ، ومن ثم تحرص على إحداث التنافس ، وإيجاد التنافس ، ليس فقط من أجل إحداث التوازنات الحركية ، ولكن وهو الأهم من أجل الإبقاء على آليات الإبداع ، ودوافع التحسين والتطوير ، ومن هنا فإن العولمة كنظام أفرز مجموعة من القوانين الضابطة لتحقيق هذا الهدف وأهمها قوانين :منع الاحتكار ، ومحاربة الإغراق ، ومحاربة الممارسات غير النزيهة .

إن تعاظم الدور الذي تلعبه المزايا التنافسية في تغيير مفهوم التقدم ، وفي آليات تحقيقه قد جعل العولمة في جانبها الاقتصادي تستند إلى :

(أ) حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوقة ، من أجل اكتساب اقتصاديات حجم ونطاق وتحقيق وفورات سعة غير مسبوقة تؤهل المشروعات على العمل على نطاق شديد الاتساع فتزداد امتداداً كل يوم ... كما تساعدها على تحقيق اقتصاديات إنتاج وتشغيل قائمة على

(شكل ـ 3)

التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة




تخفيض نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكاليف الثابتة - وبصفة خاصة تكاليف البحوث والتطوير - إلى أدنى درجة ممكنة ، أي إلى أقرب نقطة من الصفر ، ويصبح التسعير مرتكزاً على التكاليف المتغيرة بالإضافة إلى هامش ربح مناسب ، وفي الوقت الذي تزداد فيه وتتنامى التكلفة الثابتة للبحوث والتطوير والإدارة والإشراف وبدون حدود ، ويتم معاملتها في إطار توازني حركي ذو طبيعة اتجاهية ارتقائية وراقية في الوقت ذاته .

(ب) تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثابتة صفراً ، ومن ثم رغم ضخامة التكاليف الثابتة ، ورغم ضخامة المنفق منها على البحوث والدراسات والتطوير ،

ورغم كونها متزايدة القيمة وبشكل مضطرد .. إلا أنها لا تشكل عبئاً على الوحدات المنتجة، ولكونها أقرب بالنسبة لها إلى الصفر ... مع استخدام المشروعات لسياسات التشكيل والتنويع في المنتجات (سلعية / خدمية / فكرية) ، وإضافة جوانب أدائية جديدة لكل منتج من أجل ليس فقط إشباع الحاجات ، ولكن لإرضاء التطلعات ، ومن ثم جعل المستهلكين في حالة تلهف وشوق إلى المنتج الجديد الإحلالي الذي يحل محل ويلغي المنتج السابق .(1)

(ج) استخدام نظم تسويق فورية الإتاحة على جميع المستويات ، خاصة مع انتشار نظم التجارة الإليكترونية ، والشراء والتعامل عن بُعد ، وما يتطلبه ذلك من وفرة في المنتجات ، وسواء كانت هذه المنتجات سلعاً أو خدمات أو أفكار .. ومع هذه الوفرة قدر كبير من النمطية القائمة على النوعيات المتعددة ، والتي تحتاج أيضاً إلى إتاحة فورية لكل نوع منها بذات الشروط وفي مختلف الأسواق ووفقاً لأذواقها وأنماطها الاستهلاكية .

(د) استخدام وسائل دفع ونظم لتمويل انكشافية الطابع ، وبمعنى آخر نظم قائمة على تخليق النقود ، وإيجاد أنواع ابتكارية من النقود ، أنواع تتسم بالوفرة ، وتتسم بالإتاحة الفورية ، وتتسم فوق كل هذا بالسرعة الفائقة في التحويل ، وبالقابلية العالمية واسعة الانتشار ، وبحيث لا تتوقف صفقة ما على ندرة التمويل ، وبحيث لا يتعثر مشروع لعجز المشتري عن تدبير نقود لشراء ما يحتاج إليه .

(هـ) استخدام نظم استثمار في البشر فعالة ، نظم قائمة على البحث عن النخب أصحاب الملكات ، وأصحاب المواهب ، والقادرين على الابتكار وعلى التحسين ، وعلى الخلق ، وعلى اكتشاف الفرص وعلى تخليقها ، وعلى الاستفادة منها واستثمارها ، وفي الوقت ذاته استخدام نظم الحماية والصيانة الوقائية للبشر ، باعتبارهم الثروة المتزايدة القيمة ، والأصول الغالية التي تعطي أعلى عائد ومردود للاستثمار فيها ، والقابلة للتجدد والتجديد الذاتي ، والقادرة على الخلق والابتكار .

---

(1) وهو ما يحدث الآن مع شركات إنتاج برامج الكمبيوتر بشكل عام وشركة ميكروسوفت بصفة خاصة ، مع برنامجها ويندوز ذو الإصدارات المتعددة ، والتي دائماً يترقبها مستخدمي الكمبيوتر ويتلهف عليها وعلى تجربتها واستخدامها بتشوق .. . ومع هذا لم تسلم من دعاوي الاحتكار وضرورة التقسيم للحفاظ على المنافسة.

لقد اتضحت آليات العولمة مع دراسات المستقبل ، تلك الدراسات التي تبحث عن الصورة المثلى للمستقبل كما يجب أن يكون ، وليس كما يمكن أن يكون ، وأن ترتقي بالطموحات والأحلام الإنسانية لتجعل منها حافزاً ودافعاً قوياً نحو تحقيق مستوى أفضل من المعيشة ، ومن جودة الحياة ، ناهيك عن زيادة في الدخل ملموسة .

لقد ساعدت قوى العولمة على ترسيخ النزعة نحو الأفضل ، ونحو الأرقى ، ونحو الآمن ، وعلى جعل البشر يسعون إلى الحق ، وإلى الخير ، وإلى الجمال ، وإلى العدالة .. لقد عملت العولمة على تنمية الشعور والإحساس بين البشر بأنهم إنسانيون، وأنهم بحكم هذه الإنسانية يتعين أن تتوفر لهم حدود دنيا من الحقوق ، وأن على النظم الحاكمة أن لا تتلاعب بمصائرهم ، فهو مصير مشترك ، مصير من أجل السلام ، ومن أجل التنمية ، ومن أجل حياة أفضل .

لقد تم إزالة العديد من الحواجز الفاصلة بين الشعوب : حواجز القومية ، وحواجز الطبقات ، وحواجز اللغة ، وحواجز اللون ، وحواجز الجنس .. وأصبح الطريق ممهداً لإنشاء سوق عالمية واحدة ، سوق متكاملة الصروح ومترامية الأطراف ، ومتعددة وممتدة الجوانب . سوق تحتاج إلى :

أ ــ إنتاج سلعي وخدمي وفكري متعولم يتناسب مع احتياجات الجموع البشرية في كافة أنحاء المعمورة ، ولا يقتصر استخدامه على جزء من الأجزاء التي يحتويها العالم ، بل يعرض ويستهلك في كافة أرجاء المعمورة وبدون فواصل تذكر ، مثل برامج الكمبيوتر وتطبيقاتها.

ب ــ تسويق متعولم قائم على قدرة هائلة لمنظومة تسويقية متكاملة من منتجات متطورة ، وترويج متطور يشتمل على : الإعلان المتعولم ، والإعلام المتعولم ، والبيع الشخصي المتعولم ، وتنشيط المعاملات والنشر المتعولم ، وجهود ومنافذ للبيع منتشرة في كل مكان ، وسياسات تسعير وتمويل وبيع بالتقسيط تتناسب مع كافة المستهلكين في العالم .

ج ــ تمويل متعولم قائم على كيانات مصرفية ديناصورية عملاقة ، لها قدرة هائلة على التواجد بالغ الانتشار والجبهوية ، ولها قدرة هائلة على صناعة الفرص الاقتصادية .. إن هذه المؤسسات المصرفية والتمويلية العالمية بالغة الضخامة أصبحت أكبر من الدول ، وأصبحت قادرة على تحييد الحكومات ، وجعلها تتنازل كثيراً عن سيادتها . فأي دولة تفرض قيوداً اقتصادية على حركة هذه البنوك سوف تقوم بتحويل الاستثمارات والمعلومات إلى أماكن

أخرى ، وبذلك تفقد هذه الدول ذات الأنظمة الجامدة ، تفقد فرص حقيقية للنمو والتقدم ، ومن ثم تزداد تخلفاً ، وتزداد فقراً ، وتقضي على ذاتها بذاتها .. أما تلك التي تفتح أسواقها فهي تجتذب إليها أنشطة الاستثمار ، وأنشطة صناعة الفرص الاقتصادية .. وتزداد تقدماً وقوة وباستمرار .

د ـ كوادر بشرية متعولمة ، ذات تأهيل متخصص ، وذات قدرات فائقة على الإبداع وعلى الخلق وعلى التطوير ، وعلى إحداث التحسين المستمر ، وعلى خلق وإيجاد مجالات جديدة مع الارتقاء بما هو قائم ، وزيادته وتوسعته وتطويره وتحديثه وقادرة على التعايش مع العديد من أصحاب الجنسيات الأخرى في ذات الشركة الواحدة ، وفي الموقع التشغيلي الواحد ، وتقبل اختلاف عاداتهم وتقاليدهم وديانتهم وعقائدهم ... إلخ .

إن هذه العناصر الأربعة للإنتاج تكتسب وضعاً جديداً في عصر العولمة ، وضعاً له إطاره العام، وله أيضاً طابعه الخاص ، حيث تكتسب وضعاً غير عادياً ، ففي العولمة يصبح الاقتصاد منشطاً نشطاً ، ويصبح تدفق عوامل الإنتاج عالي السخونة ، ويصبح التدفق أيضاً يتم بشكل متسارع .

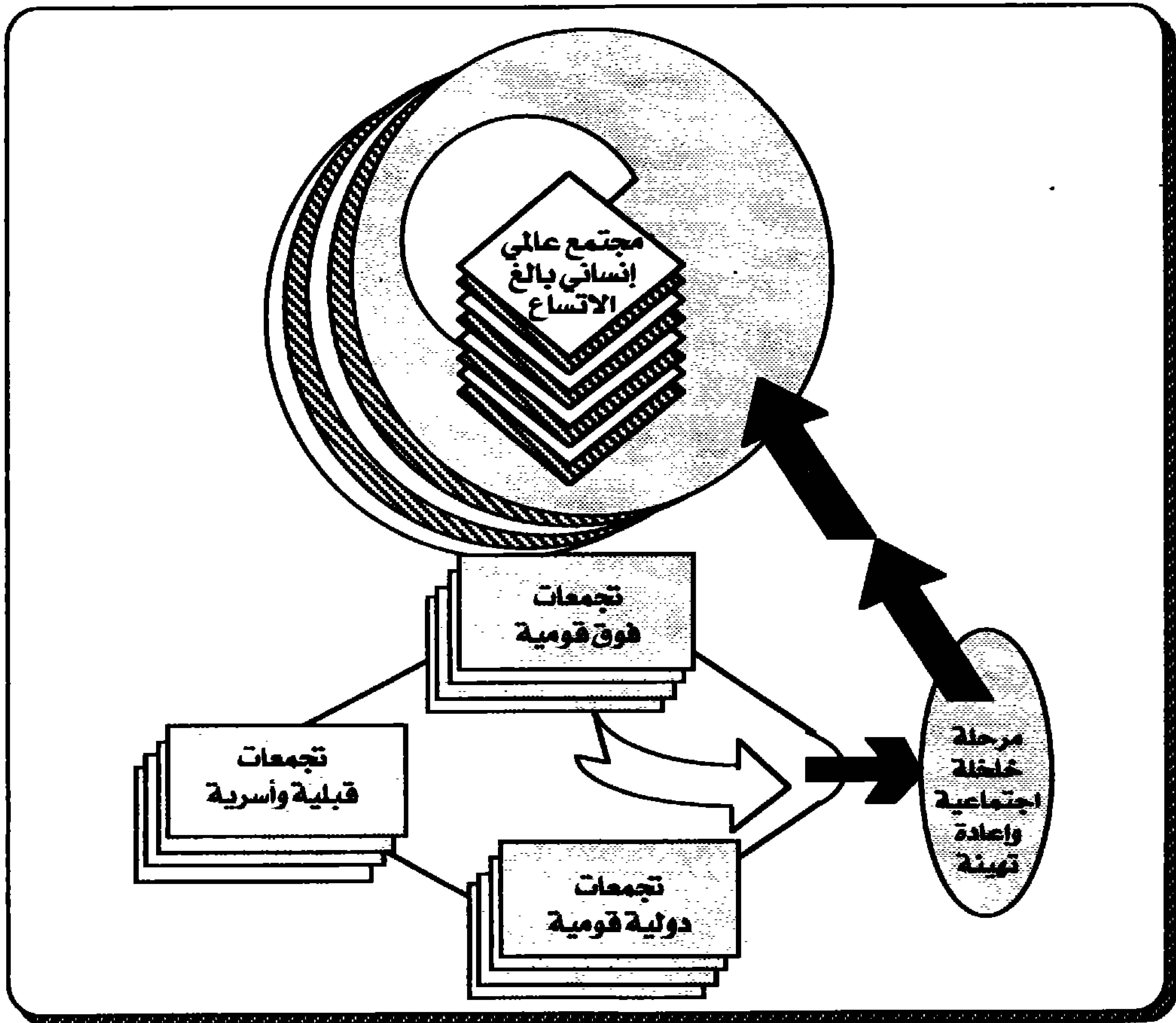
إن هذا يقودنا إلى اقتصاد متعولم غير مسبوق ، قائم على انتشار استخدام آليات السوق ، وتزايد التوافق مع الإيقاع السريع للتغير التكنولوجي ، وانتشار النمطية الاستعمالية والاستخدامية للمنتجات، مما يؤدي إلى صياغة التفضيلات وإلى نمطية الأذواق ، وإلى نمطية الرغبات والاحتياجات ، ومن ثم يتم محو الفوارق ، وتطمس الاختلافات الفاصلة بين المستهلكين في مختلف الدول ، أي يستهلك المستهلكين ذات المنتجات ، بنفس المواصفات والتصميمات والعلامات المسجلة ... وبدون أي تغيير يذكر ، فنفس برنامج ويندوز 2000 تقوم الشركة بتوزيعه على كافة الأسواق ، وكذلك خدمات التليفون المحمول ، وخدمات الانترنت ، والخدمات التمويلية ... إلخ ... كما إن محلات الفرانشيز الدولية مثل محلات تقديم الوجبات الغذائية السريعة مثل : ماكدونالد ، ومبي ، كنتاكي فرايد تشيكن ، صب واي ... إلخ تقوم بتقديم منتجاتها بذات المواصفات في كافة أنحاء العالم .

ــ **الجانب الثالث ــ الجانب الاجتماعي** : عندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها ، تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة ، هوية أكثر اتساعاً ، وأوسع مدى ، وأكثر قبولاً عن

الشخصية السابقة ، وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة كما يوضحها لنا (شكل ـ 4) .

(شكل ـ 4)

الجانب الاجتماعي للعولمة




حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن العالم في تطوره وتحوله بفعل ظاهرة العولمة يتجه إلى كونية جديدة ، كونية تفوق كافة الأشكال التقليدية المعروفة ، وتفوق كافة القوالب والأنماط الاجتماعية التي عرفها العالم من قبل . كونية متفوقة على ذاتها وتأخذ إطاراً ومحوراً اجتماعياً نهضوياً وتأخذ معها شكلاً جديداً وتكتسب هذه الأشكال في اتجاهها نحو العولمة قوة دافعة مفعمة بالحركة ، تدفع

إليها قوى حيوية وإثارة ، ذات أبعاد وجوانب متعددة : اقتصادية ، وتكنولوجية ، وبيئية دائمة التطور ، ودائمة التوسع ، ودائمة الإلحاح ، تطلب التكامل وتحرض على : التكيف ، والتوافق ، والتناغم ، والإنسجام ، وكل ذلك يتم :

ــ بسرعة فائقة لا توجد معها فواصل زمنية أو توقف لتأخذ وقت لإعادة التفكير أو للمراجعة الذاتية .

ــ إصرار ومثابرة فائقة لا يوجد معها أي احتمال للتراجع أو النكوص عن الاتجاه أو المصير المحتوم .

ــ إستلاب وعي البشرية وإرادتها لصالح قوى عظمى مهيمنة على الوعي ، وعلى الإرادة ، وعلى الإدراك تقودها:

ــ طوفان من المعقول واللا معقول ، أو من السلوكيات والتصرفات الغريبة الجديدة التي أصبحت بحكم انتشارها معتادة ، بل أصبح يطلق عليها مصطلح النمطية مثل : الوجبات السريعة ، والملابس الكاجوال، ومتابعة الـ CNN، والدخول إلى نمط الاستهلاك الواسع ، ومن أحداث الدخل المتراكم .

ــ طوفان من الموسيقى السريعة الصاخبة ، التي تغرق الفرد في إطار مجموع أشد صخباً وضجيجاً .... وبمعنى آخر لم يعد يهم الفرد عملية الاستمتاع بالاستماع إلى الموسيقى ، بقدر ما يهمه الانغماس فيها والذوبان فيها والغيبوبة داخلها ، وإطلاق الكوامن داخل ذاته .(1)

ــ طوفان من أجهزة الاتصالات والحاسبات الفائقة السرعة والذكاء والقدرة ، والبرامج عالية الكفاءة ، والتي تخلق مصادر جديدة من القوة ، ومن العظمة ، ومن الإنتاج ، ومن الدخل ، ومن العمليات والمعاملات .

لقد أدى هذا كله إلى حدوث تحول فعال وملموس من الناحية الاجتماعية ، فقد حدث نوع جديد من الحراك الاجتماعي ، ونوع غير مسبوق من التنقلية الاجتماعية (2)، حيث اتجهت القوى الاجتماعية إلى الانتقال فقطة واحدة من تجمعات قبلية وأسرية ، إلى تجمعات دولية وقومية كونية، وتجمعات

---

(1) يطلق على هذا النوع من الموسيقى مصطلح الميتال موزيك ، وهي موسيقى شديدة الضجيج والصخب ، يغرق الفرد فيها وتجذبه دواماتها ، خاصة تحت تأثير المخدرات التي يزداد تعاطيها وإدمانها .

(2) يعبر الحراك الاجتماعي **Social Mobility** عن حركة المجتمع من مجتمع مغلق على ذاته قبلي ، إلى مجتمع مدني مفتوح ، وهي حركة توجه عام تشمل المجتمع بأسره ، في حين تعبر التنقلية الاجتماعية **Social Transability** عن انتقال الفرد بذاته من مجتمع كان يعيش فيه مستوى أقل تحضراً إلى مستوى أرقى تحضراً ... وهو ما حدث في العولمة مع تدفق تيارها

إقليميـة وفوق قومية للعـولمة .. بكل ما بها من ترتيبـات اجتماعيـة ، وترتيبات علاقـات وتقاليد ونظم حاكـمة .. لقـد دفع هذا كله تيار الـعولمة إلى إحداث وإيـجاد مرحلـة عدم استـقرار ، مـرحلة خلخلة اجتماعية واسعة ، مرحلة إعادة تهيئة وتكييف وترسية قواعد دائمة وثابتة وقوية لإرساء :

**« مجتمع عالمي إنساني بالغ الاتساع »**

مجتمع يستوعب كل البشر ، كل النـاس ، كل الأحياء ، بدون فروق ، بدون عنصرية بغيضة ، بدون استعلاء موروث ، بدون أحقاد موروثة ، مجتمع وتجمع جدير بالإنسان أن يحيا ويعيش فيه .

ـــ **الجانب الرابع ـــ الجانب الثقافي للعولمة** : تمثل العولمة تحـدياً ثقافياً غـير مسبـوق ، تحدياً ذو طابع ارتقـائي خاص قائم على الاجـتيـاح الثقافـي ، اجتيـاح لفرض ثقـافة العولمة ، وهي ثقـافة أنتجـها الإنسان ، واسـتهلكها الإنسـان ، وأثمرت عن ثقافة عالمية كونية جديدة ، هي مزاج ونتاج الفكر الإنساني ، متعدد الروافد ، ومختلف المصـادر ، إلا أنه مع العولمة بدأ يمتزج ويختلط وينصـهر في بوتقة واحدة ، هي بـوتقة العولمة ، وأصبح هذا الفكر ، وتلك الثـقافة قـادرة على النفاذ والدخول عـبر كل الأبواب ، واجتيـاح الحدود والأسوار ، ويتم هذا الاجتياح على ثلاث آليات هي :

**الآلية الأولى** : تفقد الدول الصغيرة خصوصية ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي ، وتبدأ في التـخلي بالتدريج عن خصائصـها الثقافيـة التي تذوب في ولصالح الثقافة العالمية ، وهي مرحلة دقيقـة حيث يتم بناء تيار ثقافة العولمة ، أو الثقافة المتعولمة على قواعد ارتكازية من ثقافـة الشعوب ، والتي يذوب ناتجها الثقافي في هذا التيار ، وفي نطاق آليـة تعمل على استلاب الثقافـات المتعددة لصالح الثقافة العـالمية الواحدة ، ويتم عمل آليات ثقافية لجـعل الموروث الثقافي لهذه الدول مجـرد تراث حضـاري له خاصـية النبـراس المضئ ، أو المصباح المـنير الذي يضئ ويهدي إلى الـطريق السليم ، لكنه لا يفرض على العـولمة هويته ، بل يستجيب تدريجياً وطواعياً لاتجاهاتها .

**الآلية الثـانية** : حدوث الانقـسام والتـفكك والتشـرذم الداخلي ، وظهور الشـروخ والصدع

الثقافية والحضارية ، وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة ، عاجزة عن تقديم التصورات ، وعن تقديم الشخصية الراقية ، في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية الألوان والارتقائية ، وإن لديها القدرة والمثل والنموذج الأفضل للثقافة الإنسانية ، خاصة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية وحق الإنسان في الحياة الأفضل ، وفي اكتساب هوية ثقافية أرقى وأكثر انفتاحاً .

**الآلية الثالثة** : ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية إيجاد معايير قيم تعمل كمعابر وجسور يتم العبور عليها إلى الثقافة العالمية ، والوصول بالفكر الوطني الذي أصبح الفكر الثقافي العالمي إلى أرجاء المعمورة ، ومن ثم يحدث نوع من التواجد الثقافي للثقافة الوطنية عبر نوافذ ومنافذ وجسور العولمة ، ويصبح تيار العولمة الثقافي اختياراً من الأفضل إلى الأفضل، ومن الأحسن إلى الأكثر حسناً وجمالاً ، وإن الانتقاء والانتخاب الثقافي لم يلغ ثقافة وحضارة الآخر ، بل أبقى عليها وساهم في تحولها من نطاقها المحلي الضيق إلى آفاقها العالمية الواسعة ، فارضاً احترامها وتقديرها من جانب الآخرين ، أياً كان انتماء وعقيدة الآخرين .

ـــ إن تأثير عولمة الثقافة غير محدود ، بل إنه أمر قد يكون مغاير تماماً لما يمليه من توحيد بين عدة حقائق متباينة ، وبين عدة اتجاهات مختلفة ، وعلى الجميع أن يقبل دعواها ، وأن يقبل ويوافق على آرائها ، وقبولها كحتمية ، وقبولها كبديهية يتم التوصل اليها ، وعدم مقاومتها . فهي وفقاً لدعاوي العولمة نتاج كل الثقافات ، وأن الجديد فيها مجرد تفاعل حركي ارتكازي على ما سبق وأنتجته ثقافات العالم ، وأن الانتخاب الثقافي للعولمة ما هو إلا نتاج التلاقح للثقافات الوطنية عبر بوابات التعولم .

لقد أصبحت الثقافة العالمية قوة توسعية نافذة إلى داخل كل وطن ، وكل دولة ، وكل شعب ، ويكفي مجرد حدوث حدث ثقافي معين أن يلقي بتأثيره ويفرض ذاته على الكون المتسع ... نعم لقد أصبحت ثقافة العولمة ثقافة طليقة ومتفتحة ... وممتزجة تأخذ من كل الثقافات الأخرى وتتغذى منها ، وتحصل منها على روافدها . تنتقي الأفضل من الأفضل ، حتى يكون في وسعها أن تستمر ، وأن تطور نفسها كلما كان هذا ممكناً ، وكلما كان هذا ضرورياً ومطلوباً .

**ــ الجانب الخامس ــ الجانب التكنولوجي للعولمة** : إن العولمة تلغي حدود الدول ، وتقيم مجتمعاً كونياً متصلاً بدون فواصل زمنية ، وجغرافية ، مجتمع يختزل حدود المكان وحدود الزمان، وتحقق هذا كله ، وتعمل على الارتقاء به التكنولوجيا الاتصالية التي أعطت هذا الجانب لعملية العولمة . فتكنولوجيا الاتصال المتقدمة هي التي ساعدت على توحيد المكان والزمان في وحدة واحدة، وجعلت كل حديث حاضراً ونتاج معرفته لحظة حدوثه .

إن تكنولوجيا العولمة لم يقتصر جانبها الرئيسي على تكنولوجيا الاتصال ، وهي تكنولوجيا فائقة الأهمية ، بل إنها أحد القواعد الرئيسية التي قامت وبنيت عليها ، ولكنها أيضاً تمتد إلى كافة مجالات الحياة ، فالعولمة تطور طبيعي نحو عالم بدون فواصل مكانية أو زمانية ، عالم بلا حدود جغرافية أو سياسية أو اجتماعية .

وأمام هذا فقد رأى البعض أن العولمة بذلك سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق ، وتمكين الملكية الخاصة للأصول ، وتهميش وتكميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي ، وجعل دور الدول قاصراً على أنشطة معينة بذاتها ، ويمكن التنازل عنها مستقبلاً لصالح كيانات أكبر حجماً من الدول ، وما يتطلبه ذلك من تطبيق أوضاع تكنولوجية فائقة القدرة كثيفة الانتشار ، بسيطة وسهلة الاستعمال ، وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعولم كما يوضحه لنا (شكل ــ 5) .

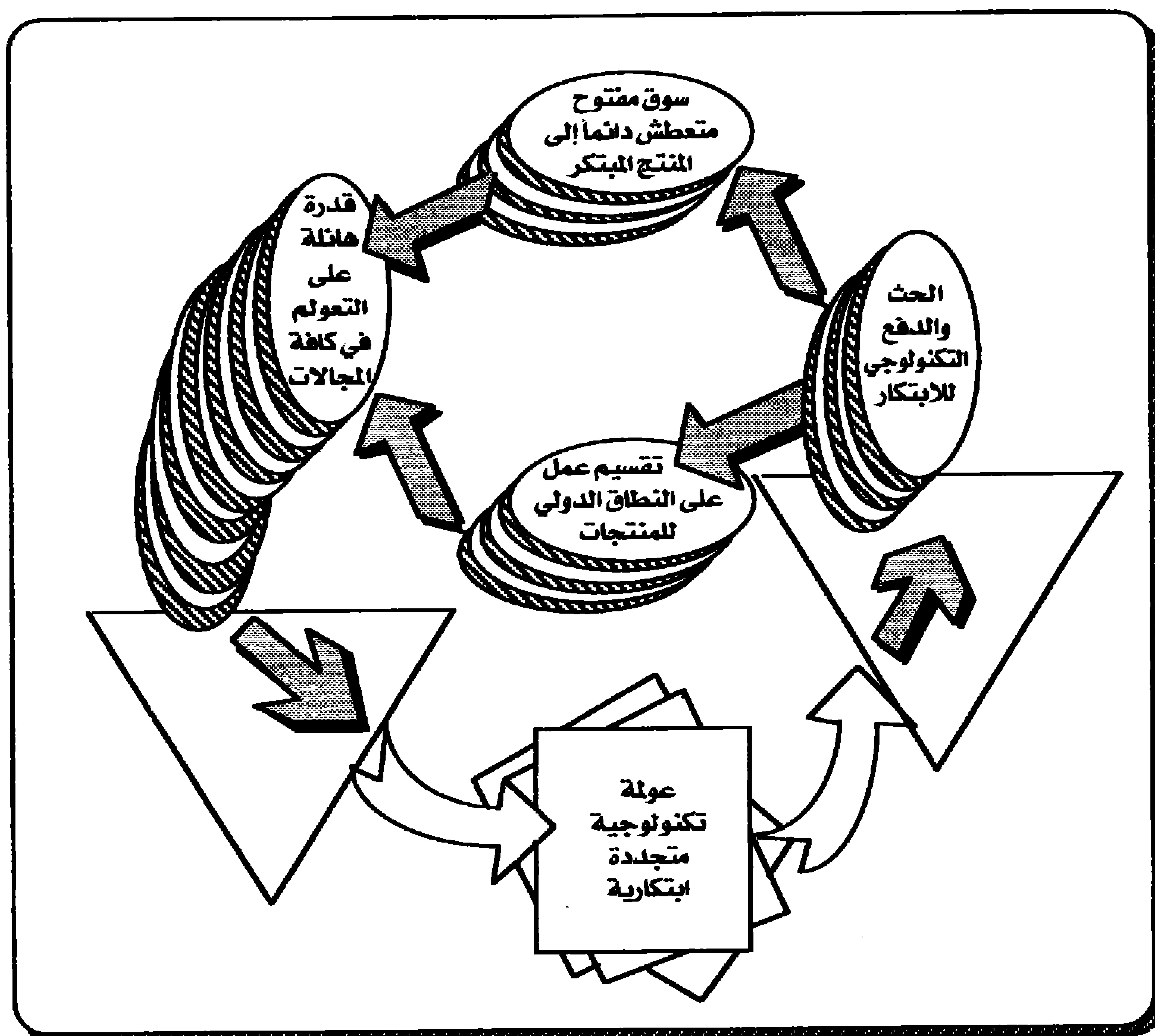
لقد حدث تغيير كبير في مفاهيم السلطة والعمل ، وتجاوز الإطار المادي والزماني للمكان ، أو ظهور اللامادية الأثيرية للفضاء الاليكتروني والذي أضاف جانباً محورياً بالغ الخطورة والأهمية للعولمة .

لقد ساعد هذا الجانب على تأكيد قضية الاختزال المكاني والزماني للعولمة ، وهو ما أدى إلى خلق وابتكار منتجات جديدة سلعية وخدمية وفكرية أدت إلى إحداث تحولاً بالغ الأهمية والخطورة وغير مسبوق في نظرة البشرية إلى مستقبلها وإلى حياتها القادمة .

حيث نجد من هذا الشكل أن هناك منظومة تكنولوجية تدافعية ، كل فاعل رئيسي فيها يدفع الآخر ويحركه ويحثه من أجل الوصول إلى مجموعة الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة ،

(شكل - 5)

دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعولم




والشاملة والمتكاملة لتنتج في النهاية صورة أفضل عما كانت عليه الأوضاع السابقة ، والذي نعرض لأهم هذه الفواعل فيما يلي :

**(1) الحث والدفع التكنولوجي للابتكار :**

التطور التكنولوجي في حقيقته هو ابتكار ، وكلما كان الابتكار غير مسبوق ، ويمثل طفرة تكنولوجية ، كلما كان أقدر على الدفع والحث التكنولوجي ، وعلى التأثير المتعدد القوة والمستوى على الآخرين ، ومن ثم يشجع على مزيد من التطوير والتحسين ، ورفع الإنجاز والأداء فالحث التكنولوجي دافع من أجل التطوير ، ومن أجل الإبداع ، ومن أجل الابتكار ، والتمتع بالقدرة عليه

يجعل من السوق دائماً في :

- حالة ترقب وشغف بالجديد .
- حالة انتظار وتوقع بالجديد .
- حالة رغبة كامنة في الحصول على هذا الجديد وتجربته واختباره .

ولما كانت العولمة تتطلب ابتكاراً إيجابياً فاعلاً من أجل تحقيق الريادة والسبق عن الآخرين ، فإن منظومة الحث والتدفيع من أجل الابتكار تجعل من قوى الإنتاج تعمل من أجل البحث عن العباقرة وعن المبدعين وعن أصحاب الأفكار المبدعة من أجل الوصول إلى مبتكرات واختراعات متطورة .

**(2) سوق مفتوح متعطش دائماً إلى المنتج المبتكر :**

تصنع العولمة ويصنع التطور التكنولوجي سوق مفتوح متعطش ، وبشكل دائم، إلى المنتجات الجديدة المبتكرة ، وهو سوق مفتوح للأبد، فالإنسانية تبحث عن الجديد المبتكر ، تبحث عن الأكثر إشباعاً وإمتاعاً ، وعلى الأجود والأحسن والأرقى . وكلما كان الابتكار التكنولوجي فعالاً ، كلما كان السوق أكثر اتساعاً ، وأكثر انفتاحاً ، كما أن امتداد السوق العالمي في اتساعه المترامي يخلق احتياجات جديدة ، بل إنه كثيراً ما يحدث تزامن ما بين الوصول إلى اختراع جديد وما بين خلق طلب عليه في ذات الوقت ، فالسوق المتسع ، والمجالات الإشباعية المتعددة ، والاحتياجات المتجددة ، والرغبات والنوازع في السوق المتعولم - كلها تدفع وتحث على الابتكار التكنولوجي. فنظرة على ترقب السوق للأجيال الجديدة من برامج ويندوز لشركة ميكروسوفت ، والطرازات الجديدة لسيارات مرسيدس ولاكساس ، والإنتاج السينمائي الجديد لشركات السينما الكبرى ... تظهر أن هناك تزامناً حيوياً ما بين عملية الإنتاج وما بين عملية إيجاد وخلق الطلب على هذا الإنتاج .

**(3) تقسيم عمل على النطاق الدولي للمنتجات :**

نتيجة للعولمة سوف تساعد التكنولوجيا على استخدام مبادئ التخصص وتقسيم العمل الدولي بصورة أكثر فاعلية ، حيث لن يتم التخصص فقط في منتجات كاملة بذاتها ، ولكن ، وهو الأهم، سيتم التخصص في إنتاج بعض مكونات المنتجات ، ومن هنا يتم تغطية عنصر المشاركة في الإنتاج على المستوى الدولي العام ، وبالتالي سيادة قيم ومبادىء الاستفادة من المزايا النسبية والمطلقة على نطاق المعمورة بكاملها ، ويعني ذلك وبالضرورة التلازمية صناعة ابتكارية للمزايا التنافسية ، أي

الدخول إلى مجالات الخلق والابتكار وتنمية مجالات التميز الإبداعي على المستوى الجزئي للمكون أو الجزء الذي يدخل في صناعة منتج معين ، ومن ثم يدخل العالم في إنتاج مشترك ، يتعاون العديد من المنتجين في إنتاجه ، وفي نطاق تحالفات ارتباطية ، أو في نطاق تكتلات اقتصادية ذات مصالح اندماجية فاعلة .

**(4) تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات :**

التعولم فعل إرادي عمدي ، قائم على إدراك أهمية الانخراط في تيار العولمة ، وخطورة الانسلاخ عنه ،حيث سوف تتأثر المشروعات مهما كان حجمها صغيراً ، أو متوسطاً ، أو كبيراً ، بعملية العولمة ليس فقط لاعتمادها على الحصول على :

ــ الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج من مصادر دولية .

ــ الخامات ومستلزمات التشغيل من مصادر دولية .

ــ الطاقة المحركة والقوى المحركة من مصادر دولية .

- أسرار الصناعة وحقوق المعرفة ونظم الإنتاج والتقنية التكنولوجية من مصادر دولية .

ولكن وهو الأهم تحول المنظومة الإنتاجية بالكامل إلى منظومة عالمية ، سواء فيما يتصل بشكل المنتجات ، أو أداء هذه المنتجات ، أو مكونات هذه المنتجات .. إلخ ، وسواء كانت هذه المنتجات سلع أو خدمات أو أفكار .فالعولمة سوف تعمل كحركة تغيير كبرى من أجل تنميط عمليات الإنتاج والاستهلاك بوضع مقاييس عالمية لكل شئ ، وفي الوقت ذاته الجمع ما بين التنوع وما بين النمط من أجل تعظيم وزيادة الإشباع .

ومن ثم فإن مدخلات المشاريع ، ونظم إنتاجها وتشغيلها قد تأتي كاملة أو بشكل جزئي من مصادر دولية ، وقد يستعين المشروع بالخبرة البشرية من مصادر دولية ، ومن ثم فإنه أيضاً قد يجد أن أسواقه تتجه إلى الأسواق الدولية . لقد أصبح السوق الدولي هائلاً ، وأصبح من الضروري أيضاً على المشروع مهما كان حجمه الاتجاه إلى هذه السوق والاستفادة من مواردها وإمكانياتها ، واقتناص الفرص التي تظهر في هذه السوق ، بشكل هائل متجدد .

**(5) عولمة تكنولوجية متجددة وذات طبيعة ابتكارية :**

ليس للتكنولوجيا جنسية ، وليس للابتكار هوية ، بل أصبح لكل منهما عالم متسع يتزايد فيه

تفاعل كل منهما في الآخر ، وأصبح الابتكار التكنولوجي ، وتكنولوجيا الابتكار وجهين لنمط جديد من التعولم ، الذي يزداد فاعلية وسرعة . ومن خلال التطور السريع المتلاحق والذي يسفر عن تكنولوجيات متطورة وأكثر فاعلية ، تزداد وترتقي عمليات العولمة ، وتتقدم ، وفي الوقت ذاته فإن مجتمع التكنولوجيا الجديدة بحكم طبيعة الاستخدام ، وبحكم تطور قوانين التعامل واتساع مداها واتجاه المشروعات خاصة الجديدة إليها ، تتغير مراكز الإنتاج ، وتتغير وتتبدل مناطق التسويق، وتتحول بفعل آليات :

- توسيع المدى .
- تطوير الفاعليات .
- تحسين المستوى .
- تفعيل القدرة .
- تنمية الإبداع .

تحسين واكتساب قدرة عالية على التعولم ، وإيجاد مسارات جديدة ، وقواعد ارتكاز جديدة ، وتوازنات حركية جديدة ، ومن هنا تظهر أوضاع غير مسبوقة ، وتظهر أيضاً التأثيرات المتكاملة للتكنولوجيا المتطورة وبأشكالها المختلفة .

**ـ الجانب السادس ـ الجانب القانوني للعولمة** : تؤثر العولمة تأثيراً كبيراً على القوانين والتشريعات من حيث توحيد المجموعات القانونية ، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات القانونية ، بل وازدياد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات ما بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضاً . لقد حدثت تغيرات كمية وكيفية في مجال التشريع الدولي ، وأصبحت حاكمة وضابطة للمعاملات في الأسواق الدولية المختلفة، وأصبحت تتم في نطاقها العمليات التبادلية المتعددة الأطراف ، والممتدة المدى ، تلك العمليات التي لا تعوقها الحدود الإقليمية للدول ، والتي لا تغير من طبيعتها ومن طبيعة مركزها القانوني قوانين محلية تتعارض مع القانون الدولي العام والخاص ، بل أصبحت بحكم انتماء الدول إلى المنظمات الدولية ، وتوقيعها على

المعاهدات الدولية ، واعتمادها من سلطاتها التشريعية ، نافذة المفعول ... بل سوف تدفع إلى توحيد دولي للتشريعات ومن ثم فإن توحيد التشريعات سوف يدفع إلى انتشار الممارسات عبر الحدود ، وسواء كانت هذه الممارسات :

- اقتصادية .
- سياسية .
- ثقافية .
- اجتماعية .
- إنسانية .

وقد ساعد على عملية العولمة ، تزايد الدور المؤسساتي للمؤسسات الدولية ، ودور المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية الصادرة عن هذه المنظمات ، والاحترام الكامل للمواثيق والقرارات الصادرة عنها ، بل وامتلاك هذه المنظمات قوة فعل غير قليلة لفرض إرادة المجتمع الدولي على الدول والحكومات ، وباستخدام كافة الوسائل اعتباراً من المقاطعة والحظر الاقتصادي حتى إعلان الحرب واستخدام القوة العسكرية لتحقيق احترام إرادة المجتمع الدولي .

وإذا كانت العولمة تعني بالتوازن وبالحقوق المتوازنة لكافة البشر ، فإنها لا يمكن أن تتحقق بدون توافر أطر قانونية وتشريعية مناسبة ، ومن ثم سوف يزداد دور التشريعات الدولية ، ويتجه معها العالم إلى وحدة تشريعية حاكمة ومتحكمة في كل شيء حتى تؤتي العولمة ثمارها وتأثيرها.

ومن ثم فإن ما كان يطلق عليها تشريعات محلية حاكمة ومتحكمة سوف تتلاشى وتندمج في التشريعات الدولية ، ويصبح التشريع الدولي هو الأساس وهو المرجع عند الاختلاف ، وتزداد معه أيضاً دور المحاكم الدولية وامتداد سلطة التنفيذ إلي خارج الدولة ، وإلى خارج الولاية التقليدية وللقانون المحلي .

كما أن من ناحية أخرى فإن اتساع نطاق الجريمة المنظمة وامتداد قوتها يحتاج إلى تضافر جهود دولية أقوى لمواجهتها ، والحد من تطوراتها ثم القضاء عليها ، وهو أمر يرتبط بالتشريع الدولي ، كما أنه أيضاً ارتباط وامتداد سلطة التنفيذ دولياً ،ومن ثم فإن من المتوقع أن يحدث مايلي :

ـ تنامي قـدرة السلطات التشـريعيـة الدوليـة وتطورها بشكل سريع وفـعال سـواء في إصـدار الحزم التـشريعـية والقـوانين المتكاملة في كـافة الجـوانب التي تحتـاج إليهـا المعاملات ، ووضع الضوابط الحاكمة لها .

ـ ازدياد قوة القضاء الدولي وامـتداد ولايته ليشمل كل أنحاء العالم واعتـماد المؤسسات والأفراد في اللجوء إليها والاحتكام لها في قضاياهم المحلية والدولية على حد سواء.

ـ امتـداد قوة سلطات التنفيـذ الدولية وسطوتها غـير المحدودة في تنفـيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم وتطبيق العدالة الدولية بكل سبل التنفيذ .

ـ **الجـانب السـابع ـ الجانب الإنسـاني للعـولمة** : إن العـولمة في إطارها العام لا تتـحدد فـقط بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، أو بالهياكل المؤسساتيه والبنى التـحتـية ، ولكنهـا إضافـة إلى ذلك هناك الجـانب الإنساني للعـولمة ، وهو الجانب الأكثر فاعلية في تحديد هوية حقيقة مضمون العولمة .

فلقد حاول البعـض أن يصور العولمة عن أنها تكرس علاقات السـادة بالعبيد، علاقات الاستغلال ، والعسف ، والقـهر والتسلط ... وهو أمر غريب فالعولمة كيان حضـاري يعمل في إطار منظومة إنسانية مـغايرة ومختلفة تماماً، لتـحقيق أهداف إنسانية أولها تحقيق حرية الإنسان ، وضـمان حقوقه ، وتنمية التواصل بين البشر ، وتحقيق غنى ورفاهية الشعوب من خلال تعميق حريتها واستقلالها في إطار المنظومة الإنسانية الشاملة والكاملة ، لكون الإنسان إنسان .

فهذا الجانب يتـضمن أن العولمة تستهدف أول ما تسـتهدف الإنسان ، تستهدف تحـقيق حريته ، وتستهدف تحسين جودة حياته ، وتستهدف تنمية مـعيشته ، وتعمل على الارتقاء بها جميعاً . فعلى سبيل المثـال تمثل قضية الديمقـراطية وحرية الرأى والتعـبير أساس نظام العولمة ، وتمـثل أيضاً عدالة التوزيع وحقوق الإنسان محور جهد العولمة .

ومن هنا فإن برامج الرعاية الصحية ، والاجتماعيـة ، والثقافية ، والإنسانية بشكل عام والتوسع فيها سوف تزداد وتتسع في إطار تيار العولمة .

إن هذا يقـودنا إلى اسـتخـدام مـصطلح جـديد هو «العـولمة الآمنة **Safety Globalization**» أي

العولمة بدون مخاطر ، أو كما أطلق عليها البعض العولمة المهذبة ، التي تراعي مصالح الشعوب الفقيرة ، والتي تعمل من أجل الإنسانية جمعاء [1].

ومن هنا يمكن القول أن العولمة وإن كانت تيار متدفق ومتصاعد القوة إلا أنها أيضاً وبنفس الدرجة مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمارس للوصول بالعالم إلى الوحدة الكونية ، وهو ما يرتكز على الجانب الإنساني للعولمة .

إن المجتمع الإنساني الذي يريد إعادة تشكيله وإعادة تكوينه في عصر العولمة ، مجتمع له طبيعة خاصة تجعله يختلف عن المجتمعات التي سبقته . فالفرد فيه ينتمي إلى عالم واحد ، وإلى كون فسيح ، ومن ثم فإن انتماءاته وولاءاته تتجاوز حدود الدول أو الأعراق أو القوميات ، وتتسع لتصل إلى إطارات الإنسانية كلها وجمعاء .

لقد تصاعدت في السنوات الأخيرة خطورة قضية التفاوت الصارخ بين البشر ، بين الأغنياء والفقراء ، ونجم عنها اشتداد التوتر والقلق ، وتصاعد العنف والإرهاب ، والجريمة المنظمة ... وقد أدى هذا إلى نمو الجريمة لتصبح أكبر الأنشطة الاقتصادية ربحية حيث يصل صافي ربحها على ما يزيد عن 500 مليار دولار سنوياً .. وأصبحت عصابات هذه الجرائم من القوة ومن النفوذ ومن القدرة على اختراق الأجهزة الرسمية والتغلغل فيها إلى الدرجة التي لم يعد بالإمكان معرفة ما إذا كان هذا الجهاز أو ذاك من أجهزة الدولة يكافح من أجل فرض القانون ، أم أنه يحارب ضد القانون بتكليف من المجرمين أنفسهم ... وقد ظهر هذا جلياً في كثير من الدول في كل من روسيا، وأوكرانيا ، وكولومبيا ، وهونج كونج ، ووجود العولمة سوف يقضي على أسباب التفاوت ويقلل من التوتر ، ويحد من الجريمة المنظمة .كما أنه من ناحية أخرى سوف يساعد على الاهتمام بقضايا البيئة ، وبقضايا العدالة الإنسانية ، وبقضايا حقوق الإنسان .

إن العولمة بذلك ليست مفهوماً «مجرداً» ، ولكنها «كيان فكري حي ينمو ويتفاعل ويتحرك»، إنه كيان دائم الحركة والتطور ، يرفض السكون ، ويرفض الجمود ، ويرفض الانكماش أو التأقزم ، بل دائم الامتداد والتوسع ، وأن استخدام أي أدوات تحليلية ذات طبيعة موضوعية سوف تظهر بوضوح. إن العولمة عملية مستمرة ، وتيار متدفق ، يمكن ملاحظة تأثيره المضطرد المتصاعد ، ويمكن

(1) راجع ولمزيد من التفصيل :
تشوسودوفيسكي - عولمة الفقر - ترجمة محمد مستجير مصطفى - سلسلة كتب سطور - الكتاب العاشر - القاهرة 1999 .

قياس هذا التأثير سواء بشكل أو طريقة كمية ، أو بشكل وطريقة نوعية وكيفية في مجالات وجوانب متعددة وإن هذا التأثير وإن كان يبدو تراكمياً ، إلا إنه يتمحور في أشكال جديدة من الإطارات والهياكل والبنى المؤسساتية والتحتية غير المسبوقة من أجل وحدة العالم .

كما يمكن دراسة تأثير العولمة على جوانب القانون والتشريعات ، وعلى عمليات التسويق ، والتمويل ، والاستثمار ، وعلى عمليات تنمية الكوادر البشرية ، وعلى عمليات التوظيف والتشكيل . فالمنافسة في عالم اليوم ذات أبعاد عالمية كونية دولية متزايدة ، وأن صراع القوى العظمى على تنمية نفوذها ، وعلى حماية مصالحها أمر ملموس لا يمكن إخفاؤه ، وإن كان البعض يحاول إنكاره وتغليفه بأستار قمعية مختلفة ، ولكن شفافية المعاملات والمبادلات تظهره واضحاً للعيان .

لقد أدى تطور الابتكار والتطوير التكنولوجي إلى اشتداد ضراوة وضرورة عولمة الإنتاج، وإلى تسارع عمليات التحديث والتطوير ، وإلى حتميات عمليات التبادل على النطاق الدولي ... وهي في ذلك تحاول أن تنفي وتلغي كل فاقد أو مهدر أو سوء استغلال لمورد من الموارد ، وهي في ذلك أيضاً تحاول أن تصنع واقعاً أفضل لكل فرد من البشر في عالمنا المعاصر .

إن النشأة التاريخية للعولمة تستند في واقعها إلى ثلاث عناصر رئيسية هي : أحلام وأطماع الزعماء ، وخضوع الأفراد ، وانتشار مفهوم الإنسانية . ـ فالعولمة ظاهرة مركبة ، ظاهرة حية متفاعلة ، ظاهرة أفرزت حرية التجارة الدولية ، وفتح الأسواق على مصراعيها ، ونقل الاستثمارات ، وتقلص وانكماش دور الدولة .

لقد أصبحنا نرى آثار العولمة في كل مكان ، آثار واضحة غير خفية ، يمكن لمسها بسهولة ، آثار ذوبان الدولة ، وذوبان الشخصية القومية ، وتلاشي الفواصل السياسية ، وتعاظم الفواصل الاقتصادية ، ما بين أغنياء لديهم فائض متعاظم ، وما بين فقراء لديهم عجز متزايد .

لقد تحول العالم بفعل تكنولوجيا الاتصالات وحرية التجارة الدولية ، وانخفاض تكاليف النقل إلى سوق واحد متسعة ، وقد دفع تيار العولمة العالم إلى سعار وحمى منافسة شديدة الوطأة ، منافسة من أجل ابتلاع الآخرين ، وإزاحتهم نهائياً عن الطريق ، حتى أصبحت العمليات الاقتصادية تكاد تحتكرها الشركات دولية النشاط والتي يبلغ عددها أربعين ألف شركة أممية .

إن هذا كله يقودنا لنقرر ، أن العولمة في ماهيتها ، ما هي إلا تطور وحدث طبيعي ، وهي نتيجة

حتمية للتطور الاقتصادي نحو التكتل والاندماج وتوسيع نطاق السوق ، وخفض التكلفة ، وهي تطور طبيعي نتيجة لثورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا التي تبحث عن الأفضل والأرقى والأحسن .

ويهمنا هنا أن نؤكد أن هذا التطور الطبيعي لم يكن وليد قوى عشوائية ارتجالية جاهلة ، بل كان صناعة قوى عاقلة منظمة ، قوى بوعي وإرادة أوجدت قرية كونية متشابهة ذات اقتصاد كوني شمولي يعمل على توحيد أسواق العالم ، وضمها جميعاً وتحويلها إلى سوق عالمية واحدة وواعدة.

إننا نواجه عصر جديد .. في معطياته وأسسه وركائزه ، عصر العولمة ، عصر المعلومات .. وهو عصر بطبيعته يحتاج إلى إزالة الحواجز الفاصلة بين الأمم والشعوب ، وإزالة وتحطيم العوائق التي تقسم الأمم ، وبناء الجسور والمعابر التي تعمل على ربط الدول والشعوب ، وزيادة مشاركة الجماعات داخل كل أمة ، وتوسيع نطاق تفاعل مختلف شعوب العالم مع بعضها البعض ، وهو يمكن أن يتم/إذا ما اتسع مجال المصالح المشتركة بينها وباستمرار ... وهو أمر محتوم فالعالم يتجه إلى مصلحة البقاء ومحاربة قوى الفناء ، وإزالة كل أسلحة الدمار الشامل ، والقضاء على الإرهاب ، والقضاء على التلوث البيئي ، والاهتمام بجودة الحياة ، وتحقيق الأمن والعدالة .... وفوق ذلك القضاء على الفقر والجهل والمرض والعوز .... والقضاء على الديكتاتورية والتسلطية والفساد والاضطهاد والاستبداد .

إننا عندما ننظر إلى العولمة ، فإننا ننظر إلى المستقبل ، وعندما ننظر إلى المستقبل ، فإننا في الواقع نبدأ في مراجعة سريعة للماضي ، وإحاطة شاملة بالحاضر حتى لا ندفع ثمناً باهظاً للوصول إليه ، أو للعولمة [(1)].

إن العودة للتاريخ ليست عودة إلى الماضي كما قد يعتقد البعض ، وإنما هي استخلاص لنتائج التجربة واستلهام للعبر ، واستنهاض للروح والهمم .. حتى ننطلق إلى المستقبل ولدينا من رصيد الخبرة ما يؤهلنا للتغلب على مفاجآته وأزماته .. فنحن نملك من الرصيد الحضاري للإنسانية ما يؤهلنا لقيادة تيار العولمة الإنساني والأخلاقي وبجبهة واسعة عريضة ، وبقوى فاعلة ومتفاعلة .

إن العولمة تمثل فرصة هائلة لنا لكي نغير العالم ونشرق عليه من جديد فكرياً وإنسانياً

(1) تعد تجربة دول النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا من أخطر التجارب وأكثرها إيلاماً ومرارة نتيجة للعولمة ، حيث تعرضت هذه الدول لصدمة شديدة أدت إلى خسارة مالية كبيرة ، ذات آثار سياسية واجتماعية . راجع في ذلك ولمزيد من التفاصيل الملاحق الدراسية «حالات عملية عن العولمة» في نهاية هذا المرجع .

وحضارياً، وهو مهيأ لذلك . إن العولمة تزحف كل يوم ، وتكتسب أرضاً جديدة ، لا تقف أمامها حواجز ، أو تحد من نفاذيتها حدود . وهي بذلك تعبر كل الحدود الطبيعية لتتوغل إلى الداخل ، وتحول كل شيء إلى عالم واحد مشترك .

إن العولمة تزحف ، وتمتد ، وتتمدد ، وهي بالتالي ليست نفي للآخر ، بقدر ما هي ابتلاع منظم له ، وهضمه ، وإعادة تشكيله ، وهي بذلك عملية ذات أبعاد مختلفة تتجاوز ما هو قائم في الحاضر ، إلى آفاق ما يمكن أن يقوم في المستقبل ... وهي في الواقع ليست إذابة للآخر ، أو ذوبان فيه ، بقدر ما هي وعي بالآخر والاندماج معه وبه في شكل جديد ... عالم واحد يتكتل ويتوحد تدريجياً في كل شئ .

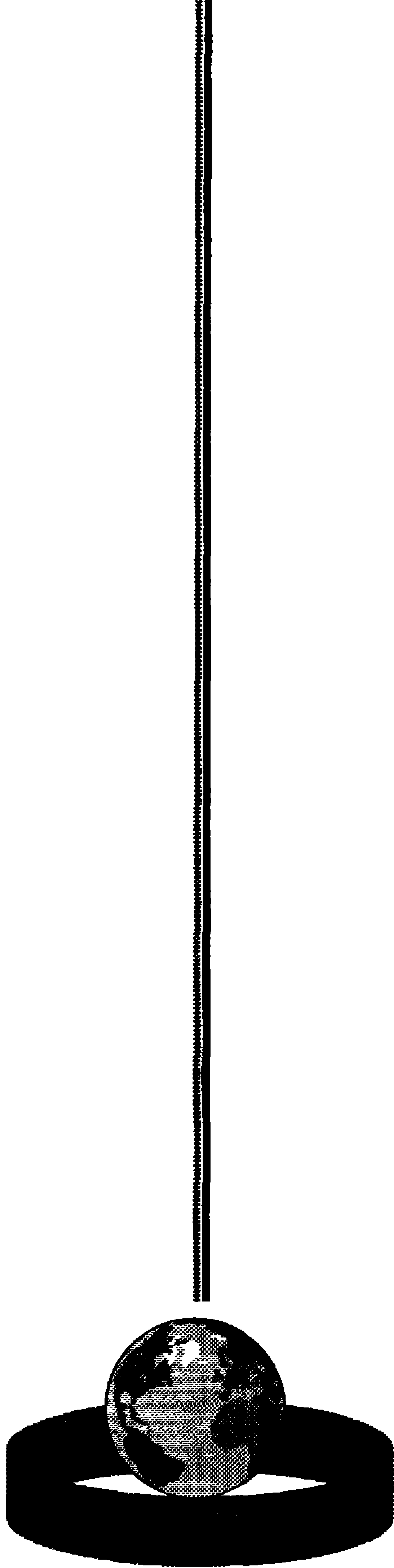
إن نظام الدولة القومية Nation State أصبح أضعف اليوم عما كان عليه من قبل ، وقد تنبأ كثيرون باضمحلال هذه الدول ، وانتقال سلطتها إلى المنظمات الإقليمية ، ثم إلى المنظمات العالمية .. ومن ثم فإن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن مفاهيماً جديدة ، وثقافة جماهيرية جديدة ذات خصائص عالمية متجانسة التكوين ، الأمر الذي سيجعل من الدولة القومية شيئاً غير مرغوب فيه ، وزائد عن الحاجة . وأن التغيرات السكانية والبيئية سوف تدعم هذا الاتجاه .

إن العولمة أصبحت ظاهرة ذات طبيعة خاصة ، تستمد قوتها من قوة العصر الذي تعيشه ، فهي تيار متجدد ، وهي تيار حتمي لا مفر من قبوله ، وهي تطور من أجل صالح البشرية جمعاء ، ومن ثم تحتاج منا لدراستها وتحليلها ، وإلي معرفة الأسس والمبادىء القاعدية التي ترتكز عليها ، والفروض والمسلمات البديهية التي تنبعث منها ، وتستمد منها قوة حركتها ، والنتائج والأهداف التي تسعى للوصول إليها. لقد أصبحت العولمة بالفعل حقيقة ماثلة أمام أعيننا ، تؤكد أنها قطعت أشواطاً إلى الأمام ، وأنها فرضت ذاتها على الجميع ، وأنها لم تظهر فجأة كبدعة من ابتداع الولايات المتحدة الأمريكية كما حاول البعض الادعاء .... ولكنها نتاج تواصل أجيال متعاقبة عبرت فيه العولمة تاريخ طويل من التجارب الإنسانية .. حتى أصبحت اليوم تعيش بالفعل على مشارف عالم بلا حدود ... أصبحت الدولة القومية فيه مجرد خيال ، وفقد فيه قادتها السياسيون جل سلطاتهم الفعلية [1] ، وهو ما سنعرضه بشيء من الإيجاز في الفصول التالية .

---

(1) راجع في ذلك ولمزيد من التفصيل :

**Kenichi Ohmae, The End of The Nation State, : the Rise of Regional Economics, Harper Collins, London 1995.**



## الفصل الثاني

# • متى نشأ مصطلح العولمة ؟ •

العولمة من أكثر العناوين والمصطلحات [1] استخداماً في عصرنا الحاضر بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم الواسع ، وبدأت كحلم فرض نفسه ، واعتبره البعض كابوس يتحقق، وهي ما بين الحلم والكابوس ، تمثل حياة متدفقة ، مفعمة بالحيوية الصاخبة ، لا يجدي معها الانتظار حتى تصبح تاريخ مضى وانتهى مثلها مثل الظواهر الإنسانية الأخرى . وفي واقع الأمر أن العولمة لم تنشأ فجأة، ولم تلعب فيها تكتيكات المباغتة دوراً، بل أن العولمة كانت أمل طموح صاحب جميع القوى السياسية والاقتصادية والدينية في تطورها وفي مسيرتها التاريخية .

كما أن العولمة لا تزال مادة خام يتم تشكيلها وتصنيعها ، وتأخذ خلال كافة مراحل التصنيع ملامح جديدة ، وهي في كل هذه المراحل تستجيب لقوي التشكيل ، والتصوير ، وإعادة التكوين والهيكلة ... ومن ثم فإن من يتصور لها الآن شكلاً معيناً قد يتغير هذا الشكل ، ويأخذ واقعاً مختلفاً تماماً عن كل التصورات التي تنبأ بها الأفراد . فالاحتمالات مختلفة ، والاتجاهات متباينة ، وحركة الظواهر الإنسانية لا تتخذ خطاً مستقيماً في كل الأحوال .

وإذا كان الفكر الغربي يرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي بانهيار المعسكر الاشتراكي ، والسقوط المدوي لسور برلين ، مستخدماً في ذلك أقوى أبواق التعمية والتغطية ، معلناً نهاية التاريخ .. فإن بعد هدوء العاصفة الهوجاء والضجيج الإعلامي المثار المصاحب لها ، يدفعنا الأمر إلى إعمال الفكر لسبر أغوار النشأة التاريخية لمصطلح «العولمة» ، وكيف أن هذا المصطلح صاحب الإنسان في كافة مراحل تاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه ، واستمد منه إسمه «الأرض» ولتصبح «العولمة» القرين «للأرضية» ، باعتبار أن العالم هو الكرة الأرضية باتساع المقياس الذي يقيس به العامة حدود الامتداد الجغرافي . وإن كان الكون الفسيح قد دفع الكثيرين إلى تعظيم الانتماء والولاء للأرض باعتبار أن الأرض أصبحت هي الوطن . ومن ثم لا يمكن

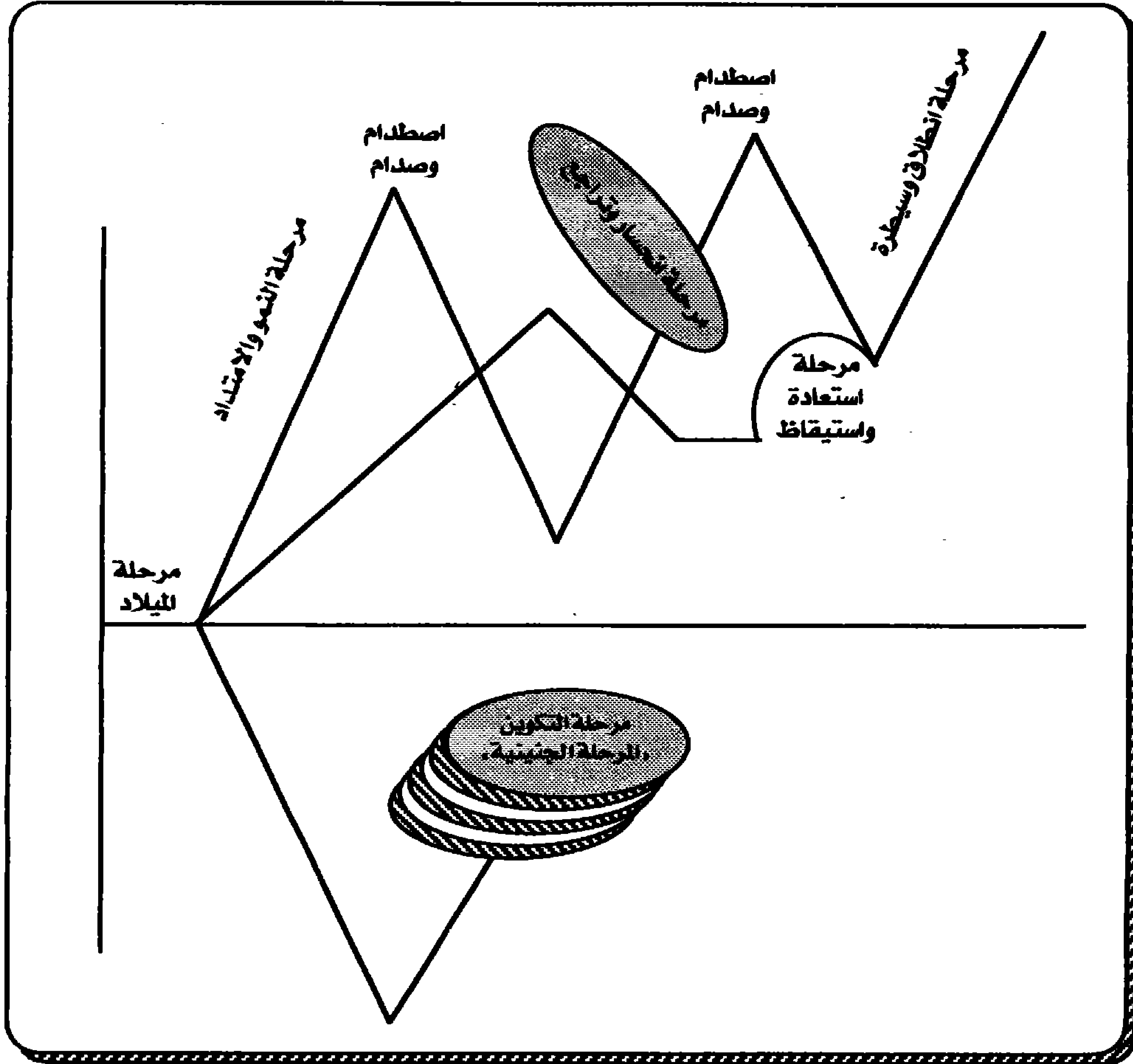
(1) لا يزال مصطلح العولمة حائر لدى كثير من الباحثين المتخصصين ، بل لعلي لا أتجاوز القول أن جهودهم المتواصلة لم تستقر بعد على معنى قياسي يصبح معياراً للمصطلح ومعبراً عنه ، ومعرفاً له .

القول أن العولمة ظاهرة أنشأتها قوى بذاتها لـذاتها ، وأصبحت في عصرنا بحكم ثورة الاتصالات وتقدم التكنولوجيا ، تعبر عن اندماج ووحدة العالم اقتـصادياً ، وسياسياً ، وعسكرياً ، وثقافياً .... واجتماعياً فيما بعد .

وقد نشأ مصطلح العولمة عبر مراحل متتابعة من الزمن يظهرها لنا (شكل ــ 6) .

**(شكل ـ 6)**

**مراحل تطور مصطلح العولمة**




**حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن مصطلح العولمة قد مر بالمراحل الآتية :**

ـــ **المرحلة الأولى ـــ مرحلة التكوين :** ويطلق عليها البعض مصطلح الجنينية ، باعتبار أن العولمة

مثلها مثل الكائن الحي لابـد من أن يمر بمرحلة تكوين جنينية ، مرحلة يكون فيـها المصطلح مـحل مراجـعة ومـراجحة . مـحل تفاوض ونقـاش، وإقناع واقتناع ، مـرحلة مد وجزر ، امـتداد وانحسـار .. وقد مر بـها المصطلح في بداية تكوينه ، ولا تزال أوضاعها حتى الآن غير مستقرة [1] .

ويمكن القـول أن مرحـلة العولمة ترجع جـذورها إلى فـتـوحات الفـراعنة القـدماء ، سـواء في رحلاتهم إلى بلاد «بونت» الصـومال ، أو في رحلاتهم إلى بلاد الفـينيقيين «الشام حـالياً» ، أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كمـا تدل عليه آثارهـم في الأمريكتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بآلاف السنين ... ، وقد تطور مصطلح العـولمة ليختلط بكل من مفهوم الغـزو العسكري ، والرغبة الجامحة لقائد تاريخي من أجـل تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف ، بأهداف سياسـية واقتصادية ودينية ومذهبية وقد تمثل ذلك في :

ــ الدولة الفرعونية وامتدادها .

ــ الامبراطورية الإغريقية .

ــ الامبراطورية الرومانية .

ــ الفتوحات الإسلامية في عصور النهضة الإسلامية وأهمها :

ــ الخلافة الأموية الإسلامية .

ــ الخلافة العباسية الإسلامية .

ــ الخلافة العثمانية .

ــ الامبراطورية التتارية المغولية.

- عمليات الاستعمار والسيطرة على العالم والتي قامت بها دول أوروبا وأهمها :

- الإمبراطورية الهولندية .

ــ الامبراطورية البرتغالية .

ــ الامبراطورية الأسبانية .

ــ الامبراطورية الفرنسية .

(1) من المتعـارف عليه أن عندما يشيع ويكثر استخدام المصطـلح في الكتابات والمناقشات والندوات ، كـثيراً ما يتـعرض معنى ومـفهوم المصطلح إلى تحوير وتبديل وتطوير

ـ الامبراطورية الإنجليزية .

ـ الرايخ الألماني ومحاولات السيطرة وتكوين امبراطورية أوروبية .

ـ الامبراطورية الروسية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية .

ـ الامبراطورية الأمريكية وأنواع جديدة من السيطرة .

ولم تكن هذه الامبراطوريات قاصرة على الجانب العسكري أو الجانب المتصل بشخصية القائد التاريخي ، ولكن كانت تتضمن الجوانب الفكرية والعقائدية وبشكل رئيسي كبير .. ومن هنا فإن المرحلة الجنينية للعولمة كانت تتعامل مع الذات ، ومن الذات ، وفي الذات ... وتلك كلها وقائع صحيحة وتوقيتات محدودة ، وتاريخ تم معاصرته ومعايشته، وله دلائل وآثار تدل عليه .

وفي هذه المرحلة أيضاً برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى ، وبدأت صياغة العديد من المفاهيم المبكرة عن مجالات أولية لممارسة العولمة ومحاولة تنميطها على مستوى العالم ممثلة في الآتي :

ـ الألعاب الأوليمبية .

ـ جوائز نوبل للسلام .

ـ الزمن العالمي وتوقيت جرينيتش .

ـ التاريخ الميلادي للتقويم الجيريجوري .

ـ إنشاء عصبة الأمم .

ـ ثم إنشاء الأمم المتحدة .

ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ـ صندوق النقد الدولي

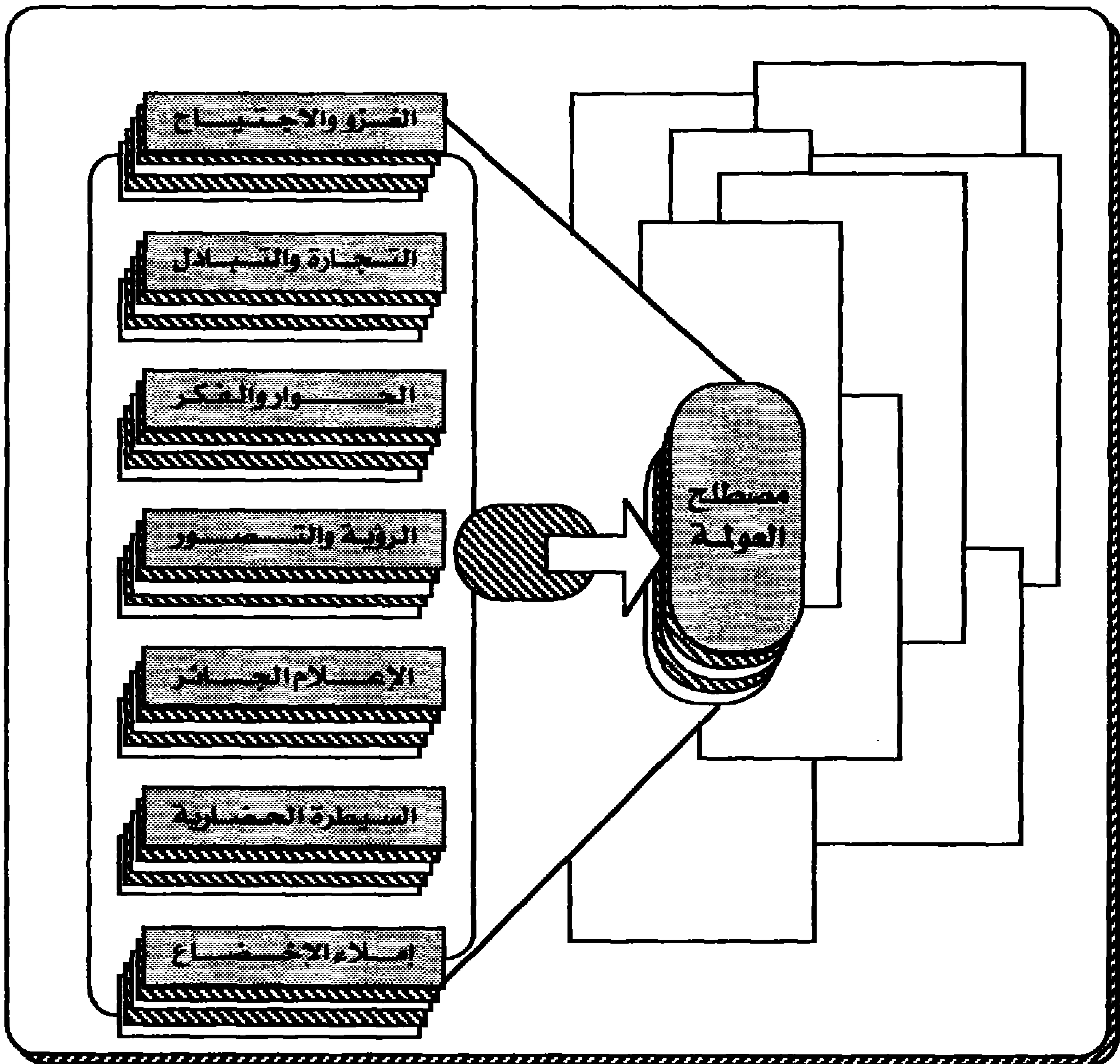
إن استقراء التاريخ جيداً سوف يثبت لنا بما لا يدع مجال لأي شك ، أن المصريين القدماء هم أول من تبنى فكرة العولمة وسعى إلى تحقيقها ، نعم لقد نشأت العولمة فرعونية الطابع ، فمصر الفرعونية كانت مركز الكون ، ومنارة الإشعاع الحضاري للعالم ، منذ أكثر من سبعة آلاف عام ، وكانت مصر مركزاً تجارياً واقتصادياً وحضارياً للعالم المعروف في ذلك الوقت ، وكانت نقطة الاتصال والتلاقي والتواصل بين الحضارات ... بل إن الثقافات والحضارات كانت تبدأ وتنتهي عندها ، ابتداءاً ومروراً

وانتهاءاً ، وبزوغاً ونمواً واختفاءاً ، .ه. وكانت معه في كافة مراحله مفهوم العولمة ، ومفهوم الحضارة ، ومفهـوم الدين ... وكانت هذه المفاهيم تعني شيئـاً واحداً متمثـلاً في "الفرعون" [1] .... ولم تختفي مفاهيم العولمة وإنما اكتسبت أدواراً جديدة ، واكتسبت أيضاً أبعاداً جديدة ...

وفي هذه المرحلة الجنينية تعاملت وتداخلت العديد من العوامل المتشابكة ، ذات التأثير التفاعلي والتبادلي ، والتي يظهرها لنا بوضوح (شكل ـــ 7) .

(شـكل ـ 7)

عوامل تكوين وتفاعل صياغة مفهوم العولمة




(1) راجع في هذا ولمزيد من التفصيل :
سليم حسن – موسوعة مصر القديمة – الأجزاء من 1 - 18 هيئة الكتاب – القاهرة 2000 .

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن هناك سبعة عوامل رئيسية تفاعلت لتأسيس مضمون ومصطلح العولمة ، وهي :

أ ـ الغزو والاجتياح العسكري من أجل استلاب الآخرين والحصول على ما لديهم عنوة وبالقوة، وفرض شريعة القوي على الضعيف ، وقد مارست هذا العامل القبائل والعشائر والدول في حربها من أجل الماء والكلأ ، ثم من أجل المغانم والثروات ، ثم من أجل فرض الجزية والضرائب، ثم من أجل المستعمرات والحصول على المواد الخام الرخيصة وفتح الأسواق.

ب ـ التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض ، وبين الشعوب بعضها البعض ، وبين الدول بعضها البعض ، تنتقل من خلاله فائض السلع ، وينتقل معها وبها الفكر ، وتجمع من خلالها البيانات والمعلومات والتي بناء عليها يتم التعامل معها وبناء مرتكزات الدخول إلى الأسواق العالمية ، والتمركز فيها ، ثم التوسع ، والانتشار ، والسيطرة والتحكم والتوجيه لقوى السوق .

جـ ـ الحوار والفكر وما يتيحه من وسائل للإقناع ، ومن وسائل تدمير أي مقاومة لعملية العولمة ، وإيجاد الروابط المصلحية من أجل إنتاج مزيد من قوى الدفع نحو التعولم ، وإنما تحت تصور وإطار فكري عقائدي ، تنشره خلايا فكرية ، تتطور إلى أحزاب وشيع ، ومجمعات علنية وسرية ، تنتشر تدريجياً لتستولي على السلطة ، وتستخدمها من أجل غزو الآخرين وإجبارهم على اعتناق الفكر أو الخضوع له والتسليم به .

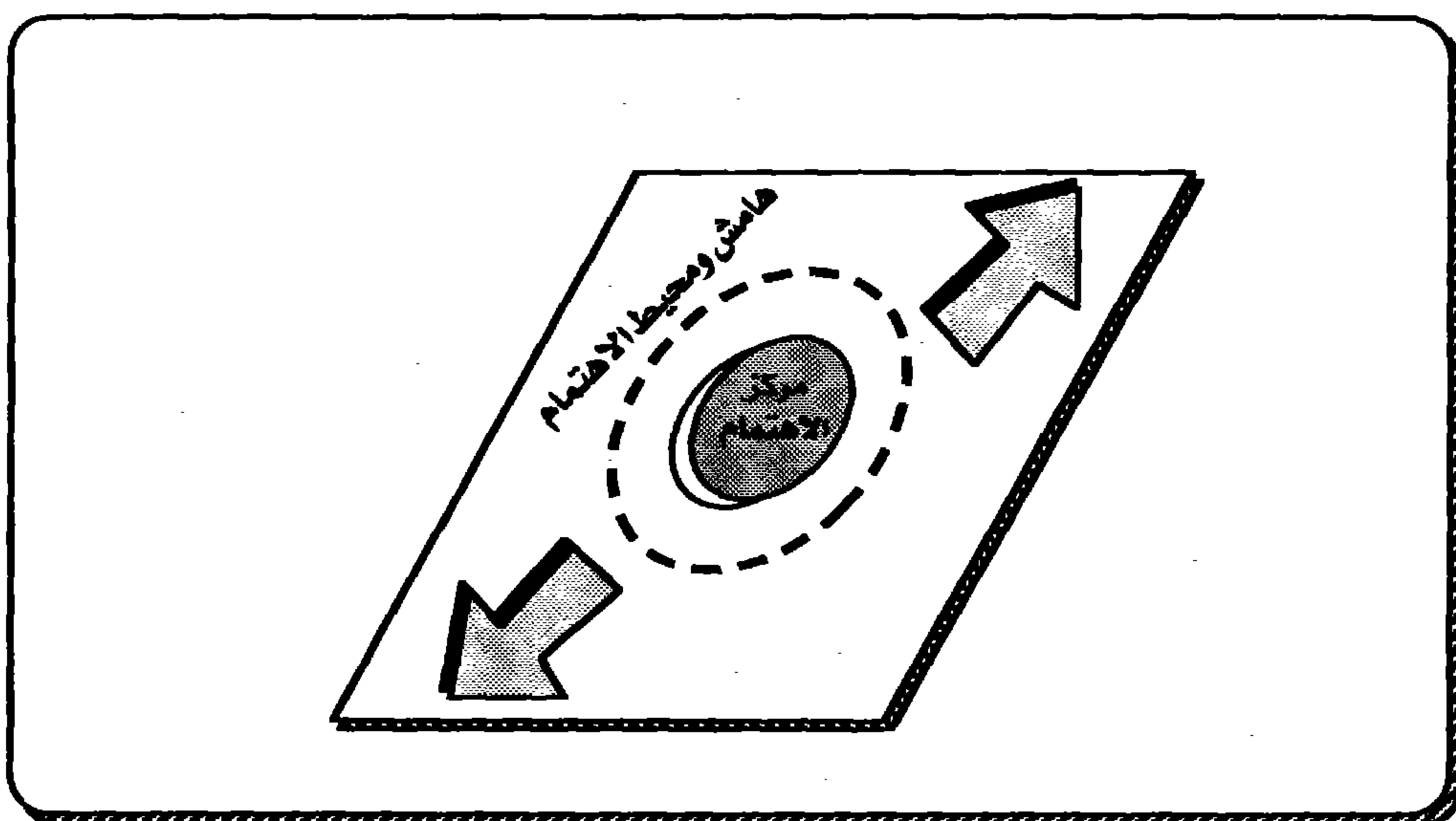
د ـ الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد ، وذلك العالم الذي تسعى العولمة نحو إيجاده وتحقيقه والقائم على تغيير طبائع البشر ، وتحرير الفرد من قيوده وتعديل نظام الدولة ، وتذويب الهوية القومية تدريجياً ، والعمل على تلاشيها للانخراط في تيار العولمة والدخول تدريجياً في عالم الوحدة الكونية للبشر .

هـ ـ الإعلام الجائر الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه فعلياً ولحظياً In Real Time ، وأن يوثر فينا ، وأن يدفعنا إلى القيام بعمل معين والامتناع عن عمل آخر ، وأن يسلب بذلك إرادتنا وحريتنا على التفكير المنظم ، وعلى التعامل مع الحدث وفقاً لبعد الزمان الفاصل ، بل أصبح التدخل في صياغة الخبر والإعلان عن الحدث دافع لارتجالية القرارات .

و ــ السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها والتي تفرض على الآخر الإبهار والانبهار ومن ثم تسلب إرادته الذاتية ، وتحوله من فاعل إلى مفعول به ، وتحوله من قادر على الفعل إلى مجرد متلقي يستجيب لما يملى عليه ، وتحوله من مركز وبؤرة للإهتمام ، إلى مجرد هامشي على محيط دائرة الأحداث . كما يظهره لنا (شكل ــ 8 ) .

(شكل ـ 8)

السيطرة الحضارية وتأثيرها على مصطلح العولمة




حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن بؤر الاهتمام ومراكزه تتسع شيئاً فشيئاً ، وتزول وتذوب مع كل إتساع حتى تتلاشى وتضمحل كلما اتسعت الدائرة واقتربت من الهامش المحيطي الواسع للعولمة . ومن ثم فإن عدم وضوح مصطلح العولمة ، واختلاط مفهومة بالعديد من مفاهيم الظواهر الإنسانية الأخرى خاصة مفاهيم :

ـ المعاملات والمبادلات والتجارة العالمية .

ــ الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .

ــ امتداد النفوذ والهيمنة والسيطرة العسكرية وإملاء الإرادة على الآخرين .

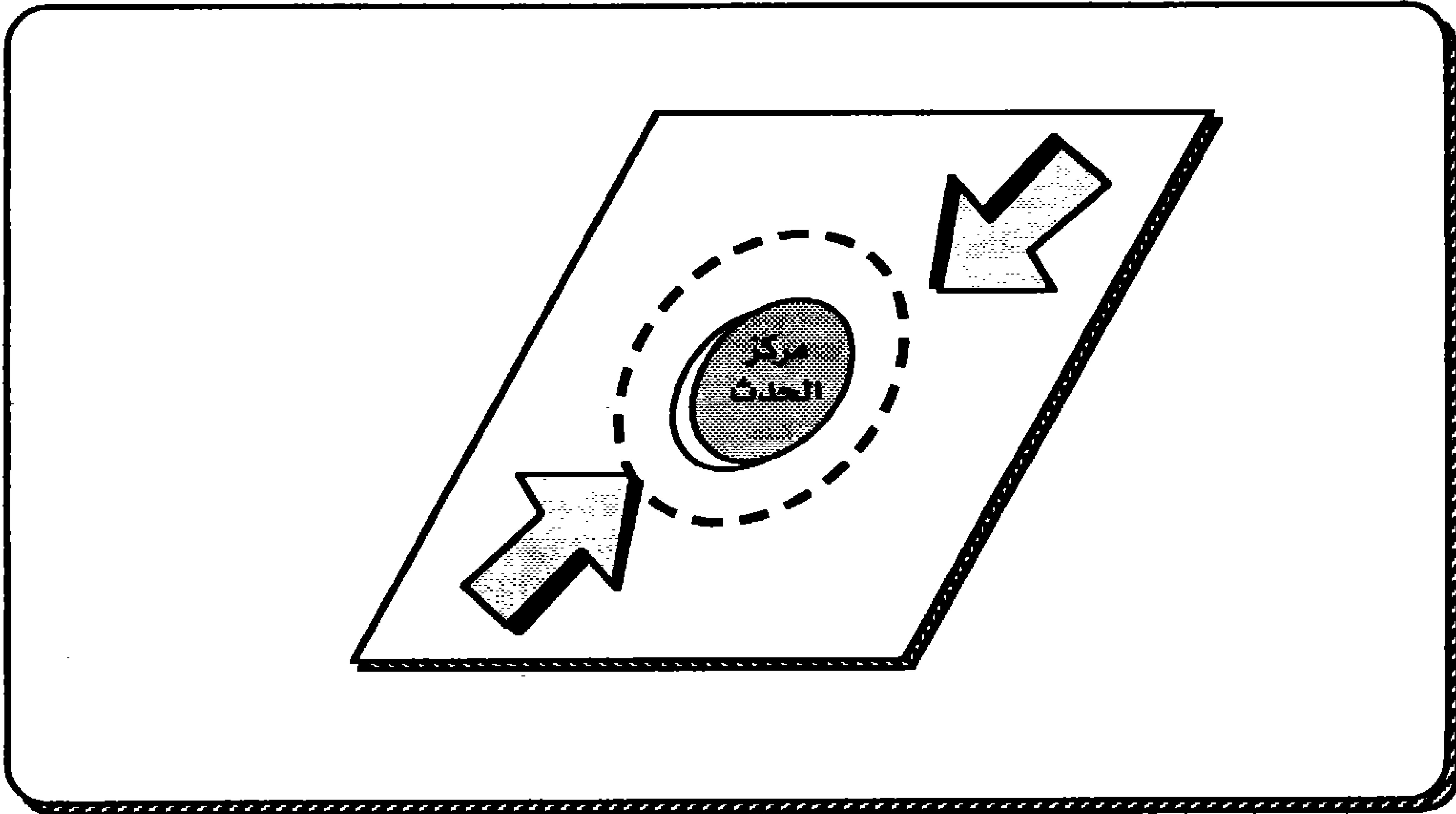
ــ الاستعمار والغزو .

ــ حركات التنوير والتبشير والفتح الإسلامي.

حتى أن الحدث الرئيس لقوة التأثير تمتد وتتمدد بشكل كبير ، وتزداد درجة التأثر والتأثير لتشمل كافة الدول والشعوب ، وإن كان يتم بدرجات مختلفة ، ومن ثم فقد بدأ الحدث يخاطب الجماهير .. إلا أنه لوحظ في الفترة الأخيرة مخاطبة الجماهير للحدث كما يوضحه لنا (شكل ــ 9) :

(شكل ـ 9)

**طبيعة الاهتمام الجماهيري بالحدث**




حيث يتضح لنا أن الاهتمام ينصب فقط على المركز وبؤرة الحدث ، بينما يتراجع تدريجياً حتى يكاد يخرج عن د ائرة الاهتمام في المحيط .. ومن ثم ينسلخ الفرد الذي يعيش في المحيط وعلى الهامش ، ينسلخ من ذاته ، وتصبح اهتماماته مدسوسة عليه ، وتصبح أنماط تفكيره واتجاهاته بعيدة تماماً عن واقعه الذي يعيشه ، وفي الوقت ذاته تنسحب وتسلب منه ذاتيته ، وتنتهي قضاياه ، وتنحسر في مجرد التلقي ، وفي مجرد الاستجابة لما تمليه عليه دول المركز .

ز ــ إملاء إرادة الإخضاع والخضوع وبدون توقف ، بل جعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم ، ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر ، وبدون توقف ، بل عليهم ملاحقة ومتابعة دول المركز ، وتناسي ونسيان ذاتهم ، والتشوق إلى الجديد الذي يقدمه المركز ، ومحاولة تقليده

شكلاً وليس موضوعاً ، واستخدام أساليب المحاكاة الظرفية الوقتية ، والتي تتغير بتغير الاتجاهات والرؤى .[1]

وفي واقع الأمر فإن المرحلة الجنينية لمصطلح العولمة قد تضافرت وتدافعت فيها العديد من العوامل الحركية ، تلك التي ساهمت في هذا النمو الخفي للمصطلح ، وفي الوقت ذاته جعلت من الإحساس به ، والترقب لميلاده ، أمراً يتراوح ما بين الحذر والخوف ، وما بين التفاؤل والاستبشار .

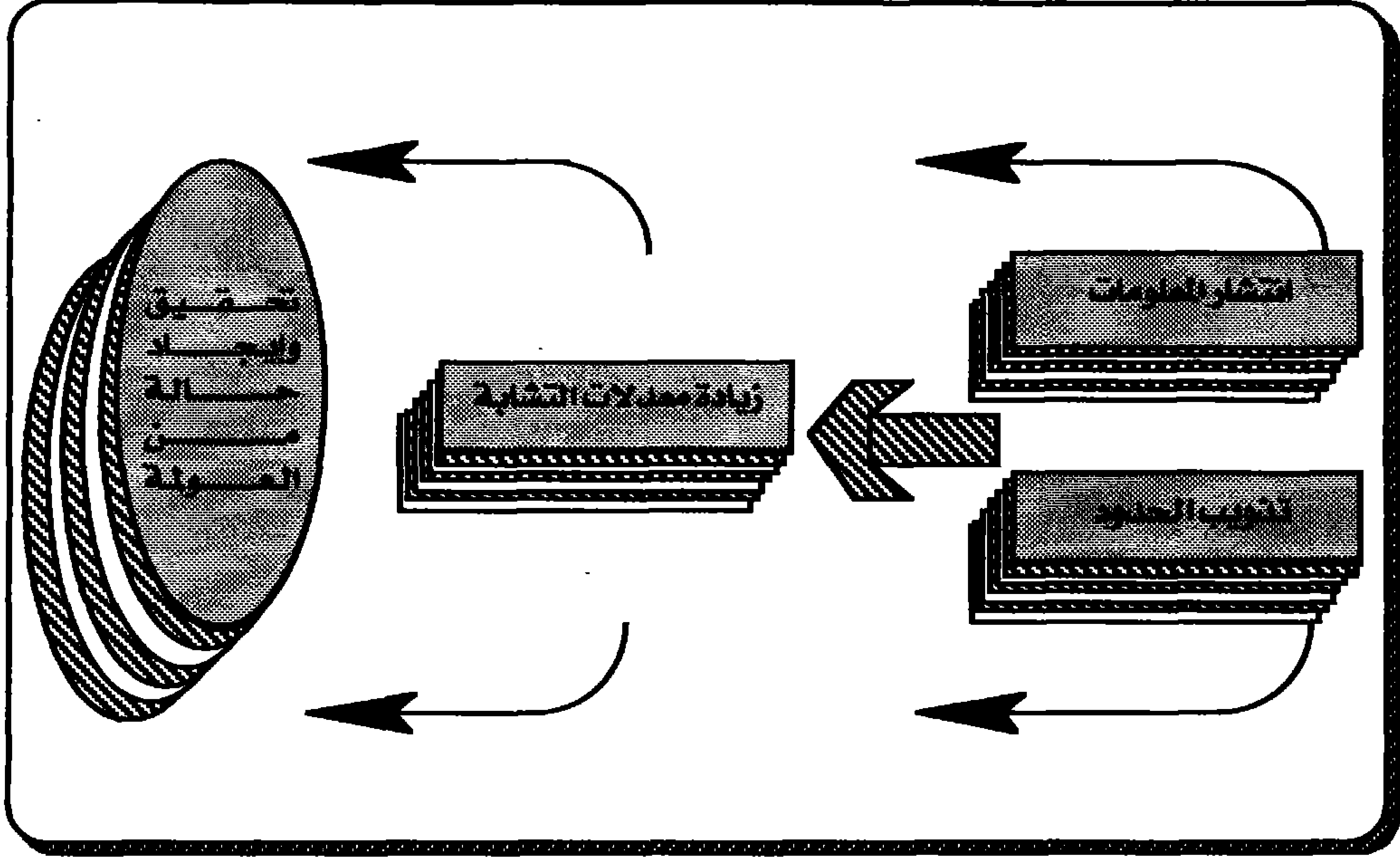
ـ **المرحلة الثانية ـ مرحلة ميلاد المصطلح** : وهي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة ، ويتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة الجات ، وبدء عمل منظمة التجارة الدولية W.T.O ، وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول ، وتعظيم حرية خروج ودخول رؤوس الأموال عبر الدول ، وفي الوقت ذاته الضغط بشدة على الحكومات من أجل التنازل عن سيادتها ، ووفقاً لإرادتها ، وفي إطار معاهدة دولية تم التوقيع عليها ، وإجازتها من السلطات التشريعية فأصبحت ملزمة لها ، ويصبح بالتالي التنصل منها والخروج عنها أمر صعب ، إن لم يكن مستحيلاً.

•وترجع الإرهاصات الأولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاق Détente التي سادت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، أي بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين القطبين الرئيسين في العالم ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية في التسعينيات من ذات القرن ، وكانت بدايتها انهيار سور برلين الذي كان يفصل ما بين ألمانيا الشرقية والغربية ، وتوحد الألمانيتين تحت ضغط الإرادة الشعبية . وفي الوقت ذاته أدى وجود القطبية الواحدة المتمثلة في السيطرة الأمريكية واجتياح الإعلام الأمريكي ، وامتداد مظاهر الثقافة الأمريكية ، وسيطرة المعلوماتية إلى تزايد الاهتمام بالعولمة ، ونمو الحديث عنها وبشكل دائم مستمر ، من ثم فإن العولمة في هذه المرحلة كانت رهينة لتفاعل ثلاث عوامل رئيسية يظهرها بوضوح (شكل ـ 10) .

حيث ساعدت عملية انتشار المعلومات ، وإتاحة ووفرة البيانات ، وبشكل فوري ، على توحيد وإيجاد تقارب فكري على مستوى العالم ، وفي الوقت ذاته زادت عمليات تذويب الفواصل

(شكل ـ 10)

العوامل الرئيسية المتفاعلة في مفهوم العولمة




والفوارق بين الدول ، وتلاشي الحدود والفوارق الزمنية ، حتى أصبح العالم كله بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينها شبكة عصبية من موصلات المعلومات والبيانات ، وفي الوقت ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط ما بين الدول سواء ما هو متصل :

ـ بأنماط الإنتاج للسلع والخدمات والأفكار .

ـ أنماط التسويق والتوزيع والترويج والإعلان والإعلام .

ـ أنماط التسعير والائتمان وأنظمة البيع الآجلة والحاضرة ومن ثم تزايد الإحساس وتعاظمه بالعولمة ، وأصبح التيار مؤكداً وملموساً .

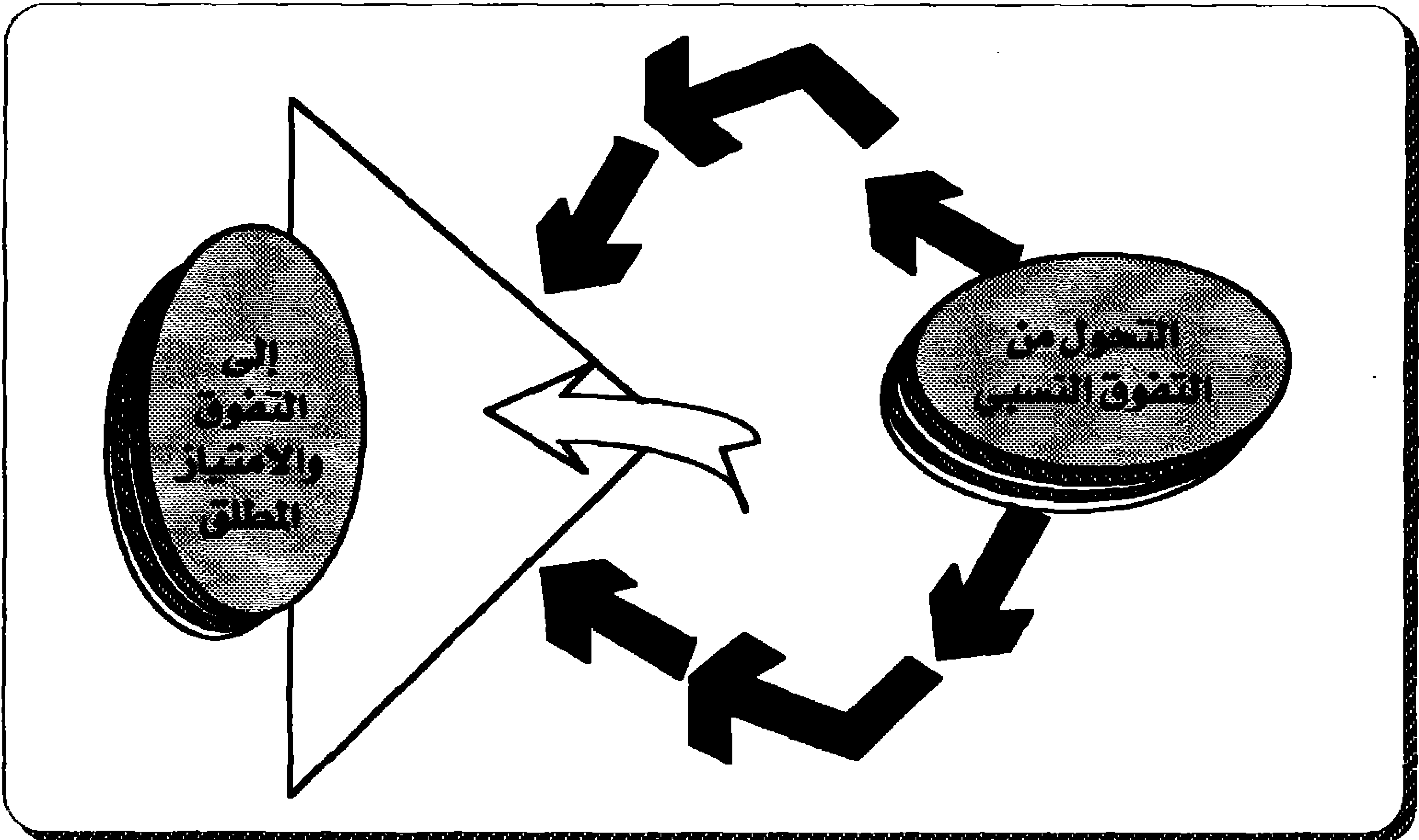
ـ **المرحلة الثالثة ـ مرحلة النمو والتمدد** : وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد، وأمور السياسة ، والثقافة ، والاجتماع ... وأن تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة ، وأن تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول، ودون فواصل زمنية وجغرافية ، فالتزامن حضوري فوري قائم على «الآن» الفعلي عبر وسائل الاتصال .

ومن ثم فقد ظهر إلى الوجود كيان كوني جديد ، كيـان انتماءاته جديدة ، وقواعد التفاعل معه جـديدة ، وآلياته الفـاعلة جـديدة ، وهي قائمـة على الدمج والتكامـل والحيـازة وابتلاع الآخـرين والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجيههم .

وإذا كان البعض يرى أن العـولمة الحديثة هي عولمة التـحالفات الاستراتيـجية بالغة الضـخامة ، فإن العولمة في الواقع الفعلي تبني لذاتها كياناً أكثر شمولاً من التحالف ، وأكثر عمقاً من التكامل ، وأمضى فاعليـة من الاندماج .. إنها تفرز كـينونة تضمن لها التفـوق والاستمرار كمـا يوضحه لنا (شكل ـــ 11) :

(شكل ـ 11)

النمو والامتداد للعولمة




إن العولمـة تتجه من النـسبيـة إلى المطلق .. ألى التسـامح المطلق القـائم على قبول كـل ما لدى الآخر ، والاتساع الفكـري لإطلاق طاقات الإنسان الخلاقة ، من أجل مـزيد من الإبداع ومزيد من الابتكار ، وتحقيق التفوق .

إن العولمة في صورتها الحالية ظاهرة تفرض تأثيـرها على التاريخ الإنساني كله ، تفرضه بقسوة على ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله ، كما أنهـا تفرضه كحتمية تاريخية قاهرة .. ومن ثم فإن النظرة

إليها على أنها حالة عابرة ، أو فكرة طارئة يمكن طيهـا وإعادتها إلى حيث كانت يكون أمراً هزلياً ، لأننا بالفعل نعيش اقتصاداً مـتعولماً ، اقتصاداً تحكمه وتتحكم فيه قوى عـالمية تجتاح الدول ، وتجتاح الحكومات ، وهي قوى أقوى من الدول ومن الحكومات .. قوى تتحكم بحكم ما تملكه من أدوات تأثيـر ، تتحكم فـي العقـول والنفوس والسـلوك البشـري .. رغم أن البـعض ينفي ذلك جهـلاً أو مكابرة .. وبدلاً من أن يحاول التـعامل مع هذه الحقيـقة الواقعية بإيجـابية ورشادة عقـلانية .. نجده يتجه إلى دفن الرؤوس في الرمال .

إن العولمة في بعض صورها قد يراها البعض تجربة كل يوم .. وحدث كل لحظة .. وتفاعل كل دقيقـة .. لكنه يكتفي بملاحظتها خـارج نطاق التأثير فيـها ،، تاركاً للظاهرة اجتـياحه .. مسـتسلماً لإفرازاتها وآثارها .. تـاركاً للآخرين مهمـة الالتحاق بها ، ومـهمة إصدار قراراً مـؤجلاً حان الآن وقت إصداره ، على الأقل من جانبه .

نعم إن الحقائق المعروضة توضح أن هناك تفاوتاً في المواقف ، وأن هناك تبايناً واضحاً في كل منها حسب ابتـعاد أو اقتـراب كل فرد من بؤرة التركـيز والتأثيـر ودرجة التأثر ، إلا أننـا في الواقع نخضع لظاهرة تتسع كل يوم ، ويزداد حجمها ، ويتنوع وتتعدد جوانبها وأبعادها .. ومن ثم فإن ما نكتب عنه الآن .. ليس بالضرورة أن يكون هو ما نكتب عنه غداً ، أو ما سيكون بذات الملامح والأبعاد .

إن العولمة في كافة مـراحل تطورها ، مثلها مثل جميع الظواهر الإنسـانية الأخرى ، تخضع في حركتهـا واتجاهاتها لصنع قوى توازنية ، تدفع بأي اختلال يحـدث إلى مرحلة التوازن الحركي ... ومن ثم فإذا كانت تمارس تأثيرها بالفعل ، فإنها أيضاً تضغط وتفرز آثارها بالإيحاء .

ولعل هذا ما يطالبنا به البعض من ضرورة التـحدث عن ظاهرة العولمة من داخلها ، وليس فقط العرض لبعض من مظاهرها البارزة من الخارج .. فالداخل دائماً يستثير الباحث المدقق للتفكير فيه .. ومعرفـة عناصر قوة الدفع ، وعناصـر قوة التحول ، وعناصـر قوة الفعل فيه وبه ومـعه .. وليس فقط ما يدور خارجه وحوله .

لقد أثارت العـولمة وأطروحاتهـا الكثيـر من الجدل والاختـلاف في الرؤية ، وفي الطرح ، وفي مدلولات الفهم والتحليل ، وما أفرزته من نتائج حتى الآن ، وردود الفعل ما بين التأييد والرفض ، وما بين المدح والذم ، وما بين الإيجاب والسلب ، وما بين الترحيب والكراهية .

لقد أخذ هذا كله ثلاث شعب متفرقة هي :

- شعبة أدركت بعقلها ووعيها أهمية العولمة ، وضرورة الإسراع بالتعولم ، وحتمية ممارستها وانتهاز الفرص السانحة فيها .
- شعبة غزت هواجسها مخاوفها وأدركت بحكم الهواجس والمخاوف أن العولمة فخ ومكيدة دبرتها قوى كبرى لاصطياد بقية العالم ، ومن ثم عليها أن تقاومه ، وأن شياطين الغواية الجديدة التي هي العولمة يجب تعقبهم بالرجم واللعنة .
- شعبة متناقضة تهاجم العولمة فكراً ، وتمارسها سلوكاً ، فهي تركب سيارات مستوردة ، وملابس مستوردة وتستخدم الدش واتصالات الأقمار الصناعية ، وشبكة الإنترنت ، وبطاقات الدفع الدولية .. إلخ .

ومن هنا يمكننا القول أن «العولمة» ليست ظاهرة حديثة أفرزتها أحادية القطب ، وهيمنة الولايات المتحدة ، بل أنها ظاهرة ذات جذور ، لها أصولها التاريخية ، ولها أسبابها الموضوعية ، ولها عواملها التي دفعت إليها عبر مراحل صياغة المفهوم ورسم الاتجاه .

وبعيداً عن التتبع التاريخي لظاهرة العولمة ، وبعيداً عن ما جرى فيها وحدث ، فإن العولمة بخيرها وشرها أصبحت واقعاً ملموساً ، نعيشه ونحياه ، ويصعب إن لم يكن مستحيلاً الابتعاد عنه.

ــ إن ما حدث في دول جنوب شرق آسيا منذ منتصف عام 1997 ، وما شهدته هذه المنطقة من انهيارات اقتصادية شديدة القسوة كانت العولمة والاجتياح المالي سبباً رئيسياً فاعلاً فيها .. إن ما حدث في كل من تايلاند ، وكوريا ، وإندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة ، واليابان ما هو إلا نموذج للتأثير المباشر للعولمة المالية في جانبها الشرير .

ــ إن ما حدث أيضاً من تدني لأسعار النفط وما أدى إليه من تأثيرات متعددة على الحياة في الدول المصدرة للبترول لخير دليل على التيارات الانعكاسية لعملية العولمة .

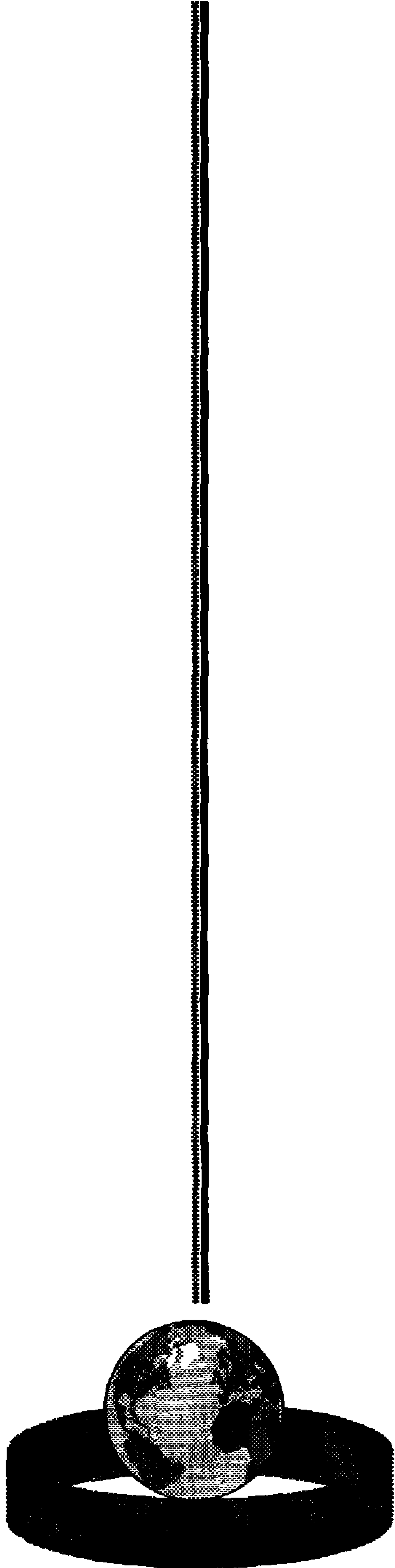
إن العولمة ليست قوالب جامدة نمطية ، وليست رداء جاهز معد مسبقاً نقوم بارتدائه ، وإنها هي عملية تجهيز وإعداد متواصل لمجموعة الأعمال والمصالح التي تتوافق مع ظروفنا وطبيعتنا ، ومن ثم فإن جلوسنا نتحدث حديث المقاهي وانقسامنا حول مفاهيم العولمة وعن مدى تقبلها أو رفضها .. وتشتتنا بين من يقول أن القطار قد فات ولا أمل في اللحاق به ... وما بين آخر يقول أن القطار لم

يفت بعد وعلينا انتظاره ... وبين ثالث يقول أن ليس ثمة قطار أصلاً ولا يوجد قضبان حديدية له بل لقد وصل البعض إلى أننا نعيش في تيه ممتد ... وأننا نعيش وسط صحراء جرداء .. ولا يوجد معنا دليل ... وعلى الجميع التشتت والانتشار للبحث عن مخرج مما نحن فيه .

إن العولمة في تطورها تعمل بانتظام على إيجاد وبناء حضارة جديدة ، بكل مقاييس الحضارات السابقة ، ولكن بأبعاد تكنولوجية جديدة وغير مسبوقة ، وهي حضارة ثقافية مختلفة اختلافاً كاملاً عن كل ما عرفه العالم من قبل ، في جوانبها الإنسانية والاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية .... وهي حضارة فكرية من الدرجة الأولى (1).

لقد أوجدت العولمة لذاتها بؤر اهتمام ، وأوجدت لذاتها محاور التقاء في الندوات والمؤتمرات، وأوجدت لها حيزاً في التفكير الإنساني . لقد التقت عليها مختلف العلوم ، والتقى على محاورها مختلف العلماء وأصحاب المواهب والفنون ، ومن ثم أصبحت العولمة بمثابة الحدث ، والظاهرة ، والقضية التي لا يمكن تجاهلها .. وهو ما سنعرض له في الفصل التالي .

(1) مع حضارة العولمة بدأت تظهر إلى معالم الوجود «اقتصاد الفكر» ، بعد أن انتهت البشرية من اقتصاد السلع ، واقتصاد الخدمات ، وأصبح لهذا الاقتصاد جوانبه : الإنتاجية ، والتسويقية ، والتمويلية ، والبشرية ... وهو اقتصاد بازغ سريع النمو ويكفي أن نشير إلى أن أهم أنماط إنتاجه برامج الكمبيوتر وتطبيقاتها ونظمها الاتصالية.



## الفصل الثالث

## • لماذا العولمة ؟ •

**تثير قضية السببية الكثير من التساؤلات والتي تبحث عن إجابة ، وإذا كان ذلك بشكل عام ، فإنها تكتسب بالنسبة للعولمة طابعاً ومذاقاً خاصاً[1] ، فالعولمة نتاج تشابكات متداخلة للعديد من الأسباب والعناصر والعوامل التي تضافرت وأنتجت هذه الظاهرة، والتي ازداد الاهتمام بها مع تصاعد تكامل الأسواق ، واتساع حركة رؤوس الأموال الدولية ، واشتداد سخونة هذه الأموال ، وارتفاع تأثيرها على تقلبات أسعار الصرف هبوطاً وصعوداً ، والناجمة عن دخول هذه الأموال إلى أي سوق متقدمه أو ناشئه ، وخروجها المفاجئ منها، دافعه قوي عدم الاستقرار إلى اجتياح كل شيئ في هذه الأسواق ، مدمرة ومحطمة في طريقها جهود سنوات طويلة من العرق والتنمية ، والتي يتم تحطيمها في لحظات .**

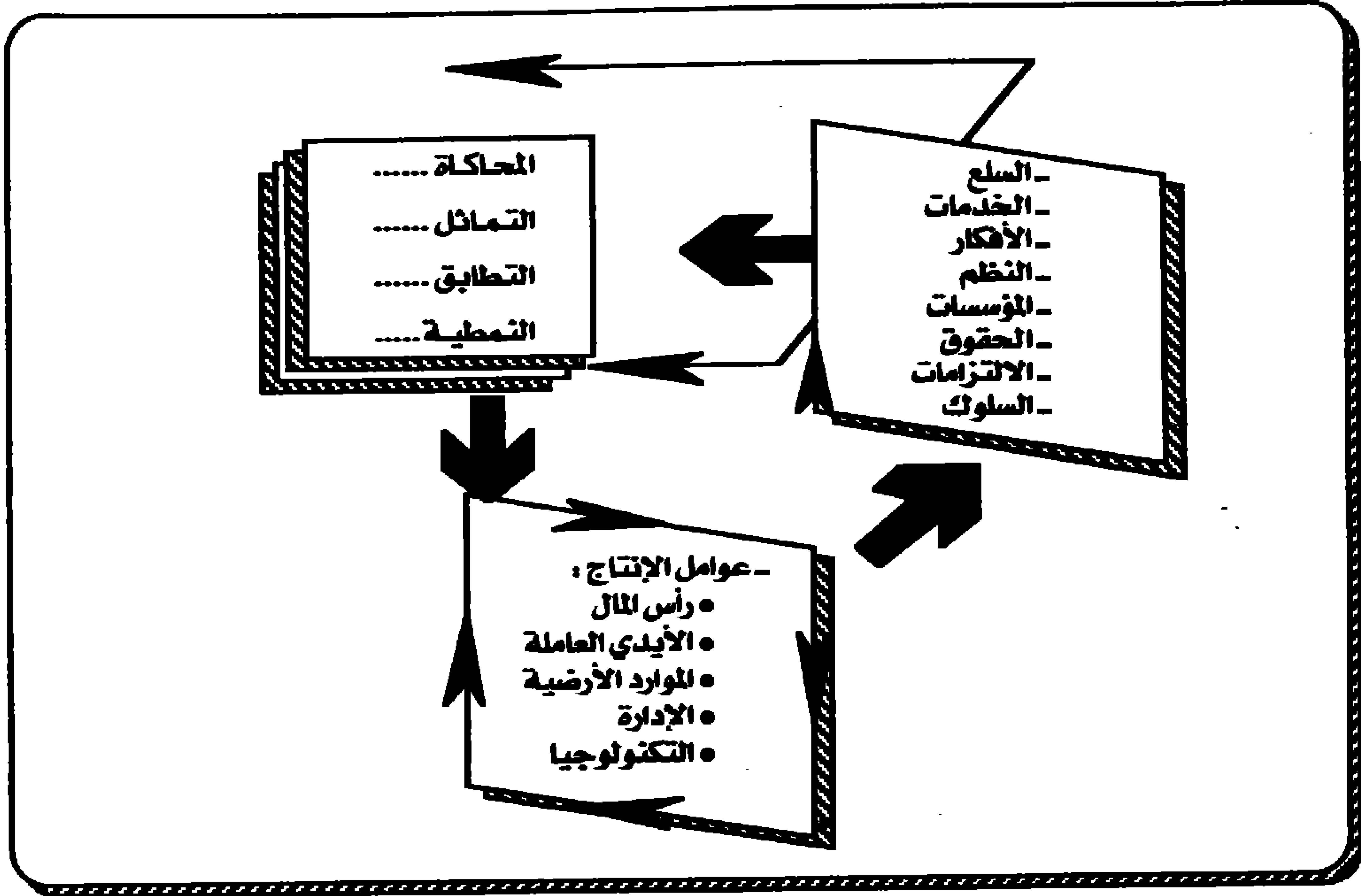
إن حقائق الأوضاع وتجارب التاريخ الإنساني ، ومعاناة شعوب دول النمور الآسيوية ، خاصة الشعب الأندونيسي كانت خير شاهد على انفلات بعض قوى العولمة الاجتياحية .

وقد برزت أهمية إيجاد ضوابط حاكمة للانفلات ، وفي الوقت ذاته برز على النقيض المعاكس رغبة كاملة في توسيع نطاق التحرر ، وتحرير أسواق المال الدولية من جميع القيود ، وامتداد ذلك إلى كافة الأسواق وزيادة عملياتها وتعميق نطاقها، ليس فقط فيما يتصل بسهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع والخدمات والأقطار بين الأسواق المختلفة على النطاق الكوني ، ولكن أيضاً ، وهو الأهم ، زيادة الأنشطة عبر الحدود كما لو كانت هذه الحدود غير موجودة أو غير قائمة بالفعل، وهو ما يظهره لنا (شكل ــ 12).

(1) يستمد هذا المذاق خصوصيته من أن العولمة قد جاءت تتويجاً لجهود دؤوبة متواصلة للقوى العالمية ، فالدول الاشتراكية جعلت من «الأممية» صورة من صور اتجاهها العالمي ، بينما الدول الرأسمالية جعلت من «الحرية» طريقاً للعولمة ... ومع انتصار الحرية ، فقد اتجهت ردود الفعل إلى تصوير العولمة بأنها انتصار طويل الأمد لأمريكا ، وأن العولمة هي «أمركة للعالم» ، وأن العولمة طريقها هو «نشر الحلم الأمريكي» على نطاق العالم .
راجع في ذلك ولمزيد من التفصيل :
جان ماري جيهينو – أمركة العالم ، أم عولمة أمريكا؟ – ترجمة حليم طوسون – الثقافة العالمية – العدد 100 مايو – يونيو 2000 ص 8.

(شكل - 12)

منظومة المعلومة التتابعية المتلاحقة




حيث يتضح لنا أن التفاعل متعدد الأبعاد جعل للعولمة قنوات ومسارات وخطوط وطرق تسير فيها ، وفي الوقت ذاته جعل للعولمة مجموعة قضايا في شكل منظومات ساخنة يدفع كل منها إلى الأخرى ، وهي عملية يتداخل فيها ثلاث مجموعات رئيسية هي :

**المجموعة الأولى** : مجموعة السلع والخدمات والأفكار والنظم والمؤسسات والحقوق والالتزامات والسلوك التي يتم تداولها واستخدامها على مستوى العالم والتي أصبحت بحكم المقاييس الدولية ذات مواصفات قياسية ارتقائية ، وذات إطار انطلاقي نحو تنميط المكونات وأحجامها ووظائفها وأدائها في إطار فلسفي يميل إلى تعاون المتنافسين ، وإلى استخدام مناهج التحالفات الارتباطية في مجالات : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية . والتي أصبحت تميل إلى ابتلاع الآخرين عن طريق توظيفهم والتعاون معهم .

**المجموعة الثانية** : مجموعة المحاكاة والتماثل والتطابق والتنميط التي تفرض مقاييسها من الجودة الارتقائية التي بحكم التأثير والتأثر تؤدي إلى خلق قوى تدافعية محرضة وحافزة على مزيد من الإبداع والخلق والابتكار ، وفي الوقت ذاته دافعة إلى استيعاب الآخرين داخل منظومة الجديد المستحدث والمبتكر، واستلاب وعيه وإرادته من خلال هذا الاستيعاب الذكي .

**المجموعة الثالثة** : مجموعة عوامل الإنتاج المتمثلة في رأس المال والأيدي العاملة والموارد الأرضية، والإدارة، والتكنولوجيا، وهي عوامل اكتسبت بحكم العولمة أبعاداً وجوانب جديدة أكثر حركة وأمضى مفعولاً ، وبدون حدود قصوى، لكنها اكتسبت وما زالت تكتسب قيمة جديدة متراكمة ، وهي بذلك من الضروري أن تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة وقيم متباينة بحكم حركة الحقائق واختلاف الرؤى والتصورات ، وتباين الظروف والمعطيات .

حيث تتفاعل هذه المجموعات ، وتتشابك كل منها وتتداخل في الأخرى ، وتضيف من خلال هذا التفاعل جديداً لقوى العولمة ، تلك القوى التي تستند في قوتها إلى مجموعة من الأصول التي يتم تدويرها بسرعة فائقة ، ويتم تداولها بمعدل رهيب ، ومن خلال نظم فائقة الفاعلية من أدوات الاتصال ، وعبر شبكة متنامية من الحاسبات الإليكترونية ، والتي أسهمت في تأسيس كل من :

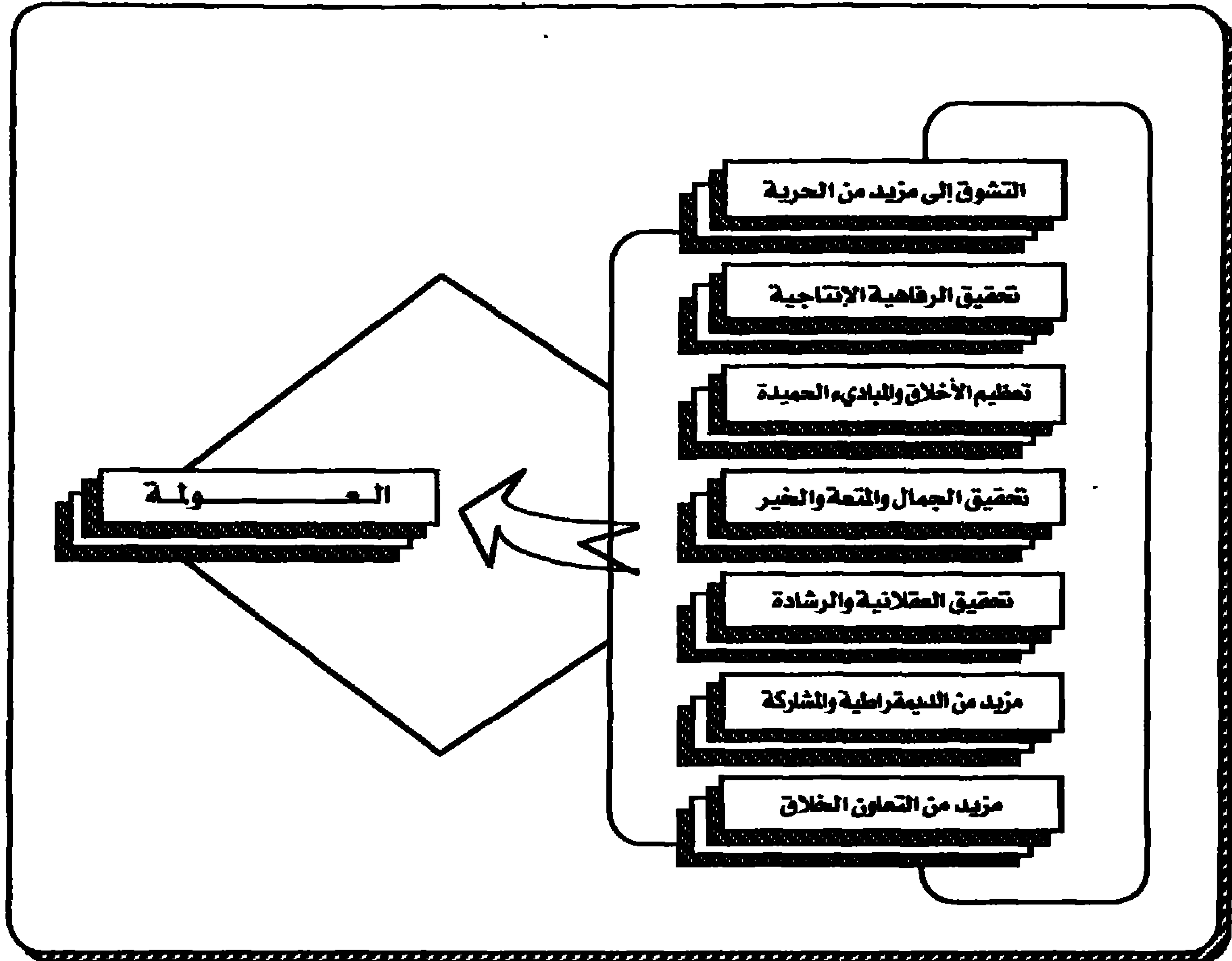
- التجارة الإليكترونية والاقتصاد الجديد .
- الحكومة الإليكترونية والديمقراطية الاليكترونية .
- حقول المعرفة الإليكترونية والحصاد المعرفي الإليكتروني .

لقد أحدثت العولمة نوعاً جديداً من الترابط بين البشر في كافة أنحاء العالم : شماله ، وجنوبه ، شرقه ، وغربه ، وجعل التعامل بينهم أكثر انسيابية وفاعلية وتدفقاً ، وتراكماً لكل من :الخبرة ، والمعرفة ، والعائد والمردود .

إن العولمة لا تعني تفاعل المكان فقط ، بل وهو المدهش حقاً تفاعل الزمان أيضاً ، ومن ثم فإن العلاقات الرابطة ما بين المكان والزمان هي التي تقرر لماذا العولمة . ولماذا يتعين علينا أن نتعولم . إن الأسباب كثيرة ، والدوافع أكثر ، ويمكننا أن نبرز أهمها من خلال (شكل ــ 13 ) :

(شكل ـ 13)

أهم أسباب وبواعث العولمة




فعلى الرغم من أن المؤيدين للعولمة يرون أنها حتمية تاريخية ، وأنها المآل لحركة الشعوب ، وأنها البحيرة أو البحر أو المحيط الذي تصب فيه في النهاية مياه الأنهار ، إلا أنه يمكن لنا بلورة العديد من أسباب العولمة ، وأهمها الأسباب الآتية : –

**السبب الأول** – التشوق إلى مزيد من الحرية ، وهو الحلم الرئيسي للإنسان ، حلم أن ينعم بمزيد من الحرية ، بمزيد من الديمقراطية ، أن يرفع عنه قيود القهر والاستغلال ، أن يرفع عنه عبء الظلم والاستبداد . وأن ينعم بكونه إنسان حر ، له حقوق ، وعلى العالم ألاَّ يحرمه منها ، بل على النظام العالمي أن يصون له حقوقه ويحفظ له ويزود عنه أي اعتداء على هذه الحقوق من جانب أي قوى ظالمة ، وتحت أي دعوة من الدعاوي ، والتي تتبلور جميعها في محور رئيسي

وأساسي هو حق الحياة فائقة الجودة .

**السبب الثاني** – تحقيق الرفاهية الإنسانية ، والتي تكفل مزيداً من المتعة ، مزيداً من الحياة الجيدة الكريمة للإنسان متمثلة في : –

– مزيد من الرعاية الصحية فائقة التقدم .

– مزيد من الرعاية الاجتماعية الإنسانية فائقة الجودة .

– مزيد من التعليم والثقافة الحيوية فائقة الشمول والتنوع والتخصص.

– مزيد من احترام الحقوق السياسية فائقة حق التعبير وحرية الانتخاب وحرية الاختيار والتوجه والتمثيل ، وإزالة كافة أشكال الوصاية والسلب والاستعباد والاستبداد .

– مزيد من الدخل والاهتمام بالرعاية والعناية بمفهومها العام الشامل والمتكامل والمحقق لكامل الأمان المستقبلي ، والاستقرار المهني ، والتوازن النفسي ، والسلام الداخلي .

**السبب الثالث** : تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة ، فالعولمة تعمل على ترسية مبادئ وتأسيس أخلاق ، وفي الوقت ذاته ترفع من احترام وتقديس القيم وبشكل كامل ومتكامل وعالمي وهي بذلك تعمل على :

ـ إيجاد مباديء عامة حميدة ارتقائية تصون الحياة الإنسانية ، وتصون في هذه الحياة استمرارها وعدم تعرضها للفناء والدمار .

ـ إيجاد قيم مثالية توزن وتقارن بها الأشياء والسلوك ، وتعمل في الوقت ذاته على تأسيس وبناء سياج أمان وعناصر وقاية ومكافحة ضد الفساد والإفساد .

ـ إيجاد نماذج مثلى للسلوك والطاعة وللمشاركة والتعاون، ووضع عناصر قدوة نموذجية للصلاح والمثالية الأخلاقية بكافة جوانبها الأنموذجية التي تم الاتفاق عليها واختيارها ، وفي الوقت ذاته محاكمة هذه النماذج عندما تقع ضحية لأي انحراف أو خطأ .

ومن خلال تفاعل هذه الهياكل من القيم ومن المبادئ يتكون نسق ونسيج قيمي جديد وفاعل ومتفاعل ، ذو بنيان ارتقائي يصب فيه التراث الإنساني ، ليس باعتباره موروث ، ولكن باعتباره حكمة مستخلصة من التجارب الإنسانية ، وباعتباره أداة ضبط وتحقيق توازن واتصال ، وتفاعل دائم مستمر ، واتخاذ هذا كله في شكل مسارات طريق وتفعيل هذا كله في شكل نسيج قيمي متكامل ومتفاعل يتناسب مع عصر العولمة .

**السبب الرابع** – تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير ، وبمعنى آخر جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً ، وأكثر جمالاً ، وأكثر إنتاجاً للخير العام لكافة البشرية ، أي تنمية الذوق والإحساس بالجمال والخير ، والسعي إلى حياة أفضل ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه ... وهو ما يستدعي من قوى العولمة العمل على :

- إرساء قواعد العدالة ومحاربة الطغيان والظلم والقهر والإفساد وتجريمه ، وعدم التهاون مع المجرمين أياً كان مركزهم وأياً كان سطوتهم ، وأياً كان نفوذهم ، وسواء كان الإجرام منظم له عصاباته وتنظيماته السفلية ، أو كان إجرام فردي له طابعه العشوائي .
- إرساء روح التسامي والتسامح ومحاربة التعصب والاضطهاد ، والتقدير والاحترام للمعتقدات ، والمبادئ ، وآراء ، ووجهات نظر ، وأفكار الآخرين ، والبحث فيما ينفع منها ليكون إنسانياً عاماً ، يصب في التراث الإنساني .
- إرساء روح المحبة والتعاون والخير ومحاربة الكراهية والاستئثار والشر ، ومحاربة الاستحواذ ، والاحتكار ، وحرمان الآخرين من التمتع بالخيرات تحت أي دعاوي كانتِ . بل جعل للمحرومين حقوقاً تكفلها الأنظمة وتفرضها بقوة السلطة وتطبيق العدالة .

ومن خلال هذا التفاعل المتناغم يتحقق حب الخير والجمال والحق ، ويصبح نظاماً لا يجوز ولا يسمح بالخروج عنه أو انتهاكه أو الاجتراء عليه .

**السبب الخامس** – تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على

توازنات البيئة الطبيعية ، ويحميها من التلوث ، ومن جور الإنسان على الموارد القابلة للنفاد ، وعلى حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة نظيفة .. وبما يستدعيه ذلك من إجراء تغييرات هائلة في أساليب العمل، وفي نظم الإنتاج تشمل وتعمل على :

- معالجة المهدر والفاقد والضائع في العمليات الإنتاجية وعدم السماح بتبديد الموارد أو بأي إسراف أو تبذير في استخدامها وفي الوقت ذاته تقليل حجم وقيمة الموارد المستخدمة في إنتاج ذات الكمية من المنتجات، وبما يعنيه ذلك من وفورات تقلل من التكلفة بشكل ملموس .
- رفع الكفاءة الإنتاجية وإنتاج فقط ما يحتاجه العالم ودون أن يكون هناك فائض مغالى فيه من المنتجات التي تزيد عن الحاجة ، وفي الوقت ذاته رفع الكفاءة الإنتاجية بشكل مضطرد ومستمر بتطبيق النظم والأساليب التي تزيد من الإنتاج عن طريق :
  - رفع مهارات العاملين وإكسابهم مهارات أفضل .
  - رفع كفاءة الإدارة والمديرين في إدارة المشروعات .
  - تطبيق أفضل الأساليب التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج وترفع الإنتاجية .
- التحول إلى توظيف الإنسان في مجالات جديدة إبداعية ارتقائية وبما يؤدي إلى الكشف عن ملكاته الإبداعية الابتكارية ، وفي الوقت ذاته إعطاءه الفرصة لإثبات ذاته ، بل والتفوق على هذه الذات . وفي الوقت ذاته تقليل الجهد العضلي للإنسان بإحلال الآلات والمعدات محله للقيام بهذا الجهد العضلي ، وجعل عمله ذهنياً ارتقائياً .

ومن ثم فإن الفرد يحصل على ساعات فراغ وراحة إضافية ، ويتوجه بملكاته الإبداعية إلى تحسين ظروف العمل ومناخ الإنتاج ، وبما ينعكس عائده ومردوده على المشروع وعلى المجتمع المحيط به والمتعامل معه .

**السبب السادس** - تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة الفاعلة وصياغتها في شكل حقوق دائمة ومصانة ومؤمنة ، كحق الإنسان في الاختيار ، وحق الإنسان في المشاركة ، وحق الإنسان في بحث حاضره ومستقبله ، وفي إيجاد النظم الكفيلة بالحفاظ على حقوقه وصيانة هذه الحقوق ، وفي التعبير عن إرادته ، وليس في تزييف هذه الإرادة ، وفي إنهاء كافة صور الاستغلال والسخرة والسلب وممارسة القهر المريض ، وجعل الديمقراطية عنواناً للحكم وعنواناً للحياة السياسية ، والتي تضمن ما يلي :

- كامل الشفافية .
- كامل الإفصاح .
- كامل النزاهة .
- كامل الحيدة .
- كامل الفاعلية .

ومن ثم تصبح الديمقراطية أداة لتحقيق العولمة ، وفي الوقت ذاته ضرورة من ضروراتها الرئيسية التي تضفي على النظم احترامها وتقديرها ، والوثوق بها.

**السبب السابع** - تحقيق مزيد من التعاون الخلاق ، القائم على تفعيل مواهب العباقرة ، واحترام نبوغ الآخرين ، بل ومساعدتهم على التفوق ، ومن القدرة على ارتياد المجهول بشغف ، واكتشاف الجديد الأفضل الأكثر إشباعاً وإمتاعاً وغنى وبما يعنيه ذلك من :

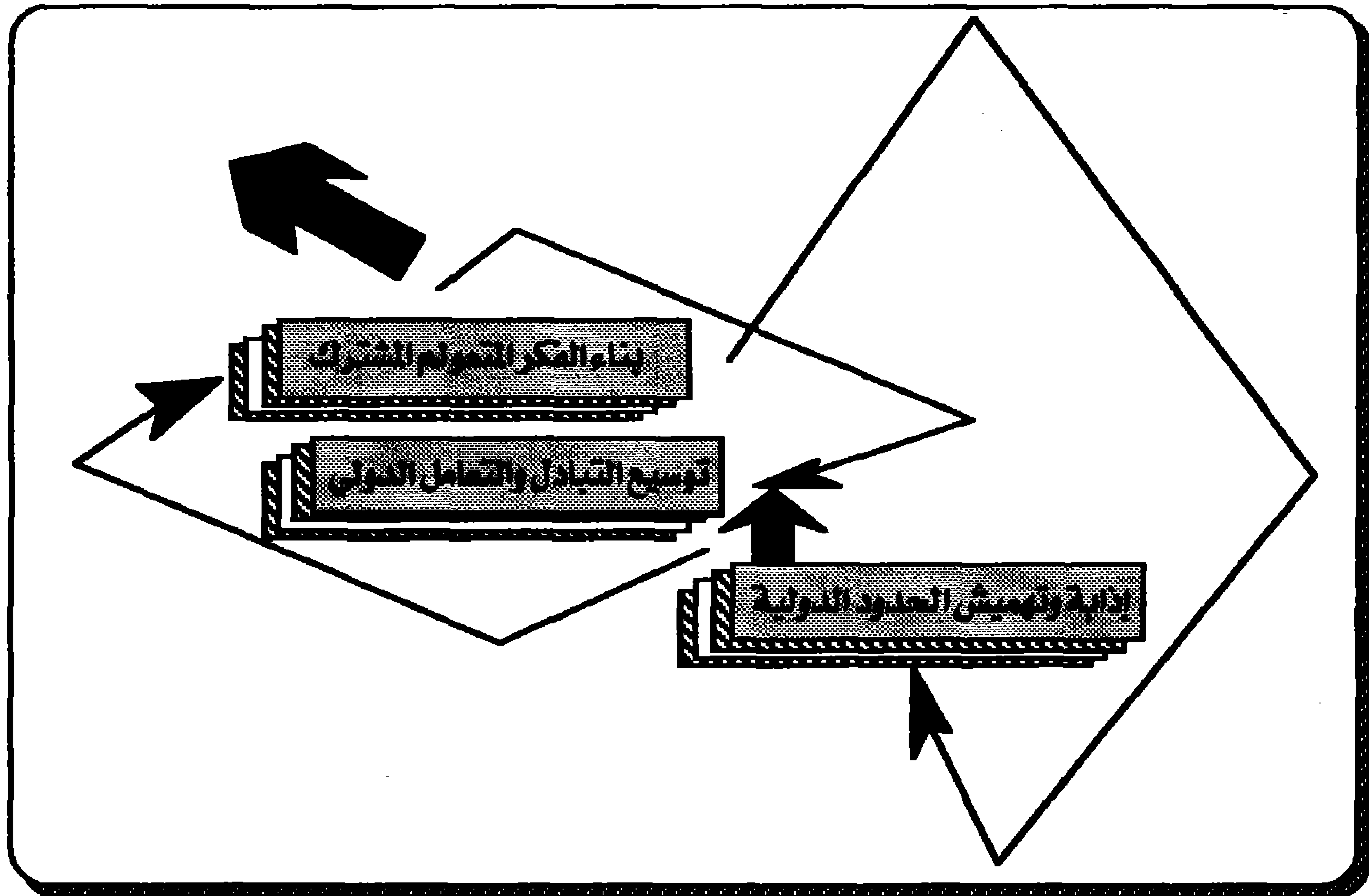
- البحث عن الموهوبين والعباقرة الأفذاذ .
- توظيف الموهوبين والعباقرة في المجالات التي تظهر فيها مواهبهم .
- توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتطبيق إنجازات العباقرة وكذلك توفير المناخ السليم الصحي لهم لممارسة أعمالهم وتحقيق إبداعاتهم واكتشافاتهم .

إن العبقرية ثروة نادرة في جميع الشعوب ، ومن ثم فإن أصحاب المواهب والمبدعين يحتاجون دائماً إلى حماية وإلى رعاية حتى تتفجر إبداعاتهم واختراعاتهم بشكل سليم .

إن العولمة بهذا كله تشير نحو اتجاه متعاظم يعمل على بوتقة وصهر جميع التيارات الأخرى من أجل عالم واحد فاعل يتفاعل فيه الجميع كما يظهره لنا (شكل ــ 14) .

( شكل ـ 14 )

العوامل الفاعلة واتجاهات العولمة




حيث تعمل العولمة على إزالة وتهميش الحدود الدولية ، وجعل العالم بكامله قرية صغيرة مفتوحة ، وبالتالي توسيع نطاق التبادل والتعامل والتداول على المستوى الكوني العام ، ومن ثم تكوين وبناء هيكل جديد للفكر المتعولم المشترك ، وسيادة هذا الفكر وتجلياته في مختلف المجالات والأنشطة الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ .

لقد بدأ العالم بالفعل يتحول نحو السوق الشاملة الواحدة ، والتي تسيطر عليها وتتحكم فيها لغة المصالح ، ولغة القوة ، ولغة النفوذ والسيطرة والهيمنة الدولية[1] . لقد أصبح هناك نوع من

(1) في إطار مرحلة التخلخل وعدم الاستقرار بدأت تظهر خطورة المضاربة العالمية والتي حذر منها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران حيث قال : -

«هل يجب أن نسمح بتحول العالم إلى تلك السوق الشاملة الواحدة التي يمكن أن يعمل فيها فقط قانون الأقوى بهدف وحيد ، ألا وهو كيف يمكن الحصول على أكبر قدر من الربح في أقصر وقت . ذلك العالم الذي فيه المضاربة خلال عدة ساعات يمكنها تدمير عمل ملايين النساء والرجال . هل يجب علينا إعطاء مستقبل الجيل لقوى المضاربة العمياء ؟ هل نحن قادرون على إقامة نظام دولي على أسس التقدم ، وقبل كل شيئ ، على أساس التقدم الاجتماعي ؟ »..

الوعي واليقظة للعالم كوحدة كلية ... وأن قضايا العالم كوحدة كلية لا تختلف من مكان إلى آخر ... فقد أصبحت قضايا الإنسانية هي قضايا العالم ... لقد أصبح : -

- القضاء على الفقر ، والعوز أمر أساسي وهدف رئيسي لا يجب التغاضي عنه أو التراجع عن تحقيقه، فلم يعد هناك مجالاً لرؤية ملايين أو آلاف أو مئات ، أو عشرات الأفراد وهم يتضورون جوعاً أو يعيشون بدون مأوى ، أو لا تتوفر لهم ولذويهم الحدود الدنيا من أساسيات المعيشة ومتطلبات الحياة الكريمة . لم يعد مقبولاً أن يقف العالم ساكناً أمام الفقر والجهل والمرض ، ومن ثم لم يعد مستساغاً أن تكون الحركة انقاذ لكارثة أو فعل لأوضاع استثنائية فرضها قوى قاهرة ظرفية كزلزال أو إعصار أو فيضان أو حرب أهلية ... بل امتد الأمر إلى معالجة أوضاع اختلالية مستقرة ظالمة .
- القضاء على كافة صور : القهر ، والاستبداد وغطرسة الديكتاتورية الشمولية المستبدة أمر ضروري ولازم لتحقيق حرية الإنسان وإبداعه وتفوقه ، وفي الوقت ذاته لضمان انطلاقه الواعدة ، ولضمان استفادته من عائد ومردود ما أبدعه ، وليس لحرمانه من ناتج هذا الإبداع الإنساني الذي أوجده باجتهاده ونبوغه وتفوقه ، ومن ثم مساعدته في تقديم ابتكاراته للإنسانية وللمجتمع العالمي ، وفي الوقت ذاته منحه التقدير والاحترام ، وجعله يلمس ناتج وقيمة ما قدمه وأبدعه وابتكره .
- القضاء على كافة صور : الفساد ، والإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسيطرة الجريمة المنظمة ، وتجارة النفوذ والرشوة والمحسوبية ، وجماعات الضغط وما تمارسه من انحرافات ظالمة ، معطلة للعدالة والإنصاف ومدمرة للقيم والمثل والمبادئ ... ومن ثم إيجاد قواعد ونماذج براقة ومتميزة وذات تأثير إيجابي لبناء المجتمع الإنساني السليم .

لقد بدأ تيار العولمة يتماسك ويشتد ، ويتجه إلى بحث مصير الكونية ، وإلى ضبط الانفلات الذي حدث في حقبة الصراع ما بين القوى العظمى على الهيمنة وبسط النفوذ ، تلك المرحلة التي عاشها العالم منذ الحرب العالمية الأولى حتى إعلان سياسة الوفاق مروراً بالحرب العالمية الثانية ، ثم مرحلة الحرب الباردة ، وما أعقبها من أزمات هزت العالم ، وما صاحبها من محاولات الإنسان ارتياد الفضاء الكوني وغزو القمر ، ونشوء وعمل الشركات متعددة الجنسيات ، ونشوء تيارات

حقوق الإنسان ، والبحث عن جودة الحياة ، والحفاظ على سلامة البيئة، وتنامي الاهتمام بالمصير المشترك للبشرية ، وازدياد فكرة المواطن العالمي ، وتنامي القدرة الإعلامية لنظام الإعلام الكوني .

وفي هذا كله كان الجانب الاقتصادي يركز على نمو وتعميق الاعتماد المشترك والمتبادل ما بين الدول وزيادة انفتاحها كل منها على الأخرى ، وزيادة دور وحجم وتأثير الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات ، وازدياد ترابط الأسواق العالمية واتجاهها إلى الوحدة وإلى تعميق المبادلات التجارية والمالية بشكل كثيف قوي .

لقد أدت علاقات السببية إلى الاتجاه إلى دراسة ظواهر عديدة ، ظواهر متحركة تتفاعل معها وبها وفيها العديد من قوى الفعل ، والعديد من العناصر ، وتتداخل فيها وتتدخل العديد من الأدوات التي تتحول بفعل التفاعل إلى : أشكال جديدة ...

وإلى : علاقات تشابكية ارتباطية جديدة ....

وإلى : محاور ومضامين ارتكازية جديدة ....

وإلى : صور ورؤى وتصورات حاضرة جديدة ....

وإلى : طموحات وآمال وأهداف ومصالح ومنافع مستقبلية جديدة ...

ومن ثم فإن طرح الأسئلة؟ بدلاً من أن يعطى إجابات ، أفرز بحكم الشغف والفضول والرغبة في المعرفة ، أفرز أسئلة جديدة تضاف إلى قوائم الأسئلة السابقة .

ومن ثم فإن بعض الأسئلة القديمة التي طرحت في الماضي ، قد تفقد فاعليتها سواء بالتقادم أو بفقد الصلاحية ، ومن ثم قد يحتاج الأمر إلى إعادة طرحها من جديد ، ولكن بشكل مختلف مستحدث يتناسب مع لغة العصر ومع فكر وثقافة ووعي الذي سيجيب عليها .

إن الإنسان في العولمة مستهلكاً قبل أن يكون منتجاً ، له حقوق قبل أن تكون عليه واجبات والتزامات ، وإن هذا الإنسان له كامل الإرادة والحرية في صنع غده ، وفي صنع مستقبله ، وإن أي ضوابط توضع هي لصيانة الحرية ولصيانة حقوقه ، وليس لممارسة أي ضغوط أو استنزاف واستغلال لحاجة من حاجاته للسيطرة عليه وقهر إرادته .

إن مجتمع الوفرة الذي تضعه العولمة يقدم لنا النموذج السليم من أجل ممارسة سليمة للحياة ، وهو يبحث بشكل رئيسي عن : -

- أفكار جديدة من أجل التطور والتحسين والإبداع والخلق الابتكاري الفاعل.
- تصورات جديدة ارتقائية لنظم : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والتنمية البشرية والقائمة على نظم إدارية إنسانية مبنية على : التخطيط ، والتنظيم ، والتنسيق ، والتوجيه ، والتحفيز، والرقابة المتعولمة .
- أشكال تنظيمية جديدة لصياغة العلاقات ما بين الادخار والاستثمار ، وما بين الإنتاج والاستهلاك ، وما بين النمو والتنمية ، وما بين التصدير والاستيراد ، وما بين الفعل ورد الفعل .
- طرق ووسائل جديدة لإحداث التطور بمجالاته المتنوعة ، خاصة وأن الابتكار التكنولوجي والتفوق التقاني يمثلان محور العولمة في عصرنا الحديث .
- مردودات وعوائد دخلية مرتفعة قائمة على تحقيق هوامش ربح منخفضة ، والمحملة على تكاليف الوحدات المباعة ، والتي يتحقق من بيعها أرباح هائلة ، ليس فقط نتيجة البيع ، ولكن أساساً نتيجة ضخامة أرقام المبيعات الإجمالية ، حيث يتحول كافة السلع إلى سلع جماهيرية واسعة الاستهلاك ، وهي وإن كانت تطلب لاستخدام خاص ، إلا أنها ليست محدودة العدد ، ولكن عددها شديد الاتساع لشموله كل سكان العالم وأسواقه المختلفة .
- أنماط جديدة من تعاون المتنافسين ، ومن اكتساب مزايا تنافسية جديدة ذات قدرات هائلة على اجتياح الأسواق ، وبمعنى آخر إن تجليات العولمة وتداعيات أحداثها وحوادثها تفرض التحالف الارتباطي التعاقدي ، وهو تحالف مرحلي تصاعدي يصل إلى الاندماج ، وهو اندماج لا يثير حساسية ، أو يثير ضيق ، ولكن يقابل بترحاب لتأثيره الإيجابي على وحدة الفعل من أجل حياة أفضل وأرقى وأكثر جودة .

إن العولمة تحفظ للإنسان إنسانيته ، تضمن له حقوقه كإنسان ، وتؤمن له دوره والتزاماته كمواطن ، وتضع له حقوق مشاركة ، وتضع له هيكل قيم ومبادئ تحميه ، وتحافظ عليه ، وعلى وعيه وإدراكه .

إن الإنسان سيتحول إلى المواطن العالمي ، وتتسع هويته إلى الهوية العالمية ، ويتسع معها إدراكه أنه عنصر فاعل في هذا العالم ، وهو في هذا النطاق يخضع لصيرورة حتمية أنه يتجه إلى وحدة السوق العالمي ، أي أنه يجري الآن وعلى قدم وساق تكوين سوق عالمية موحدة لأول مرة في تاريخ البشرية .

إن هذا أيضاً يدعمه تيار ينتقل بالإنسان من إسار الدولة القومية بحدودها الإدارية والسياسية الضيقة ، إلى رحاب الإنسانية شديدة الاتساع ، ومن التعصب والولاء لجزء من العالم ، إلى الولاء والانتماء للعالم بأسره .

إن العولمة كنظام ، وكمنظومة قائمة على التماسك ما بين الأجزاء ، وما بين العناصر ، وما بين العوامل التي تشكل جميعها النظام وتحدد معها أسلوب عمل المنظومة ، وهو ما يحدد أيضاً بالضرورة والتلازم ما يلي : -

- الشخصية والهوية لقوى العولمة والراغبة والساعية نحو التعولم ، بخصائصها وصفاتها وجوانبها المتميزة .
- ثقافة العولمة وما أثمرته من تأثير على السلوك وعلى اتجاهات الحركة والفعل محلياً ودولياً .
- اقتصاد العولمة ، وما يتضمنه من عمليات : انتاج ، وتسويق ، وتمويل ، وتنمية بشرية على مستوى العالم توجهاً ، وعلى مستوى كل وحدة من الوحدات سعياً عملياً ، واتصالاً وتواصلاً اتجاهياً .
- إدارة العولمة ، وما تحتاجه من عمليات : تخطيط ، وتنظيم ، وتنسيق ، وتوجيه ، وتحفيز ، ومتابعة .
- سياسياً وما يتصل بها من حرية التعبير ، وحرية إبداء الرأي ، وحرية الاختيار .
- تشريعياً وما يتصل به من أهمية تحقيق العدالة ، والانضباط ، والالتزام .
- أخلاقياً من حيث المحافظة على القيم والسلوك الحميد ، أو من حيث فرض هيكل جديد للقيم والسلوك الحميد يحدد بصورة واضحة : -
  - المقبول والمرفوض سواء شكلاً أو موضوعاً .
  - ما يصح وما لا يصح .
  - ما يليق وما لا يليق .
  - ما ينبغي وما لا ينبغي .
  - ما يجب وما لا يجب .
  - ما هو مسموح به وما هو ممنوع .
- إعلامياً من حيث كثافة الصور ، وسرعة المتغيرات ، وتعدد الرؤى وزوايا التناول الخبري ،

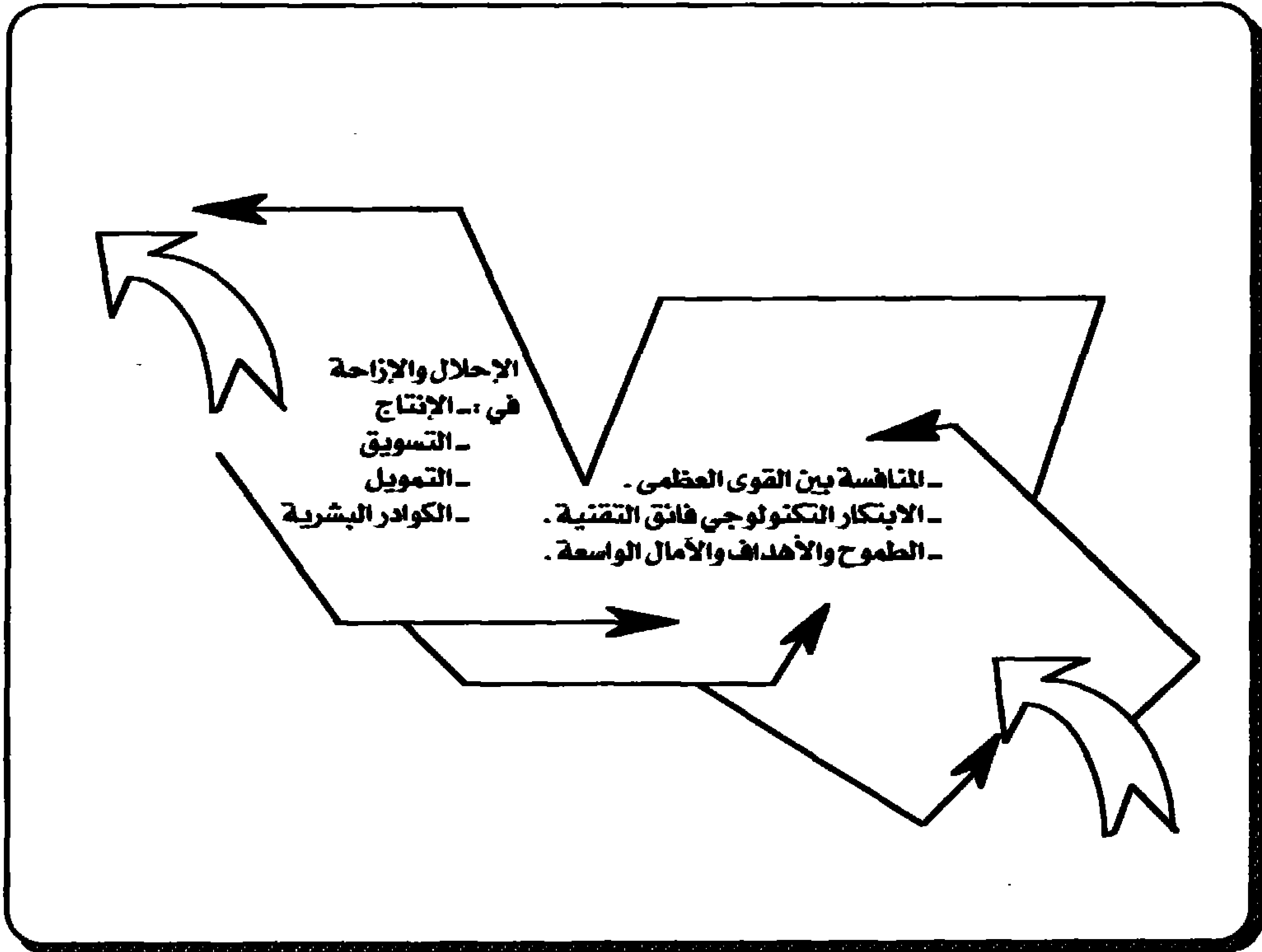
وصناعة الأحداث ، وطغيان التغطية الإعلامية صوتاً وصورة ولوناً .

لقد أدت العولمة إلى تجاوز هذه الخلافات والصراعات الضيقة القائمة الآن بين الدول والأفراد والشعوب والحكومات ، وإلى التحول نحو إطار عام واسع يتسع للجميع ، ويجعل الكل له ذات الحقوق ، وعليه نفس الواجبات ... له نفس اللحظة الحاضرة ، وله أيضاً نفس المستقبل القادم .

إن العولمة تيار من التغيير الدائم المستمر ، وهي عملية تتراكم وتتصاعد بشكل متواصل ، وهي لذلك تحتاج إلى رصد جيد ، وتتبع ذكي ، وتحليل متكامل ، حتى نحيط وندرك بأبعادها ، خاصة بعد أن أصبحت الأحداث مهما صغر حجمها لها بعد كوني ، ومحور اهتمام دولي متزايد ، ومن ثم فقد دفعت قوى التقدم إلى تفعيل أنشطة العولمة في كافة مجالاتها : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتجارية ، والتمويلية ، والتسويقية ، والبيئية ، والبشرية ، ...الخ . وهو ما يظهره لنا (شكل ــ 15) .

(شكل ـ 15)

تفاعل أنشطة تيار العولمة



ومن هنا فإن العولمة تفرض مستويات متعددة الفعل والتفاعل في مجالات الحياة المختلفة ، مجالات الاقتصاد الذي تعولم بفعل تداخل عمليات الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، وهو ما أدى إلى :

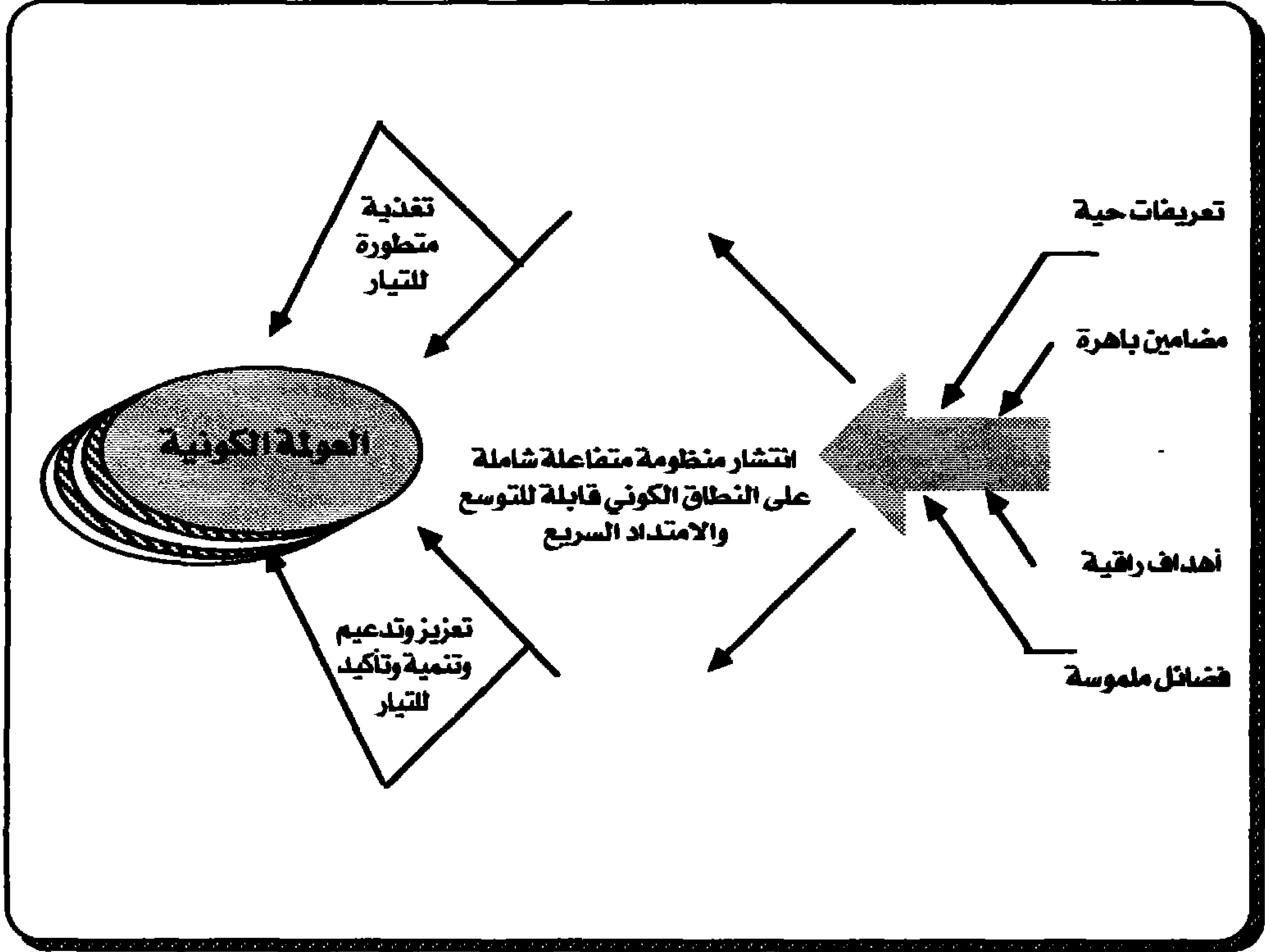
- انهيار الفواصل العازلة والحدود الفارقة بين الدول وتحول العالم بفعل ثورة الاتصالات إلى قرية كونية فاعلة ومتفاعلة .
- زيادة التجانس والتوافق وعمليات التوحيد والتنميط والتنسيق والتعاون ما بين كافة الأسواق لتصبح في النهاية سوق متسعة واحدة متبادل فيها نفس المنتجات وبذات المواصفات وبدرجة عالية من التماثل ، إن لم يكن من التطابق والانطباق .
- زيادة الفكر الدولي وتعظيم الإحساس بالكونية ، وقضايا الإنسان المجردة المتصلة بكونه إنساناً له كافة الحقوق بصرف النظر عن أي فوارق أو أشياء أخرى مصطنعة .
- انتشار أسواق التمويل الدولية وتعدد مصادرها ، وظهور ظاهرة رأس المال المالي المستقل تمويلياً ، والمحاط بكافة الضمانات ، والحماية .
- انتهاء كافة الصراعات بين الحدود ، وإخماد كافة بؤر النزاع ، وفتح الأسوار وإزالة الحواجز لتفعيل إمكانيات الدول من أجل تنمية أفضل ، ومن أجل تحسين المعيشة والقضاء نهائياً على :
  - كافة صور الفاقة والفقر والعوز .
  - كافة الأمراض المتوطنة المرتبطة بتدني مستوى المعيشة وسوء التغذية وتوفير خدمات صحية أفضل .
  - القضاء على كافة صور القهر والعنصرية والاستبداد .

لقد ظهرت حديثاً منافسة ما بين القوى العظمى من أجل العولمة ، كل منها يحمل في طياته فكراً جديداً ، ويحمل أيضاً في جعبته أحلاماً ورؤى ، منتهزاً أن العولمة كظاهرة لا تزال في إطار التكوين ، وأن ملامحها الكاملة والشاملة لم تتضح بعد ، وبالتالي فإنه من الممكن التأثير على عملية "تصنيع" و "تشكيل" ملامح العولمة ، ومن هنا فقد حرصت القوى العظمى على التدخل في هذه العملية ، وعلى التأثير فيها أثناء مراحل هذا التشكيل كما يوضحه لنا (شكل ــ 16) .

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن العولمة لم تحدث من فراغ ، وإنما كانت نتيجة عمل منظم

(شـكل ـ 16)

دور القوى العظمى وتدخلها في تشكيل ظاهرة العولمة




ومستمر من جانب القوى العظمى التي وجدت فيها السبيل الوحيد من أجل تحقيق مزيدٍ من النمو، ومزيد من التوسع ، ومزيد من السيطرة ، واستخدمت في ذلك العديد من المداخل التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي : -

1 - مدخل التعريفات الذي يقدم مجموعة المفاهيم التي تتفق مع مصالح هذه القوى وتقدم وهجاً براقاً يجذب إليه المتطلعين إلى مزيد من كل شئ وأي شئ إيجابي فعال ، ويجد كل فرد فيها نفسه وذاته ، وهويته ، وبالتالي انتماؤه وولائه وحريته .

2 - مدخل المضامين الباهرة التي تضئ ظلمات الأوضاع المتردية التي تعيشها الإنسانية ، وتنير أمامها السبل والطرق التي تحقق المصالح وبشكل سليم وتحفظ للإنسان حقوقه وتصون له وتحمي هذه الحقوق .

3 - مدخل الأهداف الإنسانية الراقية التي تضع حداً لمعاناة البشرية وتحقق حلماً طموحاً جميلاً في حياة أفضل وأسعد وأجود وبشكل فعال سليم .

4 - مدخل الفضائل التي تحث وتحرض على القيم والأخلاق الراقية والتي بتحققها ينعكس الأمر على السلوك الإنساني في مجتمع العولمة المتسع .

ومن ثم فإنه إذا كانت العولمة تريد مجتمعاً مفتوحاً من أجل مزيد من التبادل للسلع والخدمات والأفكار ، فإنها بصورة أخرى تحتاج إلى إنشاء منظومة فاعلة ومتفاعلة شاملة لكافة العناصر والعوامل على المستوى الكوني ، وبمعنى آخر تكون هذه المنظومة قابلة للتوسع والامتداد السريع لتستوعب حركة الكون الواسع وتغيراته ، ومن ثم فإنها تحتاج إلى :

(أ) تغذية متطورة لتيار العولمة وتحويله إلى تيار كاسح وجارف للحواجز والسدود ولما يعيق حركته أو يقف أمامه، خاصة من جانب مدعي المحلية والمتقوقعين المنغلقين على الذات .

(ب) تعزيز وتدعيم وتنمية وتأكيد لتيار العولمة ، واتجاهها نحو تطوير الذات ، وبصفة خاصة من حيث القدرات التقانية ووسائل الاتصال المتقدمة لتصبح أداة رئيسية في الوصول إلى السوق العالمي المفتوح أمام حركة التجارة العالمية ، والاستثمار الرأسمالي ، والثقافة الحرة .

ومن ثم تتحقق العولمة الكونية ، وباعتبارها عملية مستمرة تستهدف تسهيل حركة الإنسان والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار عبر مختلف دول العالم ، ودون أي حواجز أو فواصل تخلق فجوات أو اختلالات تؤثر على الكفاءة أو على الفاعلية الاستثمارية ، أو توجد أي تشوهات تقلل من الاستمتاع بالمزايا التنافسية سواء النسبية أو المطلقة ، وسواء الطبيعية أو المخلقة ، ومن ثم يصبح أحد أسباب العولمة الرئيسية ، سبب تطوير القدرات البشرية ، وتحسين مستوى المعيشة ، وخلق وإيجاد مجتمع أفضل ، وهو ما يوضحه لنا (شكل ـ 17) : -

إن العولمة تفترض الحاجة إلى آليات وأدوات جديدة ، وهي آليات قائمة على التعددية التي تفترض تحقيق ما يلي : -

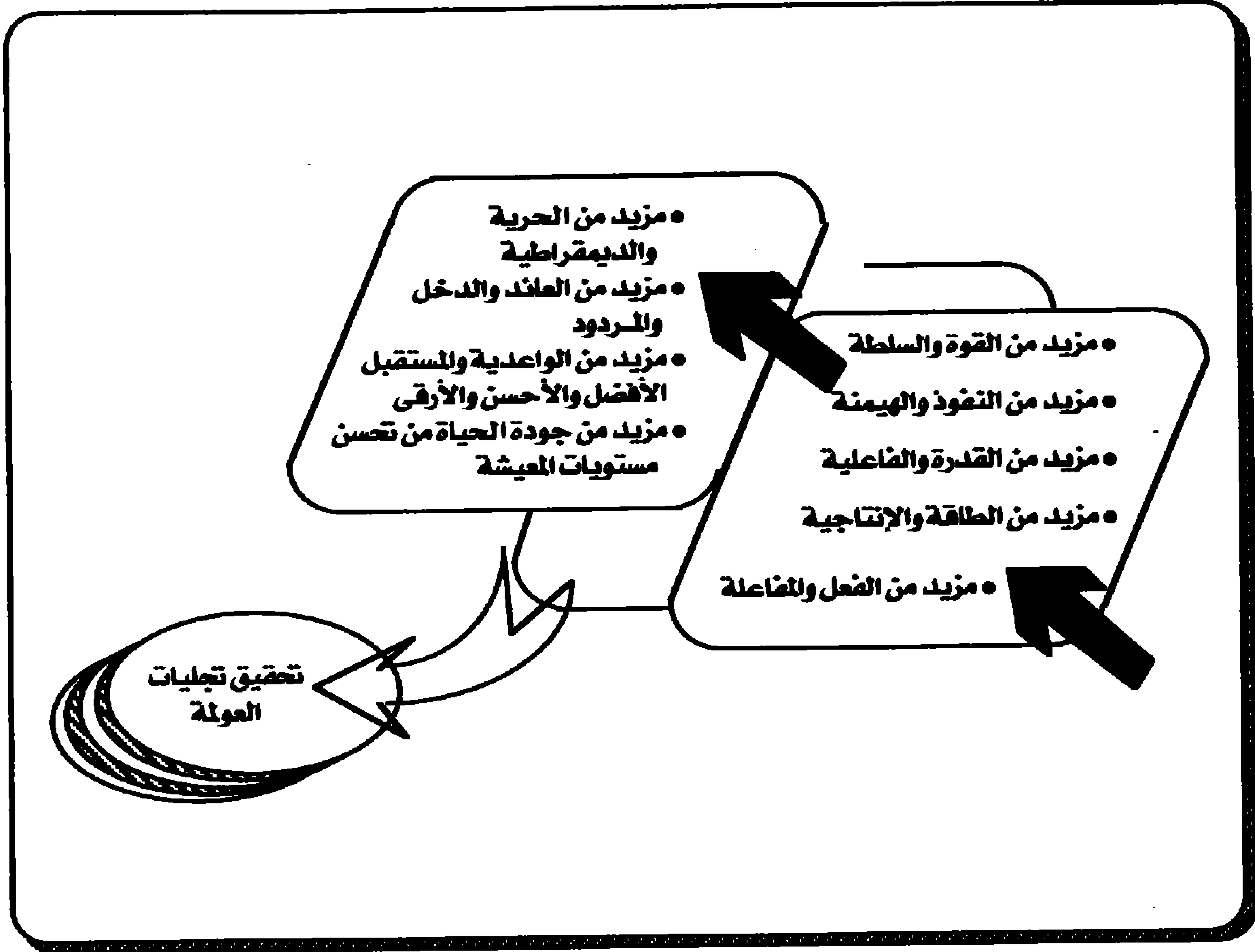
ـ مزيد من القوة والسلطة التي تمارس على المستوى العالمي الكوني .

ـ مزيد من النفوذ والهيمنة والتحكم والتوجيه للقوى الفاعلة على المستوى الكوني العالمي .

ـ مزيد من القدرة والفاعلية على القيام بالأعمال الضخمة العملاقة على المستوى الكوني العالمي .

(شكل - 17)

**تجليات العولمة كأحد أسبابها**



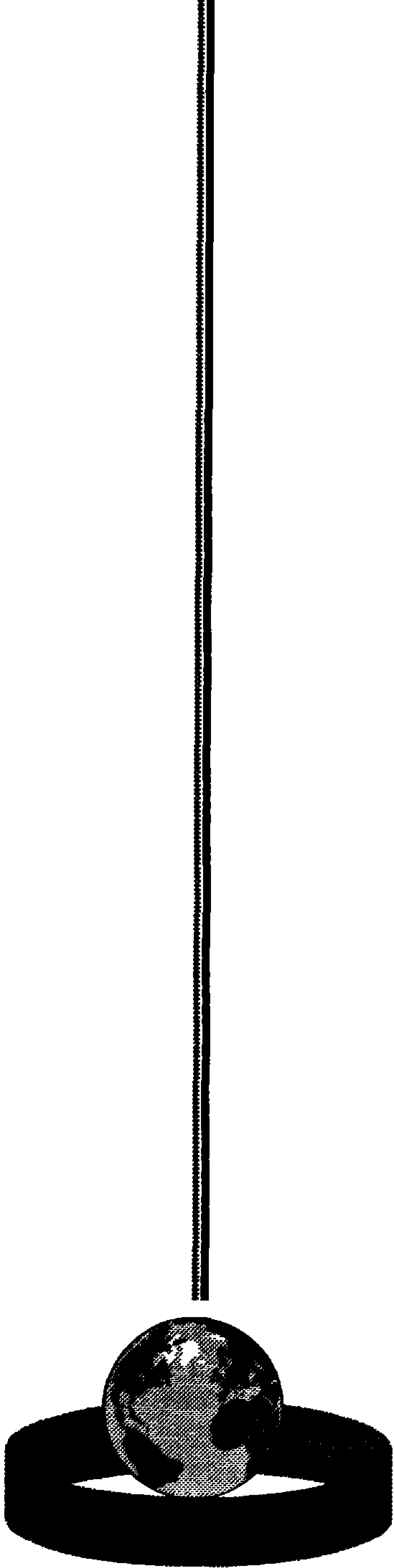

ـ مزيد من الطاقة والإنتاجية التي تحتاج معها الشركات والمشروعات إلى أسواق أكبر تستطيع الاستيعاب لها وعلى النطاق الكوني والعالمي .

ـ مزيد من الفعل والمفاعلة والتفاعل الحي الخلاق الدافع نحو مزيد من الابتكار والتحسين والتطوير والخلق والإبداع وعلى النطاق العالمي الكوني .

إن بنية العولمة قائمة على أعمدة أساسية من مفاهيم الحرية ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، وانسياب الأفكار ، والعلوم ، وتدفق أساليب الإنتاج المتقدمة وتقنياتها ، وإنتاجها داخل السوق العالمي الواحد ، ومن ثم تنساب السلع والخدمات والأفكار بين الأسواق المختلفة كأنها سوق واحد بدون حواجز أو فواصل ، وتحقق كل منها مزيد من الفاعلية الاستثمارية ، وبما يعمل على تحقيق الواعدية الإيجابية والمستقبل الأفضل والأرقى والأحسن للبشرية جمعاء .

إن هذا كله يتم ترجمته في تحقيق مستوى أفضل وأرقى من جودة الحياة والتي تنعكس إيجابياً على مستوى المعيشة ، وبشكل أفضل . لقد أصبحت العولمة تعادل الاجتياح المنظم لكافة أسوار العزلة ، وهي ترتبط ارتباطاً عضوياً بمسيرة البشرية نحو التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان . وهي امتداد للجهود التاريخية للبشرية عبر مسيرة وجودها ، وهي عملية وإن كانت لم تتضح كامل ملامحها بعد ، فإنها أيضاً تتشكل الآن ، وأن توقع النتائج لا يغني أبداً عن ملاحظة المقدمات ، وأن شكل النتائج التي ترغب أن تكون لن يكون أبداً بالانتظار حتى تكتمل ، بل لابد من المشاركة في صنعها وليس بالتمنيات أو الوقوف انتظاراً لما يحدث ولما يتم ، خاصة وأن العولمة ليست نهاية التاريخ كما حاول البعض أن يدعي ، ولكنها مجرد مرحلة تاريخية من مراحله ، سوف يعقبها مراحل من التطور . كما أنها كمرحلة لها بدايتها ، وبالطبع سوف يكون لها نهايتها ، وبين البداية الإرهاصية وبين النهاية الختامية ، ستكون هناك تداخلات وجهود وعمل جبار يبذل ويتم ويتحقق .

لقد اتجه البعض إلى السباحة عكس التيار ، ورغم يقينه أنه لن يستطيع حتى مجرد المكوث ثابتاً في موقعه ... بل كل الذي سيفعله هو أن يؤخر ويقلل من سرعة اجتياحه من جانب تيار العولمة ... ومن ثم فإنه لن يستطيع أن يحصن نفسه ضد هذا الاجتياح ، وخاصة وأن هذا الاجتياح لا تمارسه دول أو حكومات ، بل تقوم به شركات متعدية الجنسيات ، لها من القوة ومن النفوذ ومن الإمكانيات ما يؤهلها للقيام بذلك ، وتساند هذه الشركات مؤسسات عالمية جعلت من العولمة هدفاً ووسيلة ، وجعلت منها طريق لتوحيد الأمم والشعوب ، وجعلت من ذلك كله رسالة عليا تقوم بنشرها ... وهو ما سنعرض له من خلال الفصل التالي .



## الفصل الرابع

# • ماهي مؤسسات العولمة ؟ •

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة جسيمة ، مخاض وإرهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية، يستمد خصوصيته من تلاشي دور الدولة ، وذوبان شخصيتها وملامحها ، بل وحدودها السياسية ، ويتم هذا طواعياً واختياراً ، بل ومن خلال الاستفتاء الجماهيري العام ، وتصبح حكومات الدول أكثر هشاشة أمام اجتياح مؤسسات العولمة ، وتعاظم سطوتها ودورها الذي تمارسه ، من أجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحاً ، وأكثر ترابطاً ، وأكثر استقراراً وانضباطاً ، متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدول .

لقد ظل حلم العولمة يراود كافة شعوب العالم منذ فجر التاريخ ، منذ إنشاء عصبة الأمم كمؤسسة عالمية لإنهاء شبح الحروب العالمية مع خفوت أصوات مدافع الحرب العالمية الأولى وانتهائها ، وعاد الحلم للتجدد مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، ومنظماتها المختلفة .

ولقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دوراً رئيسياً في تأكيد أهمية العولمة ، وأهمية الإعداد لوحدة العالم ، وأهمية إيجاد شكل من أشكال «الفوقية» فوق الدول والحكومات ، خاصة في أوقات الأزمات ، وأهمية أن تتنازل الدول والحكومات عن جزء من سيادتها إن لم تكن سيادتها كاملة لصالح آليات أكبر ، وبشكل يتسع ليشمل جميع دول العالم ، وليشكل فيما بعد حكومة العولمة ... إن هذا الاتجاه المحوري الهام يعتبر أن العولمة ما هي إلا حلقة في نهاية سلسلة متتابعة الحلقات ، وهي كسلسلة متصلة حلقاتها الواحدة بالأخرى ، وهي متتالية ، وإن كل منها بالضرورة وبحكم الواقع المنطقي تؤدي إلى الأخرى ، وإن كانت كل حلقة في تاريخ الإنسانية هي عالم قائم بذاته ، عالم يبدأ بالفكر وينتهي بأفول وغياب ومغرب حضارة ، ليبدأ من جديد فكر وبزوغ فجر حضارة جديدة أخرى ، وتعالج كل حلقة في ضوء ظرفيات المكان والزمان مما يعطيها طابعها الخاص المميز .

لقد استطاعت الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945 ومنظماتها التابعة أن تهيئ الفكر الإنساني الحديث لتقبل فكرة الحكومة العالمية ، واستطاعت مؤتمرات الأمم المتحدة المتتالية ومنظماتها إعادة بناء الروابط والمعابر والجسور الواصلة والمتصلة بكافة دول العالم لتشكل منها جميعاً سوقاً واحدة ومتسعة . (1)

---

(1) في واقع الأمر أن أحداث القرن العشرين الذي حدثت فيه حربين عالميتين مدمرتين ، تخللتهما فترة انتظار وترقب وإعداد لحرب جديدة ، قد أسفرت هذه الأحداث عن تعميق ونشر رغبة قوية في التعاون الدولي . وباعتبار أن هذا التعاون هو الضمان لاستقرار السلام العالمي واستمراره ، إلا أنه لا يمكن إنكار دور المنظمات التي سبقت قيام الأمم المتحدة وأهمها ما يلي :

ـ اتحاد البريد العالمي وأنشئ عام 1865 (ويشمل دول أوروبا فقط ).

ـ الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وقد أنشئ عام 1865 ويعني بجميع المسائل المتعلقة بالاتصال الدولي .

ـ اتحاد البريد العالمي وأنشئ عام 1874 (ويشمل دول العالم كافة) وذلك لتنظيم مرفق البريد على المستوى الدولي وتحسين خدماته وتنمية التعاون الدولي في هذا المجال .

ـ منظمة الأرصاد الجوية وقد أنشئت عام 1878 بهدف تسهيل التعاون الدولي من أجل إنشاء محطات الرصد الجوي والمراقبة ... إلخ .

ـ الاتحاد العام لحماية الملكية الصناعية والتجارية والأدبية والفنية وأنشئ عام 1883 لحماية حقوق المخترعين وأصحاب العلامات التجارية .

ـ الاتحاد العام للتعريفات الجمركية وأنشئ عام 1890 بهدف ترجمة ونشر التعريفات الجمركية التي تصدرها مختلف دول العالم بلغات مختلفة .

ـ الاتحاد الدولي للنقل بالسكك الحديدية وأنشئ عام 1892 لإقرار النقل الإلزامي للبضائع فيما بين الدول المختلفة وتسوية المسائل المختلف عليها .

ـ المعهد الدولي للزراعة وأنشئ عام 1905 لجمع المعلومات عن الزراعة وإيجاد وسائل للتغلب على أمراض النباتات .. إلخ .

ـ هيئة العمل الدولية أنشئت عام 1919 ، وتعمل على عدم جواز اعتبار العمل مجرد أداة أو سلعة للإتجار ، والاعتراف لكل من العمال وأصحاب الأعمال بتكوين الجمعيات والنقابات ، ووجوب إعطاء العمال أجور كافية تسمح لهم بالاحتفاظ بمستوى ملائم للمعيشة ، والأخذ بيوم العمل ذي الثماني ساعات أو الأسبوع ذي الثماني والأربعين ساعة ، وتقرير حق العامل في يوم راحة أسبوعياً ومنع تشغيل الأطفال .. إلخ .

ـ وكالات السلع الدولية وهدفها إقامة تعاون مثمر بين الدول المنتجة للمواد الأولية والسلع الزراعية عن طريق عقد اتفاقيات دولية متعددة الأطراف بشأن هذه السلع وإقامة وكالات دولية للإشراف عليها وأهم هذه الاتفاقيات :

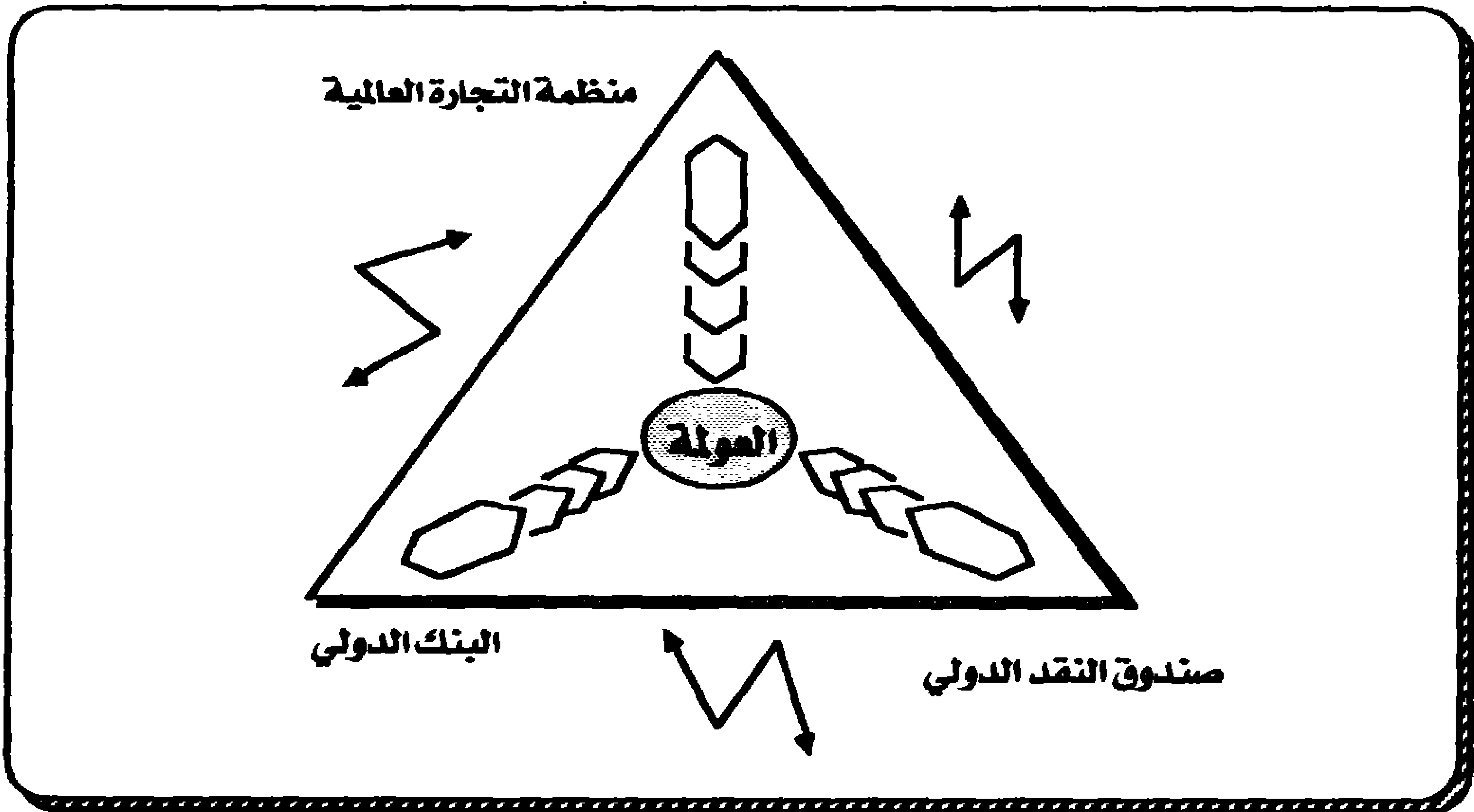
- الاتفاق الدولي للقصدير 1921 .
- الاتفاق الدولي للسكر 1931 .
- الاتفاق الدولي للقمح 1933 .
- الاتفاق الدولي للشاي 1933 .

ولعل ما مارسه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد دعم وساعد على الإحساس بأهمية وحدة العالم ، وأهمية رأب الصدع ومعالجة التفاوت الشديد القائم مابين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وتشرف على عملية العولمة ، وعلى إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية ثلاث مؤسسات دولية يظهرها لنا بوضوح (شكل ـ 18) : -

(شكل ـ 18)

مؤسسات العولمة الدولية




- الاتفاق الدولي للمطاط 1934 .
- الاتفاق الأوروبي للخشب 1935 .
- الاتفاق الدولي للبن 1940 .

ـ غرفة التجارة الدولية وقد تأسست عام 1920 بهدف تسهيل الاتصال التجاري بين الدول وتحقيق التقدم الاقتصادي ، ودعم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التخلص من الحواجز الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل التجاري الدولي ، والعمل على توحيد التشريعات التجارية في جميع الدول وإنشاء محكمة لفض المنازعات التجارية .

ـ بنك التسويات الدولية ، أنشئ في مايو 1930 وكانت مهمته الأولى جمع وتوزيع مبالغ التعويضات الألمانية وديون الحرب الأخرى ، ثم قيامه بدور غرفة المقاصة بين مختلف البنوك المركزية ، والتعاون في مجال الصرف الأجنبي والمدفوعات الدولية .

حيث يتضح لنا من (شكل ــ 18) أن هناك ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل العولمة ، ودعم مجالاتها الثلاثة الرئيسية وهي :

- عولمة التجارة .
- عولمة التمويل .
- عولمة الاستثمار .

ليصبح كل شئ متعولم ، من أجل بناء عولمة فعالة ، ومن ثم فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس بنيان العولمة ،وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها وهي : -

**أولاً : منظمة التجارة العالمية (WORLD TRADE ORGANIZATION (W. T. O :**

وهي أخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة ، والتي تمارس دوراً رئيسياً في تحقيقها وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها ، إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي.

ومنظمة التجارة العالمية ليست وليدة عام 1994 كما يعتقد البعض ، ولكنها وليدة عام 1945 في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لكن لأسباب ظرفية رؤي إرجائها ، واستخدام الجات كمرحلة توصل إليها عندما تكتمل اقتصاديات الدول ، وتصبح مؤهلة بالفعل للدخول إلى السوق العالمية الواحدة المفتوحة دائماً وبدون حواجز أوقيود .... وقد نشطت منظمة التجارة العالمية ، في إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة ، وفي الوقت ذاته في تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية ، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات وتوحيدها ، والسعي المباشر والحثيث نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء سوقاً واحدة موحدة.

لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة ، وعلى الجميع أن يعي حقيقة قوتها وقدرتها باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد .

وقد حلت منظمة التجارة العالمية W. T. O محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف ، وتضع وتنظم إطاراً عاماً في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر الجات أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثماني جولات ، كان آخرها جولة أورجواي .

وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسئولة عن تنفيذ العولمة على المستوى

التجاري والاقتصادي . وتضم المنظمة 134 دولة حتى يونية 1999 ، وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية .

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار ، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف .

وتعمل المنظمة على تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صيانة وتأكيد المنافسة العادلة الحرة في التجارة الدولية وعدم وجود أي شكل من أشكال التمييز والتفرقة في المعاملة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . وتضع المنظمة إطاراً عاماً لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية تتضمن حداً أعلى من التعريفة على المنتجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك .

ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة الدولية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات ، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإغراق .

وقد أسهمت منظمة التجارة العالمية في تأكيد تيار العولمة ، وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية ، وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها .

وقد أدى هذا إلى قيام الشركات بإعادة هيكلة هياكلها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وكوادرها البشرية بما يتفق مع احتياجات عملية وتيار العولمة .وتعمل منظمة التجارة العالمية على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار، من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي للاستفادة من المزايا التنافسية التي تملكها وحدات الإنتاج المتعولمة ، وبما يخدم رفاهية الإنسانية ، وفي الوقت ذاته دفع الدول والشركات المتعولمة وحثها على ابتكار مزايا تنافسية جديدة ارتقائية تجعلها متفوقة بها على الآخرين الذين عليهم إما التفوق في ذات المجال ، أو الاتجاه إلى مجالات أخرى يملكون فيها مزايا تنافسية أفضل ، أو الانخراط في إطار تحالف ارتباطي يتيح لهم هذه المزايا من خلال الاندماج أو التكتل الاقتصادي. ومن ثم فإن منظمة التجارة العالمية أتت لزيادة فاعلية اقتصاد الدول المتقدمة لتصبح

أكثر تقدماً، وفي الوقت ذاته فإنها تعطي فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المتخلفة حتى تستكمل قدراتها وتنمي مصادر هذه القدرة لتصبح مؤهلة لعصر الأسواق المفتوحة .

### ثانياً - صندوق النقد الدولي : -

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944 ، وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 ، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946 .

ووظيفة الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف ، والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ، ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف ، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية ، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة ، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي . ولقد تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف. وفي واقع الأمر فإن الصندوق لم يكتف بمنح التسهيلات الإئتمانية للدول الأعضاء من خلال شراء العملات وإعادة شرائها وفقاً لنصوص اتفاقية تأسيسه ، بل إنه امتد لوظائف أخرى تستهدف دعم فاعليته على المستوى العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف والتخلص من القيود التجارية والقيود المفروضة على المدفوعات والمعاملات الدولية الجارية ، وكانت أهم هذه الوظائف الأخرى ما يلي :

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية ، وتطوير الإحصاءات المالية ، والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية .

ـ تقديم برامج تدريب متقدمة حيث أنشئ الصندوق معهداً للتدريب في مايو 1964 يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات ، فضلاً عن سياسات الصندوق وأنشطته المختلفة .

ـ التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي .

وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة ، وفي تحقيق مزيد من الدافع والحافز على التعولم ، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها متمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها ، وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملاتها ، وتحرير المدفوعات الجارية ، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية .. الخ .

وفي واقع الأمر فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل على تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم ، وفر الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية ، وقد أسهم مساهمة فعالة في تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها ، وبالتالي تحقيق النهوض بأنشطة التبادل الدولي ، وبما انعكس على عمليات : الإنتاج ، ومستويات التوظف ، والدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة والحفاظ عليها مع تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء . ولعل إصدار الصندوق لحقوق السحب الخاص كوسيلة تمويلية دولية تقوم بدور رئيسي في تيسير حركة التجارة العالمية باعتبارها إضافة رئيسية لمصادر السيولة الدولية .

ويتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء ، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة اليكترونية دولية يصدرها الصندوق ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله ، ويتم التمهيد بذلك على مراحل متتالية لمعالجة الاختلالات القائمة الآن في النظم النقدية في كافة دول العالم ، وتوحيد التشريعات ونظم الرقابة والإشراف والحصافة المصرفية والنقدية .

## ثالثاً - البنك الدولي : -

وهو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي وقعت في يوليو 1944 ، وأنشئ البنك عام 1945، وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946 . وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة . ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه.

وفي واقع الأمر فإن البنك الدولي لا يعتمد في منح القروض أو ضمان هذه القروض على رأسماله المدفوع فقط ، ولكنه يعتمد بصفة رئيسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية . ومن ثم فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي . وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها ما يلي : -

أ- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصادياً ، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض ، مثل تحديد أسبقية المشروعات ، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ، ووسائل تمويل نفقاتها المحلية .

ب- تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص ، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية ، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، وخلق قطاع جوهري وديناميكي ، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية .

جـ- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء ، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية .

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- الرابطة الدولية للتنمية .
- مؤسسة التمويل الدولية .

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدولة الآخذة في النمو ، ولكل مؤسسة من مؤسسات المجموعة أسلوب يختلف عن المؤسسة الأخرى . فالبنك الدولي يقدم قروضه عموماً إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعاً من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقاً للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق رأس المال .

في حين أن الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست 1960 تعمل على تقديم المساعدة لذات الأغراض التي يستهدفها البنك الدولي ، ولكن مع الاهتمام الأكبر بالدول الأكثر فقراً ، وبشروط تمويل أيسر وأقل تكلفة ... أما مؤسسة التمويل الدولية فإن هدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص ،وباعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفاعلية في هذه الدول التي تعاني من البيروقراطية الحكومية وضعف بنيانها الإنتاجي ، ومن ثم تعمل المؤسسة على تحفيز القطاع الخاص في هذه الدول ومساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الهدف .

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) ليست المؤسسات الوحيدة التي تسعى إلى تحقيق العولمة ، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل بشكل مباشر حثيث وفعال ، وبشكل غير مباشر ضمني مستتر على تحقيق العولمة ، وأهمها ما يلي :

- الشركات والمشروعات الاقتصادية المختلفة .
- المنظمات الجماهيرية غير الحكومية .
- الاتحادات والمؤسسات ذات الطابع الدولي .
- الأحزاب والمنظمات السياسية باختلاف اتجاهاتها .
- الجماعات العقائدية والتجمعات الأصولية ، ومجموعات البشر أياً كان محور نشاطهم وهدف تجمعهم .
- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وصفوة العلماء ومجالس الحكماء .

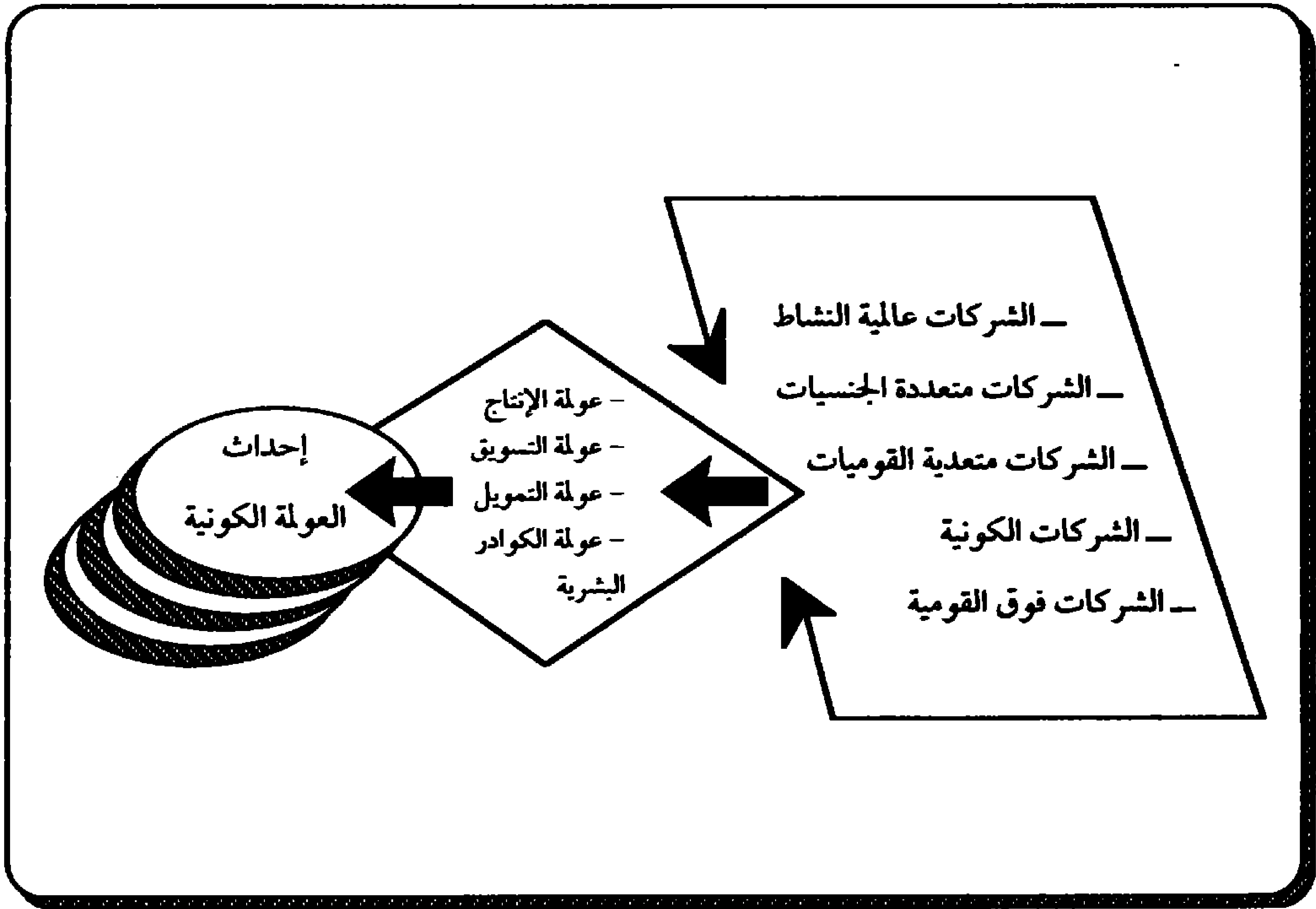
ولكل منها أساليبه وأدواته وطرقه ومناهجه التي يستخدمها من أجل تحقيق العولمة وفقاً للمنظور الذي يراه ، والذي يحقق له مصالحه ويعظم مكاسبه ، أو على الأقل الذي يحمي هذه

المصالح ويقلل خسائره المحتملة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الشـركات والمشروعات تمارس دورها الكامل في تحقيق العولمة ، وباعتبارها المستفيد الرئيسي منها ، والمتمتع الرئيسي بخيراتها ، سواء ما هو متصل بالحصول على مستلزمات تشغيلها أو بنظام التشغيل ، أو بأسواق تصريف منتجاتها ومخرجاتها ، وهو ما يظهره لنا (شكل ــ 19) :

(شكل ـ 19)

دور الشركات في إحداث العولمة




لقد عمـدت الشركات إلى التوسع في دعم عملية العولمة ، وتولت كثير من الشركات قيادة موجة التعولم ، واستخدام الأساليب الأكثر ابتكاراً في دعم جهود التعولم ، وفي توجهها الدائم والمستمر نحو العولمة الكونية .

وهو ما ظهر جلياً وواضحاً في أربع مجالات رئيسية هي :

- مجال عولمة الإنتاج ، أي أن يكون الإنتاج موجه إلى كافة أرجاء العالم ، ويتم إنتاجه في

مصانع ووحدات إنتاج منتشرة في أكثر من منطقة من مناطق العالم .

- مجال عولمة التسويق ، وسواء كان ذلك متصلاً ببحوث تطوير المنتجات لتصبح أكثر إشباعاً لاحتياجات المستهلك في كافة الدول ، أو ما كان متعلقاً بعمليات التوزيع ومنافذ التوزيع على المستوى العالمي ، أو بعمليات الترويج وما تتضمنه من الإعلان والإعلام والبيع الشخصي والنشر ، أو عمليات التسعير الخاصة بها .
- مجال عولمة التمويل بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية ، ومن حيث الوفرة والإتاحة وشروط الإقراض والاقتراض ، وضوابطه وفاعليته ، ومن حيث القبول واليسر ، ومن حيث أوضاعه ومؤسساته المختلفة سواء كانت المؤسسات النقدية كالبنوك والمصارف وشركات التمويل ، أو من حيث مؤسساته الرأسمالية المتعلقة بإصدار الأسهم والسندات في أسواق المال وترويجها وإدارة عمليات الاكتتاب فيها .
- مجال عولمة الكوادر البشرية وجعلها صالحة للعمل في أي مكان في العالم ، وجعلها قادرة على الإمتزاج والتآلف والتفاعل مع مجموعات مختلفة ومتباينة من البشر سواء العاملين أو المتعاملين باختلاف : جنسياتهم ، عقائدهم ، ألوانهم ، لغاتهم ، تفكيرهم ، توجههم ، ألوانهم ... إلخ .

لقد قامت الشركات ، سواء كانت عالمية النشاط ، أو متعددة الجنسيات "Multinationals" ، أو متعدية للقوميات "Transnationals" ، أو شركات كونية ، أو شركات فوق القومية بإحداث تغييرات هائلة من أجل العولمة شملت الآتي :

- زيادة الاعتماد المتبادل داخلياً وخارجياً بين المشروع والسوق الدولي ومعاملات التصدير والاستيراد من و/ إلى تلك السوق .
- زيادة استقطاب المشروعات للرؤى الابتكارية ليس من أجل الأسواق المحلية ، ولكن للأسواق العالمية بشكل رئيسي وأساسي ، بل قد يكون لها وحدها ، وفي الوقت ذاته فإن العولمة الاجتياحية تجعل من السوق المحلي جزء من السوق العالمي ، ومن ثم يتم النظرة إليه كمكون رئيسي في هذا السوق ، ومن ثم فإن النظر إلى الابتكار ، والإبداع من أجل السوق العالمية لا ينفي ولا يلغي إشباع حاجة السوق المحلية منه ، بل يتخذ هذا الإشباع أساس

وقاعدة انطلاق للسوق العالمية .

ـ زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية ، سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج أو في التصدير ، وامتداد ذلك إلى الحصول على الكوادر البشرية ورؤوس الأموال ، وحقوق المعرفة ، والتقنيات من أسواق العالم المختلفة ، وباعتبار أن مصادر الحصول على هذه هي مصادر بطبيعتها تنافسية ، وأن التنافس يدفع هذه المصادر إلى الارتقاء المستمر بالمواصفات ، وعناصر الجودة ، والتطوير المستمر من أجل استمرار الاحتفاظ بأوضاعها التنافسية ، وإلا ستتحول وتنكمش قدرتها على الاحتفاظ بعملائها ، وسيقوم غيرها بالإحلال محلها أو ابتلاعها ودمجها فيه .

ولما كانت العبقرية وأصحاب المواهب الخاصة ومن لديهم القدرة على الاختراع ، والبحث ، والابتكار بطبيعتهم نادرين ، فإن الشركات تبحث عنهم وعن المتميزين الجادين المتطلعين دائماً نحو تحسين قدراتهم ومواهبهم ، وتقوم بتشغيلهم بصرف النظر عن جنسياتهم .

ومن ثم فقد أصبح من المعتاد والمألوف أن يعمل في الشركة عمال مختلفي الجنسية ، ومختلفي الثقافة ، ومختلفي الأصول العرقية ، ومختلفي الجنس والدين واللغة .. ويتم داخلها عمل جماعي متكامل . وكانت البداية الرئيسية للشركات التجارية والتي تعمل في مجال التجارة الخارجية ، ثم شركات النقل والمواصلات ، خاصة الخطوط الجوية والبحرية والبرية المنتظمة التي تجوب العالم ، ثم شركات السياحة ، ثم البنوك ذات الفروع العالمية .. لقد استطاعت الشركات أن تستمد مواردها المالية والبشرية والتقنية من مصادرها المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء العالم ، لتختار أفضل عناصر العمل والإنتاج من كافة أنحاء العالم ، ومن ثم تثبت أن العولمة حقيقة وواقع فعلي قائم الآن في الحاضر ، وأنه يتجه إلى الازدياد في المستقبل .

إن مؤسسات العولمة لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي ، ولكنها تمتد أيضاً إلى جوانب أخرى أهمها الجانب المعلوماتي الاتصالي ، وهو الجانب شديد الأهمية بالغ الأثر ، والذي من خلاله تتدافع وتتزاحم تيارات العولمة واتجاهاتها المختلفة ، ومن خلاله أيضاً يصبح العالم بهوية واحدة ، وجنسية واحدة ، وبدون حدود أو فواصل .

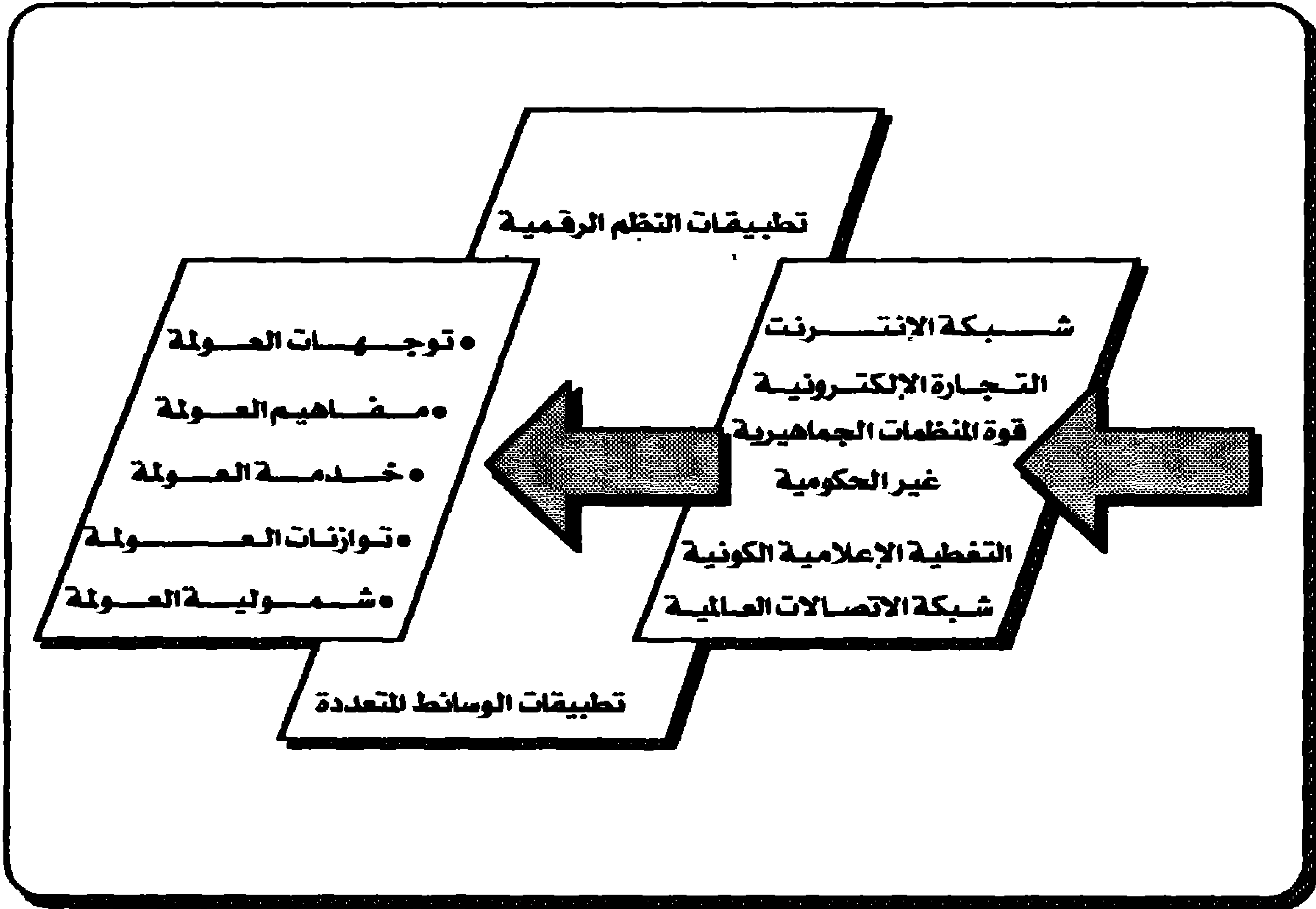
إن مفهوم العولمة ووحدة العالم تتأكد كل لحظة ، بفعل أدوات المعلوماتية الحديثة ، وهي وإن

كانت حديثة العمر والعهد ، إلا أنها أكثر تأثيراً وفاعلية ، وأقوى وأكثر انتشاراً .

وفي هذا النطاق تظهر عوامل أخرى فاعلة تضيف للعولمة قوة التحقق ، وقوة التواجد والوجود الفعلي المادي الملموس ، والتي يظهر أهمها في (شكل ـ 20) :

(شكل ـ 20)

فواعل العولمة الرئيسية ذات الطابع الخاص المستقل




نعم فنحن نعيش فعلاً في عصر الثقافة الرقمية ، تلك الثقافة التي أحدثتها تطبيقات النظم الرقمية ذات القدرة الفائقة على نقل وتخزين المعلومات ، وضغطها وإتاحتها واستخدامها ، وبما يحقق العولمة الاتصالية .

فالعولمة تدعمها فواعل وعوامل رئيسية ذات قوة تأثيرية هائلة ، تدفع إلى المزيد من التعولم ، وهي تملك قوة الفعل بالتأثير ، وقوة رد الفعل بالأثر ، وهو ما يجعلنا نعرض لها بإيجاز على النحو التالي : -

## أولاً شبكة الإنترنت : -

تمارس هذه الشبكة دورها الرئيسي في توحيد العالم ، وفي زيادة ترابطه واتصاله ، وفي تحقيق

عناصر : الفورية ، والجاهزية ، والحضور ، والإتاحة ، وهي شبكة لا تخضع لسيطرة أحد ، وهي تطور الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس ، ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات والأفكار ، وما يتصل بحياتهم الحاضرة ، وما يتعلق أيضاً بمستقبلهم .

إن الإنترنت شبكة تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ، ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها ، وهي شبكات منتشرة على مستوى جميع المناطق في العالم ، وهي تتيح كافة أنواع المعارف الإنسانية . وأصبحت مراكز الإنترنت قادرة على أن تتخاطب فيما بينها ، وأن تقوم بتداول وتغذية ذاتها بالمعلومات وتحديثها وتطويرها بدون حدود .

وقد أدت نظم الفورية والإتاحة إلى توفير مصادر وموارد هائلة للبيانات والمعلومات تنقل من خلالها كل من : الطالب ، والمعلم ، والباحث ، والمثقف ، والمتعامل ، والمستخدم للشبكة إلى آفاق واسعة شديدة الرحابة ، وأكثر تنوعاً تزخر بالمعلومات والبيانات المختلفة .

ونتيجة لهذا كله استطاعت الشركات والمؤسسات أن تغزو عالم الإنترنت ، وأن تقيم وتنشر مواقع وصفحات لها بشكل دائم ومستمر . ومع زيادة حجم كل موقع ، وبتطوره يضاف إليها الجديد ، واستطاعت الشركات ، بل والدول أيضاً ، أن تقيم معارض دائمة تعرض فيها منتجاتها ، وبشكل فعال ، ومن خلال هذه المواقع تتم عمليات البيع والشراء ، وبشكل متنام .

وقد أحدث ذلك انقلاباً كبيراً في العالم ، حيث تلاشت حدود الزمان وفواصل المكان ، وأصبح من الممكن : لأي إنسان ، في أي مكان، وفي أي وقت أن يتعامل مع المشروعات والشركات ذات المواقع على الشبكة ، وأن يجري معها معاملاته بيعاً وشراءاً ، نقداً وآجلاً . وقد ساعدت الإنترنت على زيادة الإحساس بالعولمة في مجال عقد الصفقات ، وعلى ازدياد اعتماد رجال الأعمال عليها في هذا المجال نظراً لما تتيحه لهم من بيانات ومعلومات ، فضلاً عن تزايد عدد العاملين عليها ، والتوسع في استخدامها من جانب الشركات والمؤسسات سواء في مجال الإعلان عن منتجاتهم ، أو في مجال عمليات البيع لهذه المنتجات . وقد تزايد الاعتماد على شبكة الإنترنت واتسع ليشمل : -

- مبيعات الأوراق المالية من الأسهم والسندات والصكوك والأوراق التجارية والمالية الأخرى.
- مبيعات البحوث والدراسات والمعلومات من مراكز المعلومات المختلفة .

- العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بمد الشبكة مثل دفع الالتزامات وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء وقبول ودائعهم وبطاقات الدفع الخاصة بهم .
- عمليات التشاور وإجراء الحوار وكسب الأصدقاء من مختلف العالم سواء من خلال المنظومات التفاعلية التبادلية الفورية للحوار الحي ، أو من خلال البريد الإليكتروني .
- عمليات استطلاع الرأي ، وقياس اتجاهات الرأي العام ، وتحديد التفصيلات ، وأولويات الاختيار ، والتمهيد لتحقيق الديمقراطية الإليكترونية ، وبناء الحكومة الإليكترونية .
- عمليات تحقيق الأمن بمفهومه العام ، وتوفير الحماية والوقاية بجوانبها الخاصة سواء ما كان متصلاً بالخصوصية الشخصية ، أو ما كان متعلقاً بالأمن :-
  - الاقتصادي، لضمان مستوى من التوظيف المستقر ذو الدخل المرتفع .
  - الصحي، بضمان الحصول على الخدمات الصحية على مستوى عال من الجودة والفاعلية.
  - السياسي ، بضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية التمثيل والانتخاب .
  - الشرطي والبوليسي بمحاربة الجريمة سواء المنظمة أو العشوائية .
  - الاجتماعي بمحاربة الفقر والجهل والمرض ، والتعصب وتحقيق السماحة والانبساط .

ويتعامل مع الإنترنت ما يزيد عن 600 مليون فرد يومياً على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد حتى عام 2010 ,وقد أسست الإنترنت اقتصاداً خاصاً بها ، يتصف بالنمو السريع الذي يبلغ معدله 174.5٪ سنوياً ، فقد بدأ هذا الاقتصاد بحجم لا يزيد عن 5 مليارات دولار عام 1995 ، ويبلغ الآن ما يزيد عن 300 مليار دولار في عام 1998 ، ويقفز هذا الرقم إلى نحو 1000 مليار مع مطلع عام 2001 .

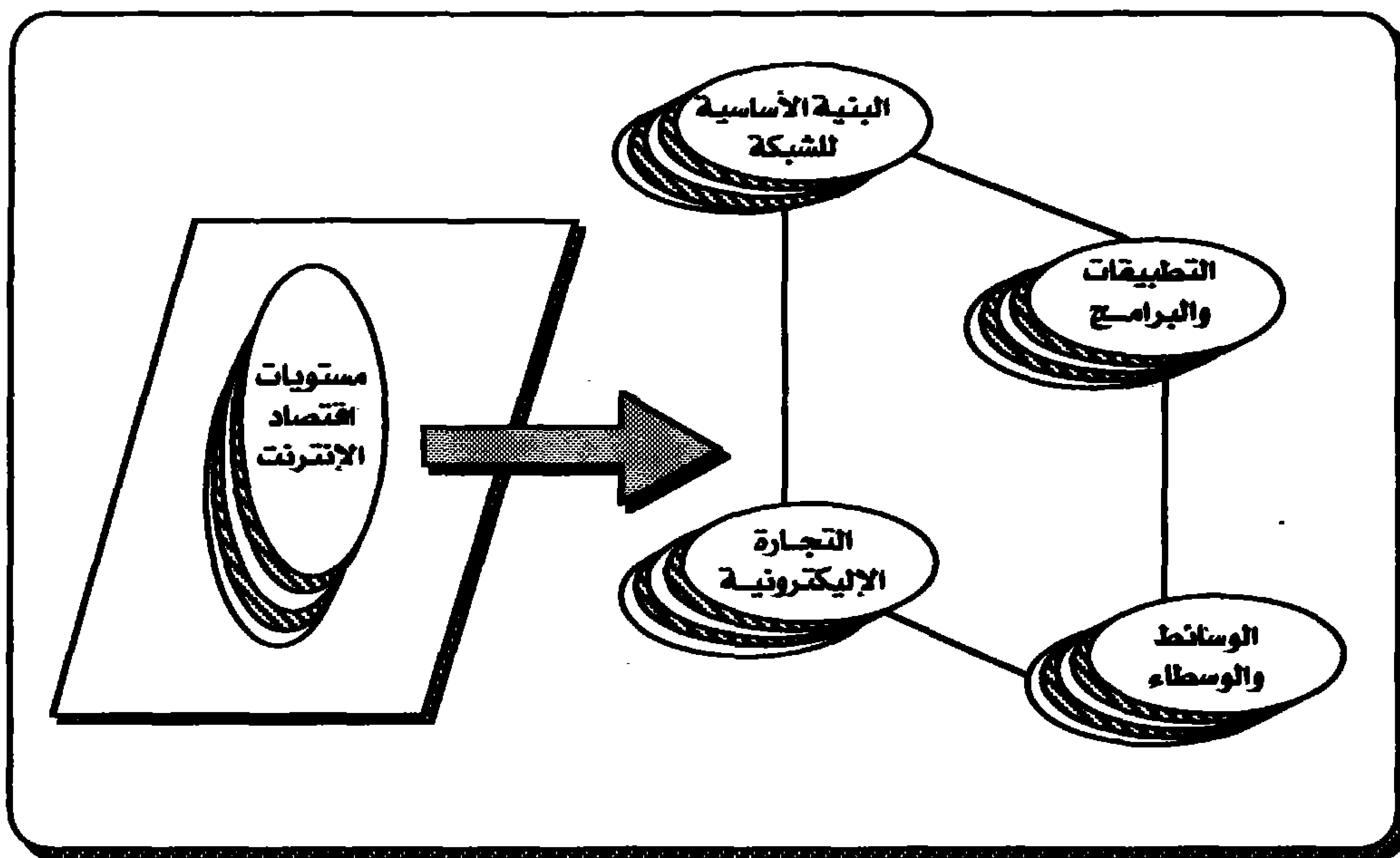
ويتكون اقتصاد الإنترنت من أربع مستويات رئيسية يظهرها لنا بوضوح (شكل ـ 21) : - حيث يتضح لنا أن هناك أربع مستويات رئيسية هي : -

**المستوى الأول** - البنية الأساسية للشبكة أي المكونات الأساسية للشبكة ويصل إجمالي دخلها السنوي إلى ما يزيد عن 115 مليار دولار عام 1998 ، وهو في تصاعد مستمر حيث يقدره البعض بنحو 250 مليار دولار مع مطلع عام 2001 .

**المستوى الثاني** - التطبيقات والبرامج التي تستخدم في الشبكة ويصل إجمالي دخلها السنوي

(شكل ـ 21)

مستويات اقتصاد الإنترنت




إلى ما يزيد عن 56.3 مليار دولار ،في عام 1998 ، ويقدرها البعض بما يزيد عن 150 مليار دولار في عام 2001.

**المستوى الثالث** – الوسائط وعمليات تقديم خدمات الشبكة ويصل دخلها المتولد سنوياً إلى ما يزيد عن 58.2 مليار دولار ، في عام 1998 ، بينما يقدرها البعض بما يزيد عن 150 مليار دولار في عام 2001 .

**المستوى الرابع** – التجارة الإليكترونية والتي يبلغ دخلها السنوي ما يزيد عن 101.9 مليار دولار في عام 1998 ، ومن المتوقع أن يقفز هذا الرقم إلى نحو 430 مليار دولار عام 2001 .

لقد ساعدت الإنترنت على تحقيق العولمة ، وجعلت العولمة مادية ملموسة محسوسة ، وتمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الإليكتروني بمزيد من الأفكار والإبداعية ، وفتحت أمامهم المجال واسعاً للإبداع والخلق والابتكار ، كما مكنت كل منهم من تحقيق طموحات وأرقام بيعية فائقة ، مما جعلهم يعتمدون اعتماداً كلياً وجزئياً عليها ، سواء على مستوى السوق العالمي

الواحد ، أو على مستوى الأسواق الجزئية التي يتم عولمتها على قدم وساق وبشكل متسارع .

لقد ساعدت الإنترنت على تسريع اللحظة الحاضرة ، وزيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم ، وأنه عنصر فاعل فيه .... وليس عالة عليه ... عنصر مطلوب ومشارك في قضاياه وأحداثه، وعنصر قادر على إبداء رأيه ووجهات نظره وبدون قيود أو حواجز ، والتحول من مجرد متلقي إلى عنصر فاعل شديد الحيوية والأهمية .

إن شبكة الإنترنت ساعدت كثيراً على عملية التعولم ، وعلى تحقيق العولمة وجعلها واقعاً حياً ملموساً بين البشر على اختلافهم .

**ثانياً التجارة الإليكترونية : -**

على الرغم من أن التبادل التجاري قديم قدم البشرية ، حيث عرف الإنسان منذ بداية التاريخ التجارة ومارسها كحرفة ، إلا أن التجارة الإليكترونية كانت بداية لعالم جديد ، عالم شديد الإتساع ، شديد التنوع ، فائق المدى والمجال ، ينمو بمعدلات سريعة متزايدة ، معدلات غير مسبوقة، سواء كمياً أو نوعياً ، أو مجالاً أو مدى ، أو اتجاهاً ومحاور .

فالتجارة الإليكترونية عالم سريع الحركة ، ارتقائي الإشباع ، فائق المرونة والاستجابة ، وكل شئ فيه يلهث وراء الجديد المستحدث ، مع الاحتفاظ بالقديم ليتاح أيضاً بمجرد الطلب بضغطة بسيطة على أحد أزرار لوحة المفاتيح في جهاز الكمبيوتر الشخصي الذي تحمله متنقلاً .

ويمكن تعريف التجارة الإليكترونية بأنها إنتاج (أي سلعة ، أو خدمة ، أو فكرة) ، وتسويق (تطوير منتجات ، تسعير ، توزيع ، ترويج : إعلان إعلام) عبر شبكة الإنترنت ، ومن ثم فإن التجارة الإليكترونية هي تجاوز وإقصاء لقيود المكان والزمان ، بل وتفعيل محدداتها لصالح البشرية كلها .

لقد استطاعت التجارة الإليكترونية جذب واجتذاب مئات الملايين إليها ، ووجد فيها كل منهم مآربه وأهدافه ووسيلته للتعايش وإشباع احتياجاته ورغباته ، ووجدت فيها أطراف المبادلات الطريق الرئيسي لتصريف إنتاجها السلعي والخدمي والفكري ، وازدادت معها كتل المعاملات والمبادلات، وأصبحت تملك من الوسائل العصرية ما يساعد على اختصار الوقت وتفعيل الزمن وتيسير الإنجاز .

ويمكن القول أن ممارسة التجارة الإليكترونية تتم الآن على ثلاث نطاقات رئيسية هي :

**النطاق الأول** - بين وحدات قطاع الأعمال ومؤسساته بعضها البعض ، أي ما بين وحدات القطاع العام ، والقطاع الخاص ، والقطاع التعاوني ، بعضها البعض وبأنواع شركات هذا القطاع ، سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء ، ويطلق على مفردات هذا القطاع مصطلح المستهلك الصناعي ، أو المستهلك الوسيط ، وهو قطاع منتج ومستهلك في الوقت ذاته .

وتهتم العولمة بالتشابكات الإنتاجية التي تقوم بين وحدات القطاع بعضها البعض ، وتعمل على إنهاء ظاهرة التجزر ، أي تحول بعض الوحدات إلى جزر يحيط بها الماء ، ولا يوجد بينها وبين الوحدات الأخرى أي تعاملات ، حيث يتم إحداث تشابكات متلاحقة تعمل على ترسيخ وزيادة الدور الذي تساهم به كل منها في إنجاح الأخرى وتحقيق أهدافها من خلال زيادة التكامل والترابط بين بعضها البعض ، وسواء كان هذا :

- تكامل وترابط أمامي يقوم على تصريف وتسويق الإنتاج الذي يتم وبشكل فوري تلقائي .
- تكامل وترابط خلفي قائم على عمليات الحصول على مستلزمات التشغيل والمواد الخام وضمان انتظام ورودها .
- تكامل وترابط مساحي رأسي قائم على تنسيق عمليات الإنتاج بين وحدات الإنتاج المتماثلة .

**النطاق الثاني** - بين وحدات قطاع الأعمال ، وبين مفردات القطاع العائلي (الأسر والأفراد والمنظمات الاجتماعية غير الهادفة للربح) ،يطلق على مفردات هذا القطاع مصطلح المستهلك النهائي ، أي التي تقوم بشراء السلع والخدمات والأفكار لاستهلاكها استهلاكاً نهائياً ، وليس للقيام بعمليات صناعية عليها ، أو الاحتفاظ بها للمضاربة على أسعارها . ومن ثم فإن مفردات القطاع العائلي تتميز بأنها تتمتع ببعض السمات والخصائص الاستهلاكية سواء من حيث طابع استهلاكها الدوري المعتاد والمستمر ، أو من حيث استهلاكها غير الدوري .

**القطاع الثالث** – بين وحدات القطاع الحكومي (الوزارات ، الهيئات الحكومية ، وحدات الحكم المحلي) وبين كل من القطاعين العائلي ، وقطاع الأعمال . ويتصف النظام الحكومي عادة بأنه أكثر القطاعات تأثيراً في عمل ودخل كل من قطاع الأعمال ، والقطاع العائلي ، والذي يمكن أن يحدث تغيرات متلاحقة في شتى وحدات هذين القطاعين ليؤسس اتجاهاً أو ليبني سياسة .

لقد فتحت التجارة الإليكترونية آفاقاً جديدة أمام المعاملات الدولية ، وأصبح يسيراً على أي إنسان في أي مكان في العالم ، وفي أي وقت من الأوقات القيام بها والتعامل معها وفيها ، وبأي شكل ، وبأي حجم ... مثله في ذلك مثل أي شركة من الشركات ربطت نفسها بشبكة الإنترنت العالمية ، أو قامت بالربط بينها وبين مجموعتها الخاصة من الشركات عبر شبكة الإنترنت لضمان انسياب وتدفق مستلزمات تشغيلها وإنتاجها .... لقد نجحت التجارة الإليكترونية في إثراء العالم ، وزيادة رفاهيته ، وزيادة الإحساس بوحدته ، وفي الوقت ذاته زيادة نفعية تيار العولمة ، وتلازمه بين صيرورة الاتجاه وبين تنقلية مراحل النمو ، وبين تلازم الإبداع وتطويره ... ولقد أدى ذلك إلى اتساع نطاق التجارة الإليكترونية ، وامتدادها إلى آفاق ومجالات جديدة .... ، وإلى تنوع وتحديث ما يعرض فيها من منتجات سلعية وخدمية وفكرية ، ومن وسائل للتمويل حاضرة وآجلة ، فضلاً عن أساليب التسويق ، وما تبتدعه عقول الكوادر البشرية .

وأهم مزايا التجارة الإليكترونية هي ما يلي :-

1- سهولة الحصول على المعلومات وتوافرها بالكم الهائل بفضل انتشار المواقع التفاعلية Interactive على شبكة الإنترنت ، وما يعطيه ذلك من إحساس بالمصداقية والشفافية والعلانية ، وما يؤدي إليه من تعزيز للثقة المتبادلة بين أطراف العمليات التجارية سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، خاصة بعد ذوبان الحدود .

2- سهولة الاتصال ورخص تكلفته إذ يكفي وجود جهاز كمبيوتر شخصي وخط تليفون لدى طرفي الاتصال لإتمام هذا الاتصال وإجراء المبادلة التجارية عن بعد ، وبدون تحمل مشقة السفر والحضور والمعاينة الشخصية .. إلخ. بل يتم كل هذا وأكثر وكل منهم في موقعه داخل مكتبه ومتجره أو داخل منزله .

3- عدم وجود الحواجز والقيود والموانع الطبيعية الجغرافية والمناخية والحدود السياسية والإدارية والكمية وغيرها من القيود الخاصة بالتجارة الدولية التقليدية ، واختفائها وعدم وجودها في التجارة الإليكترونية ، حيث تتم عبر الشبكة متخطية بذلك كافة الحواجز السابق ذكرها ، وكذلك حواجز الزمان مما يسهل حركة المبادلات ويزيدها فاعلية ... بل إن كثيراً ما تتم المبادلات التجارية ذاتياً ودون تدخل من الإنسان بشكل تلقائي عبر برامج كمبيوتر جاهزة ومصممة على إدارة عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية بشكل تلقائي ذاتي يشمل :-

- عمليات التوريد للمواد الخام ومستلزمات التشغيل بشكل فوري وفقاً لنظام الحقن المباشر والخط الساخن والمخزون الصفري مما يوفر التكاليف إلى أدنى درجة .
- عمليات التشغيل التزامني وفقاً للطلب أو لاحتياجات الأسواق الفعلية مما يؤدي إلى سرعة الإنتاج ، وإلى سرعة تصريف المنتج وعدم وجود مخزون من الإنتاج تام الصنع .
- عمليات التسويق الفوري والتوجيه الدقيق للأسواق ومنافذ العرض وإلى المستهلك وفقاً لاحتياجات كل سوق وأذواق كل مستهلك .

4- من خلال التجارة الإليكترونية يتمكن المتعاملين فيها ليس فقط من الحصول على احتياجاتهم وإشباع رغباتهم ، ولكن أيضاً يحصلون على مصادر دخل جديدة ، ويوسعون من أسواقهم ، ومن معاملاتهم بشكل سليم ، ومن ثم تصبح التجارة الإليكترونية أداة فعل وتفعيل ، ووسيلة تنمية فاعلة ومتفاعلة ، وسبب ونتيجة في زيادة الدخل ، وفي زيادة المعاملات فيها ، وهو أمر يزداد بازدياد حجم الاعتماد عليها بين :

- الأفراد بعضهم البعض .
- الشركات بعضها البعض .
- الدول بعضها البعض .

وفي التجارة الإليكترونية لا تذهب أنت إلى العالم ، بل تجد أن التجارة الإليكترونية تأتي بالعالم كله إليك ، تأتي بكل إبداعات البشرية ، بكل الأشكال ، بكل الألوان ، والأحجام ، والرؤى ، وفي كل الأوقات ، ومن مختلف الأماكن ... الأمر الذي أدى إلى ازدياد الاعتماد

عليها، وإلى نشوء علاقة حميمة بين أطرافها ومن ثم أصبحت هذه التجارة من تفاصيل ومفردات الحياة اليومية .... وهي متطورة باستمرار وتزداد كفاءة وفاعلية كل يوم . ومن المتوقع أن تنمو حجم التجارة الإليكترونية من 8 مليارات دولار عام 1997 ثم إلى 327 مليار دولار عام 2000 ثم إلى 5000 مليار دولار عام 2001 ،ونحو 20000 مليار دولار عام 2005 ، ونحو 100000 مليار دولار عام 2010 ، حيث ستشمل معاملاتها كافة نواحي الحياة ، وبشكل شامل ومتكامل وسيترتب على ذلك ازدياد إحساس الإنسان والشعوب بالعولمة وبالسوق العالمية الواحدة .

## ثالثاً - قوة المنظمات الجماهيرية غير الحكومية :

ويطلق عليها الحكومات الشعبية أو حكومات الأفراد العاديين ، وقد أخذت هذه المنظمات التي يقوم بتأسيسها الأفراد تزداد قوة وتأثيراً وبشكل مضطرد خلال السنوات العشر الأخيرة ، وفي الوقت ذاته فإن دورها في إعادة تشكيل التوجه الاجتماعي العام ، وخلق رأي عام مستنير قوي تجاه القضايا العالمية أصبح ملموساً ومحسوساً ... وأصبح التوزيع الهرمي للمستويات والواجبات الملقاه على عاتق المنظمات غير الحكومية مثالاً حياً للدور الفاعل الذي تمارسه ، خاصة في مجال حقوق الإنسان ، خاصة وأن هذا الدور له ثلاث محاور متداخلة كما يظهره لنا (شكل ــ 22) :

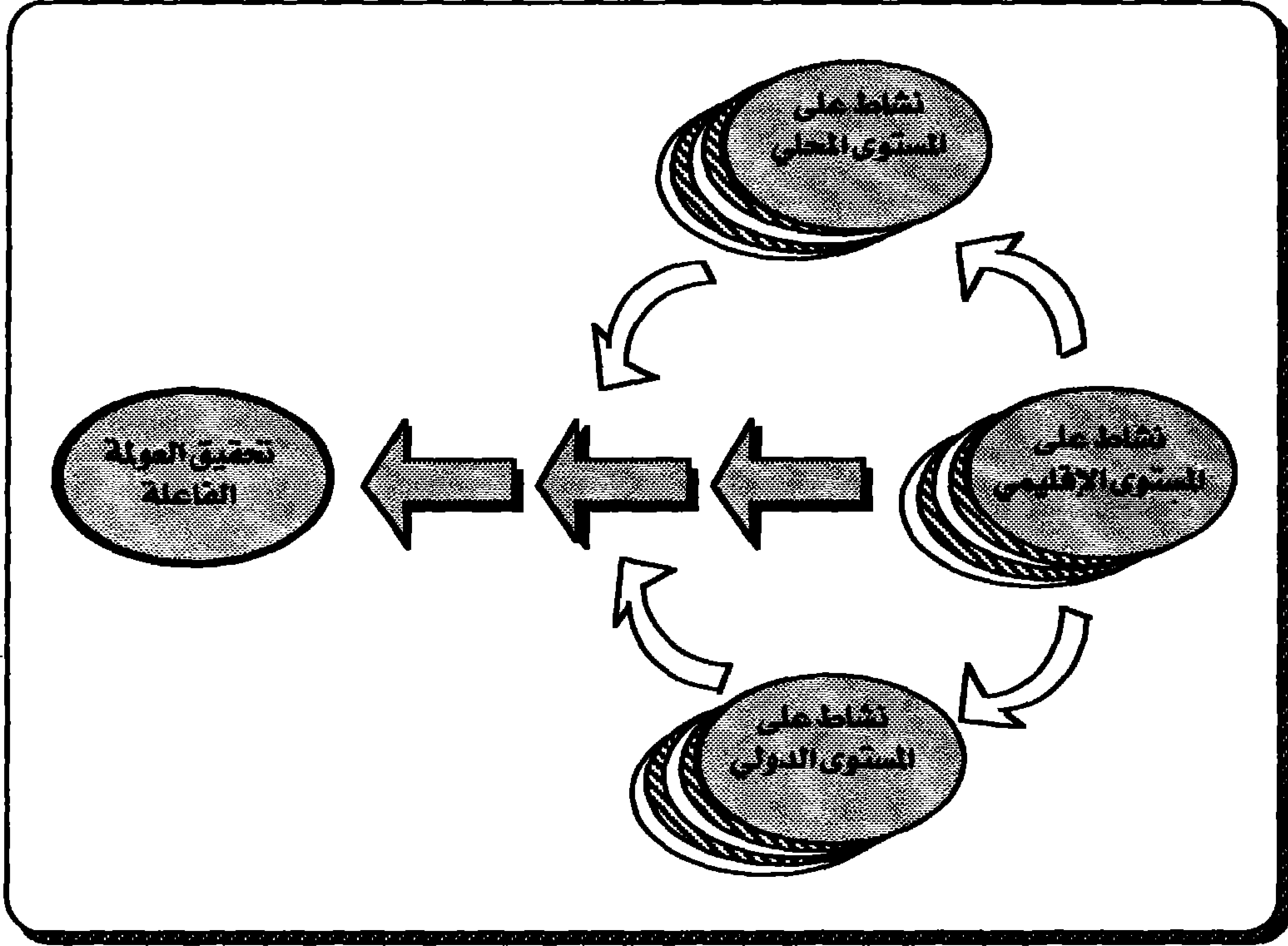
حيث تمارس هذه المنظمات نشاطها في ثلاث دوائر متداخلة ومتكاملة تدعم الاتجاه نحو العولمة وهي :

**– المحور والدائرة الأولى : الدائرة المحلية : –**

وهي الدائرة المتعلقة بالمنطقة التي تقع فيها المنظمة الجماهيرية غير الحكومية ، والتي يعيش فيها أعضائها ، ومن ثم فإنها تمارس الدور الرئيسي في تثقيف الجماهير في المنطقة ، وتزويدهم بالبيانات والمعارف الرئيسية وفقاً للأهداف الخاصة بالمنظمة ، وتعمل في الوقت ذاته على تأكيد مفاهيم الحقوق الإنسانية المشروعة التي يتعين أن لا تخترق وأن تحترم وأن تراعى من جانب الدول والحكومات ، بل وتمارس هذه المنظمات ضغوطها بشدة عي الحكومات لتصبح أكثر إنسانية، ولتحد من سطوة السلطة التنفيذية وتجاوزاتها ، كما أنها تمارس دورها في حماية السكان والإنسان ضد سطوة رأس المال والشركات الي قد لا تحترم حقوقه ، وأهمها منظمات حماية المستهلكين ، منظمات الرعاية الاجتماعية للفقراء ، وللمرضى ، ولأصحاب الاحتياجات الخاصة .

(شكل ـ 22)

دور المنظمات الجماهيرية غير الحكومية في العولمة




**- المحور أو الدائرة الثانية - الدائرة أو المحور الإقليمي :**

وهي بداية الخروج عن حدود الدولة إلى حدود التجمعات الدولية والتي تضم المنظمات غير الحكومية في أكثر من دولة ، ومن ثم ممارسة تأثيرها ودورها النشط من أجل تأكيد حقوق الإنسان وتحسين أوضاعه على مستوى الإقليم ، وتشكيل أدوات ضغط على الحكومات من أجل احترام حقوق الإنسان ، ومن أجل دعم اتجاهات العالمية والعولمة ، ومن أجل تخطي حالة التخلف والفقر في هذه الدول ، وبشكل سليم ومن أجل القضاء على كافة أشكال القهر والعوز .

**- المحور أو الدائرة الثالثة - الدائرة أو المحور العالمي :**

وهو أهم المحاور الرئيسية التي تعمل المنظمات غير الحكومية على استغلاله من خلال اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ، ومن خلالها يتأكد مفهوم العولمة ومفهوم الكونية، ومفهوم حقوق الإنسان ، ومن خلالها تمارس هذه المنظمات دورها في كبح النظم الديكتاتورية ،

وفي محاربة القهر ، والاستغلال والعبودية ، وسوء المعيشة والأحوال ، وتجبر الحكومات على ارتقاء مستويات المعيشة واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية ، وكذا ممارسة دورها التنويري في هذا المجال شديد الأهمية ، ومحاربة التسلط ، وتحسين أوضاع المعيشة ، وضمان حق العمل ، وحق الحصول على الأجر العادل ، وحق الضمان الاجتماعي .

وفي واقع الأمر فإن هذه الدوائر متكاملة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض ، وذات ارتباطات كلية وجزئية منتجة تفرز بتفاعلها جديداً كل حين وآخر ، سواء من حيث الرؤى ، أو من حيث التصورات للعالم كله ، الأمر الذي جعل البعد المحلي والبعد الإقليمي يختفيان ، ويبتلعهما المحور العالمي ، والذي أصبح بدوره تحيطه دائرة العولمة الأكبر اتساعاً وشمولاً والتصاقاً بالقضايا الكونية تلك القضايا التي أصبحت محور عمل هذه المنظمات مثل : حماية البيئة ، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ، ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية القمعية ، ... إلخ .

### رابعاً - التغطية الإعلامية الكونية :

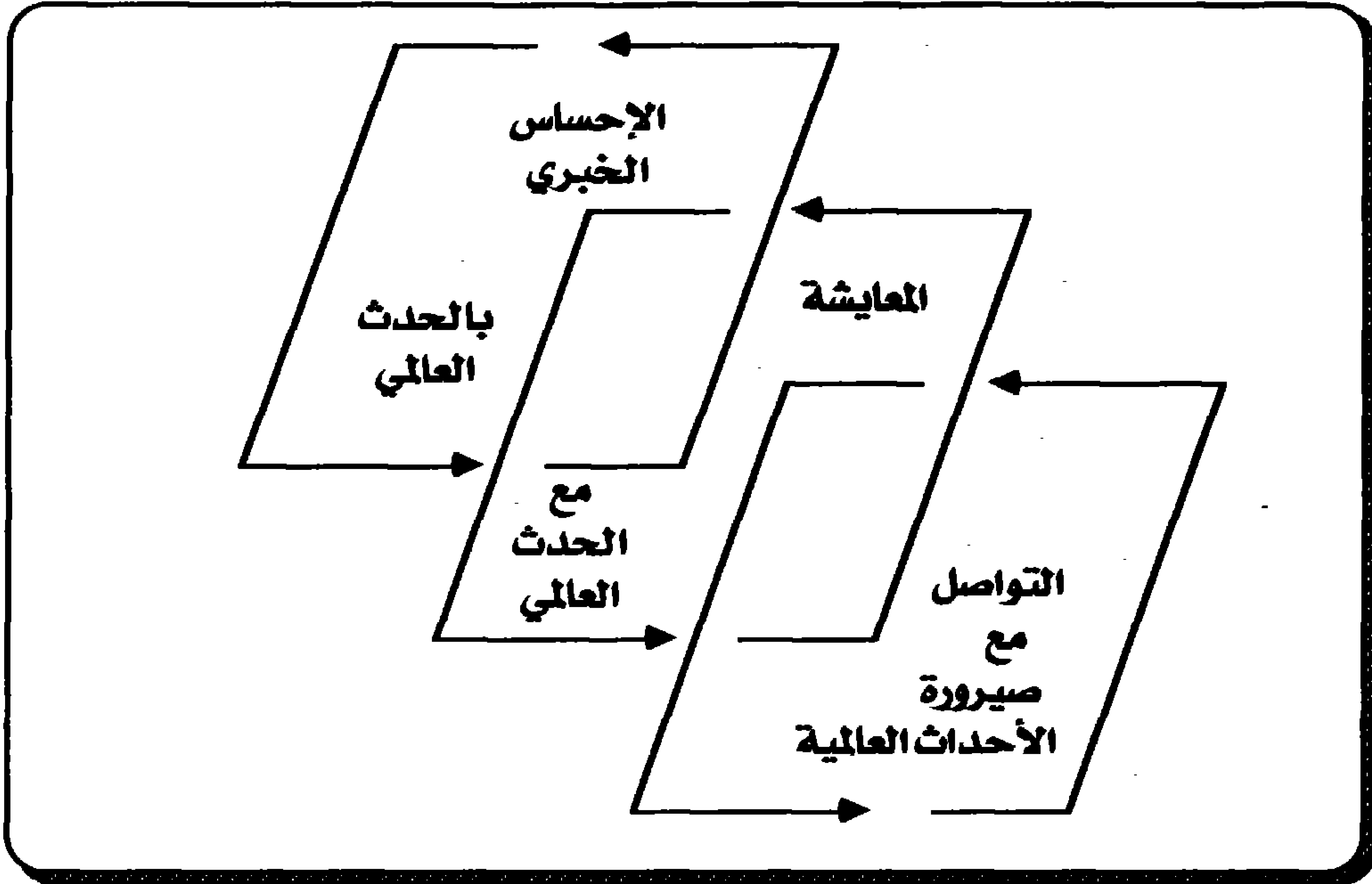
إن المتابع لما تقوم به شبكات CNN والـ MBC ، والـ BBC ، والـ ANN الإعلامية الإخبارية ، وما تحققه من وظيفة اتصالية كبرى ، تنقل من خلالها الأحداث الفورية إلى أي مكان في العالم ، وجعل المشاهد لها يعايشها معايشة العين والإحساس والرأي .. قد جعل العولمة الإعلامية واقعاً حياً ملموساً ومعاشاً ، ملموساً بالخبر ، ومعاشاً بالتحليلات ، وواقعاً بالتطورات المتلاحقة .

إن هذا النموذج ليس الوحيد ، بل إن هناك نماذج أخرى كثيرة مماثلة ، وكلها جميعاً تعمل في خدمة تعميق العولمة ، وتوسيع مداها ، وتقوية تيارها الجارف . لقد أصبح العالم بفضل التغطية الإعلامية الكونية ، مجرد قرية صغيرة ، سكانها متقاربون إلى حد الالتصاق ، كل منهم يعرف ما لدى الآخرين ، وما يحدث فعلاً لديهم في نفس توقيت الحدوث ، ومن ثم يزداد الشعور بالعولمة وبتيارها الجارف كما يظهره (شكل ـــ 23) .

فتيار العولمة الجارف لا تقف أمامه حدود ، أو تضعفه حواجز ، ويوماً بعد يوم تزداد نفاذية هذا التيار ، وتزداد قوته وقدرته ، ويزداد معه إدراكنا لأبعاد وجوانب العولمة ، ويزداد في الوقت نفسه التطويع النفسي والاجتماعي والحضاري لتقبلها ، ومن ثم تعمل منظومة العولمة على النطاق الكوني مدعمة بالتغطية الإعلامية الكونية ، والتي تتوسع في كل لحظة ، وفي كل يوم ، ومن

(شكل - 23)

تأثير التغطية الإعلامية على العولمة




خلالها يتعمق أيضاً الإحساس بالتبادل وبأهمية عولة الإنتاج وليس فقط عولمة الأسواق والاستهلاك .. إن خير نموذج على هذه السطوة الإعلامية ما قامت به شركة "أمريكا اون لاين" من اندماج مع شركة "تايم وارنر" والذي بلغت قيمته 110 مليار دولار حيث ربطت بين 26 مليون شخص مشترك في "أمريكا اون لاين" وبين امبراطورية إعلامية تابعة لـ "تايم وارنر" متمثلة في أسماء شهيرة تشمل "اتش بي او" ، و"تي بي اس" ، ومجلات "بيبول" ، و "تايم" ، وأصبحت شركات شبكات الكابيل التي تخدمها أقوى حيث يشترك فيها فقط 36 مليون مشترك .. إن هذا النموذج الاندماجي بالغ الضخامة هو الذي سيسيطر على نمط الأخبار والملاحقة الإعلامية سواء من خلال :

- شبكات الكابل .
- محطات الفضاء والاستقبال لإرسال الأقمار الصناعية .
- التليفون المحمول والاتصال المتحرك .

- التليفزيون والإرسال المعتاد .
- شبكات الإنترنت .
- التكنولوجيا الرقمية المتصاعدة .
- الأقراص المدمجة سريعة الحركة .
- المطبوعات من مجلات وصحف وكتب ومنشورات .
- الإنتاج السينمائي للأفلام والمسلسلات .
- الأشرطة والاسطوانات .

إن الإعلام والخبر يدخلان عالم جديد ، عالم المنظومات التفاعلية ، حيث لم يعد المتلقي سلبياً ينحصر دوره في استقبال الخبر أو الموضوع ، بل أصبح من حقه أن يتدخل ، ويعرض رأيه ، ويعرب عن فكره ، وأن يختار ما يعرض عليه ، بل ويشارك في صنع الخبر والأحداث ، وعن بعد ، في أي وقت ، وفي أي مكان في العالم .

**خامساً - شبكة الاتصالات العالمية : -**

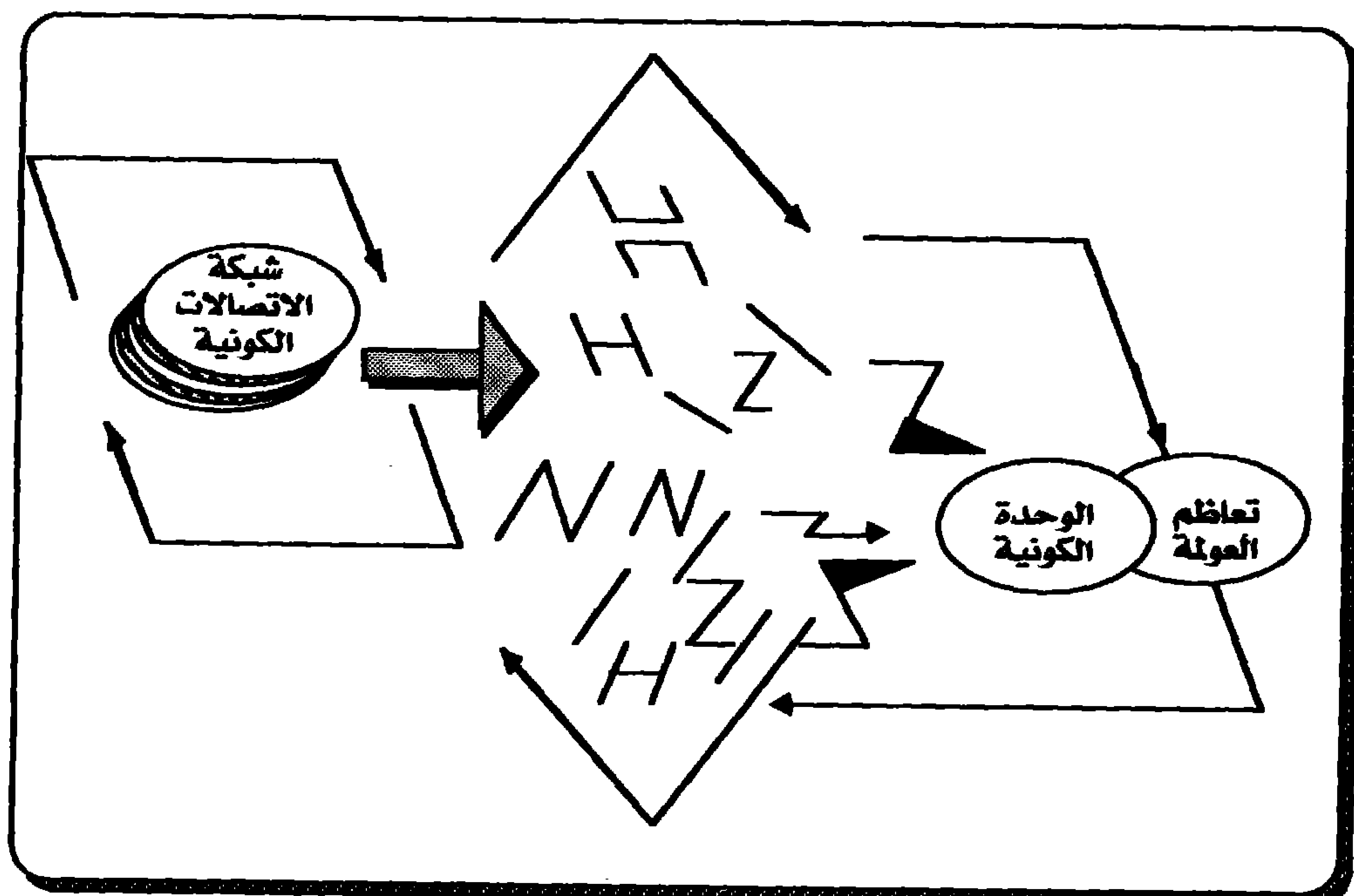
أصبح العالم كله وبأسره خاضع لسيطرة وهيمنة شبكات كثيفة من الاتصالات ، شبكات على مختلف الأصعدة الكونية داخل الكرة الأرضية ، وخارج الكرة الأرضية في فضاء الكون الفسيح ، أقمار صناعية تضاف إليها كل يوم ، ومحطات فضائية يتم بنائها في الكون أو على أحد الكواكب القريبة .

إن التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات ، وتطور أنظمة الشبكات ، والدوائر الفائقة القدرة والقابلة للاتساع المستمر ، واستخدام أنظمة الهواتف النقالة ، والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة .. كل هذا وغيره قد أتاح قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطون ببعضهم البعض ، إلى الدرجة التي أزالت الخصوصية ، وأزالت حواجز المكان ، وأزالت فواصل الزمان ، وقضت على معنى المسافة الزمانية والمكانية بين أطراف الاتصال في أي وقت وفي أي مكان في العالم ... ويتعاظم هذا الوعي ويتعاظم معه الإحساس بالكونية وبوحدة سكان العالم، كما يوضحه لنا (شكل ــ 24) .

إن الجهد المعرفي العميق الذي تدفع إليه عمليات الاتصال الكوني ، وما يساعد فيه وحدة التكوين ، وتكامل عناصر وأجزاء المنظومة الاتصالية ، وتطور علاقاتها الوظيفية ، وتداخلات

(شـــكل - 24)

تأثير شبكة الاتصالات العالمية على عملية العولمة




أدواتهـا ، وتجددها وتطورها ، وازديـاد فاعليـتهـا يعـمق الإحسـاس بتعـاظم العـولمة من الداخل ، وبالوحدة الكونية من الخـارج ويضيف احتمالات لارتياد عـالم غير مسبوق تصبح فـيه العولمة فكر ومضمون ومعنى وحقيقة واقعة .

إن ازدياد الاستـثمارات الدولية في مـجال الاتصالات ، واتجاه عـلماء الاتصال إلى التطبيـقات شديدة الاتساع على مستوى العالم سوف يعمق من الإحساس بأهمية العـولمة وأهمية التقارب بين الشعـوب وتقريب الفـوارق بين البشر ، ومن ثم فإن الاتجـاه نحو تجـاوز الخصـوصيـات ، وابتلاع الوطنية والـقوميـة ، وإجبار الحكـومات على التنازل عن سيـادتها لصـالح قوى أكـبر وأوسع تضم العالم بأكـمله أمر يتم الآن على قدم وسـاق ، كما يحـدث في أوروبا ، وكما يحـدث في أمريكا ، وكما يحـدث في آسيا .... من أجل أن تصبح فرص الحـياة أكثر وأفضل . وبـالتالي فإن دور النظم الاتصالية يتعاظم في تطوير مفاهيم العولمة .

إن من الغريب والعجيب حقاً أن بعض الفرص التي توجدها العولمة ، تقوم بتقديم نفسها ، وهي

فرص متنوعة ومتعددة . فشبكة الإنترنت تقدم عشرات الآلاف من الوظائف التي تتاح لكافة الأفراد ، باختلاف جنسياتهم وأماكن تواجدهم الجغرافية ، وهي في الوقت ذاته تعد في نفسها سوق شديد الاتساع يستوعب كل ما يعرض فيه من منتجات شاملة أي أنواع السلع والخدمات والأفكار ، ومن ثم أصبحت مجالاً للإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والتوظيف البشري ، ويتم كل هذا عن بعد ... ويتم كل هذا والفرد في بيته ومنزله ، ودون أن يتكبد مشقة الخروج منه .

إن العولمة كما هي تحتوي علي تهديدات ومخاطر ، فإنها أيضاً تحتوي على إمكانيات هائلة قابلة للاستغلال ، ولكنها تشترط أن تكون مدعومة بالتقدم العلمي ، وأن تكون مدعومة بشكل كامل بالجودة ، وأن تكون مدعومة بالطهارة ، خاصة وأن التوجه العام والرئيسي للشركات والمؤسسات في عصر العولمة سيكون قائماً على الرمزية الفائقة التي تؤكد :

- التفوق الإبداعي والابتكاري غير المسبوق .
- الريادة الإدارية القائمة على العلمية المنهجية .
- الطهارة الأخلاقية واتباع المبادئ السليمة .
- ضمان الإشباع الكامل للمستخدم وللمستفيد .
- ضمان الأفضلية الأولى والإتاحة الكاملة والاهتمام الشديد وخدمات ما بعد التعامل والبيع .

ومن هنا فإن العولمة تعكس واقعاً جديداً مختلفاً ، واقعاً قائم ليس على إزاحة الآخرين والقضاء عليهم ، ولكن على دمجهم وتوظيفهم كجزء فاعل في الاقتصاد العالمي الجديد ، ومن ثم فإن اتجاه العولمة الآن قائم على الآتي :

- التوجه فائق السرعة للقضاء على مناطق النزاع والصراعات وبؤر التوتر والقلق دعماً للاستقرار العالمي .
- التوجه السريع للقضاء على بؤر الفساد والانحلال الأخلاقي وعصابات الجريمة المنظمة .
- إيجاد حزمة التشريعات المتكاملة التي تحمي الحقوق وتصونها ، بل وإنشاء أنظمة للقضاء الدولي ، وللمحاكم الدولية ، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية .

إن تكنولوجيا الاتصال وأجيالها القادمة سوف تجعل من أي مقاوم لتيار العولمة كمن يقاتل

طواحين الهـواء ، وكمن يدعي أن الـشمس لا تضئ الكون ، في حـين أن الكون مضـاء بشمـوس ونجوم يصعب حصرها .

نعم نحن نعيش على مشارف عصر جديد ، كل شيئ فيـه جديد ، جديد في قسماته وملامحه ، واتجاهاته ، وهذا العصـر بجناحه تيارات العـولمة الكثيفة والمتصاعـدة ، والتي تملك إمكانيات هائلة على النفاذية ، وبعزم وإصرار .

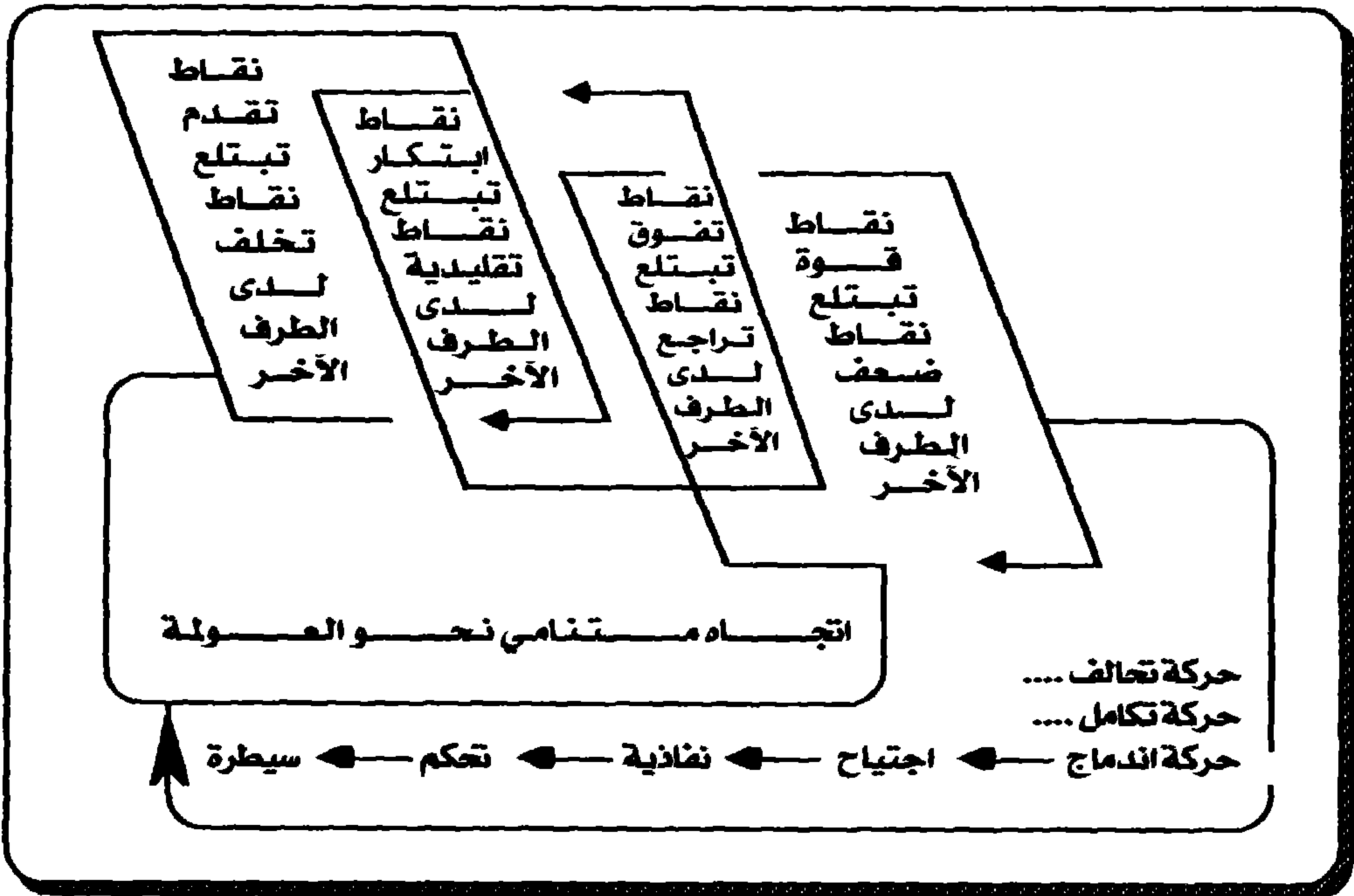
وفي هذا النطاق فإن الأمم المتـقدمة يزداد تقدمـها ، وتدخل إلى هذا العصـر باستعداد وتحـضير ذكي يبرز إرادتها وعزمـها على كسب معاركه ، وتحـقيق مزيد من التقدم فيه ، بيـنما الأمم المتخلفة تقف عاجزة عن :

- أن تفهم حقيقة العصر القادم ، وما هي نوع القوى التي تجتاحه أو تسيطر عليه وتتحكم في اتجاهاته .
- أن تدرك حقـائق التحـديات وأوضاع الخطر ومكامن الخـطورة ، وبمعنى آخر عـاجزة عن أن تدرك من هو الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى التي سـيتعين عليها مواجهـتهم أو التعامل معهم ، خاصة بين نطاقات يبتلع كل منها الآخر ، ويحتويه ، ويحوله إلى تابع ومتبوع ، كما يظهره لنا (شكل ــ 25) .

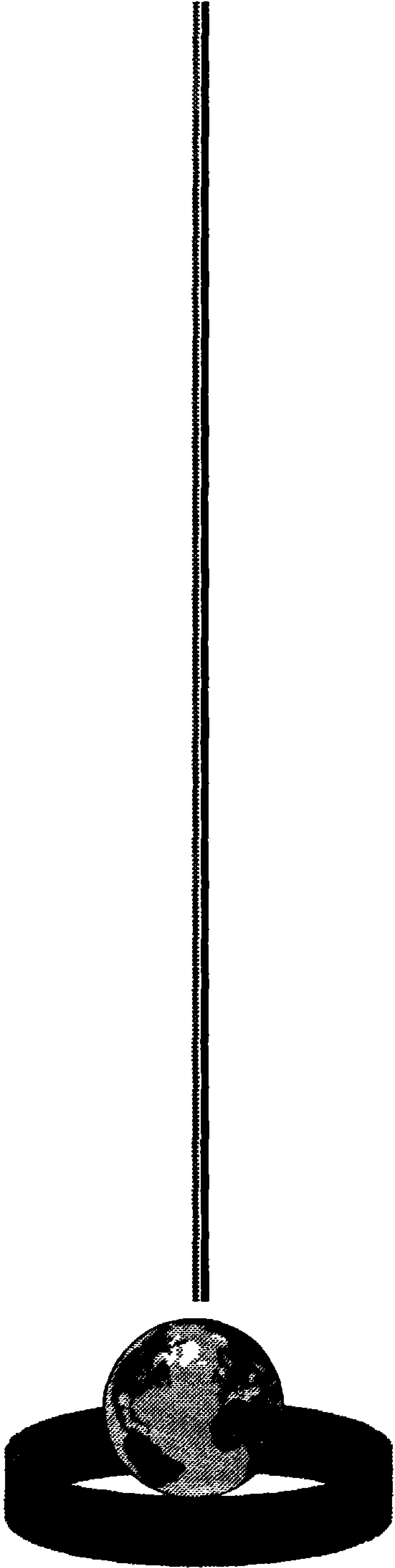
فعـصر العولمة لم يعـد فيه مكان يسـمح بهدر الموارد ، أو يسمح باسـتمرار الفـاقد الاقتـصادي والضـائع والمعيب وغـير المطـابق للمواصـفات ، ولم يعـد ممكناً اسـتمـرار وجود أي عـاطل على المستوى العالمي ... حيث أن ذلك يمثل نقاط ضعف ، ونقاط تراجع ، ونقاط تخلف ... ومن ثم كان من الضروري أن تخـتفي وأن تزول هذه الجوانب شـديدة السلبية ، بل النظم والحكـومات المتسبـبة فيها، أو التي سمحت بوجودها ، أو سمحت باستمرارها ، وحتى لا تختفي يتم ابتلاعها من جانب المتفوقين ، المبـدعين ، المتميزين الذين أدمنوا التـفوق والامتيـاز القائم على التشغيل الـكامل لجميع عوامل الإنتاج. إن الهالة التي صنعتها العولمة لم يعد من المقدور كبح ضيائها ، فلقد أعطيت العولمة من أسباب القوة ما جعل مقاومتها محاولات صبيانية ساذجة تتعدى إثبات الذات إلى الحماقة التي أعيت من يداويها . فـالعولمة تسير بالعالـم كله إلى مـصيره المحتوم ، وأنهـا تربط العالـم كله بوحدة المصـير باعـتبـارها أحلام الليل ورؤى النهـار ، وباعتـبارها ، أي العـولمة ، حدود المكان والـزمان ، وباعتبارها النافـذة التي ينظر منها الإنسان إلى ذاته ، وإلى حاضره ، وإلى غده ومـستقبله ، ومن ثم

(شكل - 25)

حقائق تحديات عصر العولمة




تصبح العولمة موطن الفرد ، ومناخ معيشته ، وبالتالي فإن الانتماء للعولمة والدفاع عنها لا يحتاج إلى تبرير ، ولا إلى تنقيب عن الأسباب .



# الفصل الخامس

## • من القابل للتعولم ؟ •

نحن فعلاً نعيش أجواء العولمة ، وإذا كانت ضبابية وظلام الجدل العقيم تبقينا عاجزين عن الفعل ، وإذا كانت حالة العجز شديدة القسوة ، فإن أشد منها إيلاماً حالة الشتات التي تنقسم إليها. لقد تأكد للجميع أن العولمة بداية ، وليست نهاية ، والعولمة وإن كانت فرضية جبرية ، فإن الوصول إلى حالة الفعل فيها يحتاج إلى التعولم [1] . والتعولم عمل شاق ، عمل من أجل امتلاك ناصية السباق ، والحصول على قصب السبق ، والفاعلية ، ومن ثم فإن قابلية التعولم ليست متوفرة أو متاحة دائماً ، بل كثيراً ما يسعى إلى الحصول إليها، وإعداد الاقتصاد لها ، ومن خلال توفير مقومات امتلاك مجموعة من الحزم الجبهوية ، والأدوات ذات القدرة الفائقة على صنع الفرص الاقتصادية ، وعلى تخليق ناجح لبرامج تسويق منتجاتها .

إن العولمة تحتاج إلى القمم ، والقمة ليست في واقعها واحدة ، ذات رأس مدببة ونصل حاد لا يتسع إلا لفرد واحد هو الأول والأفضل والأحسن في كل شئ ، وهو تصور خاطئ بالفعل ، فإن القمة تمتلك مساحة مسطحة تمتد لتسع آخرين ، جاهدوا من أجل الوصول إلى القمة ، بل والارتقاء بها [2].

لقد وقعنا على اتفاقيات العولمة ، وقعنا عليها جميعها عندما دعينا إلى التوقيع ، لكننا بعد أن

---

(1) في محاولة ساذجة لبعض المقاومين لتيار العولمة ، قام هؤلاء البعض بالارتداد إلى بنية القبيلة والعشيرة والطائفة ، في محاولة لإيجاد كيانات تستطيع الصمود أمام فكرة الإنسان العالمي ، فكرة عدم وجود أي تصنيفات عقائدية أو دينية ، أو جنسية ، وفي محاولة للإبقاء على هوية جامدة تعمق رفض تيار العولمة ، ولكن لم تستطع الصمود ، فتيار العولمة لا يمكن صده ، أو الالتفاف عليه . وإن الصفة العالمية للحضارة وتراكم المكتسبات المعرفية للبشرية ، وتطورنظم الإنتاج والتسويق والتمويل ، والاجتياح الاتصالي الإعلامي .. إلخ كلها ومعها عوامل أخرى تدفع العالم كله إلى التحول نحو العولمة .

(2) من الأقوال الشائعة لأصحاب فكر العولمة ، أن عند القمة يوجد دائماً مكان **Room at the top** ، وبالمعنى أن القمة تتسع جميع المتسابقين الجديرين بها ، والمصرين على الوصول إليها . والذين استوعبوا متطلباتها ، وأصبحوا قادرين على مواكبة متغيراتها ... انظر في ذلك إلى صناعة السيارات والطائرات .. وغيرها .

وقعناها كعادتنا نسيناها، واسترحنا في أننا تعاملنا معها كغـازات المعـدة ، أخرجناها بعد أكلة دسمة [1]. وعند ذلك انتهت مهمتنا .

فلا شئ سوى الذهاب إلى المؤتمرات وحضور اللجان ، والتوقيع على المعاهدات ، وكأننا نوقع نيابة عن شعب آخر ، وعن دول أخرى وعند ذلك انتهت مهمتنا ....

والأغرب من هذا تخـرج أصوات تعارض مـا قبلناه ووقعنا علـيه ، والتزمنا بما ورد فـيه بحكم التوقيع عليه ، وبحكم ما ارتضيناه أن نقوم به ونفعله .

إن الممارسات العـقيمة التي يمارسها البـعض بصفة الشيوع ، لم يعـد مقبولاً الاستمـرار فيها ، فكل معالجة فكرية أو عملية خاطئة تؤخر فرص تقدمنا ، وقد تخلق واقعاً أكثر تخلفاً مما نحن فيه ، وأكثر إيلاماً مما نعيشه .

إن التقدم في عصر العولمة يرتبط ارتباطاً كلياً وجـزئياً بالاندماج في الاقتصاد العالمي ، وإن عدم الانخـراط في تيار العـولمة سـوف يؤدي إلى التهـمـيش أو التكميش والانـعزال ، وبالتـالي تدهور الأوضاع ... وبالتـالي فإن العـولمة عمليـة حقـيقـيـة وأساسيـة ، ولا تستطيع أي دولة مـهمـا كانت قدراتها عزل نفسها عن تيار العولمة ، وإلا تعرضت للتدهور ، وللإنكماش وللإختفاء والزوال .

ومن هنا فإنه يمكننا التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية يتم الوقوف بها أمام تيار العولمة ويظهرها لنا (شكل ـــ 26) .

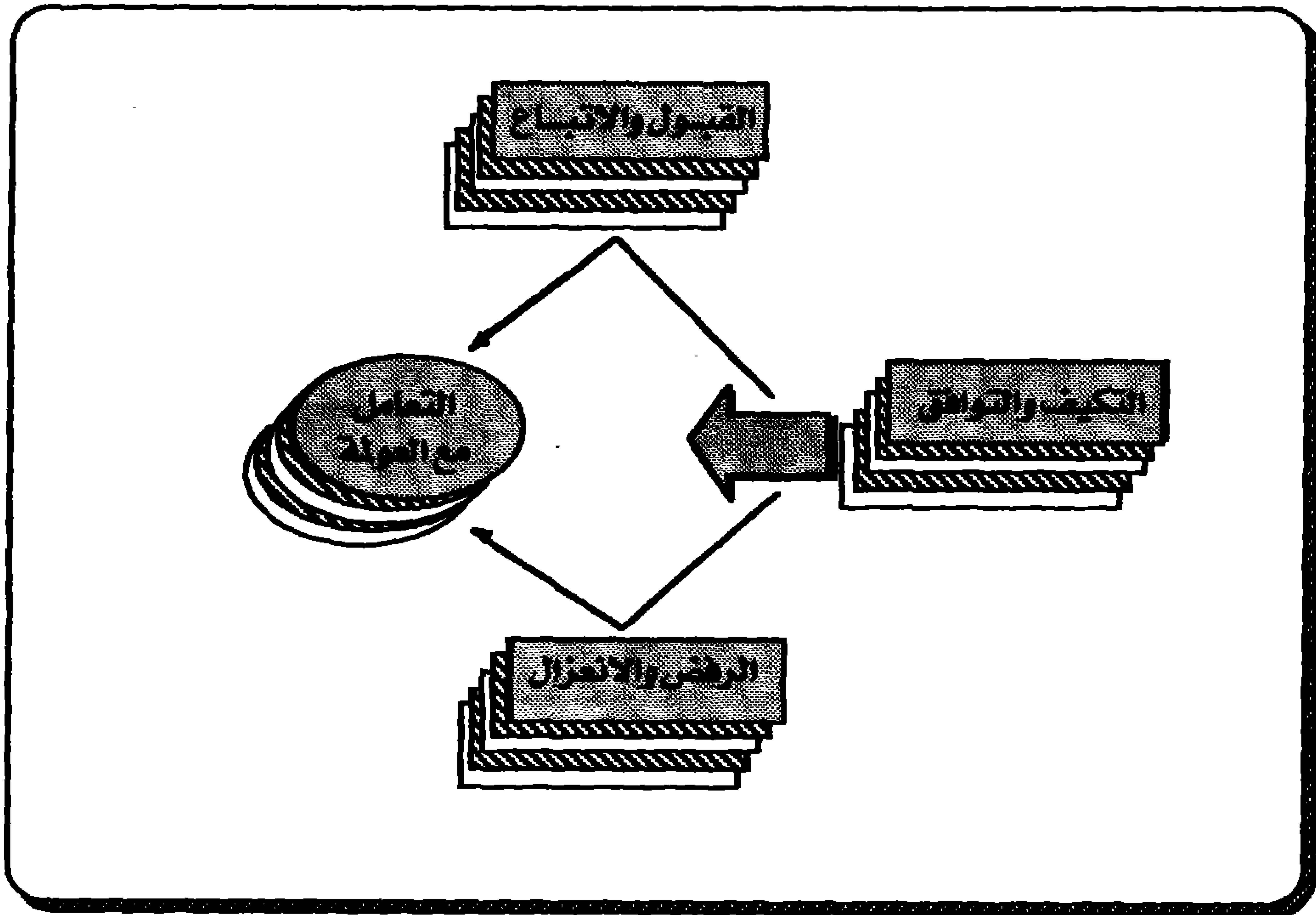
إن العولمة في حقيـقتها ما هي إلا استجابة لطبـيعة الإنسان ، طبيعتـه الفطرية في السياحة ، وفي التجـوال ، وفي ارتياد آفاق العـالم ، وفي الاستجـابة أولاً وقبل كل شيئ إلى تعـاليم الدين وأوامر الخـالق عـز وجل في الضـرب في الأرض والمشي في مناكـبـهـا ، وباعـتبـار أن الإنســان خليـفـة ومستخلف في الأرض لعمارة الكون .

ومن هنا فإن دراسـة عمـيقة لمضـمون ظاهرة العـولمة ، سوف تضع الدول أمـام ثلاث اتجاهات رئيسية هي :

(1) حتى لا يساء الفهم يعبر هذا السلوك عن إخراج الهواء من الفم من المعدة (البطن) ، وليس من الأمعاء ، فإخراج الهواء من المعدة بعد امتلائهـا يمارسه بعض الأفراد كنوع من الافتخـار وتعبيراً عن سعـادته بامتلاء معدته بالطعـام والشراب الذي يزاحم الهواء والذي لا يرتاح إلا بإخراجه ليدخل طعام جديد أو شراب جديد ... وهو فـعل إرادي عمدي يمكن تجنبه ، أو إرجاؤه ، أو عدم القيام به إطلاقاً وبالتالي يخضع للإرادة العاقلة .

(شكل ـ 26)

الموقف إزاء العولمة



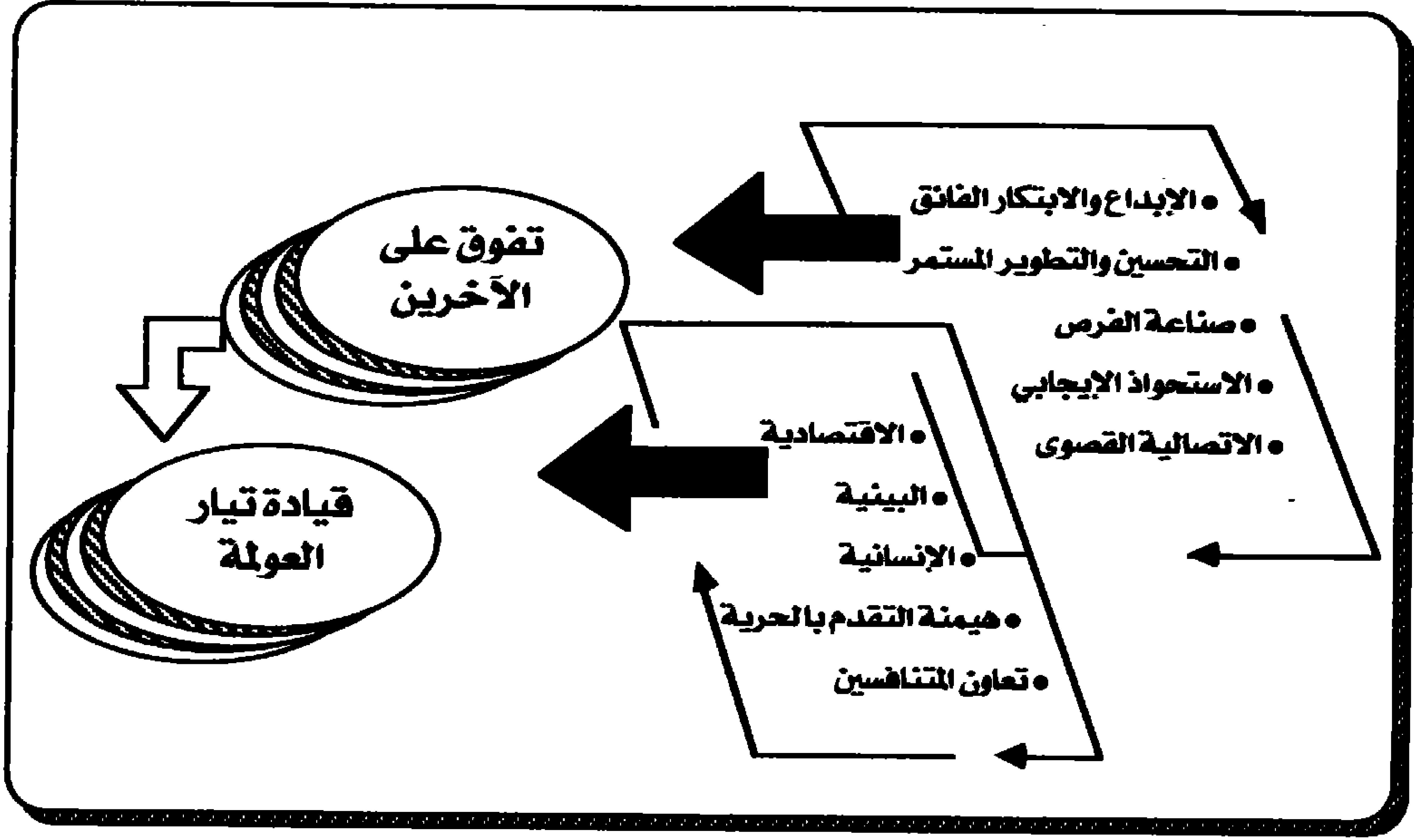

**الاتجاه الأول** - القبول بالعولمة ، واتباعها ، والمشاركة في قيادة إتمامها ، والتعامل معها كعنصر فاعل فيها ، وهو أمر يحتاج إلى وعي إدراكي بالغ الأهمية والخطورة ، وهي عملية تحتاج إلى استخدام حزمة التفعيل الابتكاري ليس فقط لركوب موجة العولمة ، ولكن وهو الأهم للتقدم قدماً نحو قيادة هذه الموجة ، وتوجيهها وفقاً لما يفيد ويحقق المصالح المستهدفة ،وهو ما يظهره لنا بوضوح (شكل ــ 27) .

إن العولمة كتيار مستمر ، تدفع إليه قوى التفعيل الابتكاري من خلال تفاعل عناصر حزمة ذات قدرة على التدفيع الذاتي وأهمها ما يلي : -

**العنصر الأول** - عنصر الإبداع الابتكاري الفائق الذي يتيح القدرة على تحقيق المبادرة والمبادأة ، وتقديم الجديد غير المسبوق ومن ثم شد انتباه المجموع العام من سكان

(شكل ـ 26)

الموقف إزاء العولمة




المعمورة ، وجذبهم للتعامل والاستخدام لكل ما يقدمه المبدعون في إطار العولمة المتنامية .

**العنصر الثاني** – عنصر التحسين والتطوير المستمر فيما هو قائم من المنتجات السلعية مستخدماً في ذلك عناصر الدمج ما بين الأجهزة والوظائف ، وعناصر التصغير عن حجم المنتج أو في مكوناته وأجزائه ، مع الإبقاء على أدائه ، إن لم يكن الارتقاء بهذا الأداء، وعناصر زيادة الكفاءة، وعناصر النزول بالتكاليف وخفض الأسعار لتوسيع نطاق الاستخدام ، وزيادة جماهيرية هذا الاستخدام.

**العنصر الثالث** – عنصر صناعة الفرص سواء من خلال التحالفات الاستراتيجية أو من خلال عمليات المشاركة والتعاون ، أو من خلال البحث والدراسة والتحليل، واستخدام مناهج خلق الفرص الاقتصادية وإيجادها من عدم ، وانتهازها وتوظيفها من أجل توسيع نطاق الأسواق .

**العنصر الرابع** – عنصر الاستحواذ الإيجابي القائم على الابتلاع والدمج والمزج المنظم لتعظيم

كل من : القدرة ، والمكانة ، والتأثير . وبمعنى آخر التحول إلى كيان له قدرة أكبر على التعولم ، وكيان يملك قدر أكبر من التأثير في عصر العولمة ، ومن ثم تحقيق المكانة فيها .

**العنصر الخامس** – عنصر الاتصالية القصوى القائم على توافر وسائل الاتصال ، ودورها ، وفاعليتها غير المحدودة في نقل الصوت والصورة والحس المباشر إلى الأطراف الثنائية والمتعددة ، وبما يحقق التواجد والحضور الفوري ، وينمي إحساس الوحدة العالمية .

لقد أدت هذه العوامل إلى تنامي إدراك واع بأهمية العمل على المستوى الكوني ، بأهمية العولمة، وبأهمية إعادة هيكلة نظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية في كافة المشروعات لتصبح أكثر توافقاً وقدرة على التفاعل الإيجابي مع تيار العولمة ، وذلك من خلال جعل هذه الهياكل :

- أكثر اقتصادية ، أي عائدها أعلى وأكبر من تكاليفها .
- أفضل تحسيناً للبيئة الإيكولوجية ، وأن يعالج التلوث القائم فيها ، ويعيد للبيئة توازنها وصحتها وحيويتها .
- أكثر إنسانية من حيث حقوق الإنسان ، ورفاهيته ، وجودة حياته ، والخدمات الاجتماعية المختلفة التي تقدم إليه .

وحتى يتحقق هذا كله كان من الضروري تعميق وتوسيع مناهج التقدم والتنمية من خلال الحرية الاقتصادية ، والتحرر الاقتصادي ، وإزالة القيود والحواجز أمام حرية التجارة وتبادل السلع والخدمات والأفكار على النطاق الكوني ، وحتى يتحقق ذلك يكون من الضروري إيجاد شكل من أشكال التعاون والاعتمادية المتبادلة وتنامي المصالح المشتركة بين الأطراف المختلفة الداخلة في التجارب الدولية ، وبمعنى آخر تحقيق تعاون المتنافسين القائم على رعاية مصالح الآخرين ، وليس القضاء عليه .

إن هذا الاتجاه قائم على امتلاك ناصية الفعل في عصر العولمة ، قائم على التفوق على الآخرين، أي اختيار المجالات الحيوية التي تمتلك فيها المزايا النسبية والمطلقة سواء الطبيعية أو

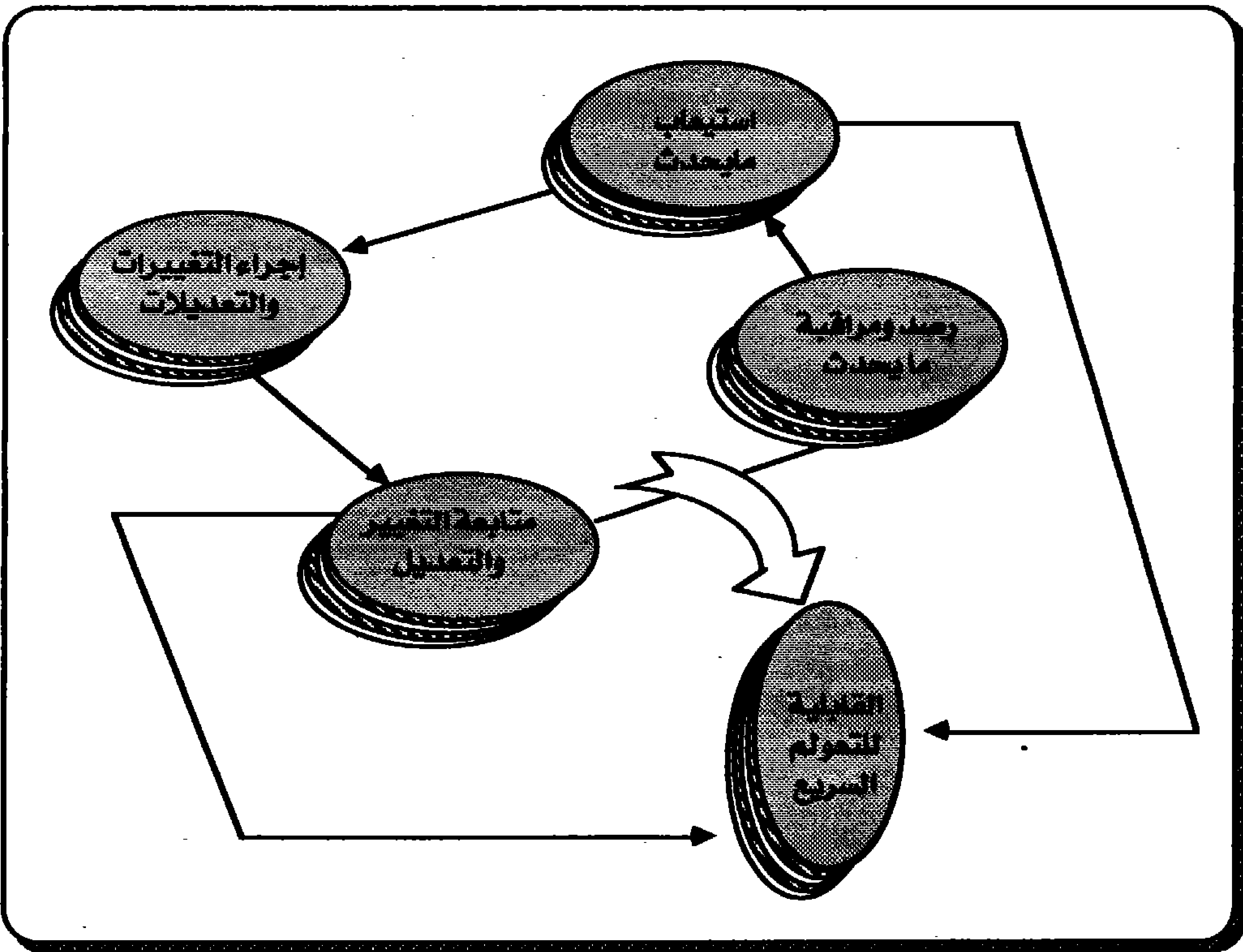
التخليقية ، والتحول الفاعل بها إلى امتلاك مـزايا تنافسية فعالة تقود إلى قيادة تيار العولمة ، ومن ثم توجيهه إلى ما يحقق ويصون المصالح العليا .

**الاتجاه الثـاني – التكيف والتوافق مع تيـار العولمة :** - لا أحد يتـصور حـتى الآن حجم التـأثير الذي أحدثه ويحـدثه الآن تيار العولمة ، سـواء في حياتنا الاجـتماعـية ، أو في آرائنا ومـيولنا واتجـاهاتنا السـياسـيـة ، أو حتى في سـبل معـيـشتنا وأحـوالنا الاقتصـادية . لقد صنع تيار العولمة قـوى ضاغطة أخذت تغير العـالم ، وتعيد تشكيله ، وتعيد هيكلته ، وتزداد تعمقاً واندفاعاً إلى الداخل الإنساني .

ومع هذه التطورات الحادثة تـبرز أهمية الـتكيف والتوافق مع تيار العـولمة ، وخاصة أن عـملية التأقلم تأخذ بمنهج رد الفعل ، والاستجابة ، وهو ما يظهره لنا (شكل ــ 28) .

**(شكل ـ 28)**

**مناهج التكيف والتوافق مع تيار العولمة**



فمناهج التكيف قائمة على رصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الكوني سواء من قوى العولمة ، أي من القوى الفاعلة فيها ، أو من جانب القوى المتعولمة المستجيبة للضغوط من أجل التعولم . ومن ثم فهي تعمل من أجل فهم واستيعاب ما يحدث ، ومعرفة مضمونة ، وتحديد طبيعته، والتوصل إلى آثاره ، والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع عندما يتطور ، وبالتالي إجراء التعديلات والتغيرات على هياكل :

- الإنتاج .
- التمويل .
- التسويق .
- الكوادر البشرية .

وبالشكل الذي يجعلها جميعاً قادرة على التوافق والتكيف مع تيار العولمة ومتطلباته ، وفي الوقت ذاته متابعة إجراء التعديلات والمتغيرات وبالشكل الذي يؤكد :

- أن ما حدث من تغيرات وتعديلات هو بالكم والحجم والنوع والشكل المطلوب فعلاً .
- إن التعديلات والتغيرات التي تمت صالحة للتوافق مع تيار العولمة وهي كافية ولا تحتاج إلى تعديلات جديدة ، وإلا كان من الضروري تعديلها لتصبح متوافقة فعلاً .

لقد نجحت العولمة في تغيير كل من السوق والمستهلك ، ونجحت أيضاً في تغيير نمط الإنتاج ، ونمط الاستهلاك ، وأشكال الاستثمار ، وأنواع الادخار ... لقد نجحت العولمة في إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وهي في كل ذلك تجبر الجميع على الانصياع لها والتكيف مع متطلباتها ، وإلا كان نصيبهم هو التآكل والتهميش والتكميش .

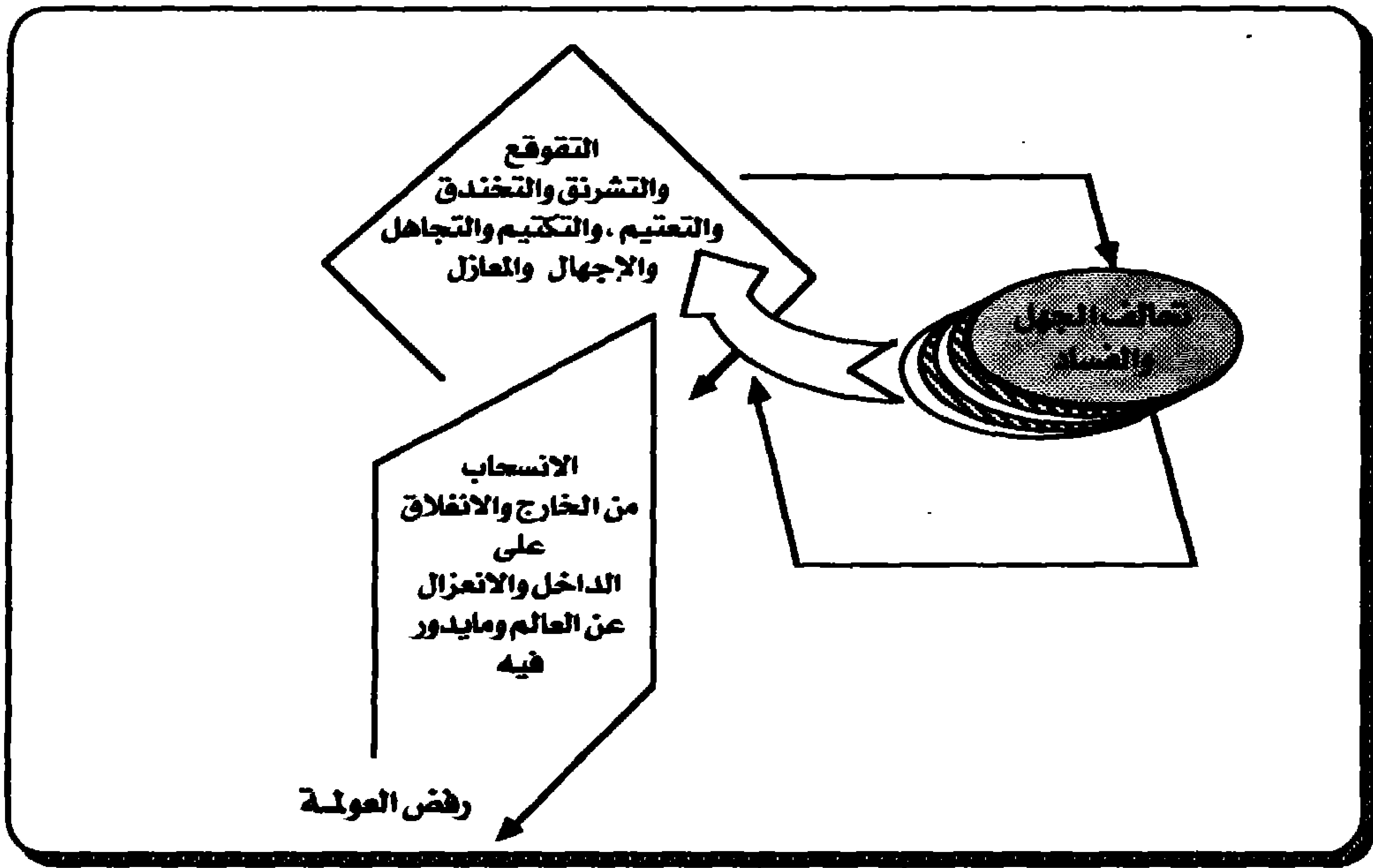
وإذا كانت مناهج التكيف والتوافق مع تيار العولمة قائمة على انتظار الحدث العولمي ، أو الترقب له ، ورصده ، ومراقبة تطوره ... فإنها مناهج يراها البعض سلبية ، لكونها لا تملك ناصية الفعل ، بل تقتصر فقط على رد الفعل .

**الاتجاه الثالث – الرفض والانعزال عن تيار العولمة :** – تمثل العولمة بالنسبة إلى كثير من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية مخاطر شديدة ، وتمثل للكثيرين من القادة في دول العالم الثالث غياب الامتيازات غير المشروعة أو الاستثنائية التي يحصلون عليها ، هم وذويهم . ومن ثم فإن خطر العولمة يتجاوز أمر تعريتهم إلى نطاق محاسبتهم ومحاكمتهم على الجرائم التي اقترفوها في حق الشعوب وحقوق مواطنيهم .

ومن ثم فإن المهمة الأولى لهؤلاء الحكام هي إبطاء تيار العولمة ، ووضع العراقيل أمامه ، وعزل بلادهم عن تيار العولمة ، وايجاد شبكات قوية من الفساد تحول مصالحها دون إجراء عملية التعولم ، وتعيين الجهلاء في مناصب قيادية لمحاربة العلماء ، ومن ثم فإن تحالف الجهل والفساد كفيل بتحقيق الرفض والأنعزال عن تيار العولمة ... وهو ما يوضحه لنا (شكل ــ 29) .

(شكل ـ 29)

**انغلاق قوى الرفض والانعزال عن تيار العولمة**




إن قوى رفض العولمة بإيجادها هذا التحالف ما بين الجهل والفساد ، تحكم على نفسها بالفناء. لأن أي فساد يحمل في طياته بذور فنائه ، إن لم يكن الفساد هو الفناء والهلاك نفسه ، وإن استخدام القوى الرافضة لأساليب ومناهج القمع والكبت ، والتكبيل لا يعطيها قوة ، بل على العكس يعجل بنهايتها ، لأنها لن تجد أمامها سوى الفاسدين والحمقى والجهلاء ، وهؤلاء لا يمكن بأي حال أن يكونوا مصدر قوة ، بل هم مصدر ضعف وتدهور وانحلال .

ومن ثم فإن استخدام أساليب التقوقع ، والتشرنق ، والتخندق ، والتعتيم ، والتكتيم ،

والتجاهل ، والإجهال ، والمعازل ... ثم الإنسحاب من الخارج ، والإنغلاق على الداخل والانعزال عن العالم وما يدور فيه .. لن يؤدي إلى رفض تيار العولمة ... بل سيؤدي إلى هروب قوى الإبداع والفكر المستنير والخلق الابتكاري إلى الخارج ... ومن ثم يزداد الخارج قوة ، ويزداد الداخل ضعفاً. وأمام تنامي القوى ينتصر القوي ، ونتيجة لازدياد الضعف ينهار الضعيف ويختفي .

وعلى أي حال دعنا نقرر أن المحلية في انحسار ، والعولمة والتعولم في تنامي وازدياد ، وقابلية التعولم تستند في الواقع إلى الدراسات المستقبلية ، وهي دراسات قائمة على صورة مجتمع الغد ، وظروفه ، ووسائلة ، ومن ثم فإنها تحتاج إلى تفعيل كل من العلم والخيال من أجل التعولم .

وقابلية التعولم Globalablity لها دلالتها ، ولها جوانبها ، والتي أهمها قدرة الاقتصاد الوطني والراغب في التعولم على إعادة اكتشاف ذاته ، وابتكار مفاهيمة ومناهجة وأدواته الخاصة ... وهو ما يحتاج إلى رؤية أكثر اتساعاً ، وإدراكاً أكثر عمقاً ، ووعياً أكثر شمولاً ... سواء من حيث ليس فقط القبول والتكييف ، ولكن أيضاً للانطلاق إلى قيادة تيار العولمة ... وبصفة خاصة في عملية خلق الرموز التي سيتم التوجه والتوجيه بها في عالم العولمة الغنى الثري والذي لا تزال مفاجآته لم تولد بعد .. والذي لا تزل فرصه وتهديداته قائمة وحية ومعاشة بالفعل ..

والقابلية للتعولم يمكن أن تقدم عناصر غير متوقعة للتعامل مع تيار العولمة سواء في إطاره الكلي، أو في عناصره الجزئية ، ومن ثم ممارسة دور أكبر بكثير من مجرد التكيف والتوافق مع هذا التيار .

وفي واقع الأمر فإن حلم العولمة ضارب في أعماق النفس البشرية ، يخاطب الأمم والشعوب ، يفعل بها ، ويتفاعل معها ، وإن كانت الفجوة لاتزال قائمة بين ما تتمناه الشعوب ، وبين ما هو قائم في حيز الواقع الفعلي الذي تعيشه وتحياه .

ومن ثم فإن قابلية التعولم تخاطب وتتخاطب مع وداخل النفس البشرية ، وتقيم العلاقات والجسور والروابط الواصلة ما بين الطموح الجامح في أن يصبح العالم قرية واحده بالفعل ، وبين إزالة الحواجز المصطنعة أمام تحسين وإصلاح أحوال الشعوب ، واحترام حقوق الإنسان ، وإزالة كافة أشكال الفساد والقهر والتمييز العرقي والعنصري ... وتحويل العالم كله باتساعه وطول مراميه إلى عالم واحد ومتحد للبشرية جمعاء .

وبالتالي فإن عملية العولمة وإن كانت مدفوعة بقوى حقيقية لتحقيق العدالة والسلام والمساواة ،

فإن التناقضات القائمة في أرض الواقع تمثل تحدياً طاغياً يحتاج الأمر إلى مواجهته ... ويحتاج معه الأمر إلى تأكيد حقيقة العولمة ، وأن جهود قوى الجهل والإفساد للابتعاد عن الحقيقة أو إخفائها ، أو التزييف سوف تنحصر ، أمام قوة أمل الشعوب في حياه أفضل ، وأمام قوة حركة التنوير الكبرى سوف تتوهج الحقيقة ، وتتحول الأحلام إلى واقع ، وتتدفق الجهود المخلصة من أجل إقامة عالم واحد ، عالم قوي ، عالم من المباديء والقيم ، والعدالة ، والسلام ... عالم متعولم .

## • مراحل التعولم :

يمر التعولم بمراحل متعدده ، ولكل مرحلة منها ظروفها ، وخصائصها ، ولكل مرحلة منها أدواتها وآلياتها ، ولكل مرحلة أيضاً توازنها الحركي الدافع بتراكماته لتأسيس قواعد إنطلاق للمرحلة التي تليها ، وفي الوقت ذاته تأكيد للمرحلة السابقة من عدم الارتداد إليها . فهي مثل النهر المتدفق لا يعود إلى المنبع ، بل يتجه دائماً نحو المصب .

إن التعولم يبدأ من حيث مرحلة الخيارات واجتياز الحدود المتبقية الفاصلة ما بين الداخل الوطني أو المحلي، وما بين الخارج العالمي . ومن ثم ، فإن هذا الاختيار يحسم القضية من حيث إلغاء حالة التردد والارتباك والحيرة أمام التوجه الإنساني الكوني الذي تتطلبه عملية العولمة . ومن ثم فإن للتعولم مراحل يتعين معرفتها وهو ما يظهرها لنا (شكل ـــ 30) .

حيث يتضح لنا أن هناك ثلاث مراحل رئيسية لعملية التعولم هي :

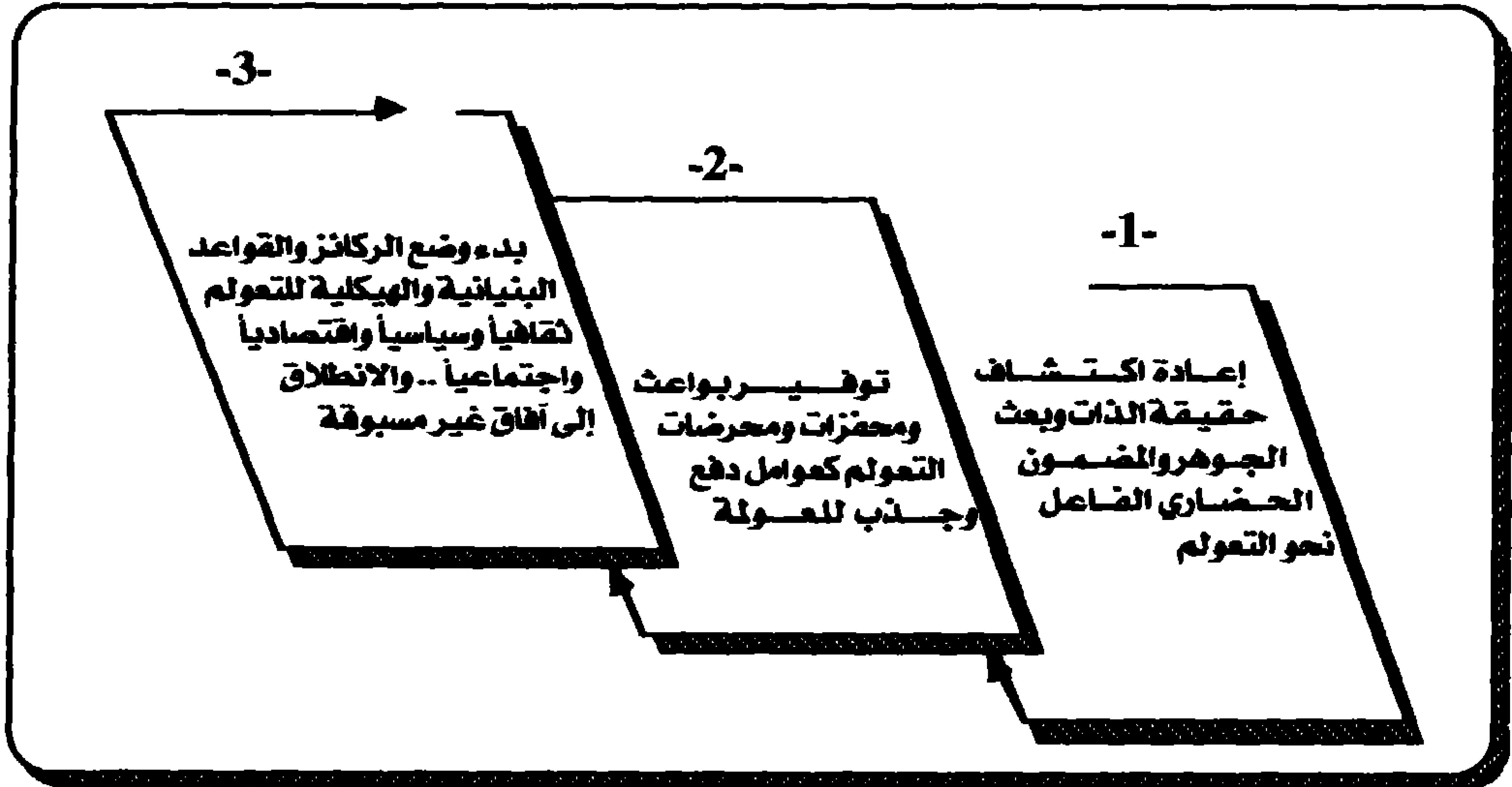
### المرحلة الأولى : مرحلة إعادة اكتشاف حقيقة الذات وبعث الجوهر والمضمون الحضاري الفاعل نحو التعولم :-

ويطلق البعض على هذه المرحلة ، بمرحلة «مليء الفراغ» القائم ما بين «المحلية» ، وما بين «العولمة» وإيجاد الروابط والمعابر الواصلة والجسور لعبور الفجوة القائمة بينهما ، أو تذيب أي مسافة بينهما ، فالمسافة بينهما بعيده شاسعة وواسعة ، وتتباعد أو تتقارب وفقاً لتوجيهات الدول والحكومات ومقدار وعي الشعوب بأهمية الانخراط في تيار العولمة المتصاعد قوته .

كما يطلق على هذه المرحلة أيضاً «مرحلة الاستقطاب» أي مرحلة جذب قوي مؤيدة ومساندة ومهتمة بتيار العولمة ، وإيجاد قناعة عامة وإيمان عقيدي بأهميتها ، وأهمية تحقيقها من أجل مساعدة البشرية للخروج من أزماتها الحالية التي تعاني منها .

(شكل ـ 30)

مراحـل التعولـم




وتقوم هذه المرحلة على إعادة اكتشاف الذات ، وبعث الجـوهر ، والمضمون الحضاري ، للتوجه الإنساني الفاعل نـحو التعولم ، فالذات الداخليـة تحمل من الجوهر والمضمـون ما يجعلها متـميزة حضارياً ، وهي فـي تميزها الفائق بشرية وإنسـانية الطابع ، مما يجعلها في مـضمونها الخـاص عامة التوجه وعالمية الانتشار .

ومن ثم فإن الاقتراب النشط والفاعل من قضية العـولمة ،يصبح في الحقيقة اقتراب من الذات ، اقـتـراب من حلم البـشرية في الـتعـولـم ، ومن الـسؤال المصـيـري من أين جـئنا ؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ ومن ثم فإن إيجاد المدخل الرئيسي للتعولم يبدأ بمعرفة الذات ، ومعرفة قدراتها ، ومعرفة مدى ملكاتها في الإبداع الإنسـاني من تاريخها الحضاري ... ومن ثم فإن المدخل الطبـيعي للعولمة يكون نابعاً مـن الذات الحضارية وليس غـريباً عنها ، نابـعاً من إحسـاس عميق وشـعور متـعاظم بأهمية العولمة ، وضرورة التعولم .

**المرحلة الثانيـة :- مرحلة توفير بواعث ومـحفزات ومحـرضات التعولم كعـوامل دفع وجذب تجاه العولمة وزيادة القابلية للتعولم :-**

وفي هذه المرحلة يزداد الاهتـمام وينمـو ويتصـاعد بضرورة وحـتمـية الاندمـاج في الاقـتـصاد

العالمي، وذلك من خلال مجموعة أدوات تكتيكية نشطة توفر لنا :-

- بواعث ذاتية على ضرورة التعولم .
- حوافز دافعة على القيام بالتعولم .
- محرضات جاذبة على التعولم .

وهي عملية تحتاج إلى جهد كبير ، وإلى عمل دؤوب ذكي ، ليس فقط لتقليل المقاومة والمعارضة الطبيعية للعولمة ، ولكن ، وهو الأهم ، لتأكيد مجموعة المصالح والمنافع المتحققة عن العولمة، وأن الفرص السانحة التي تتيحها العولمة أكبر بكثير من التهديدات ، و أن أخطار التهميش والتآكل الذاتي تنتج عن عدم التعولم ، أوعن إبطاء الدخول إلى عصر العولمة ، وأن التكاليف الناجمة عن عدم التعولم أكبر بكثير من الدخول المبكر إلى هذا العصر ، والاندماج فيه ، وأن هناك من المزايا والمنافع والمكاسب ما يبرر الإسراع بعمليات التعولم ، وما يبرر التوجه المبكر للعولمة ، ومن ثم فإن نظرية الانفصال عن العالم وأصداؤها المترامية عبر أجيال ماضية ، أصبحت وبعد كل شيء يطويها النسيان ، ويلفها الصمت ، وأصبحت دعاوي الصراع تذوب في تيار التعاون المشترك، وأصبحت دعاوي الاستقلال والانفصال تذوب في الاعتمادية المتبادلة ، والطموحات المتحققة في إرساء قواعد وبنيان العولمة الذي يعمل على توجيه كل القوى نحو عالم واحد يزداد قوة وقدرة وفاعلية ... عالم واحد له مصير مشترك ... وله آمال إنسانية واحدة ... يعمل فيه الجميع ، ويستهلك فيه الجميع ، ويرتقي وينشئ كل منهم ويحقق أحلامه وطموحاته ، ويعيش يومه ويحيا غده في تفاعل ارتقائي دائم ومستمر ، وتواصل ارتباطي فعال .

**المرحلة الثالثة :- مرحلة بدء وضع وصنع ركائز وقواعد بنيانية وهيكلية راسخة من أجل التعولم لتحقيق العولمة بكل جوانبها المختلفة خاصة الجوانب : الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية والاجتماعية ... والتفوق بها : إنتاجاً ، وتسويقاً ، وتمويلاً، وكوادر بشرية ..والانطلاق بها إلى آفاق غير مسبوقه .**

إن تيار العولمة في هذه المرحلة يكون كالبركان ، شديد السخونة كلما اقتربنا منه ، شديد الخطورة عندما تنفجر حممة وشظاياه المنصهرة ، ... إلا أنه يعطي لنا مدخلاً لاختيار الطريق السريع والصحيح لبدايات جديدة ... بل لعالم جديد تماماً ، وعصر جديد تماماً . فواقع ما بعد

البركان يختلف تماماً في حجمه وفي شكله وفي تكوينه عما قبل البركان المتفجر .

إن المداخل العملية للتعولم ليست ألغازاً ، وليست مستعصية على الفهم ، وأن الرغبة في التعولم ، مرتهنه بالقدرة على قبول متطلبات العولمة ، ومن ثم فإن مطالب فهم احتياجات العولمة تحتاج إلى وعي إدراكي بأهمية وضرورة وحتمية ما يلي :

- وضع الركائز والقواعد البنيانية والهيكلية الراسخة من أجل التعولم كنقطة انطلاق وبداية طريق طويل ممتد من العولمة والتعولم الفائق .
- تحديد مناهج التوجه المتعولم : إنتاجاً ، وتسويقاً ، وتمويلاً ، وكوادر بشرية ، ومن خلال مدى شديد الاتساع للرؤية الواضحة لطبيعة احتياجات الأسواق الدولية، ليس فقط في الحاضر ، ولكن أيضاً في المستقبل ، وليس فقط باعتبار ما هو قائم وما يمكن أن يقوم ، ولكن أيضاً وهو الأهم والأخطر ما هو غير قائم ويجب صنعه وتخليقه من الاحتياجات والرغبات الإنسانية غير النهائية .
- الانطلاق بالتميز الإبداعي الفائق المعظِّم للإنتاجية ، والدائم الحيوية ، والراغب في احتلال المكانة اللائقة .

ومن ثم فإن التعولم ليس مجرد إيجاد مكان أو مساحة لنا في هذا العالم ، أية مساحة ..!!، بل هو التوجه إلى المساحة الملائمة لطموحاتنا وأحلامنا ، ليس فقط باعتبارنا جزء مندمج المصالح مع العالم ، بل باعتبارنا أحد الفواعل الأساسية في هذا العالم ... وأحد قادته ... وأحد ألبنائين المبدعين فيه .

وفي واقع الأمر فإن القابلية للتعولم ، تستمد من قابلية الرغبة في الحياة والاستمرار ، أي الرغبة في التواجد الفاعل في مسرح الأحداث ، وفي تيار وصناعة الأحداث ، أما عدم التعولم ، فهو بمثابة رغبة في الانتحار وتوجهاً نحو الموت ، وعدم التواجد ، وعدم الاستمرار ...

فالكائن الحي عليه أن يتكيف مع البيئة المحيطة ، أي أن يعيد تكييف ذاته ، وتهيئة نفسه للتوافق، معها ومع متطلباتها ، ومن ثم فإن قابلية التعولم تتطلب من الراغب فيه أن يقنع ذاته بأهمية الانتقال إلى مستويات أعلى وأكبر وأوسع من التفاعل على المستوى الكوني ، وهو ما يستلزم بالتلازم والتتابع إحداث تطوير وتحسين في كل من مستويات الإنتاج ، ومعدلات الإنتاجية ، وأن

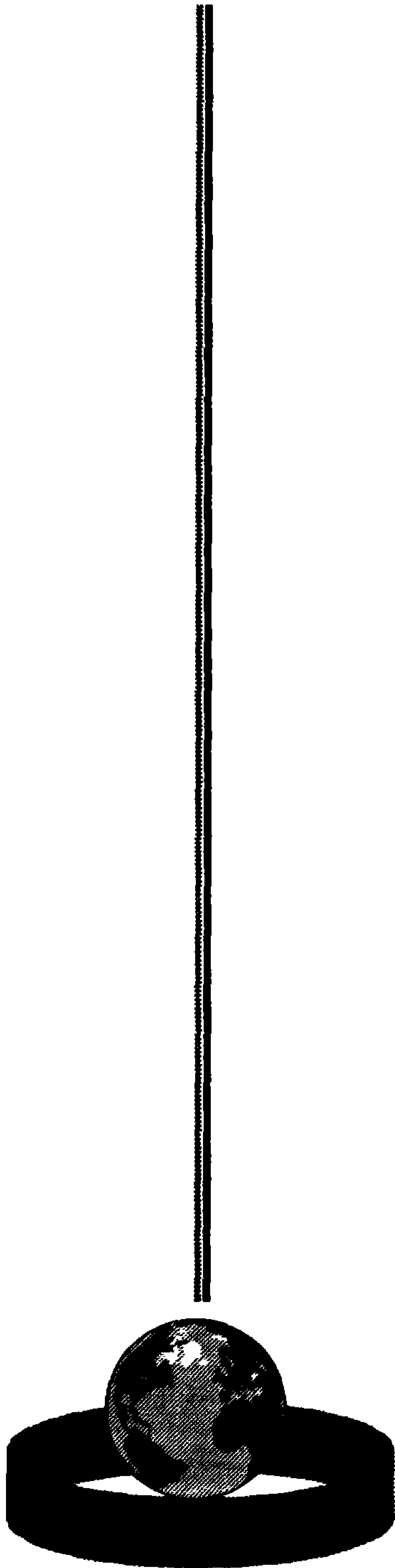
يتخذ من الارتقاء دافعاً للوصول إلى :

- قوة اقتصادية وسياسية وثقافية أضخـم .
- أداء اقتصادي وسياسي وثقافي فائـــق .
- حجم اقتصادي وسياسي وثقافي أكبر .

ومن ثم امتلاك أدوات ووسـائل وطرق وأساليب فعالة في التأثيـر على الآخرين ، وعلى درجة التفاعل الارتباطي بين عوامل الإنتاج ، وفـواعل الأسواق ، ومؤثرات واتجاهات كل منها .... ومن هنا يمكننا القول أن القابل للتعولـم هو :

- من لديه الوعي بأهمية العولمة .
- من لديه الإدراك بخطورة العولمة .
- من لديه الفهم لجوانب العولمة .
- من لديه الإحساس بمتغيرات ومستجدات العولمة .
- من لديه الشعور بأنه جزء حقيقي من العالم .
- من لديه العلم والمعرفة بقوانين التطور والنشوء وسيرورة العالم وحتمية العولمة .
- من لديه القدرة على توفير متطلبات العولمة .
- من لديه الإرادة على القيام بالفعل والأفعال التي تتطلبها عمليات التعولـم .
- من لديه الإصرار على تحقيق أهداف العولمة والمضي قدماً في تنفيذ مراحلها .
- من لديه المثابرة على إزالة العقبات وحل المشاكل التي تواجه الانخراط في تيار العولمة .

وفوق كل ذلك من يمتلـك رجاحة الفكر ، ورشـادة العقل ، ونقاء الضـمير ، وحب للإنســانية بغيـر حدود ... ومن لديه الاسـتعـداد أن يكون فاعـلاً وليس مجرد مـفعـول به ، ومن لديه الرؤية والإلهام بأهمـية أن يكون العـالم واحداً متكامـلاً ، أي يكون إنساني التـوجه ، وإنســاني الترابط ، وإنساني الحياة ، وهي أمـور أثبت التاريخ أنها الباقية ، وأنها الهـدف الذي سعت من أجله البشرية رغم غطرسة القوة ودهاء المتلاعبين بعقول الشعوب .



## الفصل السادس

# • ماهي أهداف العولمة ؟ •

إن العولمة حقيقة واقعة ، وهي حقيقة تعي ذاتها ، وتعرف جيداً ملامح ومعالم هذه الذات ، وهي أيضاً تحيط بمضمون حقيقتها الموضوعية . فالعولمة تحقق شفافية التواصل وعلانية الاتصال ، وتحقق فوق ذلك وحدة العالم بغير حواجز أو حدود . إن قوى العولمة تزداد جيشاناً ، وتخلق حركات جديدة دافعة لتحقيق العديد من الأهداف التي تحددها وتختارها الصفوة والنخب المثقفة . فالقوى الاقتصادية الدافعة في اتجاه العولمة قوى تمتاز بكونها مفكرة ، بكونها تملك الكثير من قوة التأثير ، ومن عناصر الجذب ، وتملي على الآخرين الاستجابة إلى هذا التأثير ، بل والاندماج فيه كعنصر فاعل ومؤيد له .

إن تيار العولمة ليس هو تيار مشروب الكوكاكولا ، وأغاني مايكل جاكسون ، وأفلام مادونا ... وليس هو بالطبع سروال الجينز ، وقميص بيير كاردان ، وفساتين فيرساتشي ... وليس هو أيضاً سندويتش الهامبورجر ، أو فطيرة البيتزا ، ودجاج كنتاكي المقلي ...

إنما هو تيار يكتسب روافد وقوة مصادر جديدة ومتجددة كل يوم ، وكل لحظة ، بل وكل ثانية على مستوى العالم الذي تجتاحه أعاصير العولمة ، جارفة أمامها قيود العزلة ، وأسوار الحماية ، عاصفة بكل حجج الانغلاق ، محرضة ومحفزة على الانفتاح والاندماج في السوق العالمي ... ومن ثم فإن قوى العولمة ، تعمل على خلق كيانات قابلة للتعولم الكوني ، كيانات تملك قدراً كبيراً من فرص النجاح في عالم العولمة ، وما بعد العولمة ، إلى الكون الفسيح .

وهي بذلك تسعى إلى إيجاد كيانات جديدة ، لها أدوار جديدة ، ولها وظائف جديدة ، وتقوم بممارسة أنشطة جديدة ... وهي في هذا الجديد تبتكر وتبدع وتوجد منه جديداً وبشكل دائم ومستمر .

إن العولمة بذلك تحافظ على حيوية واستمرار نشاط المشروعات القابلة للتعولم ، وفي الوقت ذاته إعطاء فرصة هائلة لها لعدم فقد الحياة ... وعدم فقد الحياة في الواقع ليس كافياً للاستمرار في عصر العولمة ، بل إن هذا العصر سوف يدفع بقوى الانتخاب الطبيعي ، إلى الاهتمام بالأفضل ،

والأحسن، والأرقى ، والأكثر إشباعاً وتحقيقاً للعائد والربحية على المستوى الكوني العام ... ومن ثم فإن الخبرة المحلية المتقوقعة على الذات سوف يتم نقضها ورفضها ... باعتبار أن الفوارق ما بين التقوقع المحلي ... وما بين الانفتاح الكوني .. فوارق عميقة ومتنافرة ... واليقين الذي يرتبط بالواقع المحلي ، ليس بالضرورة كافياً أو هو ذاته بالنسبة للواقع الكوني المتعاظم ، وليس بالضرورة تكون خبرة التعامل معه هي نفسها الخبرة المطلوبة للتعامل الكوني . لقد عاشت كثير من المشروعات والكيانات الإدارية في شرنقة المحلية ، وأغلقت عليها حدودها في إطار أسوار وجدار شبه حديدي من الحماية الجمركية والإدارية ، وتغاضى كل منها عن اقتصاديات: الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ،والكوادر البشرية ... تنتج ما تراه هي أن تقوم بإنتاجه ، بجودة رديئة ، وبأشكال فظيعة ، وتفرض على المستهلك أن يشتريها رغم ارتفاع ثمنها ، وتفرض على النظم أن تقبلها ، بقوة السلطة الاحتكارية ، وبقوة النفوذ السياسي ، وبقوة الهيمنة الاستعلائية .... والآن أصبح عليها أن تخرج من هذه الشرنقة الهشة إلى آفاق الكون الفسيح. وأن تواجه أنواء وأعاصير العولمة، وهي تجتاح محيطات وبحار وشواطئ كافة الدول وتهز صروحها بشدة وعنف .... فارضة الجودة الارتقائية ، وفارضة الذوق السليم ، وفارضة الأفضل والأحسن والأجمل والأرخص سعراً .

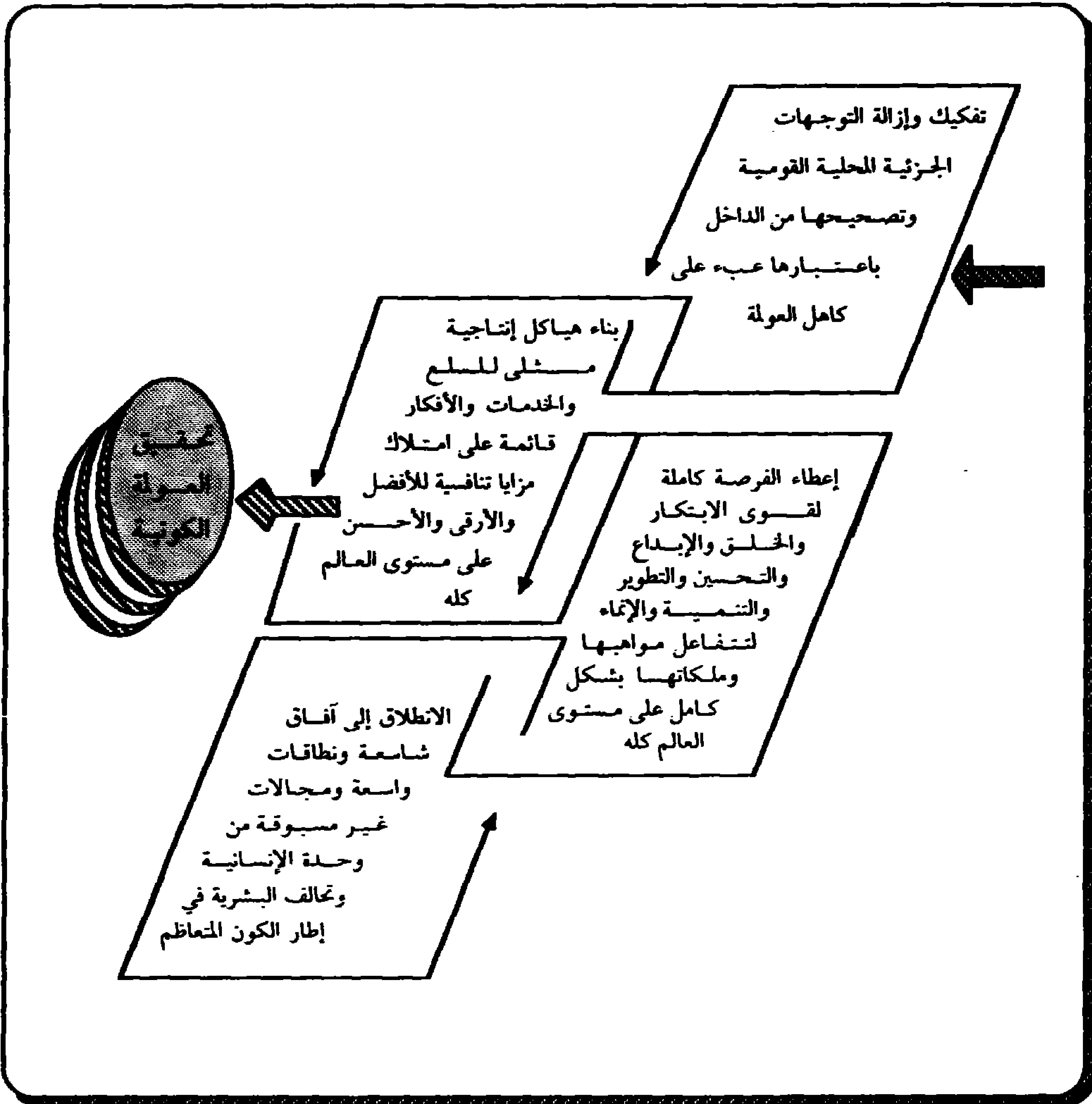
لقد رأى البعض أن العولمة هي ذوبان كل ما هو محلي في فكرة عالم واحد يحرص عليه الجميع ، وبقدر ما يحرص هو (أي العالم) عليهم ... إلا أن فكرة الذوبان في حد ذاتها تعني التلاشي ، وتعني أيضاً الاختفاء ... وهو أمر مرفوض تماماً ، فالتماثل والتجانس والاختلاط والتعايش بين طوائف عرقية واجتماعية وثقافية متباعدة تحتاج إلى فعل إرادي واعي ومنظم ، وليس فقط إزالة لخطوط الحدود والفواصل القائمة بين الدول .

لقد أصبح ملحوظاً تواجد الجنسيات المختلفة في المشروع العالمي الواحد ، وأصبح ملحوظاً اختفاء جنسية الأموال المستثمرة في تلك المشروعات ، وأصبح ملحوظاً التواجد الانتشاري شديد الاتساع لفروع المشروعات ، ولمنتجاتها ، ولعلامتها التجارية ، ولخدماتها التي تقدمها ... لقد أصبح هذا كله هو التركيبة والمزيج المتعولم الذي يزداد وينمو الإحساس به ، ويسيطر كاتجاه فارض لذاته ولنفسه ... لقد كان الفاعل دائماً وراء الفعل ، أما في العولمة فقد حدث شيئ جديد ، أصبح الفاعل والفعل متزامنان ملتصقان ، وهو ما يتم لمسه ما بين العولمة ، والقابلية للتعولم ، وقوى الفعل الصانعة لها ... ولعل هذا ما يقودنا إلى دراسة متعمقة لأهداف العولمة والتي يمكن

الإحاطة بأهدافها من خلال (شكل ــ 31) .

(شكل ــ 31)

أهداف العولمة الرئيسية




يخشى البعض من العولمة لتأثيرها على انفراط الروابط القومية ، ولتأثيرها على فقد المكانة الذاتية المتميزة ، ولتأثيرها على تعتيم وضوح التصنيفات البشرية لخصائص التجمعات البشرية المختلفة وإدماج كافة الخصائص ومزجها في بعضها البعض ليصبح الجميع بشراً متساويين في الحقوق والواجبات ، وهي بذلك ظاهرة معقدة ، ذات أبعاد متعددة ، وذات تأثيرات متباعدة

ومتباينة تشمل كثير من النواحي ، والتي تؤدي إلى تشابك وتداخل الأطراف والعلاقات والعناصر والعوامل .. الخ ، ومن ثم تحتاج إلى رؤية واضحة ، وقوة ضوء كبيرة للتوجه نحو الطريق السليم، وهو ما يتحقق من خلال أهداف العولمة والتي يمكن لنا عرض موجز لأهمها على النحو التالي : –

**أولاً** – تفكيك وإزالة وإذابة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة بين الشعوب بعضها البعض ، وإنهاء التوجهات الجزئية للدول ، والاقتصاد المحلي ، والقضاء على حالة الانعزال القومي، وإيقاف ظاهرة التشرنق والتقوقع الذاتي ... وتفجير كل هذا من الداخل ... وباعتبار هذا كله عبء ثقيل على كاهل البشرية ويقف أمام عملية العولمة ، فضلاً عن كونه هدر للموارد النادرة ، أو سوء توجيه لها ... ومن هنا تأتي العولمة كضوء منير لنهاية نفق طويل مظلم سارت فيه الإنسانية عند اختيار بعض الدول لمنهج الانغلاق على الذات.

إن الحقائق تفرض ذاتها ، وإن إيجاد تصور للتعولم لم يعد كافياً ، بدون إزالة العقبات والحواجز التي تحول دون العولمة ، والتي تضع وتصنع عراقيل أمام التعولم ، وتكبله بقيود ، ومن ثم فإن التوجهات الجزئية أصبحت بحكم تيار العولمة مجرد تاريخ مضى ، يليه واقع عالمي راهن يفرض توجه كلي في إطار المجموع العام للمنظومة الكونية ، إلى توجه قائم على العولمة التي تشمل الكون باتساعه الكبير .

**ثانياً** – بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع ، وتقديم الخدمات ، وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ في معطياته السوق الكوني الجديد ، والذي يفرض على الأطراف المختلفة الاعتراف به ، ليس باعتباره واقعاً جديداً فقط ، ولكن باعتباره الأفضل والأرقى والأحسن ، وباعتباره متمتعاً بمزايا تنافسية فائقة وفارقة ، ومتميزة عن الآخرين ... وباعتباره يقدم لهم :

- الأكثر إشباعاً لاحتياجاتهم ، والأكثر توافقاً مع مطالبهم ، ومتسقاً مع رغباتهم ، ومتناسباً تناسباً حركياً مع تطلعاتهم وطموحاتهم وآمالهم ، وسواء بشكله ومضمونه وإطاره الحالي ، أو مع تطوراته وتحسيناته في المستقبل .
- الأكثر استجابة ، والأسرع إتاحة ، والفائق وفرة ، والأشمل تنوعاً ، والأوسع اختياراً ومدى، والأصلح للحاضر ، والقابل للاستمرار في استهلاك منتجات أخرى تتكامل معه .

- الأيسر من حيث الحيازة ، ومن حيث الانتفاع ، ومن حيث الاستخدام ، ومن حيث الملكية ، ومن حيث الاستبدال أو الإصلاح وخدمات ما بعد البيع .
- الأوفر من حيث الإتاحة ، ومن حيث المعروض ، ومن حيث شبكة التوزيع ، ومن حيث منافذ العرض ، ومن حيث النقل والتوصيل إلى حيث يرغب العميل .

إن هذا كله يأتي في عملية بناء الهياكل الكلية للعولمة في إطارها الأمثل : وسواء كان ذلك كنظام ، أو كمنظومة ، وسواء من حيث الحجم ، أو من حيث نوع علاقات العمل ، أو من حيث أساليب الإنتاج وتكنلوجياته ... ومن هنا فإن بناء هذه الهياكل يمهد الطريق الموصل إلى إنشاء مشروعات ذات فاعلية قصوى لامتلاك مزايا تنافسية للأفضل والأرقى والأحسن .

**ثالثاً** - إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية والانتماء لتتفاعل مواهبها وملكاتها بشكل كامل ومتكامل يتم من خلاله الوصول إلى :

- منتجات سلعية وخدمية وفكرية مبتكرة وجديدة تماماً وبشكل غير مسبوق لم تعرفه البشرية من قبل ، وإن كانت الأحلام ، والآمال ، والرؤى قد سبق وأن تناولته ، أو داعبت عقول الفلاسفة والمخترعين ، ومن ثم تحويل الرؤية العلمية إلى حقيقة واقعية ماثلة للعيان .
- نظم تسويق عالية الكفاءة ، كاملة الإتاحة ، فعالة الوفرة ، فائقة الراحة والجمال والمتعة الإشباعية ، وبشكل ارتقائي دائم التطور والغنى والكثافة ، بحيث يحقق الرضا الكامل ويضمن استمرار العميل والزبون في التعامل .
- أدوات تمويلية مبتكرة أساسية ومشتقة ، ومشتقة من المشتقة ، ومن خلال اشتقاقات جديدة يتم إدخال نقود وأشباه نقود إليكترونية وغير إليكترونية فائقة السيولة والسهولة واليسر والوفرة التي تضمن تغطية النشاط الاقتصادي ، وتضمن توسعه ، وتحقق الانتعاش والرواج الدائم والمستمر .
- نظم تشغيل وإدارة للموارد البشرية حافزة على تعظيم الإنتاجية ، وتحسين الأداء ، وفي الوقت نفسه جعل الإدارة تشاركية قائمة على التعاون والمشاركة الإيجابية الفاعلة ، وليس على السخرة والعبودية القاتلة ، مع تحسين وتطوير بيئة العمل لتصبح بيئة

صحية آمنة ، بيئة خالية من القلق والضغوط المدمرة ، بيئة حافزة للانتماء والولاء ، وللإبداع ، والخلق والابتكار ، ومن ثم الكشف عن المواهب ، وفتح المجال واسعاً أمام أصحاب الموهبة للتعبير عن مواهبهم.

وبهذه العناصر الفاعلة تملك قوى العولمة قوة فعالة ومؤكدات نجاح غير محدودة ، وهي قائمة على دراسات دقيقة شاملة ليس فقط للحاضر القابل للتعولم ، ولكن للمستقبل بامتداداته في منظور العولمة الآتي القريب ، والممتد البعيد ... فالأفكار العظيمة والرؤى العملاقة توضع تصوراتها ليس فقط للتطورات المتوقعة ، ولكن أيضاً للتطورات التي يمكن صنعها والوصول إليها، أخذاً في الاعتبار الطموحات وردود الأفعال من جانب القوى الأخرى ، ذات الفعل المضاد للعولمة، أو الداخلة والفاعلة فيها . وسواء تطلب ذلك تحييد هذه القوى ، أو إخضاعها لإرادة التغيير والاندماج في تيار العولمة وتحويلها إلى أحد روافده ، أو إلى مصب من مصباته .

**رابعاً** : الانطلاق إلى آفاق شاسعة ، وإلى نطاقات واسعة ، وإلى مجالات غير مسبوقة تضفي قدراً كبيراً من التقدم ، والرقي ، والتنمية المتواصلة المستدامة ، والتحول بها لصالح الإنسانية ، وتحالف البشرية في إطار الكون الفسيح المتعاظم .

إن العولمة تتضمن سخاء للشعوب ، فكثير من شعوب العالم خاضعة للقهر والنهب والفساد ، وإذا كانت قوى العولمة تسعى إلى ضم هذه الشعوب إلى تيار العولمة ، فإنها تعمل على تحريرها من القهر ، وتطهيرها من النهب ، ونظافتها من الفساد ، ومن ثم تضمن العولمة ما يلي : -

- استقرار هيكل القيم ونسق المبادئ ونسيج الأعراف الحميدة ، وعدم اهتزازه لدى الأجيال المختلفة من الشعوب ، وفي الوقت ذاته صيانة التوازن النفسي الحركي لهذه الأجيال ، وجعلها لا تفقد القدوة الرمزية المثالية ، وجعلها لا تفقد الثقة في ذاتها ، أو في قدرتها على صنع الغد بسواعدها وجهدها الفاعل .
- الانطلاق إلى آفاق شاسعة من العدالة الاجتماعية ، ومن عدم التمييز العنصري ، ومن الحقوق المدنية ، وصيانتها من الانتهاك ، أو من الاعتداء عليها ، بل تحقيق كامل المساواة في الحقوق والواجبات الإنسانية ، ومن ثم تعميق المسئولية الاجتماعية والضمان والأمن الاجتماعي .
- توسيع نطاق الطموحات والآمال اعتماداً على امتلاك قدرات كل البشر ، وامتلاك كافة

المواهب ، وامتلاك كافة الإبداعات وبشكل كامل ومتكامل وفاعل يحرك الثوابت نحو مزيد من التفعيل والتوظيف والاستثمار ، وفي الوقت ذاته يوظف المتغيرات لخدمة تيار العولمة .

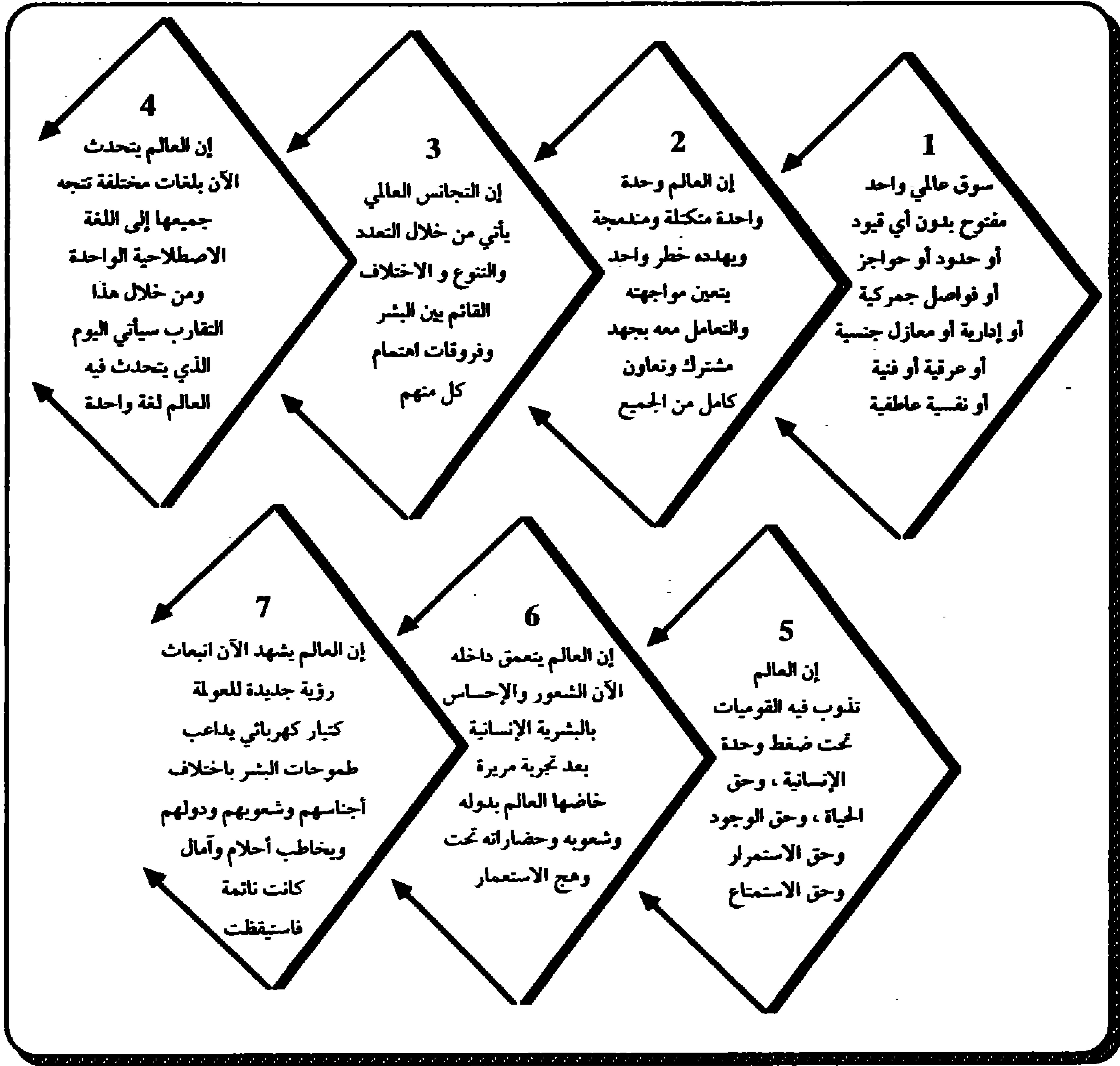
- فتح كافة المجالات إلى أبعاد غير مسبوقة ، شاملة أيضاً نظم التكتل والتعاون والتحالف الارتباطي لتحقيق قدر كبير من التقدم ، والرقي ، والتنمية المتواصلة المستدامة ، والتحول بها إلى مزيد من المكاسب لصالح الإنسانية ، وتحالف البشرية في إطار الكون الفسيح المتعاظم ، وجعل الحياة أكثر جاذبية . ومن ثم قيام نوع جديد من نظم الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، يتم إدارته كمنظومة إنسانية في إطار نظام عامل شامل ومتكامل ويكون لهذا النظام مجموعة أهداف حيوية يتعين تحقيقها ، يطلق عليها البعض الحقائق ، وهذه الحقائق السبعة للعولمة كأهداف أساسية للتوجه العالمي ، وهي أهداف لا تعمل فقط على زيادة الإنتاجية ، وتحسين معدلات الادخار والاستثمار ، ورفع كفاءة وغلة الاستثمارات، وزيادة جودة المنتجات ، وزيادة مهارات القوى البشرية ... ولكن أيضاً الدخول إلى مجالات وعوالم جديدة ، وهو ما يظهره لنا بوضوح (شكل ـ 32) .

إن هذه الأهداف كحقيقة مترابطة متصلة بالعولمة ، ما هي إلا توصيف للواقع الحي الذي نحياه ونعيشه بالفعل . فالعولمة هي مجرد هجرة من التاريخ وبالتاريخ إلى الجغرافيا ، وهي انتقال من تفاعلات الزمان إلى تفعيل المكان ، ومن ثم فإن مجموعة الأهداف الحيوية للعولمة والتي يعرضها الشكل السابق يمكن توصيفها بإيجاز على النحو التالي : -

**الهدف الأول** - الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية ، أو معنوية عاطفية ... بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ، ويشمل كافة قطاعاته ، ومؤسساته ، وأفراده . أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة، ومثلها مثل البحار المفتوحة على المحيطات ، كل منها يصب في المحيط ، ويتفاعل داخله متحركاً بحرية كاملة ، يأخذ منه ، ويعطي إليه ، وفي نطاق هذا الهدف يتم احتكاك مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية ، بموروثهم الحضاري ، وثقافاتهم المتعددة ، واختلافهم الفكري ، وصهر هذا

(شكل ـ 32)

مجموعة الأهداف الحيوية للعولمة




الاختلاف في بوتقة التوحد والائتلاف .

**الهدف الثاني** - الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية ، أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعاً ، أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيه ... وأهمية التصدي لأي خطر

يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام ، والتعامل معه بجهد وعمل مشترك ، وتعاون كامل من الجميع ، ويتضمن ذلك القضاء على بؤر النزاع ، ومصادر التوتر ، وعوامل القلق . ويتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك، وإنهاء حالات الصراع ، وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب ، وتنمية حاجة كل منها إلى الآخر ، وخلق الثقة ، وجني المكاسب المشتركة .

**الهدف الثالث** – الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي ، سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة ، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة ، أو في حقوق الإنسان ...الخ . خاصة وأن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ، ولكنه قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع والحافز على الارتقاء والتطور الذي يرتفع بجودة الحياة ، ومن ثم تختفي الأحقاد والمطامع ،وتزداد المودة والألفة ، ومن ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة شاملة تشمل كل البشر ، وتتحول قيمة الحياة معها إلى قيم الحرية ، وقيم العدل ، وقيم المساواة .

**الهدف الرابع** – تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم ، يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإليكترونية ، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتخليق وصناعة المعلومات .
ومن ثم فإن كثرة الاحتكاك ، والتعامل ، والتداول سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية ، تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة .

**الهدف الخامس** – الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء ، وبمعنى أن يتم تدريجياً تذويب الفوارق ، خاصة فوارق الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري ، حتى يحدث التقارب ، والانسجام ، والائتلاف ، والتوافق .
ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضاري لتأكيد الهوية العالمية ، ولتحقيق تحسينات مضافة في الوجدان والضمير الإنساني ، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ، ووحدة الحقوق لكل منهم ، سواء ما كان مرتبطاً بحق

الحياة ، وحق الوجود ، وحق الاستمرار ، وحق الاستمتاع بخير الدنيا ... الخ .

**الهدف السادس** - تعميق الإحساس والشعور العام ، والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية ، وإزاحة وإزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري والنوعي وصولاً إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصبات والتناقضات الانفراطية ... ومن ثم فإن العولمة تصبح أول واقع إنساني في التاريخ ... وفي الوقت ذاته لن تكون آخر واقع في هذا التاريخ ... فالعولمة تحتدم وتشتعل في عقول البشر ، وفي ضمائرهم وفي وعيهم وإدراكهم بالمصير الإنساني الواحد المحتوم تأكيداً لوحدة الهوية الإنسانية لسكان الأرض .

**الهدف السابع** - انبعاث ، وبعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار وتبصر فاعلة كتيار كهربائي يسري ويداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم ويخاطب أحلامهم ، ويوقظ من النوم أحلام وآمال كانت نائمة ، ويدفع بها دفعاً إلى السطح لتظهر وتعبر عن ذاتها ، ومن ثم تصبح الرؤية فاعل في المنظور البشري سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات ، وبالتالي يكتسب تيار العولمة من القوة ومن القدرة ما يؤهله لمزيد من التدفق القوي من المنابع إلى اتساع التجارب ، إلى آفاق الطموحات .

لقد أصبحت العولمة واقعاً قائماً بالفعل ، بجوانبها الثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وبواقعها العسكري الذي ظهر بوضوح في حرب الناتو مع يوغسلافيا ، وفي ضغوط القوى الكبرى على أطراف نزاعات وصراعات دولية لكبح جماح العنف ، ووقف العناصر عن الخروج عن إطار العولمة ... إن العولمة أصبحت مثل الذرَّة ، قابلة للانشطار ، وقابلة أيضاً للاندماج ... وفي انشطارها واندماجها تنبعث منها طاقات للحركة وللنور وللحياة مندمجة وفاعلة ... كما أنها فوق ذلك ، قابلة لأن تخرج منها أشياءجديدة بحكم قوة الابتكار ، وانطلاقة الفكر ورجاحة السلوك ورشادته .

إن العولمة بذلك لها بيئتها ، ولها مناخها ، ولها عواملها الفاعلة ، ولها قواها المتفاعلة ، وإن أهداف العولمة بشكل عام ، هي أهداف كل من هذه العناصر بشكل خاص ... وإن ما يشمله

الخاص لابد وأن يحتويه العام بالكامل ... ومن ثم فإن العولمة كاتجاه وكمرحلة في الحضارة الإنسانية سوف تليها مراحل أخرى ... وإذا كان البعض رأى في العولمة : –

- تحولاً عن مركزية السلطة إلى لا مركزية السلطة وتعدد مواقع السلطة والمسئولية ، فإنها بشكل أو بآخر تتجه إلى وحدة السلطة وإن كان لا يتم ذلك بشكل مركزي في مراحله الأولى ، فإنه سيتجه إلى المركزية في مراحله الوسطى وقبل الأخيرة .
- تحولاً عن مركزية اتخاذ القرارات إلى تعدد مواقع صنع القرار والمشاركة في اتخاذه ، ومن ثم يأتي شكل جديد من أشكال وحدة اتخاذ القرار الذي شارك الجميع في صنعه ، وقام البعض بتنفيذه ، وإن كانت الاستفادة شاملة للمجموع العام .
- تحولاً عن قومية المشروعات إلى المشروعات عابرة القوميات متعدية الجنسيات تنتقل من خصوصية الخاص إلى عمومية العام ، وتحقق هدفاً مزدوجاً قائماً على الفعل الاستثماري وتفعيل الموارد والإمكانيات المتاحة ، ومن ثم تملك تجديد ذاتها وتبتكر رؤاها مع الظروف والأحوال المتغيرة .
- تحولاً عن الشمولية الإنتاجية إلى التخصص وتقسيم العمل والتنافسية الجزئية الابتكارية القائمة على الإبداع في النظم الإنتاجية والتسويقية ، والتمويلية ، والكوادر البشرية ، وبما يخلق ويؤدي بالضرورة والتلازم إلى شكل فعال من أشكال الاعتمادية المتبادلة ، ومن أشكال التعامل والتعاون ، ومن أشكال التفاعل المشترك في إطار الكيان العام المتوحد الناجم عن العولمة .
- تحولاً عن الاهتمام بكل ما هو مادي ملموس ، إلى كل ما هو معنوي غير ملموس مع زيادة القيمة المضافة المتحققة عنه ، والتي من خلالها وبها وفيها يزداد الدخل ويتسع العائد ، ويرتفع المردود ، ومن ثم يخلق إحساساً متعاظماً بزيادة الإشباع ، ويدفع البشرية إلى الطموح لتحقيق مستوى حياة أفضل وأرقى .

إن هذا في الواقع هو المصير الذي تتجه إليه كافة دول العالم ، وتتحول معه وفيه وبه ، قوى مراكز الفعل إلى مراكز عامة مفتوحة تعتمد على التجزئة ، وعلى التفتت ، وعلى الذوبان والاندماج ، وعلى التخصص الدقيق ، مع تضخيم الإنتاج ... إن نظرة إلى أي منتج إليكتروني متاح في الأسواق ، بل إلى أي منتج من المنتجات ، سوف يلاحظ تعدد مراكز إنتاجه ، وتنوعها ،

واختلاف مناطق الإنتاج للمكونات الداخلة فيه ، وحملها لأكثر من جنسية . ومن ثم فإن العولمة تتحقق بشكل سريع وفعال، فلم تعد مراكز الإنتاج تفصلها المسافات ... بل تذوب وتتلاشى معها المسافات بفعل مناهج التنافسية الارتقائية التي تطور في حجم المشروعات ، وفي أشكالها التنظيمية، وفي أساليب إدارتها ، وبشكل مستمر ليس للتلاؤم فقط مع الأوضاع الظرفية الحاضرة ، ولكن وهو الأهم لصنع مجالات تنافس فائقة وفارقة في المستقبل ، وتستخدم بفاعلية كاملة من أجل الوصول إلى النفاذية إلى الأسواق العالمية .

إن العولمة ليست قائمة على التماثل والمحاكاة ، وإنما قائمة على التنوع والتخصص وتقسيم العمل ، وهو ما يفترض أوضاع جديدة من التكامل التشابكي ، والاعتمادية المتبادلة ، والتعاون ، والاندماج ... ومن ثم فإنه يتعين إحداث ترتيب خاص ، ونظام جديد فاعل ومتفاعل ، ومتساند ، قائم ليس على نفي الآخر ولكن على وجوده وعلى التعاون معه ، ، وعلى الاعتماد عليه ، ولكن في إطار ذلك الترتيب الجديد ، الذي يجعل من منظومة العولمة نظاماً متكاملاً في ذاته ، له عناصره، وله مدخلاته ، وله مخرجاته ، وفوق كل هذا له نظام التشغيل الخاص به ، الذي يحرص على توليد القيم وإحداث التراكمات ، ومن ثم فإن العولمة وهي تواصل زحفها الصاخب ، فإنها تلقي بثقلها على مليارات البشر ، وتضغط على عشرات الآلاف من المؤسسات والشركات لكي ينضموا إلى ركب العولمة ، للاستفادة من مزايا ومكاسب الفرص التي تخلقها عمليات التعولم ،وما تتيحه من ابتكارات في الوسائل والأدوات والمناهج في :

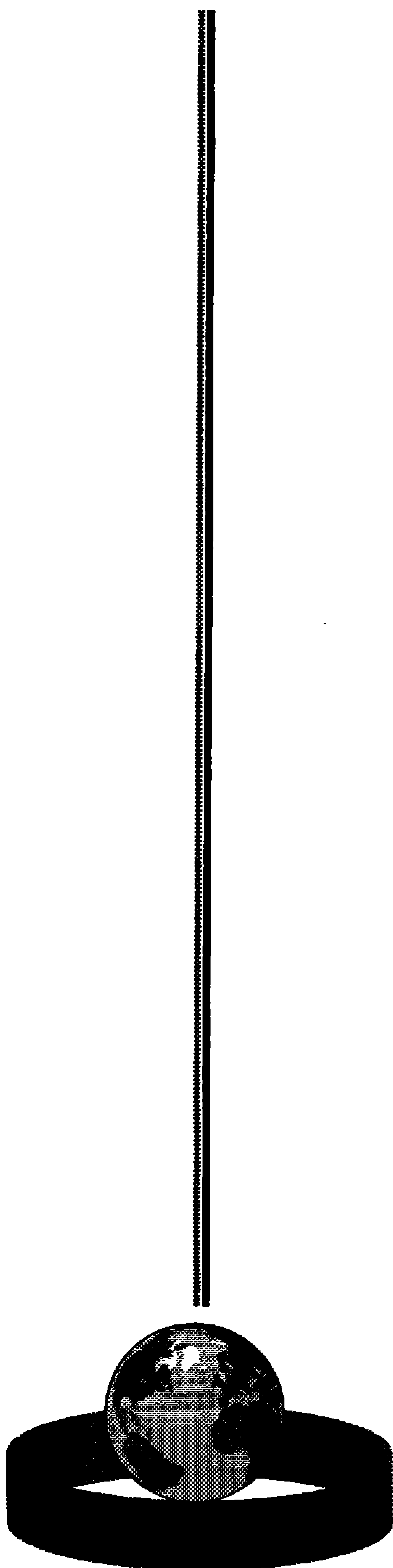
- قيادة وإدارة الأعمال سواء على مستوى المشروع المتعولم ، أو على مستوى وحدات وأجزاء هذا المشروع ، وفي إطار استخدام نظم ابتكارية للتخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه ، والرقابة ، شاملة مجالات: الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، صانعة أوضاعاً ومحركات توازن عالية الفاعلية .
- تصميم سياسات تمويل ابتكارية خلاقة تتحرك ذاتياً وجبهوياً لتوفير الأموال اللازمة والكافية لعمليات الاستثمار ، وفي الوقت ذاته إنشاء مؤسسات تمويلية عالية الكفاءة، ليس فقط في مجال تنمية المدخرات وتعبئة الفائض الفعلي ، ولكن ، وهو الأهم ، في إيجاد وتخليق وسائل وأدوات تمويلية ونقدية جديدة .

ـ فتح إمكانيات هائلة للتبادل الدولي وزيادة العائد المتولد عنها ، مع تعميق وحدة العالم وزيادة فاعليته .

ـ استخدام سياسات تدريبية نشطة لإكساب المعرفة والخبرة والارتقاء بالقدرة وتنمية المهارة لتتناسب مع متطلبات العولمة .

ـ تحقيق الاتصال الفائق والمتكامل وإقامة علاقات مشاركة متعددة ومتعدية الجنسيات مما يعظم الشعور بالعولمة .

ومن ثم فإن العولمة لا تملك فقط قوة الإنتاج ، ولكنها أيضاً تملك قوة التسويق ، وقوة التمويل ، وقوة الكوادر البشرية ، وهي تحكمها مصالح ، وهي ذات طابع انحيازي لصالح البشرية جمعاء . إن العولمة أدت إلى جعل كوكب الأرض وعاءً واحداً يعيش ويتعايش الجميع فيه .



## الفصل السابع

# • ماهي آثار العولمة ؟ •

اجتاحت ظاهرة العولمة ، وتيارها السريع الدول والحكومات والبشر، وباتت على كل لسان، وأصبح كل فم يلوكها قبولاً أو رفضاً ، أو محذراً من خطر تجاهلها وباعتبارها واقع حتمي علينا أن نتعامل معه.

ومن خلال معايشة هذا الواقع الذي دفعت إليه ظاهرة العولمة ، ومن خلال استقراء تاريخ الأمم والشعوب وتحليل ودراسة الظواهر الإنسانية التي عاصرتها البشرية ، فإن مسيرة التاريخ الإنساني تظهر أن حياة الإنسان في الكون قائمة على التوازن ، وأن للتوازن آليات حاكمة ومتحكمة وضابطة لإيقاع الأحداث ، وتصبح أي ظاهرة نتاج حراك متصل ومتواصل يتم من خلاله تشكيل معالم الظاهرة ، التي تتحول إلى واقع حي ملموس بالتراكم المعرفي والإنمائي الذي تتحدد أبعاده :

- من جذور الماضي السحيق في أعماق التجربة الإنسانية .
- في أوضاع وظروف الحاضر بمعطياته الظرفية .
- من تطلعات المستقبل بطموحاته واحتمالاته المرتقبة .

إن توازنات القوى في الظاهرة الجديدة تدور وتفرض نفسها ، وتتحرك آخذة زمام المبادرة ، وهي توازنات بالنسبة للعولمة لازالت تتشكل ، ولم تأخذ شكلها النهائي بعد ، ومع تكاثف المتغيرات الدولية ، ومع تصاعد حدة الأحداث ، وتنامي تيار العولمة ، وحصوله على روافد جديدة تغذيه وتدعمه على المستوى الداخلي الوطني ، وعلى المستوى العالمي الخارجي ، فإن ظاهرة العولمة اكتسبت ملامح قوة هائلة وانتقلت محاور الحركة من أوضاع توازنية معينة ، إلى أوضاع جديدة كما يوضحه لنا (شكل ــ 33).

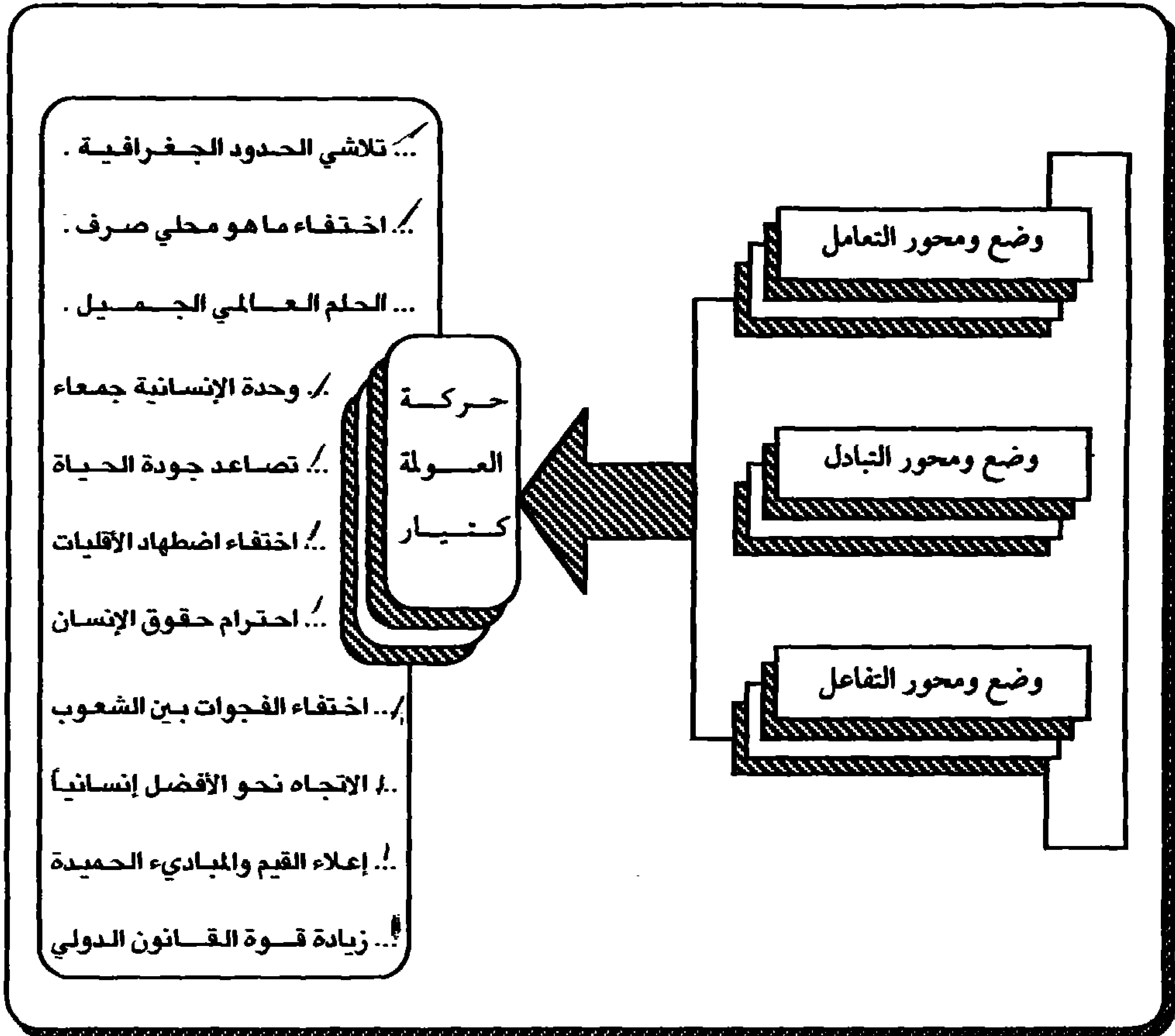
حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن العولمة لها العديد من محاور الحركة ، وأهمها ثلاثة محاور هي :

**المحور الأول: محور التعامل القائم على التعرف بالآخرين:**

حيث يعتمد هذا المحور على التعامل مع الآخرين وإنهاء حالة من الانعزال والاغتراب ، وتحقيق الألفة والتقارب معهم ، وإدخالهم منظومة التعامل الفعال الذكي ، القائم على جعلهم شركاء ، وجعلهم فاعلين داخل منظومة متكاملة فاعلة ، وإيقاف كافة أشكال التعامل الفردي سواء بالأخذ بمفرده ، أو العطاء بمفرده .

(شكل ـ 33)

أوضاع ومحاور الحركة في تيار العولمة




**المحور الثاني : محور التبادل :**

أي الانتقال إلى الإحساس والاقتناع بالتكامل مع الآخر ، ويتم التبادل أخذاً وعطاءاً ، ومن ثم يتعاظم الإحساس بالتوازنات الحركية القائمة على الإدراك الواعي بأهمية أن يكون الآخر منتجاً ومبدعاً وأن يكون إنتاجه صالح للتبادل ، وصالح للاستخدام ، وأن يكون إنتاجه مطلوباً ، في الوقت الذي يكون الآخر محتاجاً إلينا ويحتاج إلى إنتاجنا ، ومن ثم يحدث التقارب الواعي الذكي بأهمية المشاركة في عالم من المبادلات .

**المحور الثالث : محور التفاعل:**

الذي ينتقل بالتوازنات إلى توظيف وتشغيل الآليات ، والارتقاء بالأوضاع التوازنية العامة إلى تحريك التوازن إلى مستويات أرقى وأفضل وأكثر إنتاجية وقيمة ، مع فتح الباب واسعاً أمام قوى الإبداع والاختراع والابتكار ...

وهي جميعها محاور متراكمة كل منها يؤسس ويبني للآخر قاعدة ارتكاز وانطلاق من أجل : تحقيق تلاشي الحدود الجغرافية الفاصلة بين الشعوب ، وإنشاء قوى حركة فاعلة تعمل على اختفاء كل ما هو محلي صرف ، وابتلاعه في نطاق الحلم العالمي الكوني الجميل، والذي يتوحد ويتحدث عن الحلم في وحدة الإنسانية جمعاء ، وتصاعد جودة الحياة ، ومع تصاعد العموميات يختفي اضطهاد الأقليات ، ويزداد بالتبعية احترام حقوق الإنسان ، واختفاء الفجوات بين الشعوب ، والاتجاه نحو الأفضل إنسانياً ، ويكون أساس ذلك هو إعلاء القيم والمبادئ الحميدة، والتي تفرض خضوع الجميع للقانون الدولي ليكون هو أساس تحقيق العدالة على مستوى كافة شعوب العالم ... ومن ثم فإن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومندفع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية تجاه الوحدة والتوحد ، وتجاه إنهاء عزلة الفرد عن عالمه ، إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه ، وفي الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وتنمية مصالحه ومكاسبه ، ولعل حدوث ظاهرة الديمقراطية الإليكترونية وقيام الأفراد بالتصويت في الانتخابات واستطلاعات الرأي إليكترونياً ما يشير إلى ذلك .

ويمكن إجمالاً القول أن للعولمة نوعان من الآثار هما : –

– آثار سلبية ذات مخاوف شديدة .

– آثار إيجابية ذات قدرة جذب هائلة .

وفيما يلي عرضاً موجزاً لكل من النوعين السابقين :

## أولاً - الآثار السلبية للعولمة :

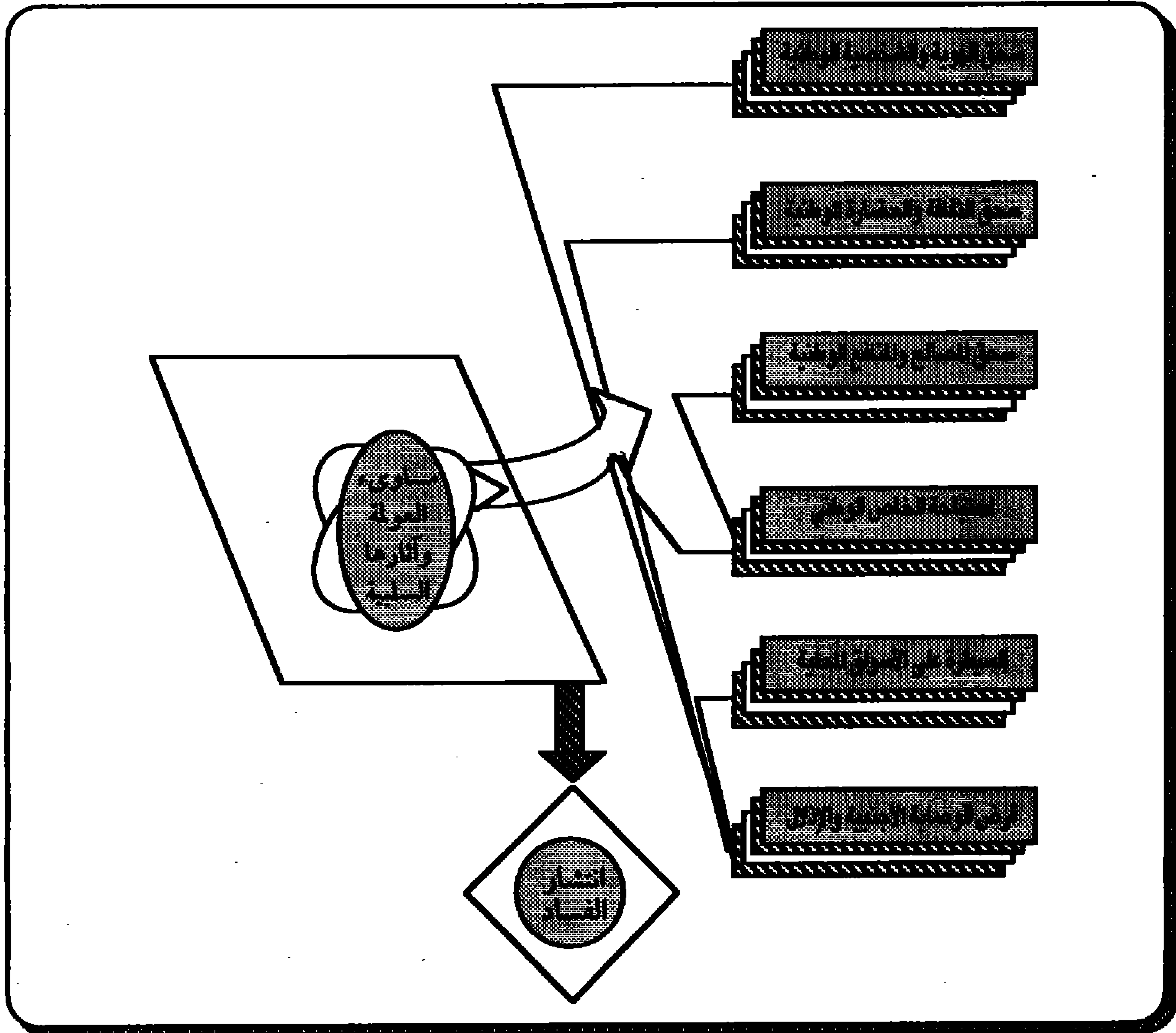
يرفض الكثير من كتاب ومفكري العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على "أمركة العالم" وتهميش الشعوب وإذلالها ، وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية ، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة ممسوخة مما

لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض ، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوهاً وممسوخاً ومنسلخاً عن ذاته وعن واقعه ..... ومن ثم يكاد الرفض للعولمة هو رفض للهيمنة الامريكية .

وقد عمد أصحاب هذا الاتجاه الفكري إلى مقاومة ظاهرة العولمة ، وإثارة جدل واسع حول اثارها السلبية ، ومساوئها المنتظر أن تتحقق والتي يظهرها لنا (شكل ـ 34) .

(شكل ـ 34)

مساوئ العولمة وآثارها السلبية




إن العولمة في جانبها السلبي تتضمن عواقب خطيرة تتجسد في : تهميش دور الدولة ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية .. غياب الضوابط والقواعد الحاكمة للسلوك ، ومن ثم تظهر القوى الطامعة وتظهر الجريمة المنظمة ، وتظهر قوى الاستغلال والانتهازية والقهر والبلطجة ،

مع توحش الفوضى ، ونمو آليات ووسائل ساحقة كاسحة ضارة بمصالح الشعوب ، خاصة تلك التي تفضل العزلة والتهميش والخروج عن تيار العولمة الجارف . وتتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلي :

أ- سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية ، وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية ، أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة ... بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه ، ويتنصل من جذوره ، وهو ما سبق أن تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من أسر وعشائر إلى قبائل ، ثم إلى شعوب، ثم إلى أقاليم ، ثم إلى ممالك وامبراطوريات ، ثم إلى دول ... والآن إلى مجتمع عالمي مفتوح .

وفي واقع الأمر فإن الإنسان في هذا التطور لم يفقد هويته ولم يتخلى عن شخصيته ، بل اكتسب هوية وشخصية جديدة ، شخصية أكبر من حيث المحتوى ، وأعمق من حيث المضمون، وأوسع من حيث المدى .. عما كان عليه من قبل ، وفي الوقت ذاته لم تفقده جذوره أو تسلبه أصوله ، بل ظل محتفظاً بها كواقع حي ملموس ، يعود إليه ويرتكن عليه ، خاصة عند الاختلاف مع من هو مثله من البشر عندما تسود الأطماع وينزع الجميع نحو التفاخر ونحو البحث عن تصنيفات الامتياز العنصري .... فعلى سبيل المثال فإن الإنسان العالمي سوف لا ينتسب إلى العالم فقط ، أو إلى دولة معينة بذاتها ، وإلى مدينة بذاتها ... بل سيكون أيضاً متنسباً إلى حي أو قرية تم ميلاده فيها ، وعاش فترة بين أهلها ... ومارس مع القاطنين علاقات ممتدة ومتعددة الجوانب .

ب- سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية ، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد ، وتاريخه الوطني ، والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد ، أي فصل الجذع عن الجذور الممتدة ، وفصل السطح عن الأعماق ، وإيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعاً وليس خاص بأشخاص بذاتهم أو بمناطق جغرافية بذاتها .

وهو ما تصنعه الآن وتقيمه وسائل الإعلام المختلفة وباستخدامها البث المباشر للعالم بأسره

من خلال الأقمار الصناعية ، والتي تعيد تشكيل الذاكرة والوعي الخاص بكل البشرية ... ويضيع ويختفي الخاص ويبتلع من جانب العام ، وتذوب الخصوصية الوطنية مع تعاظم الاتجاه نحو العولمة ، واستخدام آليات الإبهار بوحدة العالم ، وتنمية التعامل مع عالم بدون حدود سياسية ، ودون قيود الانتماء لوطن محدد أو دولة بعينها ، ودون الحصول على تصاريح أو موافقات أو إذن أو إجراءات حكومة بذاتها ... وهو ما يمكن لمسه من أنشطة الشركات متعدية الجنسيات Transnationals ، ومن شركات التواصل الفضائي التي تبث إرسالها إلى كافة دول العالم .... أو من خلال الإلحاح والحث والملاحقة الخبرة إلى درجة العدوان على الهدوء وراحة البال وإعاشة الجميع في إطار من القلق وعدم التوازن الذي يسمح بتسرب آراء جديدة ، تتحول إلى وجهة نظر جديدة ، تتحول إلى مبادئ جديدة ، تتحول إلى عقائد جديدة ....

وفي واقع الأمر فإن العولمة هي فرصة هائلة لنقل الخصوصية الثقافية إلى نطاق العالم ، ونشرها بواقعها المتميز ، وجذب البشر إلى فهمها والاقتناع بها ، بل والانتماء إليها .

ج- سحق المصالح والمنافع الوطنية ، خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة ، أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات ، ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع ، ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه ، خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها ، أو عاجزة عن حماية مكاسبها ، أو تسيطر عليها قوى معارضة تستنزفها .

فكثيراً ما تكون المصالح الضيقة والتقوقع المحلي قد أفرز نظماً إنتاجية هشة ضعيفة فاقدة لأي مزايا تنافسية ، ولا تستطيع الاستمرار دون حماية جمركية مغالى فيها ، ودون قيود إدارية تساعدها على الاستمرار . ومن ثم تعمل العولمة على القضاء على هذه المشروعات وابتلاعها وإعادة تشكيل محاور إنتاجها.... ومن ثم تفقد الدول وظائف لأبنائها لصالح أبناء دول أخرى ، وتفقد الحكومات موارد مالية وتمويلية لصالح حكومات أخرى .

وفي واقع الأمر ، فإن هذه السلبية هي إيجابية وليست سلبية ، فالكيانات الضعيفة الهشة الممتلئة بالفساد والتي تقوم على هدر الموارد ، سوف تختفي ، وتحل محلها كيانات أكثر قدرة ، وأكبر فاعلية ، تعطي وظائف متعددة للكفاءات ، وتطهر نفسها من الفساد وفي

الوقت ذاته تفتح مجالات أخرى وأفضل وأرقى لهؤلاء العاطلين وتقوم بتوظيفهم ، ومن ثم يتحقق للدولة الموارد التمويلية اللازمة لها .... ويضاف إلى ذلك أن الدول المتقدمة أصبحت الآن تعاني بشدة من طول عمر الأفراد لديها ، ومن أن 60٪ من السكان يعيشون فوق 60 عاماً ، أي على المعاش ، وتحتاج إلى تجديد ذاتها ولا تجد الشركات الدولية أمامها سوى أبناء الدول النامية من الشباب لسد احتياجاتها من القوى العاملة ، وهو ما تدفع إليه تيارات العولمة الاجتياحية .

د- إستباحة الخاص الوطني ، وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك ، وبصفة خاصة ، عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور ، أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة .

فالعولمة تمتلك القدرة على النفاذية للأعماق وليس فقط التأثير على السطح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني ، ومن ثم فإن الخاص الوطني بتعقيداته وما ينطوي عليه من نماذج تقليدية اجتماعية (قبائل/ عشائر/ تعصب وانحياز ، أقليات وأغلبية/ عنصرية جغرافية وطائفية ودينية أو ثقافية .. الخ) ... كانت قادرة في وقت ما على مقاومة التحديث والتطوير ، وأصبحت بحكم تيار العولمة هامشية التأثير لا تملك الوقوف أمام تدفقات تيار العولمة ، وتجليات التعولم بأشكاله المختلفة .

وفي واقع الأمر فإن العولمة تزيد التهميش لكل ما هو سلبي ، وتزيد التأكيد على كل ما هو إيجابي إنساني ، خاصة وأنها بوتقة احتوت كافة الحقوق والحريات ، وأن ما هو محلي خاص إذا لم يكن يؤكد عليها ويجعلها تكليف ، فإن العولمة سوف تفرضها كحق طبيعي.

هـ- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها .

وبمعنى آخر فإنها سوف تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلي ووطني صرف ، وتحويله إلى جزء من كيان عالمي محض ، وبصفة خاصة إذا ما كان قابلاً للتعولم ... أما إذا لم يكن فسيتم تهميشه وعزله تمهيداً للقضاء عليه .

وهو في الواقع يعود بشكل أو بآخر إلى إحدى إيجابيات العولمة ، وهو القضاء على

حرمان وعزلة بعض مناطق العالم عن التمتع بمنتجات العالم ، وبحقوق الإنسان ، وأولها الحق في الحياة الكريمة ، والحق في أن يمارس الإنسان حياته المشروعة بالمساواة والعدل والإنصاف مع كافة البشر ، وبدون أي تمييز أو تفرقه أو عنصرية أو اضطهاد .. وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بخصوصيته وفقاً لإرادته وحريته في اتخاذ القرار ، والذي يراه مناسباً محققاً لآماله وأهدافه ورؤيته .

و- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي ، وباعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ، ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من إفرازاته وثماره ... بل ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة ، حتى يتوقف عن ممارسة أي مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه والاستجابة لمتطلباته التي يقدمها .

وقد يحدث نتيجة لذلك عمليات مقاومة مضادة وعمليات تشويش ، ومحاولة لتزييف الواقع ، وإيجاد لبس وتداخل وتشكيك في مصداقية العولمة ، والالتفاف حولها في محاولة للإبقاء على المحلي الخاص ... إلا أن الممارسات الحصيفة والقوية للعولمة سوف تؤدي إلى تغيير هذا الاتجاه ، وتحويله إلى تيار مختلف تماماً ... تيار مختلف بحجم ما سوف تفرزه العولمة من نتائج جد مختلفة مثل :

- نظم حياه أكثر يسراً وأكثر إشباعاً ، وأفضل من حيث الظروف المعيشية، وأرقى من حيث الوفرة الحياتية من النظم التقليدية الحالية ، وهو ما يجعل الحياة تتقدم ، ويجعل حب الحياة يدفع إلى مزيد من التطور والارتقاء.
- أنظمة عمل أفضل من حيث : الصحة ، والحماية ، والأمن ، وكذلك من حيث : العائد ، والدخل ، والمردود ، وأرقى من حيث : التقنيات ، ونظم العمل ، وأساليب المشاركة ، والإدارة الذاتية ... ومن حيث قدرتها على تحقيق وإثبات الذات ، وتحويل الأحلام والطموحات الشخصية إلى حقيقة فعلية قائمة على الابتكار والخلق والإبداع الذاتي .
- أنظمة امتصاص للتوتر والقلق واختفاء الصراع القائم بين ما هو محلي وما هو عالمي ، ومن ثم توحد الجهد في إطار الأنظمة المعيارية القياسية الجديدة ، ومنظومة الأولويات والأذواق والتفضيلات .

ويبقى عنصر سلبي يدعيه المعارضين للعولمة ، وهو أن العولمة وهي تهدم النظم المحلية ، فإنها تعمل على إفساد هذه النظم من أجل إيجاد قوى رفض لها ، وتكوين معارضة داخل هذه النظم لها ، ومن ثم تفكيك هذه النظم المحلية من الداخل. وفي واقع الأمر ، فإن الفساد الذي يدعيه البعض هو من صنع النظم الداخلية ، بل هو قائم فيها ، وإحساس هذه النظم بقرب نهايتها المحتومة يدفعها إلى مزيد من الفساد ، ومزيد من النهب ، ومزيد من القهر والطغيان ... وبالتالي فإن الفساد الذي قد تؤدي إليه العولمة هو عملية ظرفية مرحلية مؤقتة ، مرهونة بالفترة الانتقالية ما بين الإبقاء على المحلية وما بين الاتجاه نحو العولمة ، وكلما كانت هذه الفترة قصيرة ، كلما أمكن القضاء على الفساد ، خاصة وأن العولمة تملك من القوة والقدرة والفاعلية ما يحقق هذا الهدف .

لقد أدان البعض العولمة بأنها وفرت إطار أكبر للجريمة المنظمة والتي تقدرها مصادر الأمم المتحدة بحوالي 1.5 تريليون دولار ، وما تشمله من جرائم شديدة البشاعة مثل التجارة بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والتي بلغت 7 مليارات دولار .... إلا أنها لم تظهر أن هذه الجرائم كانت قبل العولمة ، وأن ظهورها بهذا الحجم هو الذي حققته البواكير والإرهاصات الأولى لتيار العولمة الجارف ، الذي عمل كمصباح مضئ أضاء ظلام كهوف الجريمة المنظمة فأظهرها على حقيقتها .

كما ادعى هؤلاء البعض أن العولمة بتناقضاتها سوف تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتراجع خطط ومعدلات التنمية ، وضياع حقوق الإنسان ، وزيادة الديكتاتورية ، وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الفقيرة وبين الدول الغنية ، وازدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤساً ، والذي يظهر من أن خمس سكان العالم الذين يعيشون بالدول ذات مستوى الدخل المرتفع يتحكمون في 86% من أسواق التصدير في العالم ، و68 % من الاستثمارات ، و74% من الاتصالات التليفونية ... وبالتالي فإن ما تحصل عليه الدول النامية والفقيرة قليل ، ومن ثم فإن العولمة سوف تؤدي إلى استقطاب خطير لقوى الاستثمار ، وقوى الإبداع ، وقوى الابتكار ، ... وإن الدول المتقدمة الفاعلة في العولمة سوف تستحوذ عليها ... وإن باقي العالم سيعاني من التهميش والانكماش ... وإن من سيقبع ساكناً متخذاً دور المتلقي السلبي سوف يعاني بشدة من العولمة .

إن المنظمات الاقتصادية الدولية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ..الخ تسيطر عليها الدول المتقدمة ، ومن ثم فإن هذه المنظمات

سوف تراعي مصالح الدول المتقدمة في عصر العولمة ... ولعل نظرة فاحصة على ما يحدث ويتم في أسواق العالم سوف نجد أن التدفقات المالية الساخنة التي تجتاح هذه الأسواق وتستثمر في الأسهم والسندات المطروحة في البورصات تصل إلى 1.5 تريليون دولار يومياً معظمها يتم في أسواق الدول المتقدمة ... وإنه إذا كانت العولمة ستحول العالم كله إلى قرية واحدة ... فإنه لا يعني ذلك أن جميع سكان العالم سيكونون في هذه القرية ... كل هذا وغيره وإن كان يحمل بعض الحقيقة ... ويتحدث عن الأوضاع الحالية ، فإنه ببساطة يتحدث عن وضع تاريخي مصاحب لحركة العولمة حالياً ... وإنه بالطبع لن يكون مصاحب لحركة العولمة غداً ... حيث ستكون هناك إرهاصات لإنشاء حكومة عالمية ، تعمل على الارتقاء بالبشرية ، وعلى تحقيق حقوق الإنسان ، وعلى إحداث التنمية المتكاملة المستدامة ، وحل المشاكل والنزاعات الإقليمية ، وإيجاد مستوى أرقى وأفضل للبشرية في ظل كونية تتعاظم فيها الاكتشافات يوماً بعد يوم ، ولحظة بعد لحظة .

وإذا كانت هذه السلبيات تظهر وتوضح بعض جوانب ظاهرة العولمة ، فهل معنى ذلك أن نقف أمامها ، وأن نهرب منها ، وأن نغلق الأبواب والنوافذ ونضع أسوار وحواجز فاصلة بيننا وبينها ... أم ينبغي أن نتنبه لها ، وأن نعالج هذه السلبيات واستخدام العولمة لتحقيق مصالحنا وبشكل سليم ، إن إعمال العقل ورجاحة الفكر وسلامة الرؤي سوف تسقط هذه السلبيات، وهو ما يمكن لنا لمسه من خلال معرفة الآثار الإيجابية للعولمة .

## ثانياً - الآثار الإيجابية للعولمة : -

تكتسب العولمة ديناميكية حركية جيدة قائمة على التنظيم الشبكي الذي يحققه أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد .

حيث يرفع مؤيدو حركة العولمة ، شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الشعوب ، وحلمت به في كافة مراحل تاريخها ، وبخاصة أن العولمة ما هي إلا تطوير وامتداد لحركة المصالح الدولية ، وتوحيد لأسواق العالم يتم فيه تجاوز كافة الصدوع والحواجز الفاصلة بين الأمم عبر معابر من المصالح المشتركة .

إن المحور الاقتصادي للعولمة هو المحور الرئيسي ، وأهم أدواتها الفعالة الشركات عالمية النشاط متعدية الجنسيات ، ذات القدرة النفاذية العالية والتي تخترق بها كافة الحواجز والحدود، والتي

تمتلك مزايا التفوق التنافسي الفائق ، ومن ثم فإن العولمة تقوم على الانتخاب الانتقائي للمتفوقين .

إن فتح الأسـواق أمام المتفـوقين سوف يزيد من كفـاءتهم ، وفي الوقت ذاته يعمل على تحفـيز الآخرين من أجـل تحقيق مـزيد من التفـوق . كما أنه من نـاحية أخـرى فإن التكنولوجـيا والتـقنية الحديثـة سوف تدفع إلى أبعاد غـير مسبـوقة في الإنتاج وفي الإنتـاجية ، وفي تدنيـة التكلفة ، وفي خفض أسعار المنتجات ، مع تحقيق أرباح مناسبة .... إن هذا بالفعل تترجمه عوامل الرغبة والنزوع الطبيعي نحو الأرقى والأفضل ، وما تمليه اعتبارات البنية الكلية التي تتجاوز عند تكاملها واتساعها كل ما هو قائم ومعروف الآن .

إن العولمة سوف تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة . فالعولمة تؤكـد أن في كل لحظة ، وكل دقيقة ، يكـتشف عالم ما ، وفرد مـا في هذا العالم في لحظة عبـقرية شيـئاً جديداً ، بل إن كل لحـظة يولد فيهـا جديد مبـتكر ... والعولمة فرصـة هائلة من أجل الاستفادة من هذا الجديد وبفاعلية كاملة .

بل يمكننا القـول أن العولمة مليئـة بالفرص ، مثـلما هي مليئـة بالتهديـدات ، وأهم الفرص التي تتيحهـا العولمة تلك الكامنة في إمكانية الوصول إلى المعرفة الشـاملة ، أي إلى البيانات والمعلومات التي يحوزها الآخرين ، والبناء عليها ، وتطويرها في المجالات الرئيسية التالية :

* المجال الاقتصـادي والذي من خلاله يتم إعادة تشكيل العالم إنتاجاً وتسـويقاً وتمويلاً وتنمية بشرية ، ومن خلال مؤسسات اقـتصادية عالمية بالغة الضخامة لدرجة غـير معهودة ، وتشرف على الجانب الاقتصادي للعولمة ، وتقوم بانتهاج سـياسات يكون من شأنها تعزيز وتنمية ثروة العالم وسبيلها إلى ذلك هو :

- وحـدة أسواق المال العـالمية ، ووحـدة مقـاييسـه النقدية ، ووحـدة العملة العـالميـة ، ووحدة السياسات المالية والنقدية المطبقة في جميع أنحاء العالم ، بحيث يصبح العالم وحدة واحدة.
- تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مسـتوى جميع مناطق العالم امتصاصاً للفوارق القائمة الآن وتوحيداً وتطبيقـاً لنظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكوارد البشرية التي ثبت بالفعل نجاحها .
- التحول من اقتصاد الجزء الخاص ، إلى اقـتصاديات المجموع الكلي العام ، وبما يعنيه ذلك

من امتداد وفورات النطاق والسعة والحجم إلى آفاق أكثر اتساعاً وأكبر مدى ، وهي وفورات قائمة على زيادة التفعيل الاستثماري والارتقاء بإنتاجيته في كافة المجالات .

* المجال التفعيلي الإداري والذي من خلاله يتم تفعيل تيار العولمة تخطيطاً ، وتنظيماً ، وتحفيزاً، ومتابعة ورقابة ، وبالشكل الذي يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن العولمة ليست صدفة عشوائية ارتجالية ، وإنما هي نتاج عمل إداري عاقل ورشيد ، وجهد منظم وفعال قائم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، أدى إلى البحث عن طرائق جديدة للإدارة ، ومن ثم بروز فكر إداري متعولم يدير المشروعات بالأسلوب والشكل الذي يتفق مع احتياجات ومتطلبات العولمة ... وتؤدي إلى وجود أنماط إدارية مبتكرة من أهمها مايلي :

- الإدارة الابتكارية .
- الإدارة بالمشاركة في الربح.
- الإدارة التفعيلية .
- الإدارة مدى الحياة .
- الإدارة بالتجوال .
- الإدارة الرمزية .
- الإدارة عن بعد .
- إدارة المزايا التنافسية .
- إدارة المستقبل .
- إدارة الوقت التفاضلية .
- إدارة التحديات .
- الإدارة بالقيادة .
- الإدارة التفاوضية .
- الإدارة العقائدية .
- الإدارة الجماعية.
- الإدارة التحفيزية .
- الإدارة المجتمعية .
- الإدارة بالتسيير الذاتي .

وغيرها من نظم الإدارة ، وما يجود به الفكر الإداري من جديد كل يوم .. وكل لحظة .

* المجال الثقافي ، وبأبعاده الكلية الشاملة ، وباعتبار أن الثقافة هي منتج واسع التسويق يتم تسويقها على نطاق العالم بكامله ، وبشكل تجاري فائق غير معهود من قبل ، ومن ثم بروز وعي جديد وإدراك ، ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائل ووسائط ثقافية جديدة تتفق مع عصر العولمة . إن الثقافة وهي تعمل على تدفيع الفعل للتعولم ، ولما تقوم به من خلق ابتكاري لرموز هذا الفعل، فإنها تخلق معه وفي نفس الوقت قوة جارفة تمتص وتبتلع التناقضات القائمة ، وتوجد ذاتها مع ذات تيار العولمة .... ومن ثم فإن أحادية اللغة الأصلية

للفصل ، تغلبت عليها وبقوة تعددية النص كلغة وكمفهوم وكحوار ، إلى الدرجة التي أصبحت هناك دوريات ، ومجلات ، وصحف ، وكتب تنتشر وتوزع بعده لغات في ذات اللحظة وفي نفس الوقت .

* المجال السياسي من حيث إحلال مجموعة مختلفة من القضايا السياسية العالمية محل قضايا السياسة الدولية القائمة الآن ، والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة الآن ، أو بفكرة الوحدة العالمية كمصدر ومنبع لتدفق تيار العولمة ، ونشوء فكرة وحدة العالم .

* المجال الاجتماعي من حيث بروز المجتمع الحضاري المدني الذي في إطاره الكوني المتعاظم يحقق فكره الإنسان العالمي ، وبما له من حقوق وبما عليه من التزامات ، وما يثيره هيكل القيم وبنيان العادات والتقاليد المتعولمة ، والتي تثير وتحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام إطار المجتمع العالمي الكوني المتعاظم .

وإذا كانت المجالات السابقة هي المجالات الرئيسية التي تتفاعل داخل نطاق العولمة ، فإن هناك بطابع الحال عناصر أخرى ذات تأثير وأثر متبادل في تشكيل العولمة ، وفي رسم ووضع معالمها الرئيسية ، وأياً كانت هذه الظاهرة ، فإن العولمة ذات طبيعة تفاعلية ، وذات نتائج متراكمة يظهرها لنا ويوضحها (شكل ـ 35) .

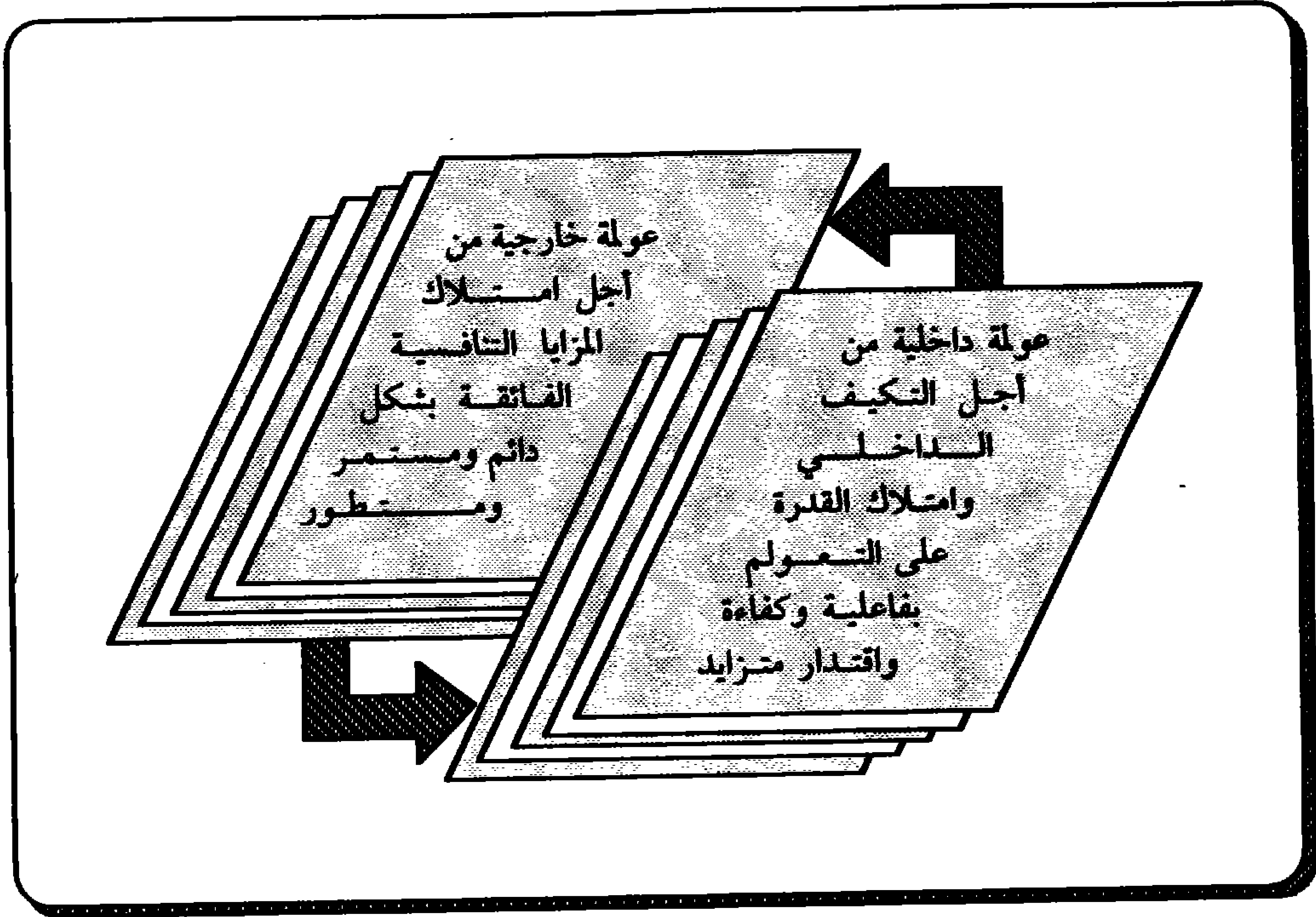
حيث يتضح لنا أن تفاعلية العولمة ذات نطاقين هما :-

**النطاق الأول** - نطاق خاص داخلي أي عولمة داخلية من أجل التكيف الداخلي وامتلاك القدرة على التعولم بفاعلية وكفاءة واقتدار متزايد ممتد ، وهي قوى تعمل على تحسين قوى الترابط والانخراط في العولمة ، واستخدام عناصر الجذب العالمي من أجل تحقيق الوحدة ، مثل ماحدث في وحدة الألمانيتين ، ومثل ما حدث في السوق الأوروبية المشتركة ، ومثل ما يتم في اتحاد النافتا بين أمريكا وكندا والمكسيك ، ومثل ما يجري على قدم وساق في الاتحاد الآسيوي لدول جنوب شرق آسيا .

**النطاق الثاني** - نطاق عام خارجي ، أي عولمة خارجية من أجل امتلاك المزايا التنافسية الفائقة وتطويرها بشكل دائم ومستمر ومتطور التحسين . ولا شك أن العولمة الخارجية ستقوم بدور متعاظم الأثر والتأثير في استمرار مسيرة العولمة ، وفي وحدة العالم وفي توحيد تيارات التعولم المختلفة لتصبح في النهاية تياراً قوياً واحداً .

(شكل ـ 35)

تفاعلية الجوانب الإيجابية للعولمة والتعولم الإيجابي




ومن خلال كلا النطاقين يزداد الفهم والإدراك وبشكل كامل متعمق ، وليس الوصول إلى قوالب جاهزة جامدة بعيدة كل البعد عن واقع العولمة المتطور والمتغير كل لحظة ، وكل دقيقة ، والذي يفرز مشتقات وتخريجات جديدة غير مسبوقة سواء في النظم المتكاملة ، أو في العناصر والمكونات التشغيلية لكل نظام أو في مدخلاته ومخرجاته ... ومن ثم العولمة كظاهرة تحتاج إلى التعولم كفعل إرادي منظم للوصول إلى العولمة .

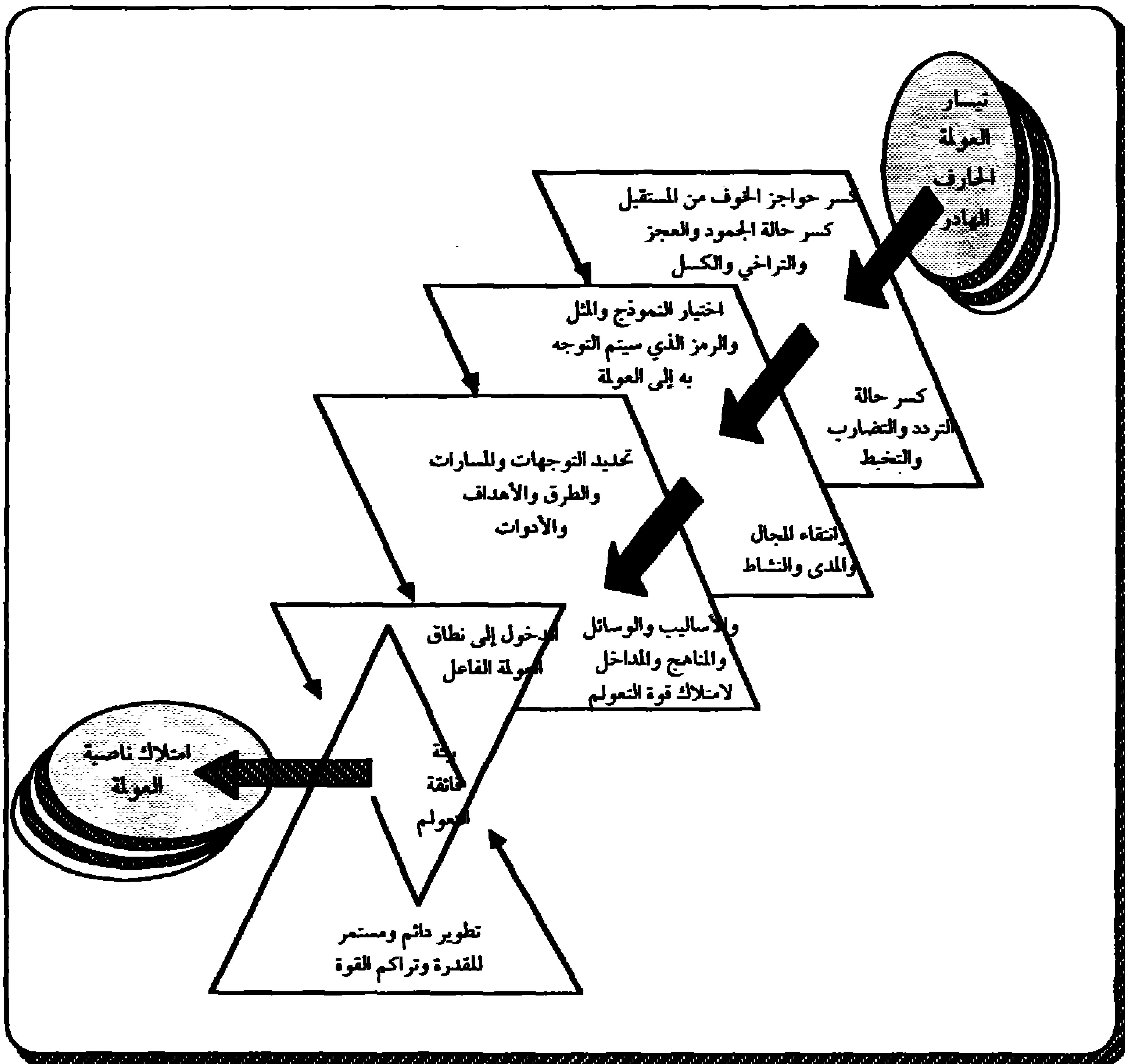
إن العولمة تجد دافعاً وقبولاً من جانب الاقتصاديات المتقدمة ، والراغبة في التقدم أيضاً ، فالعولمة بالنسبة لها أحد القواعد الرئيسية التي تترك أكبر الأثر في اقتصادياتها بشكل خاص ، وفي تجمعها بشكل عام ، وفي الوقت ذاته فإن امتلاك هذه الاقتصاديات القوة والموارد اللازمة يدفعها دفعاً إلى اعتناق منهج العولمة ، والسعي الحثيث في تطويره .

إننا في حاجة ماسه إلى التفكير في منهج العولمة ، وإلى إعمال العقل في أدواته ، وإلى تدقيق

النظر في أساليبه ووسائله ، ومـعرفة الدور الذي يمكن أن يقوم به في تطوير قدراتنا ، بل وفي زيادة مـقدار وقـوة هذه القـدرة . وهو ما يـتعين بدرجـة أكبـر من الاهتمـام إعطائه الأولوية ... وهو مـا يوضحه لنا (شكل ــ 36) .

(شكل ـ 36)

تطوير القدرة الذاتية باستخدام تيار العولمة




حيث يتضح لنا من هذا الشـكل أن التوافق مع تيـار العولمة لـيس كافـياً بل هو مـجرد مـرحلة قاعدية بدائية أوليـة ، يتعين بعدها الانتقال إلى مرحلة جـديدة ، تعقبها مراحل متـتالية وصولاً إلى جوهر التعولم الكامن داخل الضمير الإنساني ذاته ، والقائم عند بوابة الطموحات المتحفزة كبركان

هائل تستعد حممه المكبوته لانطلاق نيراناً ذاتية تجرف في طريقها أي عوائق تعترض مجراها الحضاري المجهول يقيناً لوقوعه في مجاهيل المستقبل .

إن المستقبل ليس كما يظنه البعض أرض مستباحه الفاعل فيها حر ، بل إن كثيراً من قوى الفعل ستكون مقهورة ومقيدة بحكم توازنات القوى الفاعلة في المستقبل ، وخاصة أن القوى الحاضرة الحالية ليست بالضرورة هي ذات القوى التي يمكن أن تقوم في المستقبل ، إلا من يمتلك إرادته ، ويملك يقيناً رؤيته ، ولديه العزم والإصرار على أن يصبح قوة متعولمة ، فإنه سيكون له شأن في المستقبل . وإن من يعي حركة التاريخ يعرف جيداً أن حقائق التوازن الحركي ، وهي تعالج الاختلالات ، تصنع أوضاعاً ظرفية تتدافع وتتدفق كأمواج البحر ، تغير من شكل الشاطيء مع كل موجة ، وتصنع واقعاً جديداً ، وإن كان لا يبدو ملموساً لمن يجلس على الشاطيء مستمتعاً بنسمة صيف تداعب وجهه تحت إحدى المظلات الشاطئية في عطلة استجمام .... أما من يدرس عمليات النحر والإضافة من علماء التكوينات فإنه يلحظ بالقياس آثار حركة الأمواج والمد والجزر .. وهو مايحدث فعلاً في العالم مع ومن تيارات العولمة .. وإذا كانت مهمة الكثيرين حماية شواطئهم من عمليات النحر والتآكل .. فإنه قد يبدو من الجنون وضع الحواجز لمنع أي إضافة أو زيادة للاقتصاد المتعولم. فالتراكم والازدياد مكسب لا ينبغي أبداً التفريط فيه أو السماح بهدره .

إن قوى الحاضر وقوى المستقبل ستظل في حالة تصارع مستمر ، وإن الصراع الذي سيقوم والقائم بينهما سيعتمد على توازن حركي دقيق بين أوضاع ظرفية متغيرة مؤقته ، وبين ثوابت دائمة مستمرة تفرض ذاتها على حركة الصراع ... ومن ثم فإن القوى المتصارعة تجد في العولمة ملجأ لذاتها وملاذ نجاة من أجل التفاعل والاستمرار ...ومن ثم فإن العولمة كتيار جارف هادر ، له توجهاته ، وله رؤيته ، وله فواعله التي تحتاج من كل قوة ترغب في التعولم إلى ما يلي :

***أولاً - كسر الحاجز النفسي القائم والناتج عن الخوف من مجاهيل المستقبل ، وكسر حالة الجمود والتحجر والتي تؤدي إلى العجز عن الفعل وإلى التراخي والكسل ، وكسر حالة التردد والتضارب والتخبط المدمرة للإمكانيات والموارد ، والمبددة للطاقات ، والمهدرة للوقت والمسببة للفاقد والتالف والعاطل وغير المستغل ... كسر حركة تجميد التاريخ ، وإيقاف الزمن ، وكسر قيود موت المشاعر ، وكبت العواطف ، وتزييف المواقف ،***

***المواقف ، وإظهار التعقيدات والمشاكل الصعبة ... والتي تقف دون عملية العولمة ، والتي تشكل قيداً ضد حركة التعولم ...***

إن هناك خطأً فاصلاً ما بين الإصرار على التقوقع والتشرنق والانسلاخ عن تيار العولمة، وما بين إرادة التحرر والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي ...ما بين الانغلاق المتآكل على الذات ... وما بين الدخول الفاعل والمتفاعل إلى عوالم كثيرة ، نزحف إليها ، وتزحف نحونا من كل الاتجاهات ، نعطي لها وتعطي إلينا ، ونجني معاً ثمار المشاركة في صنع عالم أفضل ... ومن ثم فإن كسر الحواجز هو بداية الصدام الحقيقي ما بين العولمة وما بين القوى المضاده للتعولم ...وهو واقع حال قائم الآن بالفعل .

إن قاعدة البقاء للأقوى ، والإبقاء للأذكى ، والتفاعل لمن يملك رجاحة العقل وناصية الرشادة ، هي في الواقع أساس عملية التعولم ، وقاعدة النجاح في عصر العولمة .. فاتجاهات الدول وحركة الحكومات هي صدى لمصالحها ، وأن حركة المصالح والمكاسب هي التي تحرك الصعود الارتقائي في عصر العولمة . فعندما نريد أن نبحث عن الحقائق الأولى لظاهرة العولمة ، وعن القواعد القادرة على شرح وتفسير جوانبها فإننا لا نغرق أنفسنا في الشكل العام للظاهرة ... بل إنه يكون من الأجدى معرفة القوى الصانعة لها ، ومن ثم معرفة ما وراء الظاهر المرئي والمتحرك الكثيف ، وإزالة ضبابية متعمدة لحجب الرؤية ، ورصد حركة اتجاه مبكرة لمعرفة كنه وحقيقة ما تستهدفه كوامن الفعل في حياتها وبقائها .

إن الانشغال في تأمل أوراق أغصان وجذوع غابة كثيفة متشابكة لا يجعلنا نخترق الغابة ، بل إنه قد يجعلنا نحجم عن الدخول إليها ، ومع الوقت نفقد القدرة على تحديد الاتجاه ، ونفقد الرغبة في التحرك من المكان الذي وقفنا فيه ... ومن ثم فإن الاختراق الهادىء المنظم يساعدنا على تحديد الاتجاه إلى العولمة ، ويصبح المدخل الضروري لكل من يريد أن يفهم العولمة ، بأحوالها ، وجوانبها ، وبدائل التعامل معها ، واحتمالاتها المستقبلة غداً وبعد غد .

***ثانياً - اختيار النموذج والمثل والرمز الذي سيتم التوجه به إلى العولمة وانتقال للمجال والمدى***

***والنشاط الرئيسي الذي سيتم استخدامه كجسر ينقل كل شيء قابل للتعولم إلى تيار العولمة*** ...ويتعين أن يكون هذا النموذج منشئاً ، وخالقاً لقوة حركة ، وإرادة فعل ، لصنع قوة دفع لمواصلة السير نحو العولمة ، باعتبارها الموعد والمكان المرسوم . إن الرمز له تأثير خطير ، وله قدرة شديدة الفاعلية على إحداث تدفق متزايد وسيولة انسيابية في تيار العولمة ... وفي الوقت ذاته اختيار المثل الذي يحكم الرقابة عليه ، بحيث يسمح للتعولم الآمن أن يستمر ... ولا يسمح بتحول الأمر إلى فوضى اجتياح ، أو ارتداد للخلف .

إن استخدام النموذج والمثل والرمز يتحول بالاستقرار إلى طاقة ، وإلى قدرة امتصاص واستيعاب لتناقضات العولمة ومتناقضاتها ، وفي الوقت نفسه يصبح أداة سيطرة وتوجيه وتحكم في مواجهات ومعارك وصراعات التعولم والتعامل معها ، سواء من حيث قوة وعنف المواجهة ، أو من حيث نطاقها وامتداد قطرها ، أو من حيث تدافعها المتتابع كموجات البحر ...موجة ... من ورائها موجة أخرى .

***ثالثاً - تحديد التوجهات والمسارات والطرق والأهداف والأدوات والأساليب والوسائل والمناهج والمداخل المناسبة لامتلاك قوة التعولم*** ... فإذا كانت العولمة هي عملية اجتياح جبارة ، فإن هذا الاجتياح يتعين أن يتم وفق توجيهات ومسارات وطرق محددة ، ومعلومة من قبل ، بل وفي ضوء أهداف تم اختيارها بذكاء ودهاء شديد ، خاصة في ضوء التنوع العالمي ، وحتى لا يتشتت الجهد ، أو يضعف أمام اختلاف التيارات والمسارات ، وحتى لا تتحول عملية التعولم تحت ضغط القوى العالمية إلى عملية استيراد للصراعات والنزاعات القائمة بين القوى الكبرى ، أو استيراد للفاسد من الأمراض الاجتماعية والضحالة الثقافية ، والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي الصارخ .

ومن ثم فإن عملية التعولم ، تحتاج إلى هندسة العولمة ، وإلى توجه استراتيجي هائل ، يشارك في تياره جميع القوى الوطنية ، حتى نبني إطارات وقواعد وفواعل المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني ، والتي تتفوق بها وفيها على باقي الأمم ، وفي نطاق عملية قائمة على : التخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه ، والتحفيز ، والمتابعة ....، ويتم معها امتلاك الأدوات واختيار الأساليب ، وإيجاد الوسائل ، واستخدام المناهج والمداخل

المناسبة لامتلاك قوى التعولم .

فعملية التعولم ، تكون بمثابة جيش يزحف عبر سلسلة معارك متصلة لتحقيق العولمة ، سواء في مجالها الثقافي ، أو الاقتصادي ، أو السياسي ، أو الاجتماعي ... أو حتى العسكري ...، وبالتالي فإن امتلاك قوة التعولم تتخذ سبيلاً للعولمة ، وفي الوقت ذاته فإن العولمة ليست هي المقصد والهدف الأخير ...بل هي في الواقع ليست أكثر من أداة جيدة لتحقيق مستوى حياة أفضل .

***رابعاً:الاستباحة والاجتياح والغزو العولمي الذي يمكن من الدخول إلى نطاق العولمة الفعالة ، مع امتلاك قدرة تطوير دائم ومستمر ، وإحداث تراكم للقوة تؤكد كل لحظة .. إن العولمة هي الاختيار والتوجه المناسب*** ....حيث تتم عملية العولمة في إطار تصور لبناء هندسي متتابع الطوابق ، ومتصاعد الدرجات ، ومتكامل الأدوار ، داخله يعكس خارجه ، والخارج والداخل كيان واحد ملتصق الذات ، ومن ثم فإنها قضية عالية السخونة ، لا يمكن تأجيلها أو إرجاء حسابات الدخول إليها إلى فيما بعد ... فعوامل الحركة وفواعلها تدفع الأحداث والحوادث إلى درجة عالية من التنقلية ، تجعل الأنا والآخر شيئاً واحداً ، ليس فقط بحكم المصير المشترك ، ولكن وهو الأهم بحكم الاعتمادية المتبادلة ما بين الأنا والآخر.

إن النظم القومية والنظم الديكتاتورية القمعية ، ونظم الانغلاق على وشك أن تنهار ، وهذا معناه أن الدول في هذه النظم سوف تشهد مرحلة فوضى وعدم استقرار ، ومرحلة تصارع بين العديد من التيارات التي يمثلها أصحاب المصالح والمتاجرين بالنفوذ القبلي والمالي والسياسي والعسكري ... حتى يفنى بعضهم بعضاً وتتطلع الشعوب إلى منقذ جديد له من القوة وله من السيطرة وله من النفوذ ما يجعله يحقق الحلم في الحرية ، وفي الديمقراطية ، وفي الحياة السعيدة ... ولن يكون هذا المنقذ سوى العولمة ، سوى الاندماج في النظام العالمي ، ومن ثم فإن الانتظام في مقاومة العولمة ، أو صنع عولمة مضادة ... مآله الانهيار ، ومآله عدم الاستقرار ، ومن ثم الاستسلام والتسليم والانحراف في تيار العولمة والتوافق مع متطلباتها . فقوى العولمة لم تعد عشوائية فوضوية جاهلة ، ولم تعد تعتمد على التخبط وعدم الاستقرار والفساد ... بل قائمة على التخطيط

والتنظيم والتوجيه والرقابة ... كما أنها قائمة على الانضباط والنزاهة والعدل ... ومن ثم فإن انتظام توجيهها يستوجب قيامها بعمليات استباحة واجتياح وغزو عولمي لتحرير الشعوب من ظلم الاستعباد والاستغلال والفساد .

إن الاستباحة قائمة على تصور جديد لعمل دائم ومستمر في عصر مستجد يتطلب من القوى المتواجدة فيه أن يكون لها دور ومهام جديدة ... وهي ليست استباحة للمحرمات ، وإنما هي اجتياح لقلاع الظلم وحصون الفساد وجدران الجهل وأسوار التخلف .

***خامساً - إمتلاك ناصية العولمة ، وارتقاء صهوة جوادها ، والسيطرة والتحكم فيه ، وقيادتها قيادة فارس متمرس ، عليم بأوضاع وظرفيات الطريق ، واتخاذ الطريق إلى العولمة حليفاً من أجل التعولم*** ...حيث أن كثيراً من القوى التي نراها وتبهرنا الآن بإنجازاتها ، أي من تلك المتقدمة نسبياً وفقاً لمقاييس عصرنا الحاضر - هي في الواقع لازالت تتعولم، ولازالت في طور المراحل الأولية البدائية للعولمة ، وإن ما يبدو الآن ظاهراً منها، ليس أكثر من إرهاصات ومقدمات أوضاع جديدة لازالت تتشكل ولم تتكامل ملحقاتها ، وتأخذ جميع ملامحها الكاملة بعد .

إن استكشاف أوضاع العولمة المستقبلية سوف يظهر أن نفوذ العلم والعلماء سيكون طاغياً ، وأن من يمتلك العقول والمواهب المبدعة سوف يحوز أكبر مصادر القوة - في عصر العولمة ، وأن صراع الشركات على الأسواق يتوقف على مدى حيازتها لعدد مناسب من العقول المفكرة والمبدعة، وعدم احتوائها على عفونة بؤر الفساد التي أصبحت توصم العديد من مؤسساتنا وشركاتنا في الداخل ... وهو ما يجب أن نتحرر سريعاً منه ... وهو ما يجب أن نوجه كل جهودنا إليه . فالعولمة إذا كانت هدفاً في حد ذاتها ، أو كانت وسيلة من وسائل التقدم ، فإن الطريق الذي يوصل إليها ، وإحدى محطاته الرئيسية المبكرة هي التطهر من الفساد ، ومن العشوائية ، ومن الارتجالية الجاهلة ، ومن الحماقة المجنونة ... ومن ثم إذا كان العالم كله شرقاً وغرباً يتداعى ويتجه نحو العولمة ... وهو أمر واقع حي معاش ... له مدلولاته ... فإن عملية التطهر والتطهير تشكل أحد أدوات استعادة التوازن ومعالجة الاختلالات الشاسعة التي أرهقت البشرية وصنعت أوجاعاً وأوضاعاً من الفقر والبؤس بالغة البشاعة ... إن هناك أكثر من سبب إضافي لنجاح العولمة ...

وتغلبهـا على قوى رفض التـعولم ، والتي بدت لها حـقيقـة استمـرارها مسـتحيلة ، وأنهـا سوف تتفكك وتنهار ، ، وإنه لا جدوى من جهودها ومن حدودها التي حاولت التمسك بها ووضع ذاتها داخل أسـوار محـددة ، وتجنب الانفـتـاح واستـمـراء العزلـة ... كل هذا وغيـره بدأ في التـلاشي والانهيار ، وأصـبح الجميع يسعى مرغـماً أوطوعاً إلى العولمة ، أي إلى الاقتـراب منها ، والدخول إليهـا ، والاندماج فيـها ... وليس إلى التناقض مـعها ... فـاحتمـالات انفتاح الأسـواق ، وفرص الاستـثمار وفيرة الربح مع العـولمة مهولة ، ويستـحيل التغاضي عنهـا أو تجاهلها ... فاقـتصاديات الإنتاج تـفرض سطوتهـا ، وتفرض سلطتـها ، وتدير أمـور العالم كـما يناسـبهـا ، ومن يعارضـها يتهاوى ويتـحول إلى أنقاض ... ومن ثم فإن من يتـغاضى عن اقتصاديات : الإنتـاج ، والتسويق، والتمويل ، والكوادر البشرية ، سوف يصبح قوة قاصرة ، عاجزه عن الفعل وعن الحركة .

إن استـعراض آثار العولمة سـوف يدفع البعض إلى رفضـها ، وهو أمر عـجيب وغريب حـقاً ، فمهمـا كان القلق بشأن العولمة وأخطارها ، فإنه لا يمكن أن يقـاس بمزاياها وفوائدها ، ومن ثم فإن التركيـز المغالي فيه على السلبـيات ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفي إيجـابيات العولمة ، أو يبعدها عن الأنظار.

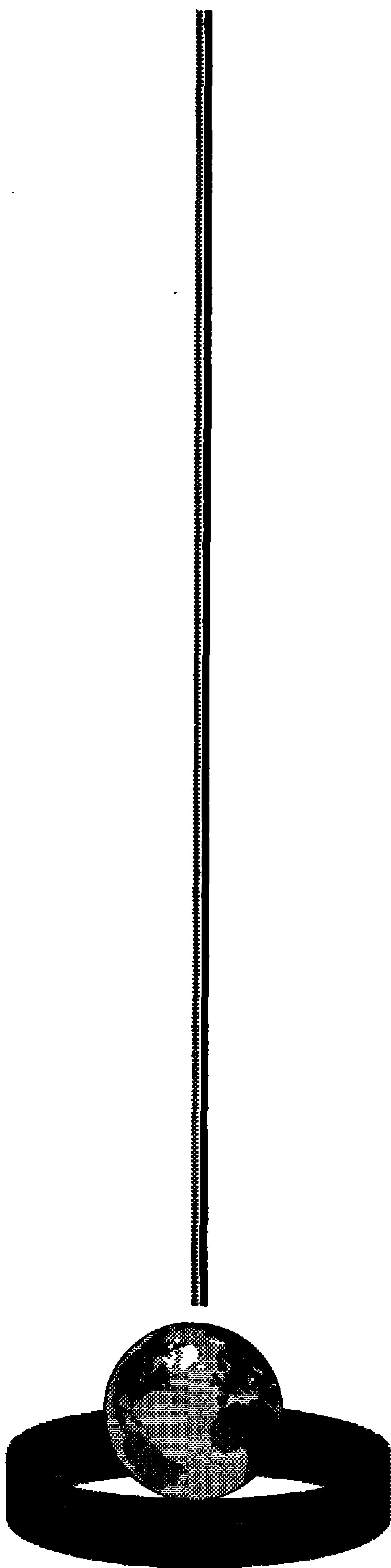
ومن ثم فإنه آن التوقف عن :

- العناد لدرجة المكابرة .
- التمسك بالجهل لدرجة الانغلاق .
- الإصرار على الفساد إلى درجة التحلل والعفن والتلاشي .
- التفريط في فرص التقدم والتنمية إلى درجة العدم والفقر والمرض .
- ممارسة القهر والعسف والحماقة المجنونة إلى درجة إهدار الحياة .

فكل هذا وغـيره من الأوجـاع ومن الأمراض .. قـد آن أوان رفضـه ، والتخلص منه . إن تـيار العولمة يزداد قوة ، ويزداد تأثيراً ، وأنه من المرجح أن يستـمر هذا الازدياد ، وأن شعور البعض بعدم الارتياح أو بعدم الرضا تجاه العولمة ، لن يغير من واقعهـا شيئاً ، فهي ستنتشر شاء هؤلاء البعض أم أبوا ، ومن ثم فـإنه من المناسب الـبحث عـن منهـجيـة أفـضل للتـوافق مـعـهـا ، بدلاً من المكابرة والمعارضة أو الانغـلاق والتركيز على ضرب ووقف حـركة تيار العولمة ذاته ، بل قـد يكون مناسباً

التفاعل معه واستخدامه لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق معدل مرتفع من النمو . إن العولمة ستفرز آثارها وتؤتي تأثيرها الكلي والجزئي ، وأهم هذه الآثار هي صنع وانتخاب صفوة عالمية ، نخبة جبهوية رمزية ، تمثل الأفضل من حيث الإشباع المتعاظم ، ومن حيث الأداء الفائق ، ومن حيث التفضيل والطلب والاستخدام شديد الاتساع ..

إن آثار العولمة لن تقف عند التعامل مع محددات الحاضر ، بل سيكون تأثيرها إحداث المفاجآت . فمجتمع العولمة الذي نعيشه الآن بالفعل ، والذي لا يفوق قدرته على حل ومواجهة مشاكل وتحديات الحاضر ، إلا قدرته على صنع واستحداث طموحات وآمال وأهداف جديدة للمستقبل .. سوف يفرز آثاراً أخرى تظل أبعد ما تكون على التحديد الآن ، سواء من حيث ماهيتها أو من حيث مآلها .. أو من حيث من سيتأثر بها وحجم ونوع وشكل هذا التأثير .



# الفصل الثامن

# • كيف نتعولم ؟ •

نحن نعيش ذروة تحول هائل ، تحول نحو كونية جديدة ، مراكز الفعل فيها والتأثير ذات قوة متعاظمة ، وتمثل العلاقات والارتباطات المتزايدة بين الدول ، وبين المشروعات ، وبين المؤسسات ، تمثل جميعها أساس وجود ، ومقوم من مقومات الحياة والاستمرار ، ومعها وفيها وبها يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الأطراف المختلفة كشركاء ومشاركين ، وليس كأطراف تابعة عالة على الجميع .

إن من يفهم حقيقة العولمة ، ومن يعي الفلسفة الضمنية القائمة عليها آلياتها ومحاورها سوف يدرك بدون شك أن التكيف مع تيارها والتوافق مع متطلباتها هو أفضل الطرق للتغلب على مخاطرها ، وأن مقاومة هذه المخاطر والتصدي لها أمر ليس مستحيلاً ، بل إنه أحد مقومات التواجد والحياة في هذا العصر ، حيث يفترض ضرورة العمل الإيجابي المباشر للتفوق والارتقاء ، وليس التهميش والتقوقع والانزواء ، فالعولمة تتيح كثير من الفرص ، أكثر من التهديدات ، والذكي هو من يستغل وينتهز هذه الفرص ، والمبادرة الفاعلة نحو اقتناصها بالاندماج الفاعل في السوق العالمي، وأن يستخدم نفس منظومة الشبكات المعلوماتية ، والطرق والوسائط والوسائل الاتصالية ، وليضخ في السوق أفضل وأحسن ما أنتجه ، وهو ما يتطلب منا ما يلي :

1- تعميق مفهوم تعاون المتنافسين Co-option ، أي التنافس الشريف ، وتوفير الظروف الصحية لتفاعل القوى الابتكارية الإبداعية ، ومحاربة الاحتكار ، وقوى القهر ، والظلم بكافة أشكاله ، وأن يكون التنافس هو تسابق مع الآخر وليس إزالة له .

2- تعميق الولاء والانتماء كأساس فاعل لتحقيق الجودة الشاملة في كافة منتجاتنا السلعية والخدمية والفكرية وكأساس لسعر عادل متفوق على المنافسين ، وفي الوقت ذاته إطلاق قوة التفوق على الذات كقوة فاعلة نحو الأفضل والأرقى .

3- استخدام الفكر الإداري الإنساني القائم على تفعيل البشر ، ومشاركتهم ، والتميز بالمبدعين فيهم ، وليس القائم على الاحتراق والصراع والتطاحن الوظيفي ، أو المكائد والدسائس وتنظيمات الفساد السرية ، والقائم على البناء والارتقاء ، وليس على النهب والهدم والتدمير.

4- تعميق الجانب الروحي والأخلاقي والديني كأساس متين للوقاية ضد الغواية وضد

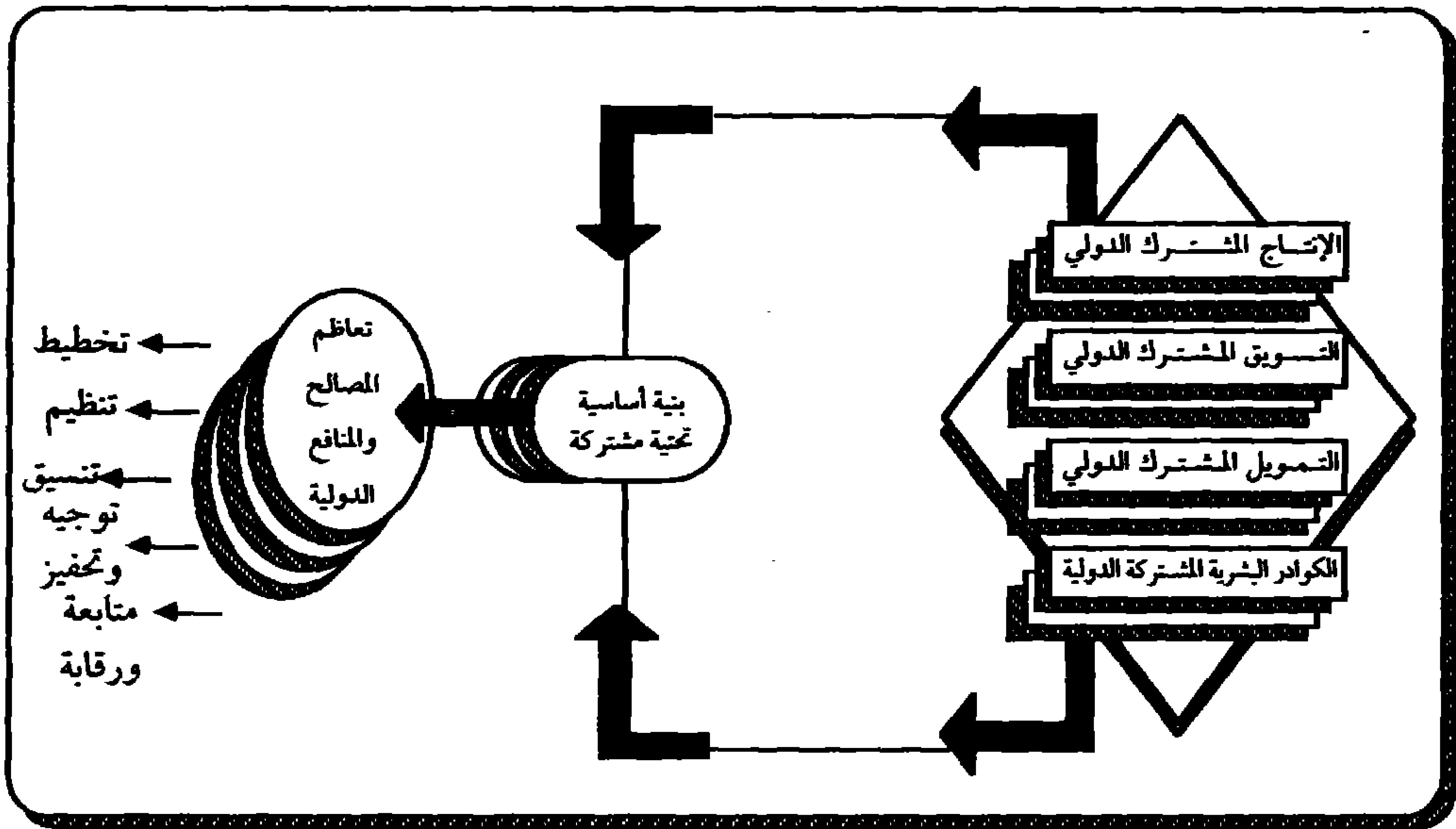
الاختـراق من جـانب القـوى الفاسـدة ، وتعـميق الحـرية ، وتحـقيق الـديمقراطيـة ، وزيادة الشفافية، وفوق كل هذا وذاك احترام العقل والحقيقة والضمير .

إن هذا كله متطلبات رئيسية وبسيطة للاندماج في الاقتصاد العالمي .

ويأخذ الاندماج في الاقتصـاد العالمي أشكالاً متعددة ، ومتنوعة ، إلا أنهـا تتم عبر أربع مصادر رئيسية يظهرها لنا (شكل ــ 37) .

(شكل ـ 37)

مصادر الاندماج في الاقتصاد العالمي




حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن هناك أربع مصادر رئيسية للاندماج في الاقتصاد العالمي هي:

**المصدر الأول** - الإنتاج المشترك الدولي القائم على تعميق مبادىء التخصص وتقسيم العمل ، والاستفـاده من المزايا النسبية أوالمطلقة ،الطبيعية أوالتي تم تخليـقها للأطراف المشتـركة في عملية الإنتـاج ... فالإنتاج في عـصر العولمة لا تحاصـره إشكالية المكان ، أو تحاصره عمليات التشابك والتداخل ، أو تخنقه اعـتبارات التوافق والصراع ، بل إن الإنتاج فـي عصر العولمة سيـقوم على صياغـة مبتكرة تؤدي

إلى اتخاذ المنتجات أبعاداً جديدة ثقافية واجتماعية وإنسانية .. تتجاوز نطاق الأبعاد التقليدية الاقتصادية والسياسية وسواء كان ذلك :

أ)ـ إنتاجاً سلعياً مادياً ملموساً له أبعاده وجوانبه المحسوسة بالحواس الإنسانية الخمسة جميعها أو بعضها ، ، حيث يتم الإضافة إليها لجوانب وأبعاد جديدة .

ب)ـ إنتاجاً خدمياً معنوياً غير مادي ولكنه متعاظم الإدراك والوعي به لضرورته وأهميته .

إن مفهوم الإنتاج ليس قاصراً على المجال الاقتصادي أي السلع والخدمات والأفكار ، ولكنه يمتد في عصر العولمة إلى :-

- تصنيع الاتجاه والمعنى والمضمون الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي للفرد والجماعة على حد سواء.
- تخليق الوعي وتنمية الإدراك ، وزيادة الفهم والمعرفة لتحقيق الإحاطة الشمولية .
- اختيار المناهج وقياس ردود الأفعال ، ومتابعة التأثيرات والانعكاسات وحركة العمليات التنفيذية .

إن الإنتاج في عصر العولمة يتجاوز كل ما هو تقليدي ، أي تحقيق وتوليد الإطار المبتكر المتعدد الذي يسمح بكل تفاعل . فحركة العولمة تعمل على بزوغ نمط جديد من الإنتاج بمناهجه وأدواته وأساليبه ونظمه ، وقيمه الجماعية ، وجوانبه المادية والمعنوية ، وهذا بالطبع يقتضي الخروج عن كل ما هو تقليدي ومألوف ومتبع ، إلى نمط جديد كلي جماعي ، يعتمد على رفع القدرة الكلية للمجتمع ، لتصبح أكثر توافقاً مع احتياجات ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي البحث في اكتساب المزايا التنافسية ، وتحقيق هذا الاكتساب بالفعل وبشكل متطور باستمرار .

وبمعنى أكثر وضوحاً أن إنتاج السلع في مكان معين من العالم ، يعني حتمية استهلاكها في مكان آخر ، وليس بالضرورة في مكان الإنتاج . ومن ثم فإن عولمة جهاز الإنتاج ، قد استتبعه بالتلازم عولمة جهاز التسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية .

**المصدر الثاني** - التسويق المشترك الدولي القائم على تطوير الاحتياجات والارتقاء بالرغبات ،

واستخدام نظم إشباع إبتكارية ، تحقق عنصر الرضا الكامل ، وبمعنى آخر فإن نظم النقل والمواصلات العالمية ، ونظم الاتصال الكونية أصبحت إحدى معالم العولمة ، والتي حققت بالفعل وحدة العالم ، وحققت ترابطه القوي .

ومن ثم فإن رفع كفاءة البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ، وزيادة توحيد وتنميط القواعد المرورية الخاصة بها ، واستخدام الارتباط الخطي المتفاعل ...كل هذا وغيره يوفر آفاقاً واسعة لأنشطة التسويق المتكاملة سواء المتصلة بـ :-

- عملية تطوير المنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار) .
- عمليات ترويج المنتجات (إعلان/ إعلام/ بيع شخصي/ تنشيط تعاقدات ونشر) .
- عمليات توزيع للمنتجات وإتاحتها وعرضها في السوق (توزيع مباشر/ أوتوزيع غير مباشر).
- عمليات التسعير المتزامنة المرتبطة بعنصر الوقت وبفن التوقيت ، والمتوافقة مع اتجاهات الأسعار والدخول والجزء المخصص من هذا الدخل للاستهلاك .

لقد استطاعت منظومات التسويق الحديث ، خاصة منظومات التسويق الابتكاري التي أتاحتها عمليات العولمة ، استطاعت أن تعمل بفاعلية كاملة من أجل إحداث التوزيع الفوري ، والبيع الفوري المباشر ، والاتصال الفوري الفائق ، وجعلت كثير من المنتجات يتم إنتاجها وتسويقها في ذات اللحظة وفي إطار وحدة الزمن الواحدة .

**المصدر الثالث** - التمويل المشترك الدولي ، القائم على تفعيل دور رأس المال ، والارتقاء بإنتاجيته ، وزيادة عائده ، وفي الوقت ذاته توزيع المخاطر التي يتعرض لها ، وبالتالي الحفاظ عليه وعلى نموه ، وعلى تاريخه ، وعائد استثماره .

والتي أصبح من المعتاد والمألوف معها تعدد اشتراك أكثر من مؤسسة تمويل أو بنك من أكثر من دولة في المشروع الواحد ، وهو أمر معتاد في السوق الدولية . فضخامة المشروعات ، وارتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها كل منهم ، وفي الوقت ذاته ازدياد مخاطر تقادم المشروعات وفقدها اقتصادياتها نتيجة المبتكرات التكنولوجية الجديدة ، والتي تلغي القديم وتحل محله ، ومن ثم فإن نظم الإتاحه التمويلية، وأهمية الانتشار التمويلي ، وتنويع مصادره أصبحت ملموسة وذات أهمية قصوى في عصر العولمة ... لقد ظهرت بشدة أهمية التواجد الانتشاري للبنوك والمصارف

في كافة أنحاء العالم ، وهذا التواجد الانتشاري هو من صميم عمل الإنتاج المصرفي ، فالخدمة المصرفية تنتج وتستهلك في ذات الوقت ، ويوجد الطلب عليها فور إنتاجها وإتاحتها ، وهو ما يفسر لنا بوضوح لماذا تصر البنوك على فتح فروع جديدة ، وباعتبارات الفروع هي جهاز الإنتاج المصرفي ، وبالتالي تحرص البنوك على زيادة عدد فروعها .

**المصدر الرابع** – الكوادر البشرية الدولية التي تشترك في المشروع الواحد وفقاً لتخصصاتها المختلفة ، وخبراتها المكتسبة والمتصاعدة والمتنامية ، والتي جعلت المشروعات بوتقة بشرية يعمل فيها العديد من العاملين من جنسيات مختلفة ، وفي مواقع جغرافية متعددة .

ولعل شركات الطيران لنقل الركاب ، كانت السباقة في هذا المجال من حيث توظيف العديد من العاملين من جنسيات مختلفة ، إلا أنه مع العولمة ، وتصاعد تيارات التعامل على المستوى العالمي الدولي أصبحت العديد من الشركات تستخدم العديد من العاملين من جنسيات مختلفة ، بل أصبح من النادر عدم وجود عاملين من جنسيات مختلفة يعملون سواء بشكل دائم أو بشكل مؤقت في أي شركة من الشركات. ومن ثم فإن تعدد ثقافات هؤلاء العاملين ، وتنوع المجتمعات التي ينحدروا منها ، واختلاطهم ببعض ، واحتكاكهم اليومي ومعايشتهم شبه الدائمة داخل المشروع الواحد ، يظهر أهمية الصهر المتكامل لتشكيل الفريق المتعولم القادر على مواجهة احتياجات المشروع ، والذي يوفر للمشروع أفضل أداء ممكن ، ومن ثم ضمان :-

1 – تغطية أي قصور في عدد عمالة من نوع فني معين ، واستكمال النقص فيها من أسواق العمل العالمية ، بل واختيار أفضل العناصر البشرية التي تكون لديها المعرفة والخبرة والدراية الكاملة ، بل ولديها المهارة المرتفعة والقدرة الفائقة على القيام بمهام الوظيفة المطلوبة .. كما قد يكون لديها موهبة الابتكار والتحسين والتطوير والتي تؤدي إلى اكتشاف أفضل الطرق لزيادة الإنتاج والإنتاجية .

2 – إزدياد قدرة المشروع على تحقيق النفاذية للأسواق الدولية ، وفتح منافذ توزيع بها، ومخالطة المستهلكين فيها من خلال عاملين وطنيين ومحليين يتم توظيفهم وتشغيلهم فيها ومن ثم قدرتهم على :

أ ــ التخاطب المؤثر في أبناء وطنهم .

ب ــ التحاور الفعال مع أبناء وطنهم .

جـ ــ الإقناع السليم لأبناء وطنهم .

د ــ زيادة عمليات البيع ومن ثم رفع الإيراد والدخل .

هـ ــ زيادة الأرباح والعائد والمردود .

3 - زيادة فرص العمل والارتقاء بالمهارات والخبرات والتنمية البشرية الابتكارية المتعاظمة، وتوليد الأفكار الجديدة ، والتي يكون مصادرها تنوع الخبرات والثقافات والاختلاف الحضاري للكوادر البشرية نتيجة اختلاف مصادر الحصول عليها . فاختلاف الثقافات الفرعية ،وانتظامها جميعاً في تيار ثقافة المشروع والشركة الموحدة ، سوف يخرج لنا ثقافة جديدة للمشروع ، ليست مزيجاً من الثقافات القائمة فقط ، ولكن شكل ومضمون ومحتوى ثقافي جديد ومبتكر يتوافق مع عصر العولمة واحتياجات وضرورات التعولم .

لقد أدى هذا كله إلى ضرورة إيجاد بنية تحتية مشتركة ، تساعد على تحقيق :-

- عولمة سوق الإنتاج ، أي جعل الإنتاج للعالم كله .
- عولمة نماذج وقدرات التسويق ، أي جعل الجهد التسويقي للعالم كله .
- عولمة أسواق التمويل ، أي جعل التمويل متاح للعالم كله .
- عولمة أسواق العمل والعمالة ، أي جعل العاملين متاحين للعالم كله .

ومن ثم فإن عولمة الأسواق المختلفة لعوامل الإنتاج ، قد ساعد على سهولة ويسر انتقال هذه العوامل وحرية توطينها وتوظيفها وتشغيلها ، وقد ساعد على هذا الأمر قرب وسرعة الانتقال والحركة ، وزيادة القدرة على الاتصال الفعال . وقد اتجهت المنظمات الدولية على حث كافة دول العالم على إيجاد بنية تحتية هيكلية مشتركة قادرة على تحقيق الربط والاتصال المتكامل الفعال بين الشعوب ، وقادرة على تذويب الحدود القائمة بين الأسواق ، وتلاشيها وإزالتهاوتحويلها بالكامل إلى سوق واحدة واعدة ، سوق قادرة على استيعاب كافة المنتجات ، سوق قادرة على تفعيل مناهج التنمية المتوازنة والتوجه بالمزايا التنافسية .

فعملية التعولم تحتاج إلى جهد استنفاري ضخم ، للطاقات الإبداعية وللمهارات والملكات

الخاصة والعامة ، وتوليد تيار عاقل رشيد قادر على التعولم ، وعلى إدماج الاقتصاد الوطني مع العالم ليصبح ليس فقط جزءاً متمماً ومكملاً له ، ولكن وهو الأهم قائداً ومديراً وموجهاً لتيار العولمة ليعمل لصالحه . ومن ثم فإننا نحتاج إلى رؤية كونية جديدة حقاً ، لذواتنا ولمجتمعنا وعالمنا .

وإذا كان تيار العولمة يفرض ذاته ، فإن عملية التعولم تمثل عملية صنع الحقيقة السائدة للهيمنة ، وهي بالتأكيد تحتاج إلى منظور متطور شامل وواسع .

ويتم استخدام تعاظم المصالح وتفعيل الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة ، واستخدام الأنظمة التكاملية والتوافقية كمدخل فعال في عصر العولمة ، ومن ثم اتباع مناهج التفعيل الاستثماري الفائق القائمة على : التخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه ، والتحفيز ، والمتابعة والرقابة ، وبالشكل الذي يعمل على تعزيز المكاسب المتحققة من العولمة .

**فعملية التعولم تحتاج إلى :-**

1- توفير كافة المحفزات وعناصر الجذب المتكاملة القادرة على جذب قوى العولمة سواء الأساسية الرئيسية أو الفرعية الجانبية ، وبصفة خاصة من المستثمرين ومروجي المشروعات الضخمة ، واقتناص الفرص التي يوجهها كل منهم في حالة توطنه وتوطينه لإنشاء هذه المشروعات في الداخل ، وإنطلاقتها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية على المستوى العالمي المتعاظم الاتساع والنمو ، والتوافق مع مستجداته ومتغيراته بشكل مستمر .

2- توفير إطار مؤسساتي يزداد اتساعاً يوماً بعد يوم ، من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون والتكامل ، والعمل المشترك ، وإحداث تكتلات وتجمعات اقتصادية ذات طابع ارتقائي تفعيلي وتوازني ، سواء ما كان متصلاً بتحالفات استراتيجية في مجالات : الإنتاج ، أوالتسويق ، أوالتمويل ، أو الكوادر البشرية ... أو ما كان متصلاً بتوفير البنيه التحتية الرابطة واللازمة لإحداث التدفق والانسيابية بين الدول بعضها ببعض ، أوما كان متصلاً بالقوانين والتشريعات والقرارات المنظمة والضابطة للحركة المتفاعلة .

3- نظم الحماية والوقاية والتحوط من حدوث الأزمات ، أومن حدوث بعض المشكلات التي تهدد المكاسب ، أو تؤدي إلى تحقيق خسائر ، وتجنبها بشكل كامل ومتكامل ، ومن ثم تأمين عمليات الاستفادة المتحققة من العولمة ، وزيادة الدافع الذاتي للمشروعات على التعولم .

4- كسر القوالب الإدارية الجامدة ، والتحول من الأنماط التقليدية التسلطية للإدارة التقليدية العقيمة إلى الإدارة العلمية المستنيرة بالعقل والقلب المفتوح والقائمة على الشورى ، وعلى المشاركة ، وعلى الدفع والتدفيع الذاتي ، وعلى خلق الجو الصحي المناسب الذي يدفع العاملين إلى :-

- الابتكار والخلق والإبداع وإضافة الجديد المستحدث وغير المسبوق .
- التحسين والتطوير والارتقاء بما هو قائم ويتواجد بالفعل ، ليصبح أكثر إشباعاً لاحتياجات ورغبات المستهلكين ، وأكثر توافقاً مع احتياجات الوسطاء والموزعين ، وأكثر إمتاعاً للعاملين والمتعاملين .

. ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى رؤية استراتيجية طموحة فعالة ، تحرك آمال وأحلام تجيش داخل النفوس ، وتنتقل بالأفراد إلى مستوى التفعيل والمفاعلة الإيجابية Interactive ، وليس إلى مجرد التجاوب ورد الفعل Reactive .

5- استخدام مناهج التنافسية القائدة ، أي عولمة عالم الأعمال ، واستخدام النماذج الرائدة المتفوقة كعنصر مقارن ، يتم وفقاً له تحفيز المشروعات الراغبة في التعولم ، ومن ثم إيجاد عدد مناسب من معايير التنافسية التي يتم بها ومن خلالها تحفيز عملية التعولم ، ودخول سباق العولمة ، واجتياز مراحله بنجاح . وهي عملية ترتبط بوضع مقياس ارتقائي عام ضابط وحاكم لمسيرة العولمة يتناول ما يلي :

- سرعة الاستجابة للطلب والإتاحة الفورية للعرض ، أو ما يطلق عليه الجاهزية الفورية .
- دقة الالتزام بشروط التعامل ، وتنفيذ التعهدات وتقديم ما تم الاتفاق عليه ، وبشكل أفضل لصالح العملاء .
- كفاءة الإشباع من حيث مخاطبة الآمال والطموحات والأهداف الظاهرة والكامنة داخل عقل وقلب العملاء ، وتحقيق كل ما يرغبون فيه .

6- مواجهة التحديات القائمة في الزمن الحاضر ، وتحويلها إيجابياً إلى فرص هائلة في المستقبل . فالتحدي الحقيقي الذي يواجه مشروعاتنا هو في الواقع إرادة التقدم ، وإرادة تفعيل الذات المبدعة ، وإرادة التحول والتطور إلى الأقصى والأكثر إشباعاً وغنى . وما يعنيه

ذلك من ضرورة تحقيق مايلي :

ــ صناعة الأسواق الواعدة القادرة دوماً على استيعاب ما تقدمه إليها وبربحية مناسبة .

ــ خلق الفرص الشاملة والمتكاملة ذات الطاقة الانطلاقية لقوى التفعيل في المشروع .

ــ إيجاد الحدث والظرف والمناخ العام والبيئة الدافعة على الارتقاء والتقدم .

7- إيجاد منظومة وحزمة فاعلة من العناصر المادية والمعنوية ، وبصفة خاصة تلك التي تشكل القيم وتؤسس المباديء ، وترسي العادات والسلوكيات التي من خلالها تتحقق العولمة الفاعلة الإيجابية ، وتتحقق معها المزايا والمكاسب ، وتخلق الظروف والبيئة الواعدة بحياة أفضل ، وبجودة وحياة أرقى .

إن هذه العناصر أساسية وضرورية ولازمة لعملية التعولم ، وإن إدراك ضرورة توفيرها لا يعني أبداً الانتظار حتى يتم هذا التوفير ، بل يتعين المضي قدماً في مسيرة العولمة ،مع توفيرها بالتزامن ، والتوافق مع كل خطوة من خطوات التعولم ، وتعزيز تنفيذها مع تحقق المكاسب من عملية العولمة، وفي جميع مراحل التعولم .

إن امتلاك المزايا التنافسية ذات الطابع الارتقائي ، والتي تقوم على التجويد والتحسين المستمر ، سواء فيما يتصل بتكاليف الإنتاج أوما يتعلق بجودة المنتجات أمر لازم وضروري لإنجاح قدرة الاقتصاد الوطني على التعايش في عصر العولمة .

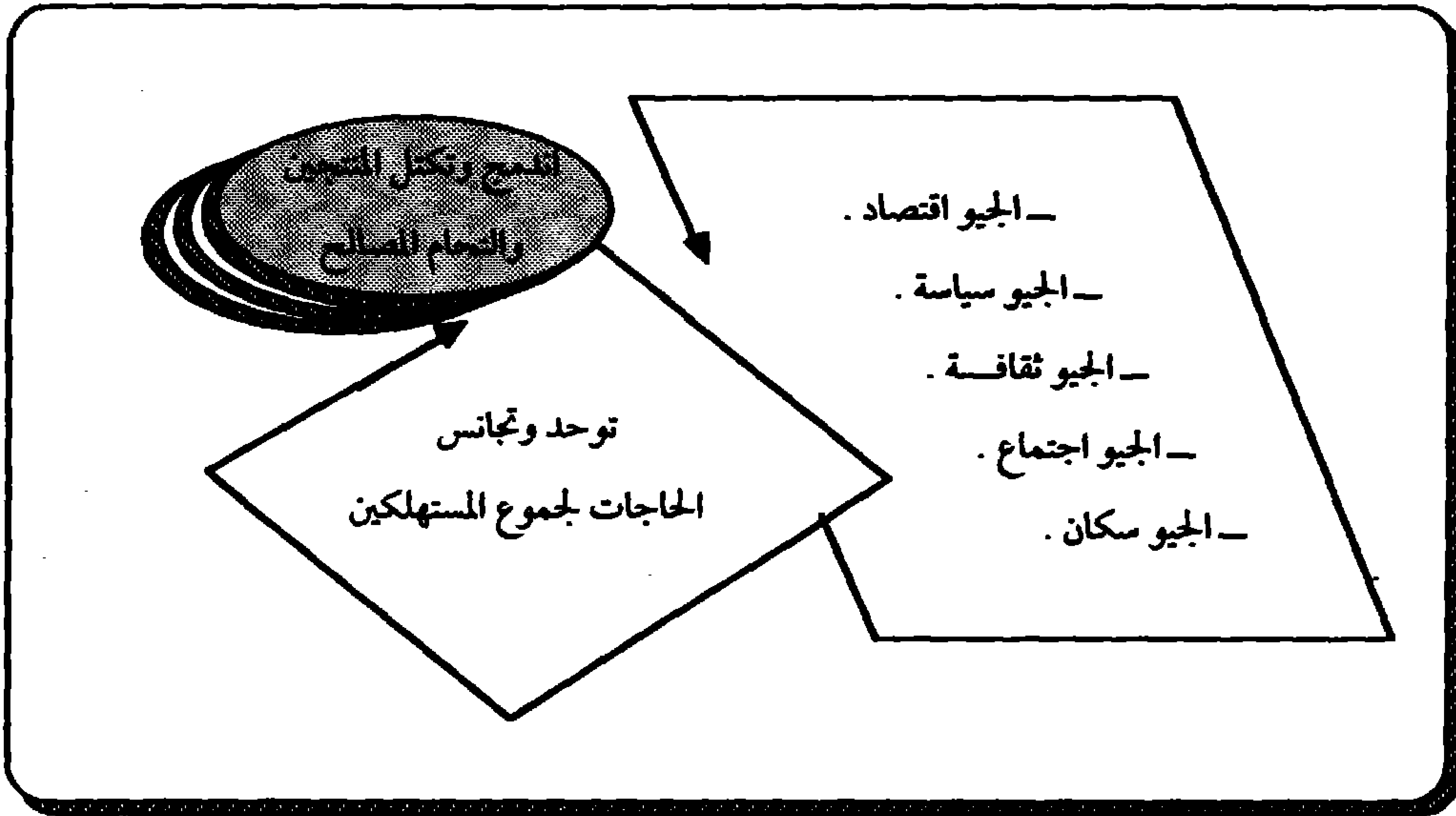
لقد أدى ظهور مصطلح العولمة إلى حدوث تحولات كبرى في أنظمة : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية... تحولات عميقة الجذور شملت الشكل والمضمون ، وشملت الحجم والنوع في آن واحد ، وقد شجع على هذه التحولات التطورات والتطوير الذي حدث في نظم الاتصال ، وما دعا إليه دخول المشروعات إلى عصر العولمة من انتقال المحاور الرئيسية لهذا العصر وفقاً لما يظهره لنا بوضوح (شكل ــ 38) .

فالتطور الحادث الآن من تحويل العالم من مفهوم «القرية الكونية الواحدة» إلى مفهوم «المدينة الكونية الواحدة» وما يشمله ذلك من إتساع جغرافي ، فإن هذاالاتساع يشمل عدة محاور هي :-

1- محور جيو اقتصادي قائم على الاتصال بالجغرافيا ودمجها بالاقتصاد ، للوصول إلى نمط جديد من إنتاج : السلع والخدمات والأفكار المتسقة والمتناسقة والتي تستهلك في كافة

**(شكل ـ 38)**

**محاور عصر العولمة**




مناطق العـالم الجغرافـية ، ومن ثم نجدها تـصنع وتشكل شكلاً من أشكال الامتـداد الأفقي للعولـمة، ومن ثم القضاء عـلى عزلة الأسواق الجـزئية ، ودمـجهـا جميـعاً في سـوق واحد متعولم وبشكل تدريجي . إن من يدرس الجغرافيا الاقتصادية يدرك علاقة الإنسان بالمكان ، وأهميـة ربط النشـاط الاقتصـادي بالمكان الجغـرافي . وإذا كانت الـعولمة تلغي خـصوصـية المكان، فإنها في الواقع تعيد تأكيد هذا المكان كأداة ربط واتصال وتواصل بينه وبين الأماكن الجغرافية الأخرى ، وبما يحقق اتحاد ووحدة العالم .

فـالتـحـولات الكبـرى التي تجـرى الآن في نظم الاتصـال قـد أدت إلى تلاشي المسـافـات الجـغـرافـيـة، وإلى تلاشي الفـواصل والحـدود مـا بين الدول ، وفي الوقت ذاته سـاعـدت التطورات التي حـدثت في التـجـارة الإليكتـرونيـة ، والتوسع فـي استـخـدام الحـاسبـات الإليكترونية في تنفيذ أوامر البيع والشراء، أدت إلى إيجاد توافقية الزمان ، وإلغاء الفواصل الزمـانية والمكانيـة ، وإيجاد مـفهـوم جديد «زمكاني» يعبـر عـن اللحظية التنفـيذية الفـورية للعمليـات التبـادلية ، استـيراد وتصديراً ، لتـصبح مـثلها مثل المتـاجرة الداخليـة في السوق

الواحد الذي اتسع ليشمل العالم بأسره .

2- محور جيو سياسي قائم على تفكك الكتل السياسية وتلاشي مفهوم الحدود السياسية الفاصلة بين الدول ، واندماجها في نظم سياسية أكبر ، وأوسع ، وأشمل ، واتجاه الأحزاب ونظم الحكم إلى بحث الامتداد إلى ما وراء الحدود والفواصل السياسية ، وتجاوز مفهوم الاستقلال الذاتي ، إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية العالمية ، وإعطاء دور أكبر للمنظمات الجماهيرية غير الحكومية (1) ، وبما يسمح بالارتقاء الفاعل نحو تعميق مفاهيم الحرية السياسية ، ومفاهيم الديمقراطية .

لقد برزت مع العولمة تيارات قوية دافعة إلى الحركة الارتقائية عالية السخونة لتأسيس عالم جديد ، عالم خالي من النزاعات السياسية ، خالي من صراع الأيديولوجيات السياسية ، خالي من الصراعات على الحدود الضيقة ، عالم يتجه إلى الاتساع والتوسع ، ومن ثم فإن ما كان ينظر إليه على كونه مجال استقلال وحماية وحدود لا يتعين اختراقها أوتحريم المساس بها ، وجعلها مقدسة ، أصبح الآن في طور التلاشي بين الدول التي ينتظمها كيان أكبر .. كيان أرقى .. كيان أكثر اتساعاً وشمولاً ، يتزايد اتساعه يوماً بعد يوم ، ولحظة بلحظة حتى يشمل العالم بأسره .

3- محور الجيو ثقافة ، وهو ارتباط قوي ما بين الجغرافيا والثقافة ،حيث أن تراث العالم الثقافي والحضاري يتفاعل مع المكان ، وباتساع المكان ليشمل العالم . بدأ البحث عن ثقافة جديدة ، ثقافة تتلائم مع حضارات الشعوب ، ومع خصائص كل شعب ، ومع الطبيعة الانفرادية التي ينفرد بها ويتميز عن باقي شعوب العالم ، وإعادة صهر هذا كله في تيار وبوتقة ثقافة عالمية موحدة جديدة ، ثقافة لا تلغي الثقافات السابقة عليها ، بل تعمل على تذويب الفوارق والاختلافات ، وتعظم من شأن ودور عوامل التشابه والقرب ، وفي الوقت ذاته فإنها لا تلغي تراث الشعوب، وإنما تقوم بتوظيفه ، ونشره ، واستخدامه بالشكل الذي

(1) جدير بالذكر أنه قد صاحب هذا الاتجاه تيار متدفق فاعل قائم على ظهور الحكومة العالمية ، وفكرة القطبية العالمية الواحدة ، وفكرة التنازل عن جانب من السيادة القومية لصالح كيان أكبر مهتم بتنظيم العالم ، هذا الكيان يسن قوانينه وتشريعاته ، ويفرض نظمه وقواعده ، .. ومن ثم فقد بدأ خطاب العولمة السياسي يتجاوز عن نزعات الاستقلال ، وما فرضته من اعتبارات الحماية والتجزؤ ، ووضع الأسوار الحديدية ، وأصبحت بادعاءاتها مجرد فكر قديم «ماضوي» وغير متحضر «رجعي متخلف» .. وأصبح أصحابها مجرد «مشوشين» على حركة التقدم نحو العولمة .

يجعله عالميـاً ، وملكاً عاماً لكافة شـعوب العالم ، وليس خاصاً لشـعب بعينه أوبذاته ، ومن ثم يتحول التراث إلى تراث إنساني عام لكل البشرية .

فالثـقافـة المتعـولمة تعطي مذاقـاً جديداً لعـالم جديد ، عـالم من التيـارات الإنسانيـة شديدة الاتساع ، والتي تعمل على استحـداث النظريات ، وابتكار الأفكار ، وتطوير التقنية ، سواء كانت تـقنية إنتاج الـثقافـة ، أوتقنية نشـرها ، والانتقـال بها من أوضـاع معينـة إلى أوضاع أخرى، وتعميم مبادئها وقواعدها على المستوى الكوني المتعاظم .

وقد أدى الارتبـاط ما بين الجغـرافيـا والثقافـة في عصر العـولمة ، إلى إحداث تنمـية ثقافـية وتطور ثقافي نهضوي لكل أنواع الثقافات سواء كانت : ثقافة تقليدية فطرية أومكتسبة ، أو ثقافة غير تقليـدية مبتكرة ، وترسيخها كأداه تنظيم للسلوك الفردي والجـماعي ، وما تغرسه في الأفراد من ضوابط ومـا تضعه لهم من مباديء حـاكمة ومتحكمة ، ومن خـلال تمجيدها لعادات وتقاليـد وأعراف وقيم بذاتها ، أو من خلال نبـذها ورفضها لقيم وأعـراف وتقاليد وعادات أخرى .

4- محور الجيو إجتماع ، وهو تزاوج ما بين الجغـرافيا وعلم الاجتماع ، خاصة بعد ما تم لمس إنحسـار دور الدولة ، وظهور المجتـمع المدني العالمي ، وتغيـر أشكال الحكم في المجتمـعات إلى ديمقراطيـة تعددية قـائمة على المشاركـة والتعاون ، ومـا تحرص عليـه من حرية مسـئولة للفرد تجـاه المجتمع ، ومـا يستلزمـه ذلك من منهجيـة إجتمـاعية مـتطورة ، وازدياد الأنشطة الاجتماعية ، وإزدياد عمليات الإندماج والإدماج ، ووحدة المجتمعات والشعوب وانتظامها جميعاً في تكتلات أوسع وأشمل نتيجة للآتي :

- تنامي وسائل الاتصال ، وظهور المخترعات اللغـوية التي يسرت وسهلت سبل التخاطب من خلال الترجمة الفورية بين أطراف الاتصال المتعددة .
- ظهـور وتكون رأي عام عـالمي مجـتمـعي في كثـير مـن القضـايا الإنسانيـة البشـرية التي أوجدت اتفاقاً عاماً عالمياً حولها .
- تزايد وتكاثف أدوات المعرفة ، خاصة الإلكترونية ، وانتـشارها وتزايد وتطور استخدامها في الحياة العملية ، وتزايـد الاعتماد عليها، والتي أصبحت لها القـدرة الذاتية على توليد وإيجاد

معارف جديدة ، واستنباط معلومات من بيانات يتم جمعها تلقائياً من مصادرها المختلفة .

ــ تزايد الحضور والارتباط الاجتماعي العالمي ، وتعدي الاهتمام المشكلات القومية والمحلية إلى المشكلات عالمية النطاق ... بل تحول كل ما هو محلي إلى عالمي .

5- محور الجيو سكان ، وهو أهم وأخطر المحاور على الإطلاق ، فالإنسان هو هدف العولمة ، وهو أداتها ، وهو في ذات الوقت وسيلتها والطريق الموصل إلى تحقيقها ووجودها الفعلي في الواقع العملي . ومهما بلغ التقدم الفني والتكنولوجي ، فإنه لا يوجد بديل عن الإنسان، وهو أمر حقيقي ملموس ، ومن ثم فإن العولمة في المحور الجيو سكاني تربط ما بين الجغرافيا وما بين السكان ، وإذا كانت العولمة تتجاوز حدود وفواصل الجغرافيا ، فإنه في الواقع تدمج وتوحد السكان ... ومن ثم فإن مسار العولمة إذا كان يوحد ويؤدي إلى تلاشي الزمن والمسافات ، فإنه يقيم حضارة جديدة ، ويبدأمعها تاريخ جديد ، تاريخ من صنع الإنسان ، قائم عليه ، ومستهدفاً إياه . إن العالم الآن يتجة إلى تكتل سكاني حضاري ، قوامه ستة مليارات نسمة (6,000,000,000 إنسان) ، ومن ثم فإن تيار العولمة يعني بهذا العنصر البشري سواء من حيث : الأداء ، والسلوك ، والمضمون ، والمحتوى ، الذي يدفعه ليس فقط إلى النظر إليه باعتباره سوق المستهلك ، ولكن ، وهو الأهم ، باعتباره المبتكر المبدع .

فالمكون الرئيسي الفاعل في العولمة هو سعيها الدائم إلى التنمية البشرية الحضارية حتى يصبح سكان العالم باختلاف أماكن تواجدهم على مستوى متقارب من التنمية البشرية ، ومن ذات الحقوق .

إن محور الجيو سكان يعالج التقصير الواضح للأنظمة السابقة للعولمة ، التي تجاهلت حقوق الإنسان ، وتجاهلت معاناة البشرية من الفقر والجهل والاضطهاد ، وأسست نظم عنصرية بربرية همجية ، ومارست التعذيب والقتل الجماعي والإبادة العرقية ... ومن ثم فإن العولمة قد جاءت لتقضي على هذا كله ، وتنشيء عالماً جديداً ، عالماً إنسانياً بشرياً بدون حدود جغرافية ، يضمن للجميع العيش بسلام وتعاون ، ويضمن حرية العقيدة ، وذات الحقوق على قدم المساواة.

وأيا كانت هذه المحاور بجوانبها المختلفة وأبعادها المتعددة ، فإنها تظل قائمة على قاعدة رئيسية تعمل العولمة على تحقيقها وهي :-

***«الوصول إلى توحد وتجانس الحاجات الجماعية لمجموع المستهلكين»***

وهذه القاعدة تعمل على جعل المستهلكين في مختلف مناطق العالم أكثر قرباً وتشابهاً وتجانساً في احتياجاتهم ورغباتهم ، وفي الوقت ذاته في طريقة إشباعها ، وفي وسائل هذا الإشباع الأمر الذي يؤدي إلى :

- توحيد وتنميط قسم الإنتاج وكذلك المنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار) التي يقوم بإنتاجها المنتجين ، وإنتاجها بكميات ضخمة وفق نظم اقتصادية فعالة تخفض من التكلفة ، وترفع من العائد والمردود .
- توحيد وتنميط أساليب التسويق والتوزيع والعرض والإعلان والإعلام ومنافذ تقديم المنتجات ، ووسائل الحصول عليها ، وبالشكل الذي يجعل من السهولة على أي فرد في أي مكان الحصول عليها وذلك للتشابه إلى درجة التماثل ما بين الأماكن المختلفة عبر أسواق العالم ، وبذلك تتحول هذه الأسواق إلى سوق واحدة متكاملة وشديدة الاتساع .
- توحيد وتنميط نظم الإنتاج وكذلك الأسعار وشروط البيع الحاضر والآجل ، ونظم الحوافز التشجيعية البيعية المستخدمة ، وأساليب التعامل ونظم البيع ونماذج العرض .
- توحيد نماذج خدمات ما بعد البيع ، ونظم الصيانة ، وحق الإعادة والارتجاع واسترداد الأموال ، وحق استخدام وتجربة المنتج ، وحق ضمان عنصر الرضا والإشباع ، وحق الحماية من الضرر وحق التعويض عن أي ضرر ينجم عن استخدام المنتج ...إلخ .

إن السوق العالمي وهو يتوحد ويندمج ، وتتلاشى فيه الفواصل ، وتختفي فيه الحدود ، يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم ، وساعة بعد أخرى ، حتى يصبح بعد ذلك سوقاً واحدة ... تتجه معه المنافسة إلى مجالات أكثر بعداً من مجرد المنافسة على الجودة أومجرد المنافسه على السعر .

إن المنافسة الحقيقية التي ستتم هي المنافسة على امتلاك العقول الباحثة ، تلك العقول الجبارة القادرة على الابتكار ، واختراع الجديد ، وإضافة التطوير والتحسين على ما هو قائم بالفعل ... ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة وضرورية إلى زيادة موارد البحوث والدراسات ، والتي تحتاج إلى أموال بالغة الضخامة لا تستطيع المشروعات صغيرة الحجم توفيرها ، ومن ثم فإنها تتجه إلى التكتل والاندماج .

لقد أصبح الاندماج في عصر العولمة أكثر من ضرورة ، ليس فقط لاعتبارات توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير كما سبق أن أوضحنا ، ولكن وهو الأهم لاكتساب اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق الكبير ، والذي يصل عنده نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكلفة الثابتة إلى أقرب نقطة من الصفر ... وبالتالي تتمكن المشروعات من تخفيض تكلفتها وتخفيض أسعار بيع منتجاتها مع تحقيق هامش ربح إضافي مناسب .

ومن ثم فإن فرضيات وحتميات العولمة تتطلب الاندماج والتكتل ، حيث يؤدي الاندماج والتكتل إلى نقل المشروعات نقلة اقتصادية كبرى لمزيد من الوفورات متمثله في ثلاثة أنواع من الوفورات هي :

**النوع الأول** - وفورات داخلية قائمة على حسن استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة للمشروع، وإجراء التطوير الذاتي الداخلي ، والاستفادة من الإمكانيات البحثية، والارتقاء بالمهارات من خلال الاحتكاك وممارسة العمل ، فضلاً عن زيادة القدرة على استيعاب التطوير التكنولوجي لدى الطرف الأكثر تقدماً من أطراف التكتل والاندماج ، وفي الوقت ذاته زيادة استفادة المشروع من الطاقات الإنتاجية المتوفرة ، ومن ثم تحقيق وفورات مرتفعة نتيجة القضاء على الفاقد ، والعادم ، وغير المستغل ، وتخفيض نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكاليف الثابتة .

**النوع الثاني** - وفورات خارجية قائمة على حسن استغلال علاقات المشروعات المندمجة بالمشروعات الأخرى ، خاصة الموردين ، والموزعين ، والتغلب على المشاكل والعقبات الخاصة بالتعامل معها ، والحصول على خصومات الكمية من كل منها ، وفي الوقت ذاته زيادة القدرة البيعية للمشروع .

**النوع الثالث** - وفورات المكانة ، والتأثير ، والرمز ، والسمعة ، والقدرة على جذب واستقطاب أفضل الكفاءات والعناصر ، والعقول المبتكرة مما ينعكس أثره إيجابياً على حسن سير العمل وتحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية وامتلاك مزايا تنافسية تتفوق بها على وعن الآخرين ، وزيادة القوة التفاوضية للمشروع ، مما يجعله في مكانة وقوة أفضل وقدرة على فرض شروطه .

وعلى هذا يمكن القول أن الوصول إلى هدف وحدة السلع والخدمات والأفكار، وإيجاد شكل من أشكال النمطية العالمية في :

ـ نظم الإنتاج والمكونات وفي الخصائص والإشباع .

ـ نظم التسويق والإتاحة والعرض الخاص بها .

ـ نظم التمويل والحصول عليها .

ـ خدمات ما بعد البيع .

وبشكل فاعل وإن كان ظاهره التعدد والتنوع ، فإنه بهذا التعدد والتنوع يتم تنميطه على مستوى جميع الأسواق ، في جميع دول العالم .

وفي واقع الأمر يمثل هذا الهدف أحد أهم مجالات العولمة ، إلا أنه تواجهه العديد من العقبات التي تعد ظرفيات مرحلية يمكن تجاوزها ، والعمل على إخفائها وتلاشيها ، وأهمها اختلاف الظروف الجغرافية والمناخية والحضارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين مناطق العالم المختلفة ، وما ترتب عليه من اختلاف المقاييس والمعايير، واختلاف هيكل القيم والمباديء ، وتباين نسق ونسيج العلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية بين المجتمعات ، والتي تؤدي إلى اختلاف المعانى والمضامين لذات الأشياء : اللون ، والشكل ، والحجم ، والرمز ، والمعنى للكلمة الواحدة باختلاف منطوق الكلمة بذات الحروف ، وتغيير لغة البيانات على الغلاف، واسم المنتجات ، والعلامات التجارية ... إلخ .

ومن ثم فإن العولمة تدفع الشركات والمؤسسات إلى بحث إمكانية التكامل والتعاون ، وبما يؤدي إلى اندماج وتكتل المنتجين ، والتحام المصالح لجموع البشر ...

ومن ثم فإن محاولات الارتداد للخلف ، أو مقاومة العولمة سوف تجعل العالم ينقسم إلى كتلتين أساسيتين هما :

**الكتلة الأولى** – كتلة متقدمة فاعلة تسعى إلى التوحد والاندماج والارتباط العضوي الفاعل ، تزداد تقدماً كل لحظة ، وتزدادفيها جودة الحياة ، وتزداد معها وفيهاو بها فرص العمل والتوظف المنتج والمبدع ، وتزدادأيضاً فيها الدخول وترتفع مستويات المعيشة، ... وفوق كل ذلك تزداد حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية المسئولة والملتزمة .

**الكتلة الثانية** – كتلة متخلفة منشقة منقسمة على نفسها ، تمارس القهر والتسلط ، ويعشش فيها الفساد والإفساد ، وتجتاحها الحروب الأهلية سواء العرقية أو العنصرية أو الدينية ... حروب متعددة تلتهم كل شيء ... وهي كتلة تزداد انكماشاً ، وتزداد تخلفاً ، وتزداد فقراً ... ولم يعد هناك أحد يهتم بها ، وهي تتآكل من الداخل .

ومن ثم فإن إرهاصات العولمة ، وبواكيرها ، وآلياتها المنطلقة دائماً للأمام ، لن تتوقف كثيراً أمام دول الكتلة الثانية ، بل سوف تتجاوزها تاركة إياها تقضي على ذاتها بذاتها ، ومن ثم فإن ما يجتاح دول الكتلة الثانية من عمليات دخول وخروج ، وتقدم وتراجع نحو العولمة ، ما هي إلا محاولات مراهقة سياسية تتحدى إثبات الوجود إلى إنهاء الوجود . لقد آن الأوان ، وحان الوقت لدول الكتلة الثانية أن تخرج عن المراهقة السياسية ، وأن تفتح الأبواب واسعة أمام المشاركة الديمقراطية ، وأن تعي حقيقة الصراع الدائر الآن ، صراع ليس من أجل حكم أو سيطرة ، ولكن من أجل مشاركة ومتاجرة ، صراع من أجل سوق عالمي يزداد اتساعاً كل يوم ، ويزداد نمواً كل لحظة ، ويزداد فوق كل هذا ارتباطاً وتفاعلاً وانطلاقاً .

إن ما تبقي من الزمن أمام استكمال التعولم قليل ، وأن التريث والتردد أو الانتظار في الدخول إلى العولمة سوف يزيد الأمور تعقيداً ، وأن التفاعلات الحية القائمة الآن تسمح لنا إذا ما عالجنا أمورنا بذكاء ، تسمح لنا بالقدرة السريعة على التعولم ، وهو ما يتطلب أولاً منا ما يلي :

- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج بحيث لا يبقى أي عامل متعطل ، وهذا التوظيف بالطبع سوف يرفع الدخل ، ويزيد العائد ، وينمي المردود ، وفي الوقت ذاته ، سوف يؤدي إلى زيادة الادخار ، وتوفير مبالغ مناسبة للاستثمار المنتج، ومن ثم التوجه إلى العولمة بجبهة واسعة مناسبة للفعل والتفاعل فيها . ولعل هذا يحتاج منا إلى فتح كافة الأبواب أمام تدفق الاستثمارات ، ومن أجل تحقيق عناصر جذب قوية لاستقطاب هذه الاستثمارات وتركيزها وتوطينها بفاعلية ، وبصفة خاصة تلك الاستثمارات الإنشائية الراسخة ، وليس الاستثمارات الهائمة الساخنة غير المستقرة .
- القضاء المبكر على الفاقد والضائع الاقتصادي الذي يلتهم اقتصاديات المشروعات واقتصاديات الدول، ويسمح بالفساد أن يولد وأن ينمو وأن يتحول إلى وحش رهيب يدمر

كل شيء ،ومن ثم فإن القضاء على الفاقد الاقتصادي سوف يساعد على زيادة الإنتاج، ورفع الإنتاجية وتحسين ربحية المشروعات .

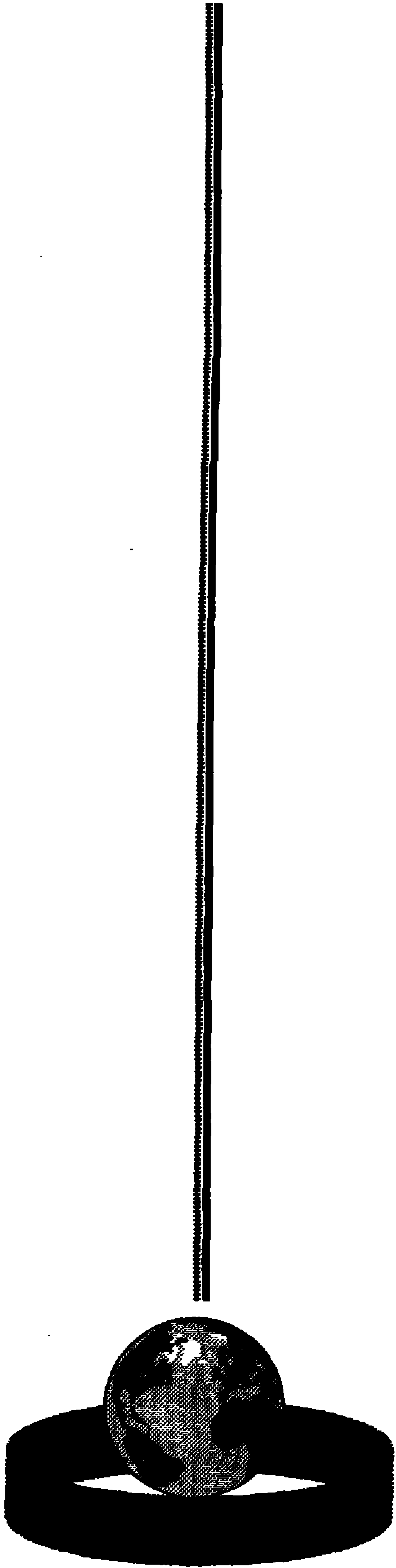
- القضاء على المعيب والمهدر وغير المستغل وغير المطابق للمواصفات الارتقائية ، والحرص على الإعلاء والارتقاء بمقاييس الجودة ، سواء المرتبطة بالمواصفات القياسية العالمية ، أو المرتبطة بفترة الصلاحية ، أو المرتبطة بزمن ومدة الاستعمال الآمن ...إلخ .

إن هذا كله أمر يسير وليس صعباً أو مستحيلاً ، وإن قيامنا بهذا سوف يخلق واقعاً إيجابياً لنا ، واقعاً جديداً ، مردة الاعتزاز والثقة بأنفسنا وبقدرتنا الهائلة على أن نكون فاعلين ، ومن ثم فإن الجزء الأكبر من قضية العولمة ، وأسبابها الكامنه فينا ، وإمكانياتها المتوفرة لدينا ، واحتياجاتها ومتطلباتها القائمة بالفعل في جهازنا الإنتاجي ، ومن ثم فإنه يمكن لنا أن نتوجة ثانياً إلى :-

- تحقيق المصالح وتنمية المنافع ، وزيادة علاقات الارتباط بيننا وبين أسواق العالم المختلفة ، وفي الوقت ذاته فتح أسواقنا دون خوف أودون تردد ، فالآن نملك من المزايا التنافسية ما يجعل العالم يتوجه إلينا ويتوجه بنا ، ويستخدمنا كمقياس رمزي للقدرة على التعولم .

- تطويق الأسواق العالمية بأساليب مدهشة قائمة على الإبهار ، وعلى إثارة الإعجاب ، وعلى برنامج فعال قائم على العلم والعقلانية الرشيدة ، وليس على الجهالة والارتجالية العقيمة ، وأن يكون هذا البرنامج قائماً على أننا جزء من العالم ، ونحن فعلاً جزء منه ، وأننا فعلاً نستحق الإعجاب ، وأننا فعلاً جديرين بالثقة ، وأننا فعلاً أهل للتقدم الذي صنعناه بأنفسنا .

إن هذا كله يحتاج إلى تنسيق وتعاون ومشاركة ، يحتاج إلى الخبراء والمتخصصين ، يحتاج إلى أهل العلم وأصحاب المهارة والكفاءة ، ولا يحتاج أبداً أبداً للفساد والإفساد ، ولا للجهالة ، ولا يحتاج أبداً أبداً الى ممارسة القهر والظلم ، بل يحتاج إلى العدالة التي فقدناها طويلاً ، فأصبحنا فيما نحن فيه الآن .... إن الإصرار على التقدم ، والإصرار على تحقيق التفوق ، هي بداية قبول التحدي .



# الفصل التاسع

## • أين تكمن مزايا العولمة ؟ •

إن دراسة آليات العولمة ، ومدلولاتها ، ونتائجها ، تمكننا من تحديد أين تكمن مزايا العولمة والجوانب الإيجابية فيها . ومن ثم يمكن تحديد كيفية وإمكانية الاستفادة منها ، خاصة وآن التنبه لها مبكراً يعني جني المكاسب الرائعة ، وبالتالي تخضع دلالات العولمة ، بشكل أو بآخر لمدى قدرة أطرافها على تحقيق حزمة المكاسب والمنافع التي يمكن توليدها من العولمة ، والتي يمكن تحقيقها بشكل متناسب من استخدام مناهج «التعولم» . فاندماج أي اقتصاد محلي في الاقتصاد العالمي يتوقف على نوع المناهج المستخدمة ، وعلى مؤكدات النجاح المتفاعلة ، وعلى الوعي الإدراكي بأهمية امتلاك حزمة المزايا التنافسية القائمة على تكامل تفعيل الذات الوطنية مع متطلبات الأسواق الدولية المختلفة .

إن تفاعلات العولمة لا تتم فقط داخلها أي داخل الذات المتعولمة ، ولكنها أيضاً وبشكل متزامن متناسق تتم مع الخارج ، وتدفع الخارج للالتحام والالتصاق بها ، بل والاندماج فيها لدرجة الذوبان ... وعلى عكس الظواهر الإنسانية الأخرى ، فإن تفاعلات العولمة لا تمضي وتنتهي بمضي وانتهاء الوقت ، وتصبح ذكرى في التاريخ ... وإنما هي عملية مستمرة حية تموج وتزخر بالمتغيرات وتستبق الأحداث وتعمل على تفعيل الحوادث .

إن لغة المصالح والمنافع هي لغة العولمة ، ومن ثم فإن تكاليف العولمة تعادل بالتمام عوائدها ، فلا يوجد تكلفة بدون عائد ، كما لا يوجد عائد بدون تكلفة ... وأن الحرص على الحصول على المزايا يعادل تماماً الحرص على دفع الالتزامات والتكاليف . إن مزايا العولمة تكمن في الآتي :-

(1) توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوقاً واحدة دائمة التوسع والاتساع تشمل العالم بأسره ، شماله وجنوبه ، وشرقه وغربه ، وتشمل كل سكانه وكل دولة من دوله ، وتصبح البحور والمحيطات الفاصلة فيه ، معابر وجسور واصلة بينه ، وتصبح الأجواء والفضاء طرقاً للتقارب والنقل والتنقل والانتقال للأفراد والسلع وللخدمات والأفكار . وفي الوقت

الذي يصبح فيه العالم سوقاً رائجة للمنتجات ، ومن ثم يتحقق للعالم ما يلي :

ــ ميزة الإتاحة الفورية الشاملة ، والعرض الفوري المتكامل لكافة المنتجات (سلع / خدمات / أفكار) ، وعدم حدوث اختناقات نتيجة للندرة ، أو حدوث تكدس نتيجة للفائض ، أو حدوث أزمات .

ــ ميزة الاستهلاك الواسع بالنسبة للمنتجات ، وبما يضمن سرعة التصريف ، وسرعة البيع، وسرعة دوران البضاعة ، وسيولة المشروعات وانخفاض التكلفة ، وزيادة العائد والمردود.

ــ ميزة السهولة ، واليسر ، والراحة ، والحرية في الاختيار الواسع المدى بالنسبة للمستهلكين ، وكذلك بالنسبة للوكلاء ، وكذلك بالنسبة للموزعين .

(2) ظهور مجمَّعات وتكتلات : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة وإرتقائية ، تزداد وتتسع وتنمو بشكل متسارع ، خاصة وأن حدود الارتقاء لا توجد لها أسقف ، أوحدود قصوى لا تتجاوزها ، والطبيعة الابتكارية لقوى العولمة وآليات التعولم تفرز جديداً ، وتبتكر وتخترع جديداً في كل يوم ، وكل لحظة ، وإن كسب معارك العولمة يحتاج إلى إرادة التقدم ، وإلى صيرورة الفعل الدافع إلى مزيد من الارتقاء والتقدم ، وهو ما يتيح كثير من المزايا من بينها :

ــ تشجيع تطبيق الاختراعات وتنفيذ نتائج البحوث وما أخرجته المعامل من اكتشافات .

ــ تشجيع قوى الاختراع والبحث والتطوير على بذل مزيد من الجهد ، واكتشاف الجديد الأكثر إشباعاً وإمتاعاً .

ــ الوصول إلى مخترعات جديدة وسلع وخدمات وأفكار جديدة .

(3) زيادة درجة الارتباط المتبادلة بين الشعوب الإنسانية ، والدول ، والحكومات ، والمنظمات، والشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات ، وبصفة خاصة خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة ، تطرح فيها في نفس الوقت ، نفس السلع ، وتتداول فيها بذات الطرق ، وبنفس الأسعار ، وبنفس الشروط ، الأمر الذي يخلق ويوجد في نفس التزامن والتوقيت اللحظي ما يلي :

(أ) إنتاج فائق الجودة ، والمواصفات ، تم إختباره وتجريبه وتأمين استخدامه الآمن لكافة المستهلكين ، ولكافة الأسواق رغم اختلافها المناخي ، ورغم اختلافها في التفضيلات، وأحجام ميول ورغبات البشر ... فالأداء واحد ويتجه إلى الارتقاء ، والاختلاف في الألوان والأحجام ، والأداء لإشباع كافة الرغبات والاحتياجات .

(ب) تسويق فائق الإتاحة يعتمد على التصريف واسع النطاق ، وعلى الامتداد فائق المدي، وعلى الانطلاقة التدافعية ذات القدرة الفائقة على الوصول إلى المستهلك المستقبلى الاحتمالي وتحويله إلى مستهلك حالي، وإلى زبون دائم ومستمر في التعامل .

(ج) تمويل إليكتروني ، قائم على الأموال الإليكترونية ووسائل الدفع التي تخلقها وتوجدها المعاملات الإليكترونية ، وتعمل على تنميتها بشكل دائم ومستمر ، وفي الوقت ذاته تزيد من عوامل الوفرة والإتاحة فيها ، وبما يعني التغلب على قدرة رأس المال ، وبما يعنيه ذلك من قدرة متنامية على تمويل المشروعات بالغة الضخامة، وبما يعنيه ذلك من تنمية لعلاقات الربط ما بين الأسواق المختلفة .

(د) توظيف كامل للقوي العاملة مع إتاحة أفضل نظم التدريب ، وإكساب المعارف وتنمية القدرات وصقل الخبرات ، والكشف عن أصحاب المواهب والعباقرة ... وإيجاد عائد ومردود متوالي ، ومتتاليات من الدخل ومن تحسن الوظائف ، ومن إمتلاك دخول متصاعدة وبالتالي إمكانيات هائلة على الاستهلاك ... فالاستهلاك الواسع هو هدف العولمة الرئيسي ...ومن ينجح في زيادة الاستهلاك يحقق سوقاً أكبر وأكثر اتساعاً ، ومن ثم يضمن تعاظم ربحيته وزيادة فرص استمراره وتقدمه وتطوره ونموه .

(4) بناء قاعدة فكرية جديدة ، قائمة علي وحدة العالم ، وعلي ملأ فراغ القطاع العسكري الذي كان عنواناً مرجعياً لفترة الحرب الأولى والثانية وما بعدهما ... ففي العولمة لم تعد هناك حروب عالمية باردة أو ساخنة ، لم تعد هناك بؤر صراع أونزاع تهدد الأمن العالمي أو تهدد استقراره ...بل أصبحت العولمة أسفنجة تمتص الضغوط وتمتص وتعالج أسباب النزاعات ، وتمتص وتعالج الأزمات ... وليس معني ذلك انتهاء الحاجة إلى الجيوش ،

ولكن سيتم تحول وظيفة الجيوش من الحرب والدفاع ، إلى وظيفة الشرطة البوليسية لفرض الأمن والاستقرار ومحاربة ومكافحة الجريمة ، خاصة الجريمة المنظمة ، ومحاسبة الحكومات التي ترتكبها أو تشجع منظماتها الإرهابية .

لقد أتت العولمة لتعالج أسباب القلق والخوف من الدمار الذي تسببه الحروب ، وتفتح الباب واسعاً أمام التعاون والمشاركة ، والاستثمار المشترك ، وتبادل مراكز الإنتاج والاستهلاك ، وتبادل مراكز الادخار والاستثمار ، وتبادل مراكز الاستيراد والتصدير ... وتبادل مراكز العجز والفائض ... وفي الوقت ذاته فإن الجميع وفقاً للعولمة يعمل في إطار نظريات الأواني المستطرقة ... أي يؤثر ويتأثر في وبما يحدث لدى الآخرين .

(5) بناء مجموعة من المرتفعات المهيمنة ، ذات الطبيعة الارتكازية الفاعلة والمتفاعلة ، ذات القدرة على تطوير ذاتها ، وعلى تطوير العالم ، تلك المرتفعات التي تشكل في مجموعها العام عناصر جذب رئيسية للعبور إلى التقدم ، للعبور إلى كونية جديدة فاعلة ومتفاعلة ، ليس فقط لتغيير العالم ، ولكن وهو الأهم لإعداده وجعله مستعداً للانطلاقة الكبرى نحو الكون الفسيح ... إن هذه القاعدة الفائقة الاتساع ، تجعل من العولمة عالم فسيح في حد ذاته ، عالم يتجه إلى الكونية ، إلى الكون ليس فقط للاكتشاف ، ولكن بحثاً عن موارد أكثر ندرة ، وعناصر تحتاج إليها البشرية ، وإلى إقامة مستعمرات فضائية من أجل خير البشرية .

لقد تغير العالم بالفعل خلال السنوات السبع الماضية أكثر مما تغير في المائة عام التي أعقبت الثورة الصناعية ... وإن تضاعف حجم المعارف وحجم المعلومات عاماً بعد عام ، ولحظة بعد لحظة ، يشير إلي أن السباق الذي بدأ نحو السيطرة الجامحة على القوى التوازنية العالمية قد تحول وتطور إلى استيعاب هذه القوى ، وإعادة توظيفها واستخدامها كقوة دفع في تيار العولمة ، ومن ثم تغيير طبيعة الصراع ، وتحويله إلى توافق واتحاد وانسجام ، وهو أمر لم يعد مستحيلاً ، ولم يعد مستعصياً طالما أن هذه القوى أصبحت بالفعل داخل تيار العولمة ، وأصبحت بالفعل أحد أدوات التعولم .

(6) بناء إطار معايشة حياتية للعولمة ، قائم على تعميق الإحساس والإدراك والشعور بأن العولمة حالة فعلاً نعايشها ، وأن العولمة واقع حياة نحياها ونعيشها ، بكافة جوانبها ،

وباعتبار مستجداتها ومتغيراتها حتمية ، وباعتبار أن على البشرية جمعاء أن تحياه معاً وتعيشه معاً . فإذا كانت العولمة حتمية بديهية ... فإنها في جانبها الآخر واقع معاش ومحسوس وملموس ... ومن ثم فإن من الضروري على قوى التعولم أن تعمل جاهدة على معايشة قطاعات المجتمع باختلاف طبقاتها ، ومعرفة نوع المعاناة ونوع الآلام التي يعانونها حتى يمكن معالجتها أثناء الفترات الانتقالية لتحقيق العولمة ... ومن ثم تكون أحد المزايا الرئيسية للعولمة ، هي إزالة المعاناة ، وتخفيف الآلام ، وتحقيق السعادة والبهجة ، ومزيد من الشفافية والصحة ، ومن جودة الحياة .

فالعولمة لا تعني أن يعيش مفكر العولمة في عزلة ، بل يجب أن يعيش واقعاً مفتوحاً ، وأن يكون هذا الواقع المفتوح مفضوح بشكل علني كامل ، حتى لا يحدث أن تنطوي مجتمعات العولمة على بؤر فساد ، أو مرض من أي نوع، أو أشياء تؤدي إلى فقد مزايا العولمة ، أو إلى تعرض المجتمعات إلى خسائر خلال مرحلة التعولم ...ومن ثم فإن العولمة تعني أول ما تعني بناء نظام متكامل لتأمين مكاسبها ، ولتأمين قدراتها ، ولتأمين مسيرتها ضد أي انتكاسة أو ضد أي خسائر محتملة .

ومن ثم فإن العولمة وهي تقدم هذا الإطار تعمل على حماية النظام العالمي المتعولم من خطورة انفراط عقده ، أو من حدوث أي تجزئة أو انقسام لنظام توازن القوى .

(7) تحقيق المصارحة والشفافية الكاملة ، وبمعنى آخر أن العولمة في إجماليها العام ، يجب أن تهتم بالتفاصيل في أجزائها الخاصة ، وعدم إهمالها بل يتعين دائماً الاهتمام بالتفاصيل ، بل بأدق التفاصيل ، سواء من الناحية التشريعية القانونية ، أو من حيث العلاقات التبادلية الاقتصادية ، أو من حيث الحقوق السياسية .

فالمصارحة والمكاشفة والشفافية الكاملة يتعين أن تكون رمزاً للعولمة ، قائمة فيه ، كما هي قائمة عليه ، وكما هي أيضاً قائمة به . حتى يمكن أن نفطن ونعرف كل شيء يحدث في العالم، ساعة حدوثه ... ولعل المعلومات الغزيرة والسريعة التي توفرها شبكات الأخبار وأجهزة الإعلام هي إحدى سمات ومزايا عصر العولمة ، ومن ثم فإن إتاحة البيانات ووفرة المعلومات تحقق وتقدم لمتخذي القرار رؤى عقلانية متكاملة الجوانب والأبعاد

لعمليات التعولم ، ومدى نضجها واتجاهها الصحيح نحو العولمة .. ومن ثم تتحقق عدة مزايا رئيسية هي :

ـ عدم وجود أي أخطاء في اتخاذ القرار نتيجة لانخفاض درجة عدم التأكد ووفرة البيانات .

ـ زيادة قدرة المشروعات ومتخذي القرار فيها على تخطيط أنشطتها ، وعلى تنظيم وتوجيه ومتابعة هذا النشاط .

ـ زيادة فاعلية المشروعات في تحقيق أهدافها : الإنتاجية ، والتسويقية ، والتمويلية ، وما يتصل أيضاً بالكوادر البشرية .

(8) تحقيق درجة عالية من التطور الفائق القائم على استقطاب وجذب قوى الاستثمار العالمية، وتوطينها ، والاستفادة من أساليب ووسائل الإنتاج المتقدمة التي تم التوصل إليها، بل وتطبيق تكنولوجيات جديدة تماماً لم تستخدم من قبل ، وتمثل علامة فارقة ويمكن استغلالها في الوصول إلى تحقيق المزايا الآتية :

- طفرة في الإنتاج من حيث الكم الإنتاجي والذي يرفع من اقتصاديات الحجم والنطاق والسعة للمشروعات ، وبالتالي يحقق لنا مزيد من التنافسية التي تمكننا من اختراق الأسواق الدولية ، والتمركز فيها ، والتوسع ، والانتشار ، بل والتحكم فيها وتوجيهها .

- طفرة في الإنتاج من حيث النوعية والجودة ، ومن حيث المواصفات والخصائص ، ومن حيث قدرة المنتجات على تحقيق الأداء الراقي ، والإشباع المرتفع ، والرضا التام عنها من جانب المستهلكين .

- طفرة في معالجة تكاليف العمليات الإنتاجية ليس فقط الثابتة ، ولكن أيضاً التكاليف المتغيرة من حيث استغلال وتوظيف قدرات التشغيل وعوامل الإنتاج (الأرض/ العمل/ رأس المال/ الإدارة) ، أو من حيث مستلزمات التشغيل (الموادالخام / الطاقة المحركة / الآلات والمعدات) ،. أو من حيث الوقت والزمن (عوامل الأداء والحركة) ... وبما يؤدي إلى حسن استغلال كامل الطاقات المتاحة في المشروع أو في الاقتصاد أو في العالم كله .

إن هذا كله تنتجه وتتيحه العولمة من خلال مشروعاتها ، تلك المشروعات التي توفر رؤوس

أموالها من مصادر متعددة ، وتوفر العمـالة المؤهلة والمدربة اللازمة لها من مصادر أيضاً متعددة ... ومن ثم من خلال حسـاب مجموع العوائد والمنافع ومجـموع الخدمات والتسهيلات التي يوفرها المكان تنشأ المشروعات وتتوطن في مكان محدد بذاته .

إن العولمة توفر حركة وتيار من الوعي بحركة التطور واتجاهاته ، ومن ثم تحفز على ملاحقة هذا التطور ، ومواكـبة إيقاعاته ، وهي عـملية تحتاج إلى درجـة من الإسراع بها وإتمامـها ، وملاحقـتها بالتجـديد المستـمر ، وبصـفة خاصـة تجديد الذات في الداخل من خـلال تحديث البنيـة الأساسـية لتستوعب متطلبات العولمة ، ولتواكب إيقاعها المتسارع الذي نعايشه الآن .

إن أحـد أهم مـزايا العـولمة الخـروج من حـيـز «المكان» بمفـهـومـه الضـيق ، إلى مـفـهـوم «اللامكان» بمعناه الواسع الذي يشـمل العالم بأجمـعه ، ومن ثم كـسر جمـود ضيق نطاق المكان ، وجعل المـكان ممتد لا ينحـصر في نطاق حـدود دولة بذاتها ، بل يتـعدى هذه الحـدود ليقيـم الفرد علاقات وتعاملات مع الآخرين على اتساع العـالم وترامي أطرافه ... إن معاملات شبكة الإنترنت مثالاً حياً على ذلك ... ومن ثم فإن مبدأ استمرارية التعامل ، وتراكم الخبرات ، وتواصل الأحداث في إطار حركة تيار العـولمة ينشيء ويقيم واقعاً جديداً ، وينشيء ويصنع مفـاهيماً جديدة ، ويرسي فوق كل هذا قواعد سلوك جديدة .

إن العولمة أيضاً لن توفر وتحقق فقط نقلة نوعية جديدة في العلاقات التبادلية بين البشر ، بل إنها سوف تسهم في إقامـة مجتمع حضاري جديد ومـختلف ، ومعايير جديدة للحكم ، وتحـديد قيمة الأشياء ، وقيمة السلوك واتجاهات الفكر ، خاصة بعد أن أصبح واقع العولمة وعالمها المحسوس هو المصدر الرئيسي للحكم على مدى سلامة الفكر وسلامة التوجة ، وسلامة القرار .

لقد ظن البعض أن التلويح باستخدام الصراخ والعويل العالي، والأبواق العالية الصوت سوف يجعل مؤيدو تيار العولمة ، يتراجعون أو يفكروا مرتين قبل خوض معاركهم مع طواحين الهواء في دول العالم الثـالث ... وكان هذا البعض واهمـاً حقاً ...فـمن هذا الذي يهتم بدول العـالم الثالث، التي إذا اجـتمع اقـتصـادها في اقـتصـاد واحد ... لم يزد فـي مقـداره عن ثروة شخص واحـد من عشرات الأثرياء في العالم المتقدم !!!

إن أخطر الجروح هي جرح الحقيقة ، وجرح الكبرياء ... والعولمة فـيها الكثير من جرح الحقيقة

وجرح الكبرياء وأن من يتجاهل حقيقة العولمة ، ومن يتجاهل ضرورة الإسراع بالتعولم ، سيكون عليه أن يدفع الكثير من جرح الحقيقة ، وجرح الكبرياء .

وجرح الحقيقة في العولمة هو تبيان مقدار التخلف ، وكم التردي ، وكم الإهمال في صناعة المستقبل ... أما جرح الكبرياء فهو الانتقال من كرامة الفعل والفاعل إلى مهانة المفعول به المتكامل.

نعم فإن هناك مساحة ستظل باقية مهما قلت المسافات ، وهي المساحة الفاصلة بين الفعل ، وما بين رد الفعل ... ما بين المؤثر وما بين الإستجابة ...ومن ثم فإن نوع رد الفعل وتحليله ومقداره يتعلق كثيراً بالاعتبارات :

- الأخلاقيـــة .　　　- الاقتصاديـة .
- القانونيـــة .　　　ـ الاجتماعية .
- الإنسانيـــة .　　　ـ التسويقيـة .
- السياسيـــة .

لقد اتضح لنا بالكامل ، إن ليس من الواجب علينا أن ننتظر ، فالانتظار لن يسفر عن شيء سوى تقدم الآخرين وتخلفنا نحن ، وأن الضبابية التي يدعي البعض ضرورة الانتظار حتى تنقشع لا توجد في الحقيقة سوى في عقل ومخيلة هذا المدعي أوذاك . فالعولمة أمر واضح ، وهي أمر حتمي لا مفر منه ، وأن حتمية العولمة لا يفرضها أصحاب رأي أو اتجاه ، بل تفرضها مسيرة وصيرورة .

إن حاضر العولمة ، لا يقارن بمستقبل العولمة ، ومتطلبات كل منهما لا تقاس أو تقارن بالآخرى. فمتطلبات اللاحق هي بطبيعتها تختلف عن السابق ، وأن التطور والتقدم المستمر الذي تتيحه العولمة وتلاحق الأجيال يدفعنا إلى التأكيد على أهمية التفكير المستقبلي ، وأهمية دراسة المستقبل ، ومدى أهمية أن تكون هذه الدراسات صالحة التطبيق ويمكن تنفيذها بسهولة ويسر.

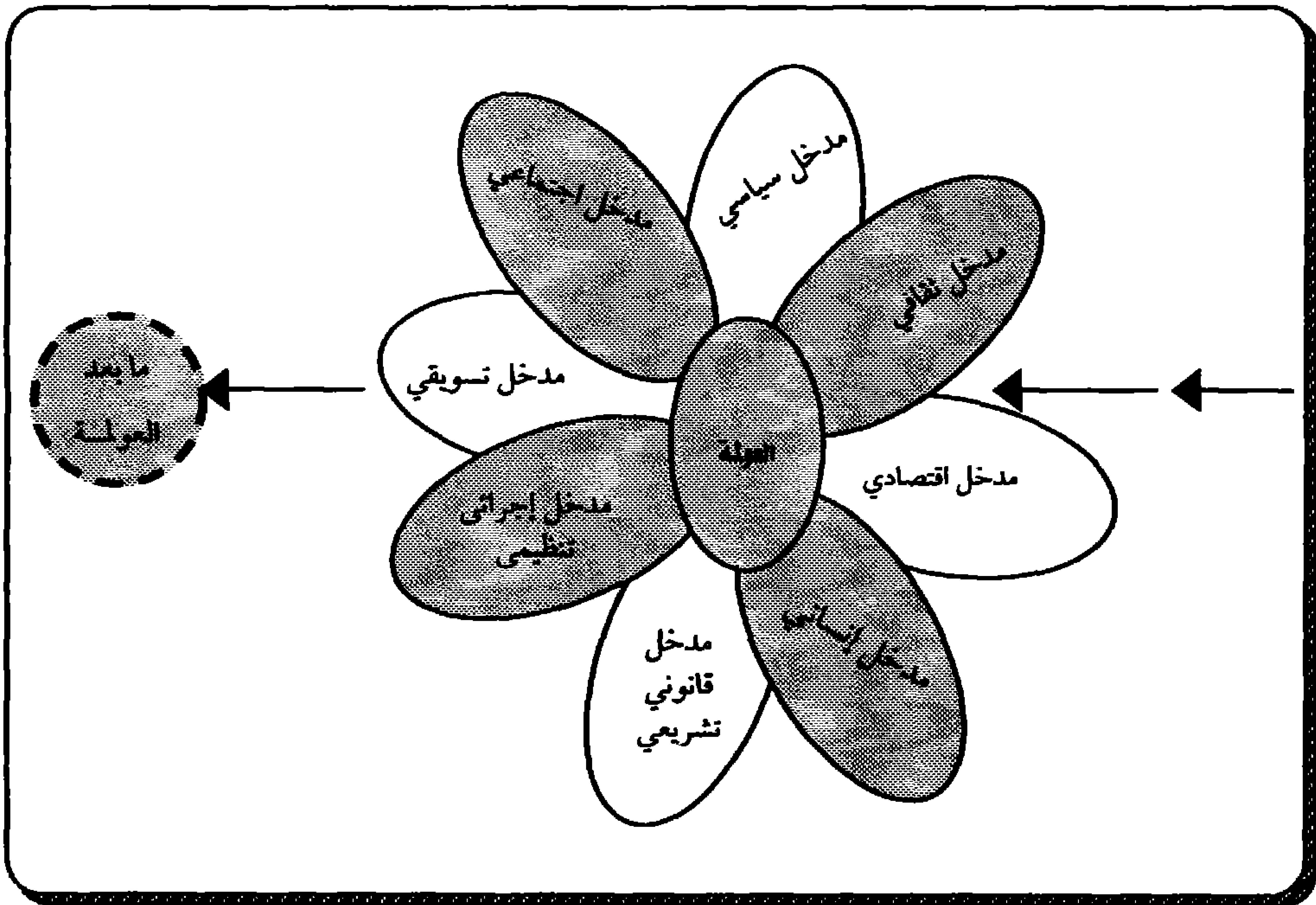
إن بنى العولمة التحتيه ، وهياكل بنيانها الأساسي والرئيسي قائم على الطاقة الفكرية والعقلية التي تحول العولمة إلى عملية إبهار وإنجاز ضخم ، وأداء متنامي متطور ومتدفق يضبطه منهج علمي وعملي قائم على : التخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه ، والرقابة ، ويتصل بمحاولات وعمليات : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، وتنمية الكوادر البشرية ... وهو منهج قائم على مجموعة الثوابت الارتكازية للتقدم ، وقائم على استيعاب وتوظيف المتغيرات والمستجدات الظرفية لكل مرحلة من

مراحل التعولم ، التي تشكل في الواقع حالة خاصة .

إن عمليات التعولم لا تتم وفقاً لمراحل ، أو عبر بوابات يتعين اجتيازها الواحدة بعد الأخرى ، بل إن العولمة تتم الآن بالطفرة ، حيث لا يتعين الانتظار حتى تكتمل معالم وعناصر مرحلة معينة ، بل أنه من المناسب الانتقال إلى عصر العولمة ، والتعايش مع واقعها الجديد القائم اليوم وبخطوات فائقة السرعة ... فالعولمة في الواقع الدخول إليها يتم عبر دوائر متقاطعة تتفاوت في مساحتها، وفي تدرج درجة التفاعل فيها، وتداخلها مع بعضها البعض ، ومن ثم فإنها جميعاً تلتقي في نقط تماس علينا أن نستغلها في الولوج إليها كما يوضحه (شكل ــ 39) .

**(شكل ـ 39)**

**الدخول إلى العولمة**




إن الدخول إلى العولمة يستند إلى رؤية ذاتية عبقرية متكاملة الجوانب لكيفية أن نصبح فاعلين فيها . فتيار العولمة الطاغي الذي كسر حدود المسافات سواء الجغرافية أو الزمانية القائمة بين الشعوب ، قد أضحى يحتاج إلى تطوير وإعداد مداخل له ... واختيار المدخل إلي العولمة يتوقف

على مدى تكامل البنية الأساسية ، وتكامل الصروح السوقية للاقتصاد القومي . ومن ثم فإن البنيان الاقتصادي للدولة هو المحور الرئيسي الذي ستدور حوله ، وعلى قوته تتم عمليات التعولم ، خاصة مع تصارع وتسارع الأحداث ، ومع تنقلية الحوادث وامتداد تأثيرها الطاغي إلى المستقبل متجاوزاً الحاضر بقيوده ومحدداته وظروفه ، ومن أهم مداخل العولمة ما يلي :

| | |
|---|---|
| ـ المدخل الاقتصادي . | ـ المدخل القانوني والتشريعي . |
| ـ المدخل السياسي . | ـ المدخل الإجرائي التنظيمي الإداري . |
| ـ المدخل الثقافي . | ـ المدخل التسويقي . |
| ـ المدخل الإنساني . | ـ المدخل الاجتماعي . |

إن العولمة بهذا تضفي مزيداً من المزايا على الاقتصاد الوطني ، تشكل في الواقع مجموعة من المنافع المادية والمعنوية ذات الأثر المتشابك ، والذي يعمل على تحقيق ما يلي :

- زيادة التنميط في مكونات وأجزاء الإنتاج ليصبح الإحلال محل ، والدخول إلي ، والاستبدال بـ .... أساس منع الاحتكار ، ومجال أوسع للتنافس بين الفرقاء حتى داخل المنتجات الواحدة والمماثلة.
- زيادة مجالات التزامن والتوافق والتوفيق الذي يعمل على تحقيق كل من العرض المتزامن في ذات الوقت ، وكذلك الإتاحة الفورية للمنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار) على كافة المستويات والأصعدة .
- زيادة درجات الدقة ، والانضباط، والالتزام بالمقاييس الارتقائية ، وجعلها عقيدة عمل يقينية ملزمة لكافة العاملين أيا كان مجال عملهم ، وأيا كان تخصصهم .
- زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل على نحو يكفل إيجاد وتخليق مزايا تنافسية، والاستفادة القصوى منها بالشكل الذي يعود بعائد ومردود مناسب بعد استخدامها ، ويستفيد من ذلك الجميع (المنتج / الموزع/ المستهلك/ الحكومات) .
- تطوير البنى الإدارية للمشروعات لتصبح فوق قومية Supra National أي على مستوى الكون والسوق المتعولم الذي يشمل العالم كله ، سواء بتواجده فيه ، أو باهتمامه به .

إن هذه المزايا وغيرها في الواقع تبني ذاتها على قيمة وقيم العولمة ، وإن عملية التعولم التي تتم

في مجموعها العام تؤدي إلى اكتساب هذه المزايا ، ومن ثم فإن مقولة البعض أن «العولمة كيان غير ملموس مليء بالرموز والألغاز المختلفة الأشكال والأنواع» ... في الواقع تحمل الكثير من الصدق في مدلولها ...إلا أنها في الوقت ذاته تمثل منظومة إنسانية متكاملة تسعى إلى انتظام العالم في كيان كوني غير مسبوق ، كيان يسمح بالتفاعل داخله ، ويسمح بزيادة توحيد العالم ليصبح أكثر ترتيباً وانتظاماً ، ويضع من البنى والهياكل التي تزيد من اتصاله وترابطه ...ومن هنا فإننا يمكننا أن نذهب إلى القول أن هناك حزمة جديدة من المزايا والمنافع التي تحققها العولمة ، والتي يمكن تحديد أهم عناصر مفرداتها فيما يلي :-

1- تعظيم بناء المعنويات غير المادية التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه وعواطفه ، وإشعاره بذلك بذاته وكينونته وبقيمته كإنسان له كامل الحقوق التي لكل البشر ، وعليه ذات الواجبات التي هي على كل البشر ... ومن ثم زيادة وعي الأفراد بقيمتهم وبحقوقهم ومطالبتهم بها ، وبما يؤدي إلى تحقيق الكرامة الإنسانية ، والعزة والاعتزاز الذي يكفل الانشراح والإقبال على الحياة والتمسك بها ، ومن ثم مقاومة أي اكتئاب أو إحباط يتسرب إليه .

2- زيادة الارتباط ما بين التكنولوجيا والفرد ، وجعل التكنولوجيا أكثر إنسانية ، وتعميق الإحساس بالإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا ، والمستخدم الرئيسي لها ، وتسخيرها لخدمته ورفاهيته ، وبالشكل الذي يؤدي إلى تقليل عنصري الوقت والجهد العضلي والذهني الذي يبذله في سبيل الحصول على ما يحتاج إليه .

3- تغيير نظرة المجتمعات والأفراد لعنصر الزمن ، ولقيمة الوقت ، حيث لم يعد الزمن أو الوقت مجرد زمنا أو وقتاً واحداً خالصاً ، بل أصبح هذا الزمن والوقت مورد من موارد الحياة . وهو باعتباره مورداً فله استخدامات بديلة عديدة ، ومن ثم فقد أصبح الزمن أزمنة متعددة يتم تنمية الإحساس بها ، واستثمارها بشكل رئيسي كبير . إن الميزة الرئيسية للعولمة، هي تنمية الإحساس بالوقت ، وبأهمية الزمن ، وبخطورة وضرورة عملية استثماره ، وإن العالم الذي أصبح حقيقة وحدة واحدة ، لا يفصل بين وقائعها سوى تعاقب الليل والنهار ، وسوى مرور الزمن واختلاف المواقيت ، ومن ثم فإن الزمن سيصبح الحاكم والمتحكم في نظام تشغيل المشروعات ، وفي نظام عمل الأفراد .

4- تنمية الإحساس بالتواصل والارتباط ما بين كافة البشر ، وما بين كافة الأماكن ، وبما يعمق ويزيد من التواصل السكاني ، واندماج الأفراد في بعضهم البعض ، وأحدثت تقارباً وتزاوجاً وتفاعلاً بينهم ، ومن ثم تذوب بالتدريج أوجه الاختلاف القائمة بينهم ، ويتحول إلى مجالات تكامل واتفاق ، وبالتالي تحدث اندماجاً في منظومات ونظم القيم الفكرية ... وفي الوقت ذاته تبدأ منظومة جديدة في التبلور والظهور تكون وليدة قيم العولمة .(1)

5 ـ ظهور مبدأ التعددية ، وتطبيقه في كافة الأنشطة والمجالات سواء في مجالات الإنتاج (للسلع / والخدمات / والأفكار) ، والتسويق (المنافذ / و المراكز / والوكالات / والامتيازات التوزيعية / ....) ، والتمويل (أشكال التمويل ، ومؤسسات التمويل ، وطرق التمويل ، وأساليب التمويل ...) ، وتنمية الكوادر البشرية (التدريب عن بعد ، والتدريب بالممارسة ، والتدريب في مكان العمل ) ، ومن خلال التعددية المنهجية ، ومن خلال تنوع الأساليب ، واختلاف المناهج العلمية والعملية تقوم المؤسسات والمشروعات باختيار الأفضل منها ، وما يناسبها ويتوافق مع ظروفها واحتياجاتها ، وبما يؤدي إلى مايلي :

ـ اختصار الزمن في الوصول إلى الأهداف المطلوبة .

ـ انخفاض التكاليف للوصول إلى الإنجاز المطلوب .

ـ زيادة القدرة على الارتقاء بالمواصفات والجودة ، وبالتالي الوصول إلى أفضل المزايا التنافسية الارتقائية .

6- زيادة الاهتمام بالأنشطة الإبداعية للإنسان في مختلف مجالات الحياة ، وبصفة خاصة المجالات الفكرية ، والتي تقود في حركتها واتجاهاتها المجالات الأخرى ، وبشكل يدعم إنتاج الرؤى المستقبلية التي تتطور لتنظيم عمل المشروعات والشركات في عصر العولمة ، وكذلك الأفراد في كافة مناطق العالم ، وبذلك تصبح الرؤية المتعولمة مسيطرة على تداول وتدفق وتوزيع ، وممارسة الأنشطة الإنسانية المختلفة ، وبالشكل الذي يؤدي إلى توليد

(1) في نطاق عمليات التعولم واتجاه البشرية نحو العولمة تتم أحداث عمليات مراجعة شاملة للمفاهيم والتوجهات ، وبصفة خاصة تلك التي كانت مسيطرة سيطرة كاملة على البشرية خلال القرون الماضية ، والتي كانت المقياس العام الذي يرجع إليها في قياس مدى تكيف الإنسان مع عالمه وواقعه ، ومن ثم فبدلاً من التوجهات القومية القاهرة ، أصبح الإنسان في ظل العولمة يتجه إلى توجه أوسع وأشمل وأعمق ، وبحرية اختيار كاملة ، وتوجه متعاظم نحو العالم بإطاره الشامل ، ونحو موارد وانتماءات لصالح الإنسان ، كإنسان .. أي أن التوجه العام في إجماليه يتحول إلى توجه خاص في منتهاه .

واختراع ، وابتكار ما هو غير مألوف ، وما هو غير معتاد ، وما هو أكثر إشباعاً وإمتاعاً.

ومن ثم فإن مزايا العولمة يتولد عنها مزايا جديدة محورها مايلي :

ـ تصاعد أهمية الصفوة العلمية ، وتراجع سيطرة وهيمنةالجهالة المستبدة بالقهر والتسلط الأحمق المجنون .

ـ تحول المجتمعات إلى مجتمعات المعلومات ومجمعات الفكر ، وحضارة الرأي الراجح للسيطرة الكاملة الاختيارية بالتعقل والعقلانية .

ـ تزايد الاهتمام بالبحوث والتطوير ، وتنامي المعرفة ، وبناء إطار مؤسساتي قادر ذاتياً على التطور المنهجي لتسييد العملية الأخلاقية .

لقد أدت العولمة إلى تحول الصراع الدولي ، إلى صراع على المعرفة : سواء من حيث إنتاجية وإنتاج المعرفة ، أو حيازة المعرفة ، أو تداول المعرفة ، ومن ثم فإن الوصول إلى البيانات ، وتخليق المعلومات لم يعد كافياً في هذا العصر ، بل يتعين الامتداد إلى ما هو أعمق وأفضل وأكثر شمولاً وتأثيراً وأثراً وهوتكامل المعرفة ...وقد أدى هذا إلى توليد العديد من المزايا والمكاسب الناشئة عن العولمة ، وعن عمليات التعولم من بينها ما يلي :

1- ظهور مصطلح الموارد الذهنية لتعبر عن نوعية بالغة الخصوصية من الموارد البشرية ، أي موارد أصحاب العقول المفكرة والمبدعة ، وبدء استخدام هذا المورد بشكل مستقل ، وباعتباره أكثر الموارد قيمة وأهمية ، وباعتباره مورداً نادراً قائماً على النخبة القادرة على تحويل المكونات والعناصر والأجزاء إلى كل متكامل ومتوافق ومتفاعل . ومن ثم فإن تجسيد العقلانية، وتفعيل المنهجية العلمية ، ومن ثم تحويل عملية العقلنة من الوعي بالذات ، إلى عملية تفعيل الذات المبدعة ، وبما يعمل على تعظيم قيمة الإنسان ، وبما يعنيه ذلك من أنه العنصر الفاعل من عناصر الإنتاج ، والذي ربما أصبح يحتاج إلى تأكيد اقتصاديات استخدامه وتوظيفه .

2- ظهور رأس المال الثقافي ، أو ما يمكن أن يطلق عليه الموارد الثقافية ، والتي من خلالها لا تنتج فقط الثقافة ، ولكن أيضاً تتداول ، وتنتشر وتزداد بشكل ملموس ومحسوس ، ويصبح رأس المال الثقافي ، يمتلك ذلك البعد الدلالي الذي يقدم الإطار والنموذج الجماعي ،

والقادر على التفاعل مع حداثة تجاوز الكثيرين مرحلتها إلى ما بعدها ، ووضع مفكريهم ومنظريهم نظريات الطريق الثالث ، ومن ثم احتاج الأمر إلى وعي جديد ، وإلى ثقافة جديدة كاملة . لقد أصبح رأس المال الثقافي بحكم الاتساع المفرط للعولمة ، قادراً على صنع وعي ممتد دون توقف ، ومن ثم يتحول إلى طاقة تنوير متحررة فتشكل «الضمير الكبير» ، معه وبه وفيه تتشكل وتتحد القوة والقدرة السائدة للجماعات البشرية واتجاهاتها العلمية .

3- تناقص الفترة الزمنية ما بين تحويل الاكتشاف العلمي أو الفكرة الثقافية ، أو الإبداع الذهني من مجرد اكتشاف إلى منتج مطروح للتداول والتعامل عليه ، والحصول على مردودات وعائد سريع منه ،وبأرباح غير مسبوقة، وبمعدلات إنتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية غير مسبوقة ، ووفق آخر تقنيات ، وأحدث أساليب .

4- ظهور هوية جديدة ، وشخصية ينتمي إليها الفرد بشكل جديد ، تستوعب جميع البشر ، ليس فقط بحكم كونهم أنهم إنسانيون ، ولكن وهو الأهم بحكم كونهم يتجهون إلى مصير واحد ... ومن ثم فإذا اختلفت الجذور ،وتباينت النشأة ، فإن الجميع ينتظمون في هوية واحدة ... تتسع دوائرها يوماً بعد يوم حتى تشمل الجميع ، وهي في الوقت ذاته تتيح الاحتفاظ بما هو خاص جزئي في إطار ما هو عام وشامل .

5- إعادة اكتشاف الذات ، ليس من خلال التأصيل والجذور ، ولكن من خلال الثمار والنهايات وهو مدخل منظوماتي متعدد الجوانب والأبعاد ، يرتكز على الرؤية الحضارية المستقبلية للبشرية ، وهي رؤية ليست قائمة على الذوبان والانفراط ، بقدر ما هي قائمة على التفاعل والتداخل والتشابك ، أي على المعايشة والاستمرار والامتزاج .

إن العولمة بذلك لا تتم بشكل عشوائي ، وإنما تتم بشكل مخطط دقيق ، يتخذ معالم ذات طبيعة محورية ، وذات قواعد ارتكازية ، تحيط بالثوابت ، وتتكيف مع المتغيرات السريعة المتلاحقة ، وبذلك فإن قدرة العولمة على خلق الأوضاع وصنع التوازنات وإدارة عمليات التكيف ، سواء بما تتطلبه من تخطيط وتنظيم وتوجية ومتابعة لكافة حالات التعولم ، يجعل للعولمة مزايا أخرى أهمها ما يلي :

1-إن العولمة منتجة ، أي قادرة على إنتاج ما يكفي لإشباع حاجات الإنسان من هوية

وشخصية وكيان إنساني متفاعل ومتكامل يصون له كرامته ، ويحمي له حقوقه ، ويصد عنه أي اعتداء ، ويرفع عنه أي ظلم ... وهذا الإنتاج بطبيعته ممتد الأثر ، وممتد التأثير ، ومن ثم فإن الصياغة الابتكارية لمنتجات العولمة سوف تضع نهاية لعبء هائل من المعاناة ومن الكراهية ومن الخوف الذي رزخت تحته البشرية لقرون عديدة .

2- إن العولمة تقيم حضارة جديدة لها سماتها الخاصة التي تتصف بكونها شديدة العمومية ، وأنها حضارة تراكمية ، وأن هذا التراكم هو نتاج لكافة الحضارات السابقة ، وهي حضارة في مجموعها العام تفاعلية ، تنشيء أوضاعاً إنسانية جديدة ، وهي أوضاع لا تقوم على التكرار أو الاستنساخ أو التماثل ، بل تقوم على الإبداع والابتكار وعلى التطوير والتحسين ... ومن ثم فإنها ترفض أن يكون هناك فجوات بين المجتمعات ، وترفض أن يكون هناك أي اختلالات بين هذه المجتمعات ... ومن ثم فإن العمومية التي توجدها العولمة سوف تعالج الفوارق والاختلالات الشاسعة ، وتوجد مستقبلاً جديداً للبشرية ، مستقبلا قائم على إنهاء الحماقة المجنونة ، والقسوة الظالمة وإقامة حياة مليئة بالبهجة .

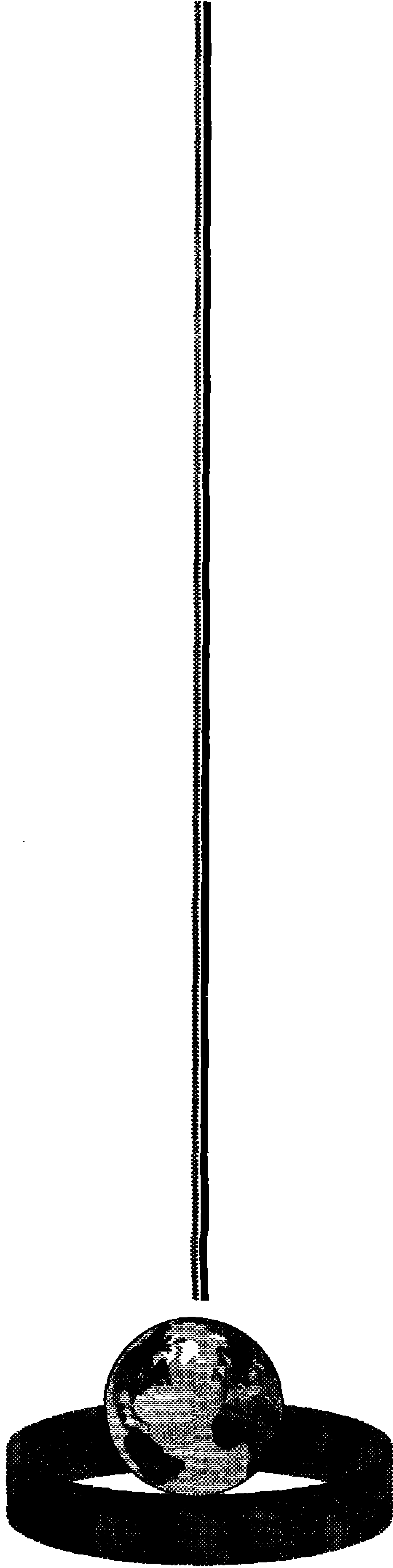
3- إن العولمة تزيد من ارتباط الإنسان بالعالم ، ومن ثم فإنها تدفع الإنسان إلى الخروج عن الارتباط بفكرة «المكان» ، وبفكرة «التوطن» ، ويصبح مرتبطاً فقط بفكرة «العالم» ، ومن ثم نخرج من ضيق نطاق «الوطن» إلى آفاق «العالم» ... وتكتسب بذلك علاقاته ومعاملاته مفهوماً جديداً وتأخذ مفاهيمه الذاتية في التطور في نفس الاتجاه . ومن ثم فإن البشرية الإنسانية تملك بذلك إطاراً أوسع مدى ، وحرية أكثر رحابة ، ومجالاً يسمح بقدر أكبر من الحركة ومن الفعل ومن النمو الفاعل ، وبالتالي تحقيق إنجاز يفوق بكثير ما أمكن للبشرية متفرقة تحقيقه خلال القرون الماضية .

4- إن العولمة بذلك تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة ، مرجعية حركية قائمة على تفعيل الزمن أكثر من تفعيل التاريخ ، ويصبح المستقبل بأبعاده وامتداده مجال التطور المرجعي الذي يحرض على الاستمرارية وتواصل الأحداث ، وصناعتها من خلال الاستحداث ، ومن ثم ترتبط المرجعية الجديدة بخلق بيئة مواتية لتأمين حركة العولمة ، ولتأمين عمليات التعولم ... إن هذه المرجعية في كافة صورها تثبت أن البشرية قد نضجت.

ومن ثم فلا مجال للوصاية الفكرية ، ولا الوصاية السياسية ، أو الوصاية بكافة أشكالها وأنواعها .. وأن مستقبل الإنسان لا يجب أن تهدده الحروب ، ولا يمكن أن يسمح للنزاعات أن تعيق حركة مسيرته لتحقيق الازدهار .

5- إن العولمة تتيح خيارات وفرص ومجالات نشاط أكثر اتساعاً وأفضل ، وفي الوقت ذاته لا تقتصر هذه الفرص والمجالات على فئة بذاتها ، بل إنها لا تستطيع أن تحققها أو تخلقها إلا إذا تضافرت فيها جهود كيانات عالمية عدة ، وإلا إذا تعاونت وتشاركت فيها جهود العديد من المبدعين والمبتكرين ...ومن ثم فإن تعددية مجالات التقدم ، وتعددية نسق القيم ، وتعددية أساليب الإنتاج سوف تتلاشى فواصلها ، وتذوب حدودها ، وتصبح كلها تياراً واحداً يشمل الجميع . ومن هنا فإن تفاعلية العولمة سوف تجعل من الإنسانية العالمية هوية شخصية تضم جميع البشر ، في كل أنحاء العالم ، ويصبح هذا كله واقعاً معاشاً ليس فقط في الحاضر ، ولكن بامتداداته القصوى في المستقبل .

لقد عنيت العولمة واهتمت بإقامة الجسور الواصلة بين البشر ، وإزالة الحواجز والعقبات التي كانت تحول دون تفاعلهم ، واهتمت بوضع كافة المعابر من أجل التواصل البشري ، وصنع آليات تضيف كل لحظة جديداً في قوة الدفع . فالعولمة مشروع ضخم في ذاته يحتاج إلى جهد كبير ومشاركة واسعة ومتميزة من جانب التنمية المستنيرة ، وهي في الوقت ذاته تمثل تحدياً نحو تفعيل الذات وتنمية القدرة ، وأن يأخذ ذلك شكل الاستمرار وبمرور الزمن ، وهو ما يتطلب منا أن نواجه هذا التحدي وبشكل رئيسي .



# الفصل العاشر

## • محاذير العولمة !! •

كثيراً ما يترك المرء أوهامه تغذي وساوسه ، ولكن سريعاً ما تنهار الوساوس والأوهام مع ضوء الحقائق . إن العولمة ليست شراً مستطيراً ، وليست العنقاء ، وليست الرخ ، كما أنها بالطبع ليست الخل الوفي ... ليست بيت الأشباح والعفاريت والغول ذو العين الواحدة وأبو قدم مسلوخة الذي يخيف الأطفال .... إن العولمة تيار اجتاح ويجتاح البشرية منذ بدء التاريخ ، ومازال الاجتياح مستمراً ، واشتد تدافعه منذ تحطيم سور برلين معلناً ميلاد جديد ، ميلاد من الحرية ومن الديمقراطية ومنذ انتهاء الاتحاد السوفيتي ، وسقوط الدولة القومية، معلناً ميلاد جديد من الارتقاء المتدافع المتواصل ، الذي يشتد ساعده يوماً بعد يوم .

إن العولمة مثلها مثل كل ظواهر البشرية ، لها جانبها الإيجابي .. كما أنها أيضاً لها سلبياتها ... لكنها في الواقع أيضاً تتيح الاختيار ما بين التمتع بجوانبها الإيجابية وبين المعاناة من جانبها السلبي ... ومن ثم فإن لها محاذير هي في واقع الأمر محاذير عدم التعولم ، محاذير عدم الاستجابة لواقع العولمة ، سواء لمكوناتها أو لخصوصياتها ، وسواء كانت المستجدات الحضارية التي أفرزتها ماثلة أمام الأذهان ظاهرة ، أو كانت التأثيرات التفاعلية للمفاهيم التي تعيد إنتاج مضمونها وتعيد تكوين ذاتها غامضة خافية في حاجة إلى توضيح ، وفي حاجة إلى استجلاء ... وفوق كل هذا في حاجة لبذل الجهد من أجل إدراكها وفهمها والتعامل معها وبها وفيها .

ومن ثم فإن هناك العديد من المحاذير ، والعديد من المخاوف ، وهي كلها في نطاقها العام ومحورها الخاص تنهض حول ما يلي :

1- **محاذير انعدام الخصوصية وشيوع العمومية** : مع العولمة لم يعد هناك ما يمكن أن يطلق عليه خاص بوطن بذاته ، أي لم يعد هناك هوية خاصة ، بل مع تيار العولمة أصبح العالم المتماثل هو المسيطر ، وهو المهيمن على نمط الحياة التي تتوحد وتمتزج معها كل التفاعلات ، بل إن درجات التماثل والتوحد تزداد ويتسع مداها ... وفي واقع الأمر فإن هذا جزء من حقيقة ،

وليست كل الحقيقة ، فالعالم يمتزج بفئاته وعناصره وشعوبه ، وهو في امتزاجه يفرز كل ما هو قائم فيستبعد منه الغريب والشاذ ، ويلفظه من الوجود العالمي ، ويقبل فقط منه القابل للتعولم وللتعميم على النطاق الدولي ، والذي تستخدمه كل البشرية بصرف النظر عن هويتها وانتمائها . بل وهو الأهم إن الإنتاج والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، قد أصبحت جميعاً متعولمة ، وأصبح ينظر إليها بعيداً عن اعتبارات :

- المكان والمنشأ .
- الجنسية والنوع .
- اللغة والثقافة .
- الدين والعقيدة .
- اللون والشكل .

وأصبح ينظر إليها فقط من حيث : التعليم ، والتدريب ، ومن حيث : المهارة ، والأداء ، ومن حيث الكفاءة والقدرة ، ومن حيث : الإنتاج ، والإنتاجية ، ومن حيث : براعة الإبداع، وصدق التطوير والتحسين ... لقد أصبحت أنماط المباني والمنشآت متماثلة في كافة عواصم العالم ، وديكور وتأثيث الشقق والمكاتب ، وملابس الرجال والنساء والأطفال ، ونظام العلاج وأساليب الرعاية تتماثل .... إلخ .

2- **محاذير الأمركة والاغتراب عن الذات** : حاولت قوى رافضة للعولمة التحذير من أن العولمة والأمركة شيئاً واحداً ، وأن الهوية الذاتية سوف تبتلع ، وأن العولمة سوف تفرض قيماً ومبادئ أمريكية ، وسوف تصبغ الحياة بلون واحد ، هو اللون الأمريكي والطبع الأمريكي والثقافة الأمريكية ، وسوف تقضي بذلك على الشخصية والهوية الذاتية للمجتمعات الأخرى ، وهو أمر ليس صحيحاً ، بل والشئ الغريب حقاً أن ركوب قطار العولمة السريع يتطلب التمسك بالهوية الذاتية ، وبصفة خاصة التمسك بالتراث الحضاري ، والذي من خلاله سوف تقدم شيئاً ما يطلبه العالم ويحتاج إليه ، شئ أفضل وأرقى مما لدى العالم الآن، وهو ما فعلته معظم دول العالم المتقدمة في سعيها من أجل المزيد من التقدم ، وفي سعيها للانخراط في تيار العولمة ، وهو ما حرص عليه العالم من خلال :

- تعدد مراكز الإنتاج واختلاف منتجاتها الفائقة الجودة والإشباع والأرخص والأحسن.
- تعدد مراكز التسويق والاستهلاك والمستهلكين واختلاف رغباتها واحتياجاتها كماً ونوعاً وتوقيتاً وشكلاً ومضموناً .

- تعدد مراكز التمويل واختلاف أشكاله وتنوع مصادره ووفرته وإتاحته ويسر شروطه.

- تعدد مراكز الحصول على الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وذات الخبرة والكفاءة والمهارة .

ومن ثم فإنه إذا كان تأثير الطابع الأمريكي على العولمة قوياً ، فإن تأثير أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، واستراليا ، وأمريكا الجنوبية ليس ضعيفاً ، بل إن كل دولة من دول هذه القارات أثرت بالفعل على تيار العولمة في مجال معين من المجالات ... انظر إلى لعبة كرة القدم كيف صنعت البرازيل اسماً فيها ، وكيف تتداول هذا الاسم بأسماء اللاعبين الذين مارسوها ، وكيف انتقل إلى الأرجنتين ثم إلى أوروبا ... انظر كيف اكتسبت التكنولوجيا الإنتاجية الألمانية سمعة قوية في إنتاج الآلات والمعدات ، وكيف اكتسبت اليابان سمعة في إنتاج أجهزة الترانزستور والاليكترونيات ، ثم كيف تنتقل إلى بلاد أخرى .... وهكذا .

3- **محاذير غياب الوعي والاستلاب من الداخل** : إن الوعي بالعولمة ليس حالة ذهنية فوقية عابرة ، بقدر ما هي استمرار للإدراك بأهمية وخطورة عدم التشوش وعدم اللبس ، ووضوح الرؤية الكاملة أمام القادة والمنفذين . وتتيح العولمة إطاراً أوسع للرؤية ومجالاً أفضل للإدراك، ومن ثم فإن التباس الوعي أمر تنفيه العولمة ، بل تعمل ضده ومن أجل زيادة الوعي والفهم والإدراك .

4- **محاذير التراجع والارتداد والنكوص والجمود والتحجر** : وهي أخطر أنواع المحاذير ، فتيار العولمة تزداد سرعته كل لحظة ، وهو في تسارعه لا يرحم المتخلفين عن ملاحقته ، وبالتالي فإن تيار العولمة سيكون قاسياً ومؤلماً لمن يقف ساكناً جامداً متحجراً ، ولم يفعل شيئاً للحاق به ، وكم سيكون أشد قسوة وأكثر إيلاماً وتدميراً لمن يتراجع أو يرتد وينكص عن مسيرته[1] .لقد دعا بعض المناوئين المعارضين للعولمة إلى الانكماش المرتد إلى المحلية ، ورفض كل ما تقدمه العولمة ، وتأكيد خصوصية المكان ، وخصوصية كل شئ وإيجاد فجوة متسعة ما بين الأصولية المحلية للنخبة والصفوة الحاكمة القابعة في شئونها وخلافات

(1) يمثل هذا الوضع بحكاية الأسد والغزالة في الصباح عندما تشرق الشمس سيحرص الأسد على أن يجري أسرع من الغزالة ليتمكن من التهامها ، كما أن الغزالة ستحرص هي الأخرى على أن تكون الأسرع ، أو على الأقل أسرع من الأسد لتفلت من أنيابه ... ومن ثم فإن أنياب العولمة هي أنياب الأسد ... ومن لن يسرع في مسيرته ستلتهمه العولمة كما يلتهم الأسد الغزالة البطيئة الحركة ، والمريضة ، والتي لا تستطيع أن تسبقه .

مشاكلها المحلية ، وبين العولمة باتساعها وقضايا الإنسانية البشرية .

5- **محاذير التماثل في مجالات إدارة الأعمال ، والمال ، والتجارة ، والمعلومات** : حيث يفرض تيار العولمة قدر من التماثل ، ومن الاستنساخ للمشروعات والمؤسسات ، سواء في إطار عملها الإنتاجي والتسويقي أو في هيكلها التنظيمي ، أو في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمارسها وتقوم بها ، وبالتالي فإن هذا التماثل قد يؤدي إلى صعوبة التغيير والتطوير.، وفي واقع الأمر فإن العولمة عكس ذلك تماماً، حيث أنها تفرض وتحث وتحرض على الابتكار ، وعلى المبادرة ، وعلى التغيير ، وتحويل الرؤى والأحلام إلى واقع حي معاش حتى يكتسب السوق ويتطور معه وبه وفيه إلى مجالات أوسع. ومن ثم فإن التماثل ليس في واقعه استنساخاً يؤدي إلى تنميط العالم وجعله نسخة واحدة مطبوعة عن أصل واحد ، ولكنه في واقعه ودلالته سيكون انتخاباً نحو الأفضل والأرقى والأحسن، وهذا الانتخاب بطبيعته متطور ومتجدد بحكم الاكتشافات الحديثة ، وبحكم الدراسات والبحوث ، وبحكم ضغوط حب التفوق والبحث عنه .

6- **محاذير حرية الحركة وإعطاء المعنى والتفاوض عليه** : للدولة في عصر العولمة ، كيان مزدوج الوظيفة ، حيث لوظيفة الدولة وجه داخلي ، داخل البلاد - بالتجاوز عن مفهوم الداخل التقليدي - ووجه خارجي - أيضاً بالتجاوز عن مفهوم الخارج التقليدي ، وإن الدور المزدوج للدولة لابد وأن ينتج ويتيح لها شكل من أشكال التأثير ، وفي الوقت ذاته يفرض عليها شكل من أشكال التأثر ، ومن ثم فإن حرية الحركة ترتبط ارتباطاً تصاعدياً بقدرة الدولة على توليد الفكر ، وصناعة الرمز ، وتحريك وإعطاء المعنى ، ثم وهو الأخطر التفاوض عليه، ومن ثم فإن مراجعة الأصول التقليدية بمفاهيمها الجامدة ، في عصر العولمة، سوف يفرز حلاً للتناقض الظاهر ما بين الانغلاق على الداخل الوطني ، وما بين الانفتاح على العالم الواسع بما يقدمه من آفاق غير مسبوقة . وفي واقع الأمر فإن العولمة قد أوجدت هذا الحل ، في إذابة الداخل الوطني في الأفق الواسع العالمي ، ليصبح كل منهما فاعلاً ومتفاعلاً في الآخر ، كجزء من كل ...وبالتالي فإن حرية الحركة وإن كانت مطلباً رئيسياً وأساسياً لقوى العولمة والراغبين في التعولم ، إلا أنها تفقد مضمونها ورمزها إن لم تكن

الحرية تحرراً من القيود وتفعيلاً للقدرات ، وانطلاقاً نحو الغد الأفضل ، وهو ما يستدعي استدعاء واستنفار قوى الإبداع والابتكار لتعطي أفضل ما عندها ، ليس فقط للنشاط القائم، ولكن وهو الأهم لابتكار : الرمز ، وخلق : المضمون ، وصناعة : المعنى .... ثم التفاوض عليه .

7- **محاذير اتساع الفجوة الاجتماعية الاتصالية** : مع تنامي وسائل الاتصال ، سوف يتسع مفهوم المجتمع ، فلن يعد الأمر قاصراً على مجتمع الأسرة ، والقبيلة ، والحي ، والقرية ، والمدينة ، والدولة .... لقد اتسع النطاق وأصبح العالم هو المجتمع ، وأصبحت الصداقة عبر شبكة الإنترنت أحد معالم هذا المجتمع ، وأصبح الزواج عبر الشبكة ، والعمل عبر الشبكة ، والاستمتاع والترفيه عبر الشبكة ، واللعب عبر الشبكة ... إلخ أحد معالم هذا المجتمع . نعم، لقد اتسعت الفجوة الاجتماعية بالعقل ... لكن مع اتساعها فهي تتقارب ، ومع انفتاحها الكبير تتحرك القوى من أجل التجمع ، وليس التشتت ، فالفجوة الهائلة الآن، هي فجوة المعرفة ، ولم تعد مقاييس ومعايير الثراء والغنى كما كانت في الأجيال السابقة حيث أصبحت المقاييس والمعايير نوعية ، ومعرفية ، تتحول من المادي المحسوس والملموس ، إلى المعنوي الارتباطي ذو الطبيعة التفاعلية ، ومن ثم فإن المعرفة وإنتاجها أصبح هو المحور الرئيسي للتفرقة ما بين فقراء المجتمع العالمي ، وبين أثريائه .

8- **محاذير تسارع الحراك الاجتماعي** : مع العولمة سوف تتسارع معدلات التحضر ، بل سيحدث التحضر فجأة وبقسوة بالغة ، انتقال حاد بزاوية 180 درجة من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال ، والعكس دفعة واحدة وبدون سابق إنذار. وللتحضر تكلفة تدفعها الشعوب، خاصة وإن مع التحضر يحدث في المجتمع حركات متواصلة ومتصاعدة من :

- التنقلية الاجتماعية ما بين عناصر وأفراد المجتمع من مستوى اجتماعي معين إلى مستوى اجتماعي آخر . وفقاً لظرفيات الحياة وجوانبها الارتباطية التي تملي على الأفراد عملية التنقل صعوداً وهبوطاً وفق تطلعاتهم وقدراتهم .
- الحراك الاجتماعي لطبقات السكان ذاتها وبما تحتويه من أفراد ونظم ونسق وعادات وتقاليد حاكمة ومتحكمة وصابغة للمجتمع بكافة طوائفه ومكوناته وأجزاؤه .

وهو ما سوف تؤدي العولمة إلى تسارعه وازدياد معدلاته ، فالتحضر يرتبط باستخدام أدوات العولمة الحديثة . فعلى سبيل المثال ، فإن شبكة الإنترنت ، والسماوات المفتوحة ، وأدوات الاتصال فائقة الكثافة والاستخدام ، وهجوم وهموم عمليات التحديث والعصرنة، وما أدت إليه من تفكك للروابط التقليدية ، أو ما ضغطت به إلى العودة إليها والتمسك بها، تحت ضغط الأزمة ، وتنامي الإحساس بالمشكلة ، وتراجع الاهتمامات العامة وازدياد إلحاح العناصر الخاصة ... وتفتح عمليات التشرنق والانغلاق على الذات والداخل ، إلى حراك متصل نحو الانفتاح على الخارج ... إن الأمثلة والنماذج التي تعبر عن ذلك متنامية ومتزايدة ، والمتابع الجيد والمراقب الذكي يستطيع أن يرصد أكثر من نموذج وأكثر من مثال منها ، سواء من حيث الحراك الاجتماعي أو من حيث التوجه نحو العولمة ، ... فما يحدث هو انتقال المجتمع من «البداوة» بمفهومها التقليدي والحديث إلى «المدينة الإليكترونية» ، وإلى الحرية المسئولة الملتزمة بضوابطها وإطارها القانوني والأخلاقي ، أو إلى حالات عدم التوازن والاختلال الذي تتسع مجالاته، وما قد يؤدي إليه من تبني لمبادئ الفوضى الاجتماعية والخروج عن الضوابط الحاكمة والمتحكمة من أجل التعايش مع أوضاع جديدة لا يعرف بعد هل هي بحاجة إلى هذه الضوابط ، أم أنه من الضروري الخروج عليها وإيجاد ضوابط جديدة أكثر ملائمة منها. فعلى سبيل المثال ، فإن الحراك الاجتماعي المتصاعد يؤدي إلى تحول المجتمع من :

(أ) – من مفاهيم الرعي والصيد القائمة على الغزو وعلى موارد الآخرين والاستيلاء على ما معهم والانتقال من مكان إلى آخر بحثاً عن العشب والماء والحيوان الذي يتم اصطياده .

(ب) – ثم إلى مفاهيم الزراعة والاستقرار في المكان حيث الأرض والماء ورعاية الزرع وجني المحصول وتبادل الفائض مع المجتمعات الغريبة .

(جـ) – ثم إلى مفاهيم احتراف التجارة والتبادل مع الآخرين وإقامة علاقات وطيدة مستقرة معهم قائمة على الثقة واحترام التعهدات والوفاء بالالتزامات .

– ثم إلى مفاهيم احتراف الصناعة وسيادة قيم الاستثمار في الصناعة وما أملته من تحول في أنماط وعلاقات الإنتاج وما فرضته من قيم الاستغلال للعمال وتراكم الثروة

الرأسمالية لدى أصحاب الأعمال .

- ثم إلى مفاهيم اقتصاد الخدمات وما يتطلبه من نظم عادلة في الدخل وفي الحصول على عائد مناسب يتم استخدامه في معاملات الخدمات : المصرفية ، والادخار ، والسياحة ، والنقل ، والتأمين ، والصحة ، والتعليم ... إلخ . وقيام الدولة ونظم الضمان الاجتماعي بتحمل جانب مناسب منها خاصة الصحة والتعليم ... إلخ .
- ثم إلى مفاهيم اقتصاد رفض الحروب ، ورفض كافة أشكال الصراع الدولي المبدد للموارد والملوث للبيئة ، والمدمر للحياة الطبيعية ، وما استلزمه من خروج على النظم القائمة والعمل على تغييرها .
- ثم إلى مفاهيم اقتصاد التكتلات والدخول في تحالفات ارتباطية تخرج عن قدرة الدول ، وتنتظم فيها الدول لتحوز مزايا أكبر وأفضل ، وما تتطلبه من إعادة بناء هياكل النظم لتصبح قادرة على استيعاب الكتل الجديدة .
- ثم إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة وتحول المعلومات إلى : قوة ، وثروة ، ونفوذ وارتباط ذلك بعناصر الإتاحة والوفرة والتجديد والخلق الإبداعي دائم التطور .

أي من فكر الاقتصاد الرعوي المعيشي ، إلى فكر الاقتصاد الاستحواذي ، إلي فكر الاختراق التجاري ، إلى فكر الاستعباد الصناعي الرأسمالي ، إلى فكر العدالة الاجتماعية الاشتراكية لاقتصاد الخدمات ، إلى فكر التفكيكية لمفهوم الدولة التقليدي والدخول في مرحلة مناهضة الدولة لكبح طغيانها وتسلطها وما أطلق عليها الفوضوية ، ثم إلى فكر إعادة البناء وتشكيل التكتلات والتحالفات وما هو دعا إلي سيادة نظم الاعتمادية المتبادلة ، ثم فكر الحداثة وما بعد الحداثة ثم العولمة ، ثم العولمة الاجتياحية .

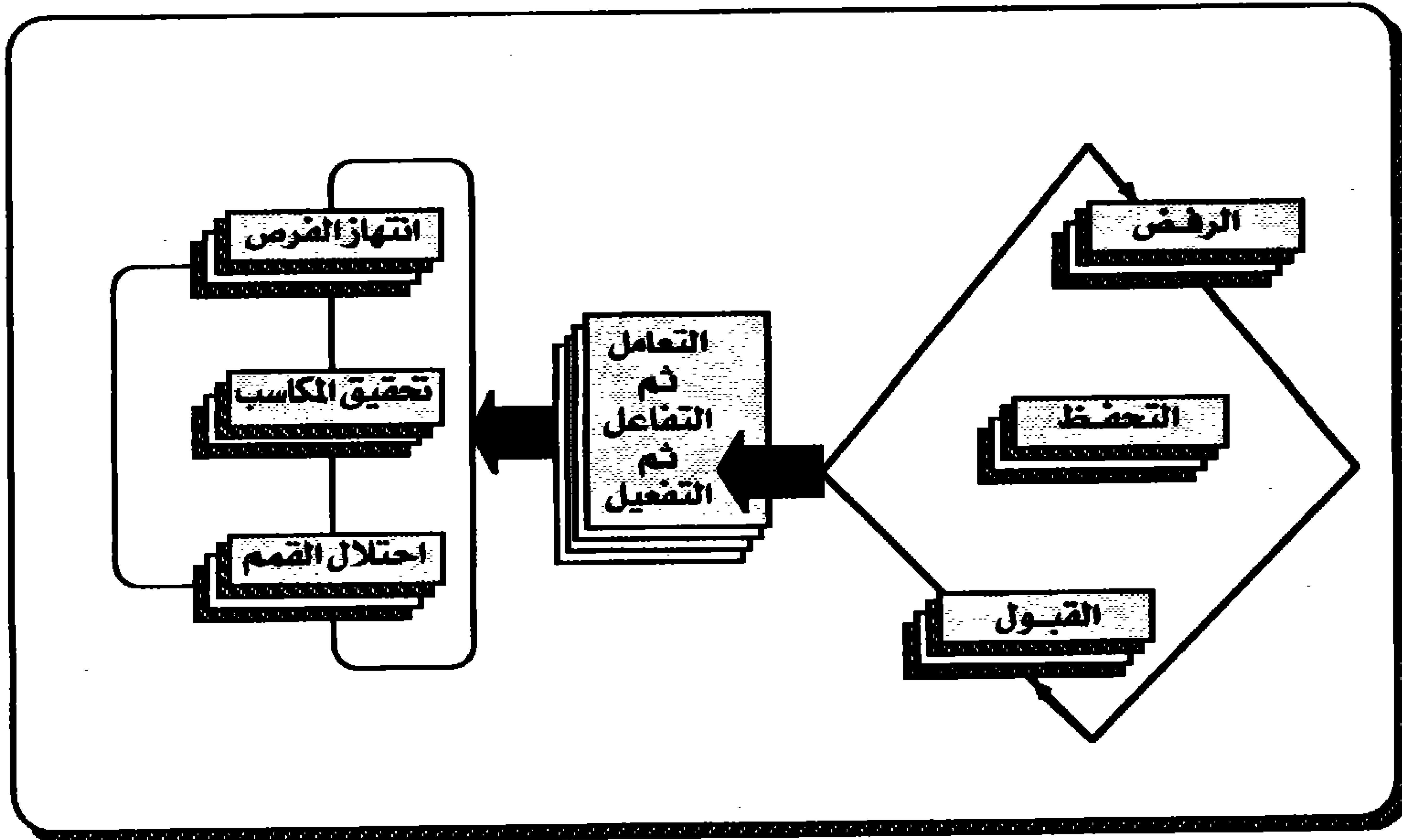
9- **محاذير التخلي عن الواجبات والمسئوليات سواء من جانب الدولة أو من جانب أصحاب الأعمال :** حيث أن العولمة باتساع جوانبها وترامي أطرافها تجعل من الصعب التأثير في قضاياها . فعلى سبيل المثال إن مكافحة الفقر أمر قد يكون ميسوراً على رجل أعمال في قرية من القرى ، وكذلك على دولة من الدول ، أما على المستوى العالمي فقد يكون مستحيلاً على فرد بذاته أو على دولة بذاتها ، وبالتالي فإن قضايا «تهميش» المسئوليات

والتخلي عن الواجبات الاجتماعية أمر وارد ، بل وممكن الحدوث ، مما ينذر باتساع الفقر ، وتحول العالم إلى قسمين ، قسم فاعل بحكم قدرته ورغبته في الفعل ، وقسم مهمش بحكم أوضاعه واستسلامه لهذه الأوضاع .

10- **محاذير الاضطراد المتنامي والانخراط المتناظم في إطار مفروض بقوة فوقية** : حيث تفرض العولمة على الآخرين ، أيا كان هؤلاء الآخرين ، معنى ومضمون ومفهوم ليس من صنعهم، ولا يملكون له إلا الانصياع لأحكامه وقواعده وقوانينه ولا يملكون معه أيضاً إلا الاستجابة لما يفرضه. ومن ثم فإن العولمة سوف تمر بثلاث مراحل يظهرها لنا (شكل ـ40) .

**شكل (40)**

**مراحل التعامل مع مفهوم العولمة**




إن العولمة الحقيقية هي امتلاك ناصية التعولم ، وانتهاز الفرص وتحقيق المكاسب ، ثم احتلال القمم .

وبهذا فإن العولمة كتيار متدفق يتحول إلى طوفان واجتياح وتسابق بين كل الأطراف ، تسابق ليس فقط للتفاعل ولكن أيضاً للتفعيل ، وتحويل منظومة الاتصال إلى الابتكار والخلق والإبداع ... وليس مجرد التلقي والاستحسان ... حيث لم يعد هناك مجالاً للرفض ، أو حتى لمجرد التحفظ ، فالوقت الذي يضيع في أي منهما سيكون ثمنه باهظاً لما يحدثه من تخلف ... إن العالم

مقدم على تخطي حواجز المسافات الجغرافية والزمنية اتصالاً وتواصلاً ... ومن يتردد أمام القيام بلعب دور رئيسي في تشكيل قوى العولمة ، لن يترك في أماكن المتفرجين ، بل سيتم إخراجه وتهميشه وعزله ... ومن ثم فإنه سيدفع ثمن كبير للعودة إلى فاعليات العولمة .

إن حالات الخلط المتعمد ، وانعدام القدرة على اتخاذ القرار ، والتخبط المتعمد بين الخيارات والأولويات ، وإشاعة حالات من الفوضى وعدم المسئولية والتستر على الفساد ... أمر يجب أن ينتهي من حياتنا ... فلم يعد أمام شعوبنا الكثير لتضيعه ، وإذا كانت العولمة تنتمي - كما يقول البعض - إلى الرأسمالية الشرسة والتي هي تعبير مرادف للاستعمار الجديد ، وإنها أشبه بمؤامرة لاحتواء العالم وابتلاعه من جانب قوى الهيمنة والسيطرة الدولية ، وإذا نحن سلمنا جدلاً بهذا كله ... فماذا بعد؟!! إن أقوى طرق المقاومة فاعلية هي الانتصار على العدو والتفوق عليه ، وإن الانتصار والتفوق يستدعي حفز ملكات الإبداع ، وشحذ قدرات الخلق والابتكار ، ومن ثم تقديم الجديد المتفوق بالمزايا التنافسية ... وليس الصراخ والعويل من أجل زيادة المساعدات الدولية والهبات والمنح والتي يساء استخدامها ، بل قد تؤدي إلى تكريس التخلف ، وإدمان الرداءة والفساد .

إن محاذير العولمة التي يراها البعض حقيقة مجسدة ماثلة أمام عينيه ، لا تخرج عن تكريس الانقسام والاستغلال والتسلط والسخرة ، واتساع نطاق التوتر والقلق والضغط المتزايد على الأفراد بصفة عامة والعاملين بصفة خاصة ، وهو ما يمثل خطر جسيم بالنسبة لهم ، وهو أمر يصيب الإنسان بالدهشة حيث أن العولمة تعمل على تحقيق عكس ذلك تماماً ، فهي تعمل على وحدة العالم ، وعلى تخليص البشرية من القهر والاستغلال والتسلط ، وتحقق له الحرية والديمقراطية والمشاركة ، وتنتهي إلى غير رجعة العبودية والسخرة ، وتحقق السيادة الإنسانية ، إن هذه المخاوف وغيرها هي أمر طبيعي ، ولكن المغالاة فيه تحوله إلى أمر غير طبيعي :

- فالعولمة تمثل للمحلية شئ غير مألوف أمام الذات ، كما أنها تمثل اتجاهاً انفتاحياً مخالفاً للعزلة والانعزال والتقوقع في المحلية .
- إن العولمة تجعلنا نقف أمام حقيقة ذاتنا وقدرتنا على التكيف والتعايش معها ، ومن ثم فإننا لا نواجه معالم ظواهر ، بقدر ما نواجه متناقضات حقائق يتعين التعامل معها بعقلانية رشيدة، وليس بانفعالات تخرجنا عن إطار الرشادة - إن العولمة في إطارها الموضوعي تبعدنا عن

الحدس والتخمين والظن ، وإن الطابع العاطفي الوجداني ، وما يثيره من أحاسيس وانفعالات ، وما تدفع إليه من التداعيات يقوم بشكل رئيسي بتسييد حالة من الرشادة العقلانية القائمة على حسابات دقيقة شاملة لكل من :

- حسابات التكلفة والعائد .
- حسابات الدخل والمنفق عليه .
- حسابات المصروف والإيراد .

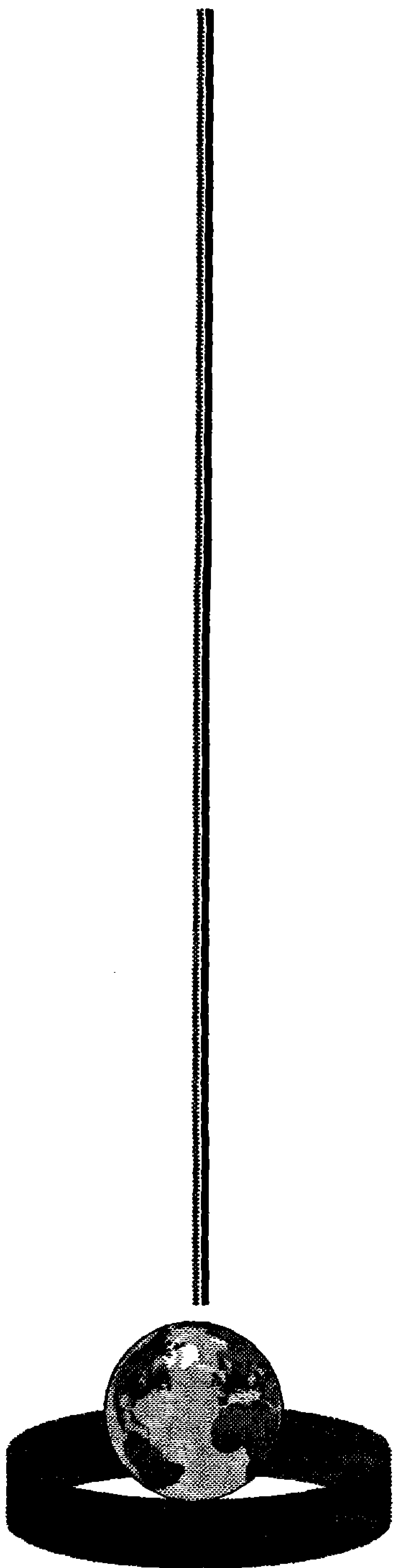
من ثم فإن التوجه العقلاني الرشيد هو الذي سيسيطر على حسابات العولمة وعلى قرارات التعولم.

إن العولمة ليست سيطرة الأقوى على الأضعف ، لأن القوة والضعف صفات ليست دائمة ، بل كلاهما حالة ظرفية وقتية بطبيعتها طارئة ، وإن سعي الضعيف لأن يصبح قوياً ليس هو السبب الوحيد لأن يصبح قوياً ، فعلى الجانب الآخر فإن عوامل الهدم والتحلل التي تصيب القوى الكبرى تتيح له الفرصة لأن يتفوق عليها بعوامل البناء والتوسع والانطلاق .

وإذا كان البعض يقر حقيقة أن العولمة تعني أن يعيش الناس مجتمعاً واحداً ، فإنه يعود ويكرر أن المجتمع الواحد ما دام فيه أقوياء وضعفاء ، فإن الأقوياء سيفرضون سيطرتهم على الضعفاء بعناصر القوة التي في أيديهم ، سواء قوة الإنتاج السلعي والخدمي والفكري ، أو قوة العلم والتقنية، أو قوة الإدارة والنظم ... وهو ما يمثل خطراً جسيماً علينا نحن الضعفاء ... ولكن في واقع الأمر لقد تجاهل هؤلاء عن عمد حقيقة أن لدينا مصدر القوة الأعظم ، وهو قوة الإيمان والعقيدة، والتي تدفعنا إلى العمل بهمة ونشاط ، وبجودة وفاعلية امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» وإن الخوف من الآخر أمر لا يجب أن يتطرق إلينا وكفانا قول الله سبحانه وتعالى في الآيتين «174/173» من سورة آل عمران :

بسم الله الرحمن الرحيم : «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم» صدق الله العظيم .

ومن ثم فإن التزامنا بالمنهج وقيامنا بالواجب ، وبالكفاح ، والصبر على الشدائد ، والمثابرة ، سوف يمكننا من اجتياز التخلف وتحقيق التقدم ... بل وقيادة تيار العولمة نحو الأفضل والأحسن والأرقى لصالح كافة البشر .



# الفصل الحادي عشر

## • العولمة .. إلى أين ؟ •

يحتاج المحلل المتابع لظاهرة العولمة إلى وقفة من حين إلى آخر ، للتأمل وإعادة التفكير والدراسة ليس فقط ، لمراجعة ما حدث في الظاهرة ولكن للاستبصار والاستشراف والتنبؤ ، وإلى محاولة كشف حجب المستقبل لمعرفة إلى أين تسير وتتجه . فخطاب المستقبل هو الخطاب الرئيسي للعولمة ، ومن يعرف شكل ونوع ومحاور هذا المستقبل يتمكن بسهولة من ارتياده والولوج إليه بثقة واحتراف . لقد ظهرت إشارات مبكرة في خطاب المستقبل ترجمها البعض على أنها تباين في الموقف تجاه العولمة ، تباين ما بين القبول والرفض ، وتغاضي عن عمد. إن التباين لم يكن إلا ما بين القبول والقبول ، أي القبول بالعولمة والمطالبة بشكل منها أكثر عدلاً وإنسانية ويحقق المصالح كما يراها كل طرف.

ومن ثم كان على كل طرف أن يجد ذاته وأن يقدم حجته وأن يحرك وسائله وأدواته وصلاته حتى تأتي العولمة بما يريد ويرغب . ولما كانت العولمة ظاهرة إنسانية ، فإنها في الوقت ذاته منظومة لها أدواتها ووسائلها وعناصرها الفعالة وجوانبها المتفاعلة ، ولها في الوقت نفسه إفرازاتها وإنجازاتها ونتائجها ، وإذا كانت العولمة لم تبدأ من فراغ ، فإنها أيضاً بالضرورة لن تنتهي إلى فراغ.

إن العولمة ليست فعل مصادفات ، وإنما فعل إرادي تم التخطيط له بذكاء ودهاء ، وفي خطوات وترتيبات صنعتها القوى الكبرى ، والتي وجدت في العولمة منهاجاً وخلاصاً ومصير .

فحتى الان لا تزال العولمة جزئية ، ولا تزال طفل جنيني لايزال ينمو ، ولم تتضح كامل معالمها بعد ، وهي أيضاً في طور التشكيل، وعلى الرغم من ذلك بدأت العولمة تأتي تأثيرها وتحدث آثارها، في تذويب الفوارق بين الدول ، وإلغاء الحدود الفاصلة بينها ، وتوحيد أنظمتها ، وإذا كانت لا تزال مناطق معينة في العالم تعيش في عزلة ومعزل عن الآخرين ، فإنه لا يعني هذا إمكانية استمرار هذه المناطق في سياسات الانعزال ... فتيار العولمة الذي تشتد قوته ، ويتزايد في كل لحظة وتتطور وسائله ، ويكتسب روافد جديدة ، هذا التيار يضغط بشدة من أجل القضاء على

الفقر ، من أجل وحدة الإنسانية أمام الكوارث [1] وتكاتف الجميع أمام الأزمات ، وفي الوقت ذاته تقريب مستويات المعيشة بين الدول خاصة في قطاعات : الصحة ، والتعليم ، والبيئة ، والديمقراطية، والعدالة ... إلخ ، وما يترب عليه من تحسين ظروف ومستويات المعيشة في الدول الفقيرة، الأمر الذي سوف يدفع إلى تحقيق نوع معين من المساواة بين الشعوب في مختلف أنحاء العالم ، ويدفع أكثر إلى تحسين سبل الحياة وجودتها وجعل العالم أكثر استقراراً .

وإذا كانت حجة البعض أن هناك ثلاثة أرباع حركة التجارة والمبادلات السلعية والخدمية تتم في الدول المتقدمة ، وأن حركة رأس المال المالي بالغة الضخامة تكاد تستحوذ الدول المتقدمة على أعلى نسبة منها ... ففي الواقع أن الأسواق الناشئة تستحوذ بدورها على نصيب متزايد ومتنام منها ... كما أن العالم يتجه إلى وجود حكومة جماعية عالمية ، لها من القوة ، ومن السلطة ، ومن النفوذ ، ما يجعلها تعيد التوازن الحركي إلى العالم ، وفي الوقت ذاته عدم السماح بحدوث اختلالات واسعة المدى كما هو الحال القائم الآن ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ... إن نظرة فاحصة ومدققة لعمليات إدماج كل من الصين والهند في الاقتصاد العالمي تظهر بما لا يدع مجالاً للشك كم المكاسب التي ستعود على العالم إذا ما دخله سكان الدولتين ، وكم من المكاسب ستعود على العالم إذا ما تحسنت سبل الإنتاج في كافة دول العالم شبه المغلقة ليصبح اقتصادها مفتوحاً على حركة المبادلات وحركة المعاملات الدولية .

إن وحدة العالم في عصر العولمة ، سوف تعمل على إلغاء التفاوت الرهيب ما بين التقدم في الدول المتقدمة ، وما بين التخلف في الدول المتخلفة . فالوحدة الجمالية ، والوحدة الثقافية ، والوحدة الإنسانية تفترض شكلاً من أشكال التجانس والتقارب حتى يستمتع الجميع بالحياة الآمنة، حياة لا يوجد مجال فيها للقلق والحقد والحسد ، ولا يوجد مجال فيها للظلم ، بل يكون فيها للعدل ميزانه وسيفه وقوته .

إن العولمة وإن كان البعض يرى أنها تتم في دول الشمال ، فإن هذا البعض يتناسى عن عمد أن العولمة وإن كانت تتم فعلاً في دول الشمال المتقدمة ، فإنها سوف وتزحف وتتجه هدفاً إلى دول

(1) راجع في ذلك بهدوء :

ما حدث في كل من : أثيوبيا ، والصومال ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وتركيا ، وما حدث في البلقان خلال الثلاث سنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين من تكاتف دول العالم من أجل القضاء على الكوارث التي أصابت هذه الدول ومعالجة بعض الأزمات التي مرت بها .

الجنوب الساعية للتقدم ... فلا يمكن للعالم أن يسقط جزءاً أساسياً منه من حساباته ، ولا يمكن للعالم أن يسمح باستمرار مهزلة التخلف والقهر والتسلط القائمة في دول العالم الثالث ، وإلا ترتبت عليها أوضاع ثورية وإرهابية وقلاقل واضطرابات واسعة المدى ، سوف تصل نيرانها المتأججة إلى الدول المتقدمة ذاتها ، بل لقد وصلت بالفعل ، ولم تستطع كافة إجراءات الحماية والوقاية إنقاذها من أي اعتداء على سفاراتها في الخارج ، وعلى مواطنيها في كل مكان ، بل على منشئاتها ومؤسساتها الرسمية في الداخل أيضاً ، ومن ثم يكون من الأفضل معالجة هذه الاختلالات القائمة ليصبح العالم متوازناً .

إن تطور سير الحوادث ، وعلى ضوء ما يجري في العالم من أحداث مختلفة التوجهات ، وعلى ما تم استخلاصه من عبر ونتائج متنوعة وممتدة الجذور في الماضي ، وشاملة ومستوعبة لما يحدث ويتم في الحاضر ، وما تزال تتشكل معالمها في الوقت الراهن ، وإن كانت الدلائل والإرهاصات الأولية ، تظهر لنا ضبابية تخفي في ظلالها الأشباح المخيفة ، وتخفي أيضاً الزهور والبراعم اليانعة، والثمار الناضجة للعولمة . ومن ثم فإن معرفة الماضي ووضوح الحاضر لا يثنينا عن بذل الجهد لمعرفة المستقبل ، بل يصبح صناعة المستقبل كما يجب أن يكون أحد العوالم والمجالات التي تضغط وتحث عليها عملية التعولم ، ومن ثم فإنه من الضروري أن نحاول استقراء واستطلاع المستقبل !!!

إن العولمة في جوانبها المختلفة لم تحاول أن تختفي أوتستتر بستار زائف ، أو تحت غطاء خادع ، بل جاءت العولمة واضحة ، علنية ، قائمة على المكاشفة الكاملة دون مواربة أو التفاف ، ودن إخفاء حقيقة من حقائقها ، بل جاءت العولمة منذ مولدها صريحة القصد ، وصريحة الوسائل ، وصريحة الأدوات . فهي تسعى إلى فرض مفهومها الأخلاقي والقيمي ، فالأخلاق والقيم هي الهدف الذي كانت من أجله تقوم الحركات الثورية ، والذي كانت من أجله وبه تتشكل كل حركات الإصلاح ، سواء كان إصلاح سياسي ، أو إصلاح اقتصادي ، أو إصلاح إجتماعي ... ومع القيم الجديدة للعولمة سوف تنمو وتتأسس قوى جديدة ، ومنظمات جديدة ، وهيئات جديدة، تتناسب مع احتياجات العولمة ، ومع متطلبات التعولم .

لقد نجحت قوى العولمة في السيطرة على الفضاء الخارجي ، وتسيير مئات الأقمار الصناعية ،

متعددة الأغراض ، ومختلفة الوسائل والأجهزة ، ليس فقط لجمع البيانات والمعلومات ، ولكن وهو الأهم لمسح كل ما هو يتصل بالأرض وبالكون ، وضخ كل ما يصل إليها من بيانات إلى العقول الجبارة القائمة في آلاف الحاسبات الإليكترونية فائقة الذكاء والقدرة ، لتخزينها ، وتحليلها، واستخراج المعلومات منها ، وتزويد متخذي القرار بها ، وفوق كل هذا لاستخدام هذه المعلومات لتحقيق النفاذية القصوى إلى كل بيت ، وكل فرد ، وكل شركة ، وكل مؤسسة ، وكل مكان على وجه المعمورة ... لتعمل على اختراق العقل ، والنفاذ إلى الوجدان ، والتأثير على العواطف ، وبالتالي إعادة تشكيل هيكل القيم ، ونسق المبادئ ، ونسيج العادات والعلاقات ، والولاءات والانتماءات .

لقد صار العالم أكثر وحدة ، وأصبح بفضل الشركات العالمية النشاط ومتعددة ومتعدية الجنسيات أكثر تقارباً عن ذي قبل . ولم يعد التناقض جوهرياً ، بل أصبح أقل من كونه شكلياً ويتجة نحو الذوبان والاختفاء . فعلى سبيل المثال ، فإن وجود آلاف الشركات ذات الفروع المنتشرة في جميع أنحاء العالم ، والتي توظف فيها عشرات الآلاف من العاملين من مختلف الجنسيات ، والتي تطبق فيها نظام واحد واضح على الجميع ، والذي تختفي فيه كافة أشكال التميز والعنصرية البغيضة ، وسواء من العاملين أو مع المتعاملين ، وسواء كان ذلك متصل بمدخلات المشروع ، أو بنظام تشغيله ، أو بمخرجاته ، فشكل السلعة وأحجامها وما بداخلها ونظم استخدامها تتقارب إلى درجة التوحد ، وأسماء السلع والماركات والعلامات التجارية تصنع لغة عالمية واحدة.

إن نظرة بسيطة لما يتم ويجري الآن على مستوى العالم يظهر هذه الحقائق حيث نجد :

- انتشار الشركات عابرة القوميات في كل مكان ، وانتشار أجهزتها ومنتجاتها في كل سوق ، وداخل كل بيت ، ومكتب ، ومع كل فرد ابتداءً من ساعة اليد إلى جهاز التليفون المحمول.
- محلات السوبر ماركت العالمية بأنظمتها القياسية النمطية المتواجدة في كافة أسواق العالم ، تعرض ذات السلع ، في ذات الأقسام ، وتحت نفس الشعارات ، والعلامات ، وتستخدم نفس مواد التعبئة والتغليف ... إلخ .
- البنوك والمصارف العالمية بخدماتها المصرفية القياسية والارتقائية وبنفس التصميم والشكل والمضمون والتعهدات والالتزامات ، وبذات الإجراءات والخطوات ، وبنفس التعليمات والأعراف .
- شركات التأمين والتغطية والكفالة العالمية بخدماتها المتفوقة المنتشرة في العالم تبيع ذات الوثائق،

بذات الأسماء ، بنفس الشروط والأسعار ، وبدون خروج عن الضوابط والقواعد المستقرة .

- شركات النقل والسياحة العالمية ، والفنادق العالمية والمنتجعات العالمية تقدم نفس الخدمات ، وبذات المواصفات ، وبنفس الأسعار ، وتعمل من أجل تنميط سلوك الأفراد المتعاملين معها في كافة أنحاء العالم .

- الجامعات والمعاهد العالمية ذات السمعة العالمية المتفوقة تتيح خدماتها التعليمية والتدريبية لكل الأفراد بدون تمييز بين اللون والجنس والعقيدة ، وتعطي الفرصة للجميع للتفوق وإظهار مواهبهم وإبداعهم ، وفي الوقت ذاته تيسير مهام النبوغ للعلماء من أي مكان في العالم .

لقد صنعت مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة وللسكان تحولاً في الفكر الإنساني ، وفي اهتمامات البشر ، نحو تحقيق مفهوم العالم الواحد ، وجعلت من القضايا العالمية النشأة والتكوين أساس لتكوين فكر عالمي ، وقاعدة ارتكاز لبناءمفهوم الشخصية والرأي العام المتعولم ، وصنعت اهتمامات واحدة بين جميع البشر ، كان من أهمها :-

- تلوث وتدهور البيئة المحيطة ، وأهمية معالجة هذا التلوث والحد من مشاكله .

- استقطاب المجتمع إلى حدود قصوى من المتناقضات ، التي لازالت تزرخ تحت عبئها البشرية ، والتي أصبحت القوى العالمية مقيدة بهذا التخريب والتعصب المتطرف .

- إنهاء حالة الصراع والمنازعات بين الدول والحكومات والجماعات البشرية تحت أي دعاوي ، وإيجاد قناعة بأننا جميعاً نشكل ونعيش عالماً واحد ، عالم اهتماماته واحدة، وأهدافه واحدة ، وطريقه واحد ، ومصيره واحد ... ومن ثم يتعين أن تنتهي كل صور القهر والاستغلال ، وأن يعيش الجميع في حرية واستقلال ، وأن ينعم الجميع بذات الحقوق ، كما تفرض عليهم ذات الواجبات .

- إيجاد حالة من السلام دائمة ومستمرة تدفع إلى التعايش والابتكار الفعال ، وتدفع أيضاً إلى ابتلاع مسافات شاسعة سواء من فواصل المكان أو فواصل الزمان ، وفتح آفاق جديدة تضم وتعمل على تحسين كافة مجالات الحياة البشرية ، وبدرجة ملموسة ومحسوسة ومعلنة للجميع ، ومن ثم تصبح العولمة إنجاز حضاري فائق الارتقاء اقتصادياً ، وسياسياً ، وعسكرياً ، وثقافياً ، واجتماعياً .. وإنسانياً .

وإذا كان البعض يتساءل .. لماذا ؟ .. وماذا بعد ؟ .. وإلى أين نتجه ؟ .. فإنه يتجاهل أن بديل العولمة هو الاستمرار فيما نحن فيه الآن ، الاستمرار في العزل والانعزالية ، وإقامة السدود والحواجز والفواصل العازلة ، واستخدام كافة الإمكانيات لصنع اتجاه معاكس ومغاير نحو التقوقع والتشرنق على الذات .. داخل إطار قومي ، أو طبقي ، أو وظيفي ، أو عنصري .. وهو ما سوف يفرز رفضاً من داخله .. خاصة من الشباب والعلماء والمفكرين . لقد جرى تحت نظر وبصر العالم عملية حرمان ونزوح كبرى من البلاد من سكانها ، وأطلق عليها ظاهرة الهجرة والتفريغ السكاني Depopulation لصالح العالم الجديد ، وبصفة خاصة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وهي هجرة للخبرات والعلماء والعقول المفكرة المبدعة ، وفي الوقت الذي حرمت منه معظم دول العالم الثالث من جهود أبنائها العلماء والمفكرين ... وقد يقول قائل أن الظروف البالغة القسوة في دول العالم الثالث كانت هي الطاردة لهؤلاء العلماء ... أكثر منها الظروف المغرية في الدول المتقدمة من كونها جاذبة لهم ... وإن كان في هذا كثير من الصدق ... فإن بعض ما حدث كان مقصوداً ومتعمداً من جانب الدول الكبرى في إيجاد ' أنظمة حكم فاسدة في دول العالم الثالث ، لتصبح هذه الأنظمة طاردة للعلماء ولأصحاب المباديء والأفكار والقيم ... ومبقية على الفقر والجهل والتخلف ... وهو ما تم ملاحظته من خلال عمليات التدهور التي تمت في هذه الدول والتي كانت أهم ملامحها :

- تزايد معدلات الوفيات .
- تقلص معدلات المواليد .
- سوء صحة البالغين .
- ازدياد معدلات الإدمان على المخدرات خاصة بين الأطفال والشباب .
- إنتشار الأمراض النفسية .
- سيطرة الفاقة والفقر على نطاقات أوسع .

لقد طبقت كثير من الدول برامج إصلاح خاطئة ، أدت إلى الإضرار العمدي بالحقوق الاقتصادية والمدنية الاجتماعية للناس ، وأدت إلى تآكل وتشوه الطبقة الوسطى الحافظة لقيم المجتمع ، وإلى إيجاد أنماط ممسوخة من نظم الحكم ، أنماط إجرامية قائمة على التسلط ، وعلى

الجريمة المنظمة، وعلى الفساد والإفساد .

ومن ثم فإن عملية التفكيك هي عادة ما يسبق إعادة التركيب ، وإن عملية الهدم هي عادة ما يسبق إعادة البناء ، وأن البنيان القادم لن يسمح بعولمة الفساد ، بل لابد من القضاء والإجهاز عليه. ومن ثم فإن ما هو قائم من فساد سوف ينهار بالتتابع والتزامن مع توالي ضغوط العولمة لإعادة بناء وتشكيل العقل والضمير والوجدان ، وإعادة بناء مرتكزات القيم والمبادئ ، وإعادة هيكلة الوعي والإدراك والفهم .

وإذا كانت العولمة ظاهرة مازالت تتشكل أمام أعيننا ، فإن إتجاهاتها التي يمكن التنبؤ بها توضح ما يلي :

- أن العولمة ظاهرة شاملة للعالم كله ، وإلى أقصى مدى يمكن للعقل البشري تصوره ، وهي ليست قاصرة على مجموعة من الدول ، وإنما تقود العالم كله إلى الكون الفسيح .
- إن العولمة تتحول إلى نظام فاعل ، نظام له مدخلاته ، وله مخرجاته ، وله قوى تشكيل تشكل ملامحه ، وتشكل أدواته ومعداته ، وهي بذلك تمتلك من قوة الحجم والضخامة الكثير ، وتمتلك من القدرة على الفعل أيضاً الكثير .
- إن العولمة تثير خيال العلماء إلى ما كان يمكن أن تتحول إليه على المدى البعيد ، أي من وحدة العالم ، وتلاشي الفواصل العازلة ، واختفاء الحدود السياسية ، والوصول إلى عمومية الإنسان العالمي.
- إن العولمة تعمل على إجراء وإدخال مجموعة متكاملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، وإحداث وتنمية آثارها ونتائجها التي اختزلت الحواجز أمام التبادل التجاري والثقافي والحضاري بين سكان العالم ، وتعمل على إعادة صياغة مفاهيم الخير والحق والجمال ، وتعني داخلها قوة ثقافية واجتماعية جبارة عاتية ، مراكزها متعددة، صناعها جميع سكان العالم ، ومستهلكيها أيضاً .
- إن التحولات الوظيفية التقليدية للدولة ، واضمحلال حدودها السياسية وازدياد دور وفاعلية المنظمات غير الحكومية ، قلما يشير إلى بدء تكون أدوار جديدة ، وبدءاستخدام طرق وأدوات ووسائل جديدة للحكم تعطي لمفهوم الدولة مفهوماً جديداً ، وتعطي للحكم المحلي والوطني مفاهيماً جديدة ، وخاصة مع إزدياد الدور والتحول نحو

الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان .

- إن العولمة ستتجه حتماً إلى تأكيد المفاهيم الاقتصادية والإنسانية للعولمة ، ومن اتجاه المشروعات والشركات إلى تبني مفاهيم ليست قائمة فقط على الربحية المسئولة والملتزمة، وإنما في الوقت ذاته الباحثة عن مجالات حيوية حية وفعالة تستوعب اقتصاد العولمة الجديد والمتجددة دائماً .

- إن العولمة في اتجاهها الكوني ليست بحال من الأحوال عملية تؤدى إلى إنسلاخ الإنسان عن ذاته ، ولكنها تعني في الواقع الفعلي والعملي إقدام الإنسان على التمسك بهذه الذات ، والمحافظة على جذوره وحضارته وموارده وثقافته ، وفي الوقت ذاته عدم وضع قيود على تحرك الإنسان نحو الأرقى والأفضل في مستويات المعيشة ، وفي إتاحة التكنولوجيا المتقدمة له .

- إن العولمة سيتم قبولها طواعية وبشكل إرادي ، وليس بالقوة والعنف والقهر ، بل سيرحب بها الجميع ليس فقط لكونها ستشجع على الاستهلاك الواسع، ولكن وهو الأهم من أجل إبقاء على خصوصية الفرد وموروثاته ، ومن خلال صيانة حقوقة الطبيعية في الخصوصية وحق الاختيار .

- إن العولمة سوف تجري وتتم تحت أعين الجميع ، وبكامل العلانية ، وبكامل الشفافية . فلغة المصالح ، وهيكل القوى ، وعمليات التوازن الحركي تتطلب ذلك ، حيث أن :

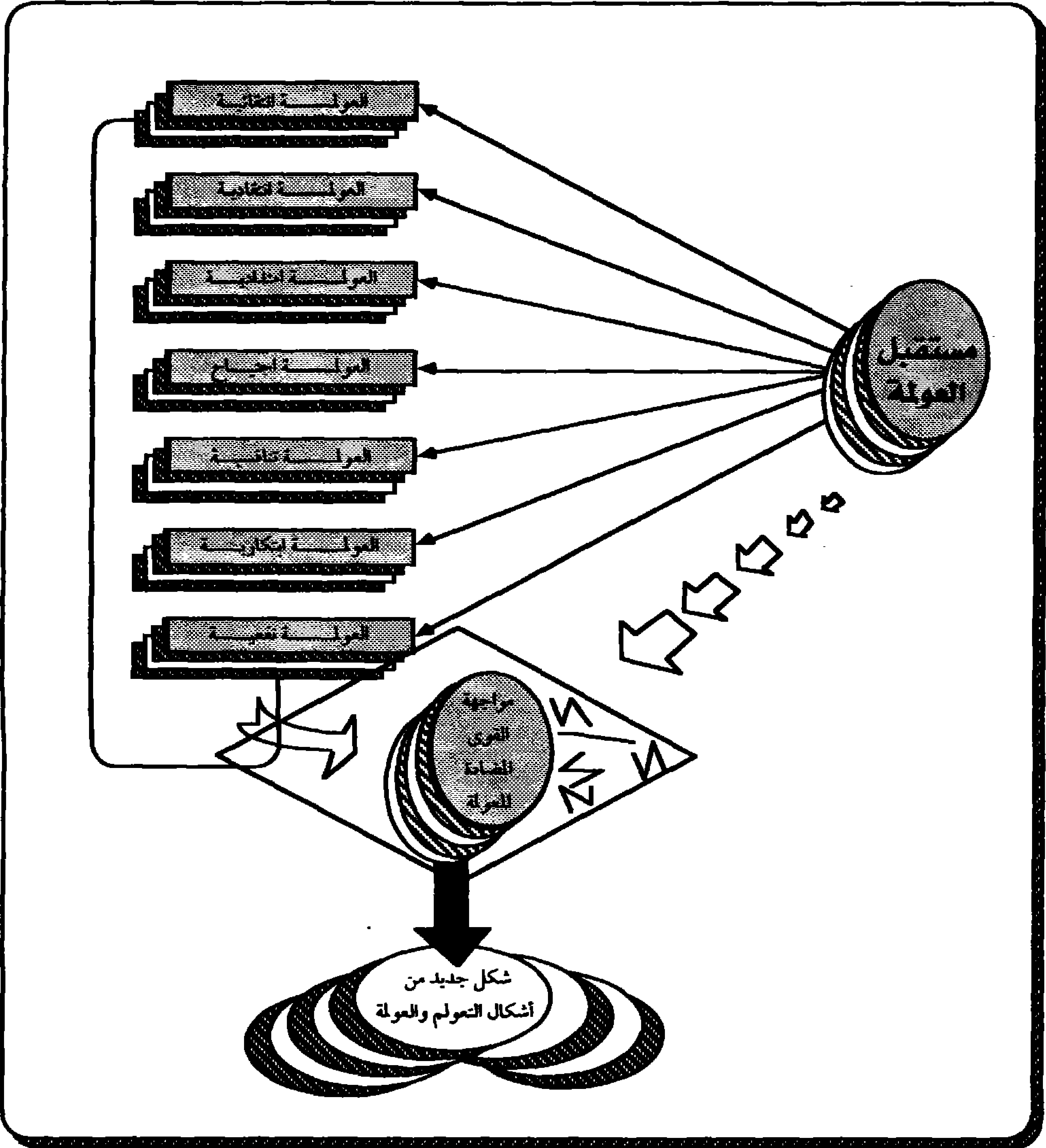
  - فتح الأسواق أمام حركة المبادلات التجارية العالمية تحتاج إلى ذلك .
  - فتح الأسواق أمام حركة العمليات والمعاملات الرأسمالية يحتاج إلى ذلك .
  - فتح الأسواق أمام حركة القوى العاملة والهجرة البشرية يحتاج إلى ذلك .
  - فتح الأسواق أمام التكنلوجيا والإدارة يحتاج إلى ذلك .
  - ثم وهو الأهم إمتلاك المزايا التنافسية يحتاج أيضاً إلى ذلك .

إن المنظومة التكاملية للعولمة تفترض تغذيتها بقوة من خلال روافد كثيرة ، تشكل مستقبلها وتحدد إتجاهاتها فيه ، وأهم هذه الروافد ما يظهره لنا (شكل ــ 41) .

إن القبح يضيق ذرعاً بالجمال ، والفشل يضيق ذرعاً بالنجاح ، والجهل يضيق ذرعاً بالعلم ،

(شكل ـ 41)

روافد تشكيل مستقبل العولمة




والغباء يضيق ذرعاً بالذكاء ...ولا القبح ولا الفشل ، ولا الجهل ، ولا الغباء قادراً على وقف مسيرة العولمة التي هي الجمال والنجاح والعلم والذكاء .. نعم فالعولمة لها روافد شديدة الفاعلية تضع وتشكل مستقبلها ، وتعطي لها القوة والقدرة على صياغة وإنتاج هذا المستقبل ، وأهم هذه

الروافد ما يلي :

ــ روافد الانتقاء التي تجعل العولمة انتقائية ، وتجعلها تنتقي وتختار الأفضل ، والأحسن ، والأجود ، والأيسر ، والأكثر رشادة ، والأعلى عائداً ، ومن ثم فإن روافد الانتقاء سوف تجعل مستقبل العولمة من صنع العولمة ذاته .

ــ روافد الانتقاد والنقد ، والتي تجعل العولمة انتقادية تقييمية ، أي لا تركن إلى ما يتم ، بل يجري تقييمه ونقده لمعرفة إيجابياته وإعلانها ، ومعرفة سلبياته ومعالجتها ، وعدم السماح بأي قصور يؤثر عليها .

ــ روافد الامتداد إلى مجالات وميادين وآفاق جديدة ، والتي تجعل العولمة امتدادية متطلعة إلى تصورات مثلى للمستقبل تتناول ليس فقط شكل الحياة القادمة ، ولكن أيضاً وهو المهم جودة ونوعية هذه الحياة .

ــ روافد الاجتياح والتي تجعل العولمة اجتياحية لعوالم كامنة خفية كانت مجهولة ومجهلة ، وآن الوقت وحان زمن الدخول المنظم العلمي إليها ، وكشف أسرارها ، ومعرفة كنوزها ، وإسعاد البشرية بها ، وجعل البشرية تقتسم ثمارها اليانعة .

ــ روافد التنافس ، والتي تجعل العولمة تنافسية ، قائمة على تقديم الأفضل في مجالات : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، وإدراج هذا كله ضمن منظومة إبداعية فعالة تقدم الأفضل والأحسن والأرقى والأكثر إشباعاً لاحتياجات الأفراد .

ــ روافد الابتكار ، والتي تجعل العولمة ابتكارية ، وتجعلها تقبل على الجديد الفني ، وتجعلها تبحث عن المخترعين ، والعلماء النابهين ، وتجعلها تصنع بهم ومعهم مستقبل أفضل وتضيف إلى الإنسانية ما هو فعلاً في حاجة إليه .

ــ روافد المنفعة ، والتي تجعل العولمة نفعية ، أي تتحول قصداً وعمداً واستهدافاً للمنفعة ، وللعائد وللمكاسب ، وللمصالح ، ومن ثم تكون عوائدها زيادة في الحصول على الأرباح.

إن هذه الروافد ستتيح لتيار العولمة قوة لا يستهان بها ، وتعطي لهذا التيار قدرة على التشكل واتخاذ أوضاع وأشكال جديدة من التعولم .

لقد رأى البعض أن العولمة هي مجرد تسويق لفلسفة الاستهلاك ، وثقافة الكاوبوي ، والبنطلون

الجينز ، وسندويتش الهامبرجر ، وأفلام هوليود، وإعلام الـ CNN والـ B.B.C ... ولم تستطع إدراكات هؤلاء البعض أن تتجاوز صورة وضعنا الراهن ، وما يحدث فينا وما يفعل بنا ، إلى آفاق أو أعتاب، إننا أصحاب رسالة إنسانية ، أصحاب حركة واتجاه وقدرة هائلة على الفعل والمفاعلة ... وأننا أصحاب حكم تاريخي مؤجل التنفيذ ...وقد حان وقت التنفيذ ... وإن عملية التنفيذ تتضمن إيجاد تصوراً ذكياً للقضاء على التباين العكسي القائم الآن ، وإيجاد مدى ومجال أوسع وأشمل لممارسة دورنا الفاعل في إعادة تشكيل وعي العالم وضميره ... وهي عملية تمتحن فيها الإرادات ... ويمتحن فيها الرجال ... ويمتحن فيها الوعي الرابط بين المقدمات الأولية والنتائج المرحلية ، وبين الآمال العظام والأدوات المتاحة . لقد دفع هذا البعض إلى التفكير في عصر ما بعد العولمة Post Globalization والعولمة لازالت بعد طفل جنيني في طور التكوين والتشكيل ... وهو أمر يدور ما بين استعجال للنتائج ، وما بين الهروب من واقع المشاركة في صنع العولمة .

لقد اتخذ البعض من مهاجمة ما تصوره الجانب السيئ للعولمة ، مهاجمة للعولمة ذاتها ، ونسي عن عمد أو عن خلط للأوراق أن هذه المعارضة والمهاجمة هي عكس حركة الزمن ، وأن حركة التاريخ والوقت لا تعود حتماً إلى الوراء ، وأن محاولات استخراج الحفائر من طبقات غائرة في تاريخ التجارب الإنسانية ، لن يعيد بعثها لخدمة مطالب مستجدة وطارئة ... ومن ثم فإن ما لدينا الآن من ذخيرة وتراث ، وما لدينا من مثل حية ومبادئ ، وما لدينا من هيكل قيم ونسق عادات حميدة ... كلها حصن أمان وسياج أمن ، وقاعدة بناء وأساس انطلاق متين في عصر العولمة .

إن عملية التعمية والتغمية واستار الدخان التي مارسها البعض جهلاً وحقداً ، آن لها أن تنتهي، وأن تحل محلها عمليات استناره وتنوير ، ليصبح ما لدينا وكامن فينا حياً وفاعلاً .

إن الصراع الحتمي الذي سيتم ما بين «وهج المباديء» والمثل العليا ، والأخلاق الحميدة ، والقيم الإنسانية الرفيعة التي جاءت لإسعاد البشرية وهدايتها ... وما بين «سطوة الحقائق» الدامغة لتناقضات الواقع الظالم ، ومتناقضات قوى الهيمنة والسيطرة الحالية ، وعدم عدالتها ، لن يثنينا عن أهدافنا ، ولن يجعلنا حيارى مرتعدين من الخوف من المجاهيل المستقبلية ، فإذا كان الماضي والحاضر من صنع الآخرين ، فإن المستقبل من صنعنا ، والمستقبل كامل المرونة قابل للتشكيل وفق إرادتنا وقدرتنا على الفعل ...وإذا كان البعض منا يصر على أنها غير موجودة كحقيقة ، فإن

الواجب عليه وعلينا والمطلوب منه ومنا إختراعها كضرورة .

إن العولمة ليست عقيدة جديدة يتعين علينا اقتنائها ، لكنها هي ظاهرة إنسانية مثل العديد من الظواهر الإنسانية السابقة ، وإن كانت العولمة متعددة الوجوه ، ومتنوعة المناهج ... وهي في الوقت ذاته وسيلة لصنع مستقبل أفضل ، ومن ثم فإن هذه الوسيلة يتعين أن نجيد فن ومهارة استخدامها ، بل يتعين أيضاً أن ننتهز الفرص والظرفيات الخاصة بها ونستغلها لتحسين أوضاعنا وظروفنا المستقبلية ، وأن نحقق بها رسالتنا في الكون وعلى الواقع المعاش .

إن مناهج العولمة جميعها تدور حول خلق وإيجاد نظام بشري أكثر تكاملاً من الأنظمة البشرية التي سبقته ، وهو أيضاً ليس نهاية الأنظمة البشرية ، وهو كمرحلة تاريخية تمثل إمتداداً حضارياً ذو طابع خاص ، من حيث كونها تملك ذاتية التجديد والقدرة على التجدد واتخاذ شكل غير مسبوق ، حتى أنه في اللحظة التي تقرأ فيها هذا المرجع أو تعيد قراءته ، فإن هناك جديداً قد ولد واتخذ طريقه إلى الظهور في عالم العولمة .

إن هناك جوانباً كثيرة لا تزال في دور التكامل ، وهي جوانب يعتقد البعض أنها مجهولة وخفية، وهي وإن كانت كذلك ... إلا أنها تؤكد على أن ما نعرفه عن العولمة أقل كثيراً مما لا نعرفه عنها ، ومن ثم فإن الأمر في حاجة إلى وقت وإلى جهد وإلى عمل منظم للوصول إلى المعرفة المتكاملة للعولمة .. إن هذا كله رهين بتنمية قدراتنا ، وتعظيم وصقل مهارتنا ، ورفع مساهمتنا في النشاط الدولي والعالمي ، وأن نملك في الوقت ذاته إرادتنا الحرة ، وأن نعمل جاهدين على امتلاك مزايانا التنافسية ، والتي تدعم كيان الثقة فينا ، واستخدام مرجعية القيم والأخلاق الحميدة كمعيار رئيسي حاكم ومتحكم في كامل تصرفاتنا ، وسلوكنا العام والخاص .. وهو ما سوف يحدد مستقبل العولمة بشكل رئيسي ، والدور المنوط بنا تحقيقه فيها.... أو على الأقل يضمن لنا عدم التهميش ، وعدم الإقصاء العمدي وعدم التكميش والانسلاخ ... إن المستقبل يبدأ بإرادة الفعل ، الفعل بالآخرين ، وليس قيام الآخرين بعمليات الفعل فينا ، فالآخرين شئنا أم أبينا يقومون بذلك .

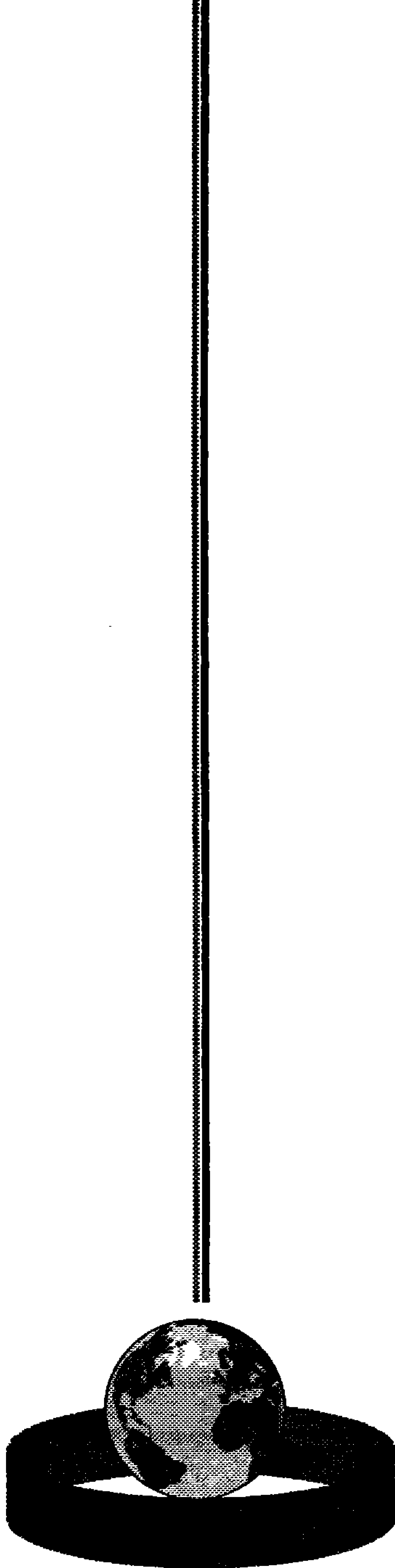
إن هناك فرقاً :

- ما بين الضوء، والعتمة ، والظلام .
- ما بين العدالة ، والتشيع ، والظلم .

- ما بين الحديث العلمي الرشيد ، والثرثرة ، واللغو .
- ما بين شجاعة الجهاد ، وترهل الخوف ، وقسوة الإرهاب .
- ما بين عقلانية التوجه والحركة ، وما بين انهـزامية التردد والجمود ، وما بين جريمة الانسحاب والنكوص للخلف .

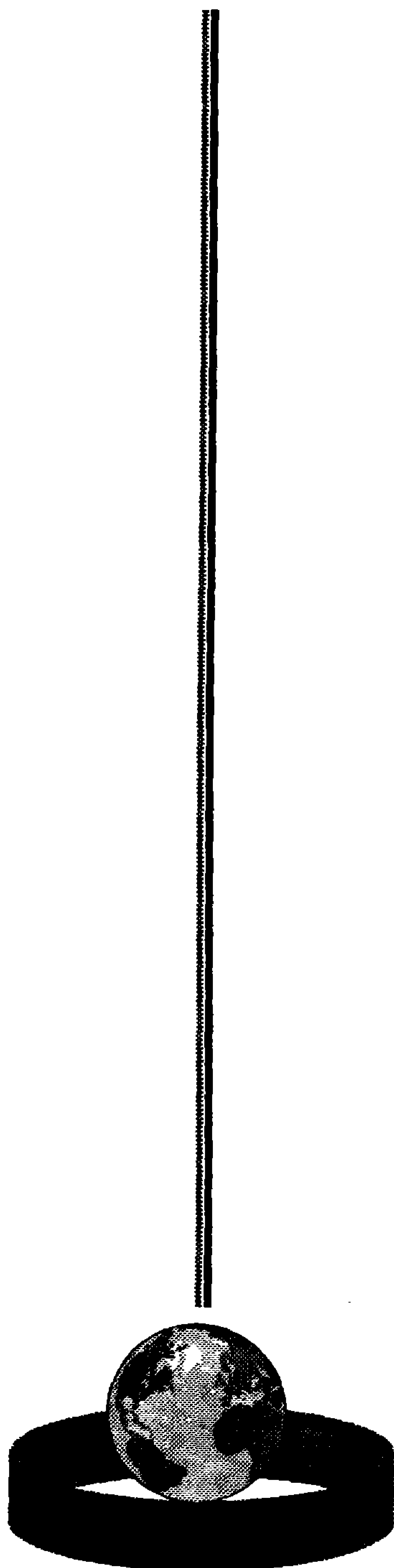
إن العـولمة خليط من هذا كله ، مـزيج متنافـر ومتجـانس في الوقت ذاته ، ومـستـقبل العـولمة وصيـرورتها سـيعمـل على إيجاد معـادلات توازنية جـديدة ، جديدة بحكم قـوة الدفع ، وبحكم التدافع ، وبحكم الضرورة ، فهي كطرفي المقص لابد من وجود الآخر ليعمل الأول ، وليؤدي كل منهما وظيفته ، وفي العولمة سيكون هناك مقص جديد ، مقص بالليزر ، لا يحتاج لطرف آخر ، بل يحتاج فقط لذاته ، ويقوم بذات المهمة وبصورة أفضل وأحسن وأرقى .

نعم إن العولمة ستحتاج إلى إعـادة نظرة في كل عاداتنا القديمـة ، وأفكارنا القديمة ، وستحـتاج أكـثر إلى تشكيل تـصورات وأفكار ورؤية جـديدة لما يجب أن نكون عليـه في العـصر القـادم ... العصر الذي يختزل كل ما حولنا ... يختزل كل شئ ليـصبح أصغر حجماً ، وأسرع حركة ، وأقل وقتاً ، وأضيق مكاناً ... ولكن أكبر إنجازاً ، وأحسن إشباعاً ، وأفضل إمتاعاً ... إن العولمة ستتحول بفعل كل ذلك إلى معرفة ، وإلى ثقافة وإلى حضارة ... هذا هو فعلاً مستقبل العولمة .



# ملاحق الدراسة

## • حالات عملية عن العولمة •



# الفصل الثاني عشر

## الحالة الأولى

## أزمة عولمة النشاط المصرفي

## حالة دراسية للعولمة

## • مقدمة عامة :

حدثت العولمة بسرعة وبشكل غير متوقع ، فاجأ الكثيرين ، وفرضت نفسها بشدة على الجميع، وكان على الجميع أن يكيف نفسه حسب أوضاعها الجديدة ، رغم كون هذه الأوضاع لم تتضح جميع معالمها بعد ، ورغم كونها لازالت في طور التشكيل والتكوين ، فالهروب من العولمة مستحيل ، والنكوص عن التعولم أمر غير ممكن لأحد ، والأمر شئنا أم أبينا يحتاج إلى حكمة وفكر صائب وتطوير وتطويع لقدراتنا للتفوق على ما هو قائم وما هو متوقع أن يستجد .

إن العالم عليه أن يواجه مشكلات دولية مثل مشكلة : تلوث البيئة ، وخطر أسلحة الدمار الشامل ، والمخدرات والمجاعات ، والأمراض الوبائية ، والكوارث التمويلية ، والفساد ... ولا تستطيع دولة بمفردها مواجهتها ، ومن ثم فقد آن الأوان لأن تكون هناك حكومة عالمية ، متعددة الأطراف في البداية ... وتتطور لتصبح واحدة في النهاية ... إن لدينا الكثير الذي يمكن لنا تقديمه بفخر إلى العالم ... لدينا الثقافة ، ولدينا الرصيد الحضاري ، ولدينا القيم السامية ، والمبادئ النبيلة، ولدينا فوق كل ذلك الأخلاق الحميدة ... أخلاق الدين القيم والسمو الإيماني القويم والرفيع .

إن يقيني أن تفاعلات حضارتنا وموروثنا الثقافي ، وإيماننا الأخلاقي الديني مع تيار العولمة سيجعلنا نحقق نجاحات مؤكدة ، فالعولمة تدفع إلى التعاون ، واتباع سلوك رشيد ، وطرق سليمة ، وأساليب نزيهة ، وشفافية كاملة ... وهو ما يجب ويتعين علينا ممارسته كمؤمنين ... وهو ما يمكن لنا لمسه من الحالات العملية التالية :

- الحالة الأولى : أزمة عولمة النشاط المصرفي .
- الحالة الثانية : دور العولمة في صنع أزمة أسواق المال الدولية .
- الحالة الثالثة : الانكشاف المصرفي الدولي .
- الحالة الرابعة : الاندماج المصرفي الدولي
- الحالة الخامسة : أزمة الدولة التقليدية .

الحالة السادسة : أزمة عولمة الشئون المحلية .

**● مقدمة :-**

ظاهرة «العولمة» أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، والنشاط المصرفي بشكل خاص . وعلى الرغم من أن «العولمة» كظاهرة إنسانية ، لها جوانبها السياسية ، والاجتماعية المتنوعة ، فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضاميناً جديدة ، جعلت البنوك تتجة إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة ، إلى أنشطة وتصهورات واسعة ممتدة من أجل : تعظيم الفرص ، وزيادة المكسب ، وتدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة في الوعي الحاضر ، وكذا بآفاقها الواعدة إليها في المستقبل .

***وقد ساعدت على عملية العولمة عدة عوامل رئيسية أهمها :-***

1- ضغوط تحرير التجارة Trade Liberalization والتي عززت نتائج النمو السريع في قيمة وحجم العمليات التجارية الدولية ، وما تولد عنها من خلق فرص جديدة للاستثمار الدولي.

2- ضغوظ التجديد والابتكار التمويلي والتي أدت إلى خلق أسواق جديدة ، ومنتجات تمويلية جديدة ، ومؤسسات تمويلية جديدة ، في الوقت الذي أحاطت بها إطارات عمل رسمية تعمل على تحقيق الاستقرار ، والفاعلية التمويلية من خلال عدة أدوات أهمها :-

- الشفافية القصوى .
- المنافسة الشديدة .
- الجودة الشاملة .

واستخدام هذه الأدوات بدلاً من أساليب وأدوات التدخل المباشر ، والتحكم من جانب السلطات النقدية .

3- ثورة المعلومات والاتصالات ، والتي ساعدت على السماح للمستثمرين الأفراد للمشاركة في العمليات التمويلية عابرة القارات بسهولة وبيسر ، مع اتجاه دول العالم المتقدم إلى الضغط على دول الأسواق الناشئة لإزالة الحواجز والقيود التي كانت تعترض حركة رؤوس الأموال بما فيها إلغاء رقابة السلطات النقدية على هذه الحركة .

4- نمو عدد السكان وازدياد إنتاجية العمال على مستوى العالم ، وفي الوقت ذاته ازدياد ضغوط المنظمات غير الحكومية N.G.O s ومنظمات حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية

والإنسانية ، والاتجاه نحو ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة ومن الحقوق المتساوية لطاقة البشر والتي تكفلها المنظمات العالمية وتفرضها على الحكومات لتعترف بها .

لقد أدى هذا كله لتعاظم الدور الذي يجب أن تقوم به البنوك ، وأدى هذا كله إلى ميلاد وتكون بؤرة لأزمة زاحفة Creaping Crises أخذت في التصاعد التدريجي ، من أجل إعادة هيكلة النظم المصرفية ، ووضع قواعد وضوابط للارتقاء بها ، وللرقابة والإشراف ، تعمل على تقوية ومتانة النظام المصرفي ، وجعله حصيناً حصيفاً ضد أي قصور ، خاصة مع تفجر الأزمة المكسيكية، وتداعي تأثيرات أزمة دول جنوب شرق آسيا لتشمل جميع دول العالم.

وبالتالي فإن أزمة عولمة النشاط المصرفي قد عبرت عن ذاتها في أحد جوانبها في التأثيرات المختلفة التي يمكن أن تحدث نتيجة أي أختلاف أو عدم توازن فجائي حاد ينشأ في أحد الأسواق الناشئة أو الراسخة ، وينتشر ويتوغل في آلياتها وفي معاملات الأسواق الأخرى .

ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها ... إلا أن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية ، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة ، ومن الأنشطة المصرفية ذات التشابكات المتداخله على مستوى الكرة الأرضية ، وهو عالم لا زال في طور التكوين ، ولم تظل بعد بعض فروضه في حاجة إلى إثبات ، وما زالت بعد بعض دعائمه تتأكد وتتوطد ، ومازالت بعد بعض ملامحه في طور التشكيل ، ولم تأخذ ملامحها شكلها النهائي المستقر .

**لقد أدت العولمة المصرفية إلى الربط بين قضيتين رئيسيتين شديدتي الأهمية هما :-**

- قضية تحرير النشاط التمويلي وما تكتنفه من مخاطر غامضة وصريحة تؤثر على : حركة الادخار العالمي ، ومعاملات المؤسسات ، والمستثمرين الأفراد ، وتوازنات البورصات، واتجاهات حركة التعامل فيها صعوداً وهبوطاً وتفضيلاً وتراجعاً ... إلخ . وهو ما قد ينجم عنه الكثير من المواقف الحرجة المسببه للأزمات ، إن لم تكن هي الأزمات ذاتها .
- قضية تحديث النشاط المصرفي وإصلاحة للدرجة التي جعلت منها وجهان لعملة واحدة .

وفي الوقت ذاته تطلب هذا كله وعياً إدراكياً بأهمية النفاذية المصرفية لأسواق العالم ، ليس فقط من أجل التحويلات التمويلية قصيرة الأجل ، ولكن ، وهو الأهم والأفضل ، من أجل

التحويلات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل أيضاً .

ولقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط المصرفي ، ومن التواجد الانتشاري للوحدات المصرفية على مستوى كافة دول العالم ، وفي الوقت ذاته أحدثت العولمة ضغوطاً من أجل تضخيم وتكبير الكيانات المصرفية وتعميق لمستويات التفاعل والاعتمادية المتبادلة بين الكيانات المصرفية ، بعضها البعض ، وذلك في إطار انتشارها على كافة دول ومناطق العالم الجغرافية ، ليحل بعضها محل الآخر ويقوم بتمثيله ، وأداء الخدمات بإسمه ونيابة عنه . وفي الوقت ذاته فإن العولمة قد أكدت الاعتمادية الأكبر داخل مجتمع البنوك ، وبين الوحدات والأقسام المختلفة داخل الكيان المصرفي الواحد ، وقد استلزم ذلك بالتلازم إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات ، وإتاحة الخدمات المصرفية على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي الكوني ، والذي قد أصبح ممثلاً لجوهر العولمة المصرفية . فرأس المال الدولي ، ليس له جنسية ، وبالتالي ليس له وطن ، فالعالم كله هو وطنه ، وساحة تواجده ، ونطاق عمله .... ومن يستطيع أن يوفر له هذا الوطن وذلك التواجد على هذا النطاق سيذهب إليه ويتعامل معه ، ويدفع إلى ذلك ويحرص عليه أمران هما :

**الأمر الأول** – التطور الطبيعي للشركات عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات ، والتي تتجه إلى حيازة قوة اقتصادية متزايدة عن طريق الاندماجات مع بعضها البعض ، أو ابتلاع أي منها للأخرى حتى أصبحت كل منها إمبراطوريات قادرة على تجاوز إمكانيات الدول ، وقادرة على تجاوز إمكانيات الحكومات ، وإلى الحد الذي معه أصبحت هذه الشركات تدير أسواق العالم وتوجهها وفقاً لمصالحها الكونية ، وبصرف النظر عن مدى توافقها وارتباطها بالسياسات الخاصة بكل دولة من الدول التي تعمل فيها ... وبالتالي أصبح معها وفيها وبها من حق أي شركة أن تفتح شركة تابعه لها ، أو فرعاً لها في أي دولة أو منطقة في العالم بدءً بمجموعة الدول المتقدمة ، وانتهاءً بمجموعة الدول ذات الأسواق الناشئة .

وفي الوقت ذاته فرض هذا الأمر واقعاً جديداً محوره الأساسي قبول الخدمات المصرفية الجديدة بما فيها تلك التي لا زالت تحت التطوير خاصة عقود

المشتقات ، ومشتقات المشتقات ، ومروراً بالخيارات وعقودها الآجلة .

وبالتالي فإن إزالة الحواجز والقيود الحكومية أمام حركة التدفقات النقدية الفردية الداخلة والخارجة من وإلى كافة أنحاء العالم ، وما يصاحبها من حالات عدم استقرار ... قد أضاف لأزمة العولمة بعداً جديداً .

**الأمر الثاني** - التحالفات الارتباطية الهائلة في مجال : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية ، وأبحاث التطوير ، والتنمية والتي تمتد ويتسع نطاق عملها ، وتغذيها جهود وأفكار المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى وأهمها : منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والتي تعمل على تحويل العالم كله إلى سوق واحدة ، لا توجد بينها حواجز أو فواصل ، سوق واعدة بفرص تسويقية غير مسبوقة ، وبإمكانيات إنتاج واستهلاك هائلة لم تعرف من قبل سواء من حيث :

- الحجم ومعدلات النمو وتسارعه .
- التنويع والتشكيل وإضافة الجديد المبتكر .
- الوفرة والإتاحه في أي مكان ، وفي أي وقت وزمان .

وقد ساعد ذلك على تنامي المصالح ما بين الدول والكيانات الاقتصادية الدولية ، وبشكل غير مسبوق أيضاً ، مما فرض على البنوك والمصارف الانخراط في تيار العولمة والاتحاد فيه ... بل ، وهو الأهم ، قيادة هذا التيار ، وتأمين مساره من الانحراف ضد مصالحها وفرص نموها واستمرارها .

وفي ظل العولمة تحولت البنوك إلى فاعلة ومتفاعلة Active & Interactive تصنع أسواقها الواعدة، وتبتكر وتخلق عملائها المتميزين ، وتقدم معهم وإليهم مستقبل أكثر غنى وثراءً ليس فقط من الخدمات المصرفية ، ولكن أيضاً بتكنولوجيا مصرفية ابتكارية تملكها وتستخدمها فقط المصارف والبنوك .... فالبنوك قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والازدهار، وفي الوقت ذاته فإن البنوك لاتنمو في ذاتها ، بل تنمو من خلال نمو وتنمية عملائها ، وبالتالي فإن أزمة العولمة اكتسبت بعداً جديداً لا يقوم فقط على تحسين الداخل المصرفي أي في واقع البنك وإمكانياته ، ولكنه يمتد تناسبياً وتناظرياً إلى التأثير المشبع لواقع ومكانة وقدرة عملاء البنك ،

وإكسابهم مزيداً من القدرة والفاعلية.

ومن هنا فإن أزمة العولمة المصرفية هي أزمة مركبة ، متعددة الجوانب والأبعاد ، تحتاج إلى فهم خاص ، وإلى رؤية خاصة تتصل بكل من :

- مضمون وجوهر أزمة العولمة .
- مظاهر وأعراض أزمة العولمة .
- أسباب وبواعث أزمة العولمة .

وبالتالي فإن الطبيعة الحركية المتمحورة لأزمة عولمة النشاط المصرفي ، تجعل من الأزمة الزاحفة تدريجياً ، أزمة طاغية ساحقة فجائياً ، وذلك عندما تحدث في شكل طفرة فجائية أزمة دولية ، فتلقي بتأثيراتها المختلفة على الواقع المصرفي المحلي ، والذي لم يعد ذاته أو يستعد بعد بأدوات الامتصاص لاستيعاب تأثيرات الأزمة ، كما حدث نتيجة للأزمات المصرفية في كل من دول جنوب شرق آسيا، والمكسيك ، وروسيا في النصف الثاني من العقد الأخير من هذا القرن ، وقبلها أزمة انهيار نظام النقد الدولي في بداية السبعينيات ، وحروب أسعار الصرف ، والخروج من نفق الثعبان الأوروبي ...إلخ ، والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإفلاسها .

كما أنه من ناحية أخرى فإن عملية التعولم ، أي ممارسة النشاط المصرفي على المستوى الكوني، والدخول إلى العولمة بجبهة متقدمة واسعة المدى ، ترتبط أساساً بالقدرة على إشباع احتياجات العملاء في أي مكان من العالم . وهو ما يعني فهماً شمولياً واسعاً لاحتياجات ورغبات وقدرات هؤلاء العملاء ، ليس فقط في الوقت الراهن ولكن أيضاً في المستقبل ... وهو ما يعني ضرورة توافر نظام بيانات ومعلومات فعال ، ونظام للدراسات والبحوث التسويقية أكثر فاعلية ... وهو ما يضيف بعداً جديداً لأزمة العولمة .

ومن هنا فقد ارتبط مفهوم العولمة المصرفية ، بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك ، فالنظرة الدقيقة الواعية لجذور الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة : بالودائع ، أو بالقروض ، أو بالأسهم ، أو بالسندات باعتبارها خدمات بسيطة معتادة ، أو كانت متصلة : بعقود المشتقات المعقدة ، أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة ، فإنها جميعاً تدفع البنوك والمصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . وفي الوقت

ذاته الارتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية اعتماداً على كونها أساس وجود البنك ووصوله إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح وفورات النطاق والسعة المصرفية ، وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص ، وتقسيم العمل ، والذي يعظم من جودة الأداء ، ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع . وهو ما يحتاج منا إلى معرفة دقيقة بمفهوم وتعريف أزمة العولمة المصرفية .

## أولاً : مفهوم أزمة العولمة المصرفية :-

العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطياً ودولياً في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة ، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من : القوة ، والسيطرة ، والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار ، وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع : للتراجع ، أو التهميش ، أو التكميش ، أو الابتلاع . فالعولمة اتجاه مصيري يعبر عن صراع المصائر في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة ، والتي أصبحت بحكم علاقات :-

- القوة الاقتصادية الضخمة .
- الحجم الاقتصادي الكبير .
- الأداء الاقتصادي الفائق .
- الطموحات الواسعة الجامحة .

أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير المصيري ، في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في الانتشار ، والاتساع التواجدي في كافة أنحاء العالم . وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية ، وقدرة وكفاءة العقول البشرية وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز الوطنية ، وحمايتها وصيانتها بشكل دائم ومستمر . فالعولمة امتداد إطاري دولي لممارسة النشاط ، وفي الوقت ذاته تمركز وتركيز لقواعد التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة في مركز صنع القرار وطنياً ، وهي بذلك أشبه بأخطبوط هائل أذرعه تمتد إلى كل مكان في حين أن عقلة المفكر كامن داخل رأسه يخطط ويراقب كل شيء .

ومن ثم فإن العولمة المصرفية لا تعني أبداً التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية

الوطنية ، ولكنها تعني أكثر اكتساب قوة دفع جديدة ، والانتقال من محيط النشاط إلى أرجاء الكون الفسيح مع الاحتفاظ بالمركز الوطني : أكثر فاعلية ، وأكثر قدرة ، وأكثر نشاطاً لضمان الامتداد والتوسع المصرفي ، ولضمان الاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك ، وفي الوقت ذاته لتفعيل العقول المصرفية الجبارة، والاستفادة من قدراتها الإبداعية وبما يؤدي إلى تدعيم كيان الثقة والسمعة في البنك لتصبح فائقة الصحة والسلامة ، ولتأكيد الإدارة المصرفية العالمية بالانطباع تمهيداً لتأكيد الثقة الجماهيرية بالاقتناع بالبنك وما يقدمه ، فضلاً عن التغطية الدولية الشاملة التي تحقق توزيع المخاطر ، وتنويع مصادر الموارد ، ومجالات التوظيف .

وبذلك فإن العولمة تصنع أوضاعاً غير مستقرة ، وبحكم عدم الاستقرار تحدث مواقف فجائية حادة تتسبب في حدوث الأزمات . وبالتالي فإن التغير السريع في الأسباب يؤدي إلى تغير حاد ومفاجيء في النتائج . وبالتالي تحدث أزمات جديدة .

ومن ثم فإن النظرة التاريخية التحليلية للأزمات التي تعرضت لها البنوك والمصارف في كل من المكسيك ، ودول جنوب شرق آسيا ، وروسيا ، وتأثيرات كل منها على مختلف بنوك العالم قد أظهرت بوضوح الطبيعة الحركية والتنقلية للأزمات المصرفية في عصر العولمة ، إلى الدرجة التي يعتقد فيها البعض أن مجتمع البنوك والمصارف أصبح مجموعة من الأواني المستطرقة ، يتأثر كل منها بما يحدث لدي الآخر ، ويؤثر فيه بما يحدث لديه في ذات اللحظة وبنفس الاتجاه .

فالأزمة المصرفية في عصر العولمة قد تنجم عن عمليات التحرير لحركة رؤوس الأموال الخاصة، وقد تنجم أيضاً عن التخلي عن سياسات الحصافة والتحوط والصحة التمويلية ، كما أنها قد تنجم عن الابتعاد عن السياسات الاقتصادية الكلية القائمة على تعظيم وزيادة كل من العوامل الآتية :-

- قوة الاقتصاد الوطني التشغيلية والتوظيفية ، ودعم صروحه الهيكلية في مجالات : الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والكوادر البشرية .
- قدرة الاقتصاد الوطني على تحويل الحلم الطموحي الوطني إلى واقع حي معاش يستقطب كافة القوى لخدمته وتحقيقه .
- قوة الاقتصاد الوطني على إدراك طبيعة العلاقات ، والمتغيرات الحاكمة للمرحلة ، وفهم مستلزمات التعامل معها ، وتوفير المرتكزات والثوابت الداعمة لحركته ، ومعجلات نموه

واستمرار هذا النمو .

إن العولمة بذلك ليست إطاراً للعمل فقط ، بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضاً . ومن ثم فإن العولمة المصرفية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها ، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو البنك وتوسيعه وتفعيل قدراته .

## ثانياً : أسباب أزمة العولمة المصرفية :-

يرجع اتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في : التوسع ، والنمو ، والانتشار، والهيمنة العالمية . ومن ثم تعتمد البنوك والمصارف في توجهها نحو العولمة على استخدام أساليب : الابتلاع ، والدمج ، والإزاحة للآخر ، حتى تتحقق للبنك : القدرة التأثيرية ، والتفعيلية لعملية العولمة . فالعولمة تيار من الحركة والفعل والتأثير فرضته ضرورة ، وأولدته حاجة ، ودافعت عنه وأوجدته مصالح ، والتي تستند على عدد من الأسباب أهمها ما يلي :-

1- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية ، وانسيابها ، وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية ، واستحالة تجاهل هذه الموارد ، أو التغاضي عن فرص الاستفادة منها ، وتحويلها إلى مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفاً جيداً وفاعلاً . وقد دعم هذا الأمر ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدود على حركة رؤوس الأموال ، وعلى قابليتها للتوظف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل ، وعلى قرارات المضاربين ، وانتقالهم من مركز نقدي معين إلى مركز نقدي آخر ، ومن أوجه معينة في الاستثمار إلى مجالات وأوجه أخرى . وخاصة أن هذه الأموال تتصف بالآتي :-

أ- ساخنة سريعة الحركة والانتقال من نشاط معين إلى آخر ، بحثاً عن الربح وعن فرص الاستثمار المجزية ، وعمليات المضاربة سريعة العائد . وبالتالي فإنها لا تستقر في مكان واحد لمدة طويلة ... بل إنها تعتمد على التوظيف شبه السائل ، وبالتالي فإنها تتجه دائماً إلى توظيفات الأسواق الثانوية سواء للنقد أو لرأس المال ، وتستعمل عمليات التدوير السريع ، ومن ثم فإنها في دخولها أو في خروجها تسبب أزمات للبنوك من أهمها :-

- أزمات الدخول المثلة في ارتفاع حجم الأموال السائلة الفائضة عن قدرة البنك على التوظيف ، وتدني ربحية البنك تبعاً لذلك .

- أزمات الخروج الممثلة في نقص السيولة ، واضطرار البنك إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي بتكلفة مرتفعه تؤثر على ربحية البنك .

ب- هائمة من مركز مالي إلى مركز آخر ، ومن سوق مالي إلى سوق آخر بحثاً عن مزيد من : الأمان ، ومن التنوع ، ومن الطاقة الاستثمارية والتوظيفية .

ج- متزايدة في الحجم والقيمة وبشكل مضطرد مستمر تحتاج معه إلى طاقات استيعابية لاستيعابها ، وإلى كفاءات عالية التخصص للتعامل معها بسرعة وفاعلية .

د- لا تخضع لجنسية معينة ، بل أشخاصها وأصحابها دوليين عالميين تحركهم المصالح والمنافع الاقتصادية وانتهاز الفرص .

2- التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك ، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية ، كما أنه في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالاً للحماية والتحوط الاحترازي لتركز المخاطر ، وارتباطها بمجموعة معقدة ومتشابكة من القياسات والحسابات حتى لا تلتهم خسائرها ربحية البنك أو احتياطياته ، والتي استطاع تكوينها خلال سنوات عمره ، ومن ثم فإنه اندفاع البنوك إلى العولمة لتوزيع المخاطر وتنويعها بحكم : التخصص ، وتقسيم العمل الدولي ، وآليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر ، فضلاً عن اعتبارات النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية ، والتي أدت إلى تهميش وتراجع المصارف المحلية ، وتناقص قدرتها حتى على المستوى المحلي ، وأصبح يتهددها خطر الابتلاع والاختفاء . والذي يرجع في بعض أسبابه إلى ما يلي :-

أ- مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب متنام من الأسواق المحلية ، خاصة بعد اتجاه الدول النامية إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي . وفي الوقت ذاته فإن البنوك العالمية بحكم ما تملكه من إمكانيات وقدرات ومواهب ، وبحكم علاقاتها مع أطراف النشاط الدولي غالباً ما تستأثر بمعاملات هذه الأطراف ، حتى وإن كان طرفها الآخر قابع في المحلية ...ومن ثم تفقد البنوك المحلية الوطنية عدد كبير من عملائها لصالح البنوك الدولية عالمية النشاط . ومن

هنا تعاني البنوك المحلية من أزمة ذات طرفين ضاغطين هما :-

- الطرف الأول - انكماش في حجم نصيبها السوقي من السوق المحلية .
- الطرف الثاني - فقدانها القدرة على التـأثير في السوق المحلية واضطرارها إلى الانصياع لضغوط البنوك العالمية واتباع سياساتها المختلفة فيما يتصل :-
  - بسياسات إنتاج الخدمات المصرفية .
  - وبسياسات تسويق الخدمات المصرفية .
  - وبسياسات تمويل النشاط المصرفي .
  - وبسياسات الكوادر البشرية .

ب- تبني البنوك المحلية سياسات متحفظة أمـام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية ، بل في سوقها المحلي ، وهو ما يجعلها في موقف دفاعي انكماشي أكثر منه هجومي توسعي ، ومن ثم فإنها قد تحجم عن تمويل أنشطة معينة ، أو عملاء معينين ، أو تضطر مرغمة إلى التردد ، أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر تبعاً لتغير المواقف ، مما يجـعل البنوك المحلية غيـر مستقـرة أمام عملائهـا والراغبين في التعامل مـعها ، وبالتالي فـإنها تقع ضحيـة للتخبط ، والارتجال ، والعـشوائية . ومن ثم تضطر مرغمة للتخلي عن خططها التوسعية المستقبلية ، وتغيير استراتيجياتها الدائمة إلى تكتيكات وقتية ظرفية ، متعارضة ومتخبطة ، وبدون أي تنسيق مسبق مما يؤدي إلى :-

- ازدياد حجم الفائض والعاطل وغير المستغل .
- اتساع نطاق المهدروالتالف .
- إشتداد سلوك الإسراف والبذخ .
- تآكل الربحية الحقيقية واللجوء إلى أسـاليب التغطية بالربحية الورقية والتي تؤجل ظهور الأزمة لحين معالجتها أو حتى ينهار البنك أيهما أقرب .

وهو ما يؤدي إلى ظهـور أزمات أخرى بعـضها معـروف ومتوقع ، والبـعض الآخر غير معروف وغير متوقع ... بل يؤدي إلى الدخول في عالم من المجاهيل الأزموية .

ج- انصيـاع البنوك المحلية إلى قواعـد وضوابط الرقابة والإشـراف والجودة المصرفـية التي

تضعها مؤسسات الرقابة والإشراف العالمية ، وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات هيكلية وبنيانية للتوافق معها . وبصفة خاصة ما تقرره لجنة بازل ، وصندوق النقد الدولي ، وبنك التسويات الدولية ... وهو ما قد يتطلب وقتاً واستعداداً خاصاً له ... في الوقت الذي تكون فيه البنوك العالمية مستعدة ومتوافقة بالفعل معه ، وبالتالي تثار شكوك وتغذيها شائعات عن عدم متانة مراكز البنوك المحلية ، وعدم إمكانيتها على الاستمرار في العمل ... ومن ثم تبدأ أزمات جديدة في التكوين والظهور ، أزمات تثيرها وتغذيها عوامل موضوعية شبه دائمة ، وتدعمها وتبنى عليها عوامل ظرفية مؤقتة.

3- تضخم وتنامي الشركات عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات ، مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة ، ومن حيث حجم الأصول ، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها . والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود بنك كوني يتيح لها خدماتها المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون ، خاصة وأن العلاقات ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصوراً في بنك ضخم يتولى مسئولية وأمانة مستقبل هذه الشركات ، وينمو ويتنامى معها ، ومن ثم فإنه بحكم المصالح وبحكم المسئولية تحتاج إلى بنك وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها . وقد عزز من هذا الاتجاه تناقص دور الدول ، وانخفاض قدرة الحكومات على التحكم في النشاط الاقتصادي ، خاصة وأن كثافة حركة رؤوس الأموال ، وحريتها وعفويتها وسرعتها عبر الحدود Cross Borders وما تطرحه من تحديات وما تصنعه من مخاطر ... جميعها كانت دافعاً من أجل نشوء أزمة العولمة المصرفية .

4- التطور الهائل في نظم الاتصال ، ونظم الدفع ، ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي والكوني ، وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص ممثلة في :-

أ- انخفاض ملموس في تكاليف النقل والاتصالات ، وانتشارها بشكل غير مسبوق ، وزيادة جودتها وتنوع أشكالها ومجالات استخدامها ، ووصولها إلى المستوى الشعبي ذي النطاق الجماهيري الاستخدام ، مما أدى إلى ظهور الصيرفة الجماهيرية ذات النطاق

الجماهيري Popular Retail Banking ، وباستخدام نظم الصيرفة عن بعد أيضاً .

ب-ازدياد ملموس في السهولة واليسر والإتاحة الفورية للعمليات بعد استخدام الكمبيوتر، وكذلك التطور الذي حدث في الشبكات الدولية للمعلومات ، والذي أصبح معها وفيها تخلق وتصنع العديد من الفرص التسويقية والإنتاجية الابتكارية التي كان من الصعب وجودها بدونها .

ج- تلاشي حواجز الزمان وحواجز المكان التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض ، وبصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية . وهو ما يظهره بوضوح الارتباط القائم ما بين بورصات العالم ومراكزه المالية ، بحيث تتأثر كل منها بالأخرى وتؤثر فيها كالأواني المستطرقة ، أي عندما تحدث أي حركة في أي منها ، فإنها غالباً ما تلقي بتأثيرها في ذات الاتجاه في البورصات الأخرى .

وقد أدى هذا إلى اتجاه الأسواق الدولية إلى التوحد والاندماج في سوق عالمي واحد ، وفي نطاق يحتاج العمل فيه إلى كيانات مصرفية ضخمة مترابطة متكاملة لتؤدي وتقدم الخدمات المصرفية بالسرعة الفائقة ، والدقة الكاملة ، والفاعلية غير المحدودة ... ويضاف إلى ذلك الانتشار الجغرافي في كافة الدول حتى تستطيع أن تستوعب مخاطر هذه العمليات ، وفي الوقت ذاته تحتفظ بتوازنها وأدائها المتميز . وقد ضغط هذا بشدة على البنوك والمصارف من أجل الآتي :-

- إعادة الهيكلة التنظيمية للتوافق مع متطلبات العولمة .
- التخلي عن التقليدية والاتجاه للحداثة المصرفية ، وإلى ما بعد الحداثة وصولاً للابتكارية الجهوية.
- التحرر الإداري ، وتعدد مراكز اتخاذ القرار مع الترابط العضوي ما بين مراكز صنع القرار ، واتخاد القرار ، وتنفيذ القرار ، والاستفادة منه .

ومن ثم يحدث تصارع ما بين الواقع القائم محلياً ، وبين متطلبات العولمة دولياً، ويضغط هذا الصراع بفعل قوى التزامن ، وكثافة متغيرات التوقيت ودقته ومحدوديته ، ويحدث ذلك أنواعاً كثيرة من الأزمات .

5- ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم ابتكار كثيفة الغنى ، وليس مجرد الاستتباع

للقائم ، أو المحاكاة والتقليد لما تم التوصل إليه ، بل قيام البنوك والمصارف بعمليات الإبداع والابتكار والخلق ، والامتداد الأفقي والرأسي لنشاط البنك وخدماته بمستوياتها الثلاثة :-

**المستوى الأول** - خدمات التجزئة المصرفية الجماهيرية التي يقدمها البنك للجمهور ، والتي عادة ما تتصف : بالتعدد ، والتنوع ، والنمطية ، والوفرة ، والإتاحة الشاملة في كافة وحدات البنك، والتي تتطلب توافر عدد كبير من الفروع ، منتشرة في كافة أنحاء العالم ، وبصفة خاصة عندما تكون المهمة الأولى لهذه الفروع جذب المدخرات الدولية ، لإعادة ضخها واستثمارها في الوطن الأم ، وجانب يسير ومحدود منها في فروع الشركات الوطنية التي تعمل في الخارج ، أو في الشركات المشتركة التي تم إنشائها لتكون بمثابة جسر أو كوبري للعبور عليه والانتقال والنقل من وإلى الوطن الأم .

**المستوى الثاني** - خدمات الجملة التي يقدمها البنك للشركات والمنظمات الاقتصادية التي عادة ما تتصف بضخامة الحجم ، وبالتركز في المخاطر ، وبحسابات العلاقات الارتباطية والتفاعلية Correlated والتخصص المركزي في صناعة القرار واتخاذه ، وتهدف هذه الخدمات إلى تحقيق السلامة والصحة التمويلية لعمليات الإقراض المقدمة للمشروعات ، من خلال تأكيد اقتصادياتها ، ودعم تقدمها الاقتصادي ، أو التكنولوجي .

**المستوى الثالث** - خدمات الكوكبة الكونية التي من خلالها يخلق البنك ويقدم كيانات اقتصادية جديدة فعالة ومتفاعلة ، تصنع معابر وجسور ناقلة للحركة وللعبور عليها إلى مستويات وأنشطة أكبر وأكثر تقدماً ، وتصنع قواعد ارتكاز للبناء عليها في المستقبل ، وبمعنى آخر إنشاء مشروعات تعمل على المستوى الكوني إنتاجاً وتسويقاً وتمويلاً وكوادر بشرية ،وهي في عملها تعمل من أجل صيانة معدلات النمو للداخل الوطني ، وبمعنى أن العولمة ليست فقط امتداداً إلى الخارج ، ولكنها في الواقع جذب مصادر قوة للداخل الوطني .

ولذلك كان من الضروري الحتمي على المصارف والبنوك أن تتطور ، وأن تتجه إلى العولمة

مجالاً ونشاطاً وفكراً . فالأشكال العالمية للخدمات المصرفية أكثر ربحية وأكثر استقراراً ، وأكثر فاعلية وقدرة على تحقيق أهداف البنك . وهي في ذلك ليست خياراً واختياراً يمكن رفضه أو العدول عنه ، بقدر ما هي التزام واع مدرك لحقائق الحياة ، وأسس التواجد في عالم الغد ، ذلك العالم الذي لا يصغى إلا لصوت القوة ، وصوت الفاعلية ، وصوت الإمكانية المتجاوزة لحدود المكان والزمان .

وفي الواقع فإن العولمة تعبر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من القوة ومن السيطرة ومن الهيمنة المصرفية ، وإذا كان البعض قد حاول أن يخلط ما بين العولمة والعالمية باعتبار أنهما شيئاً واحداً ، فإن «العولمة» شيء و«العالمية» شيء آخر . فالعالمية مجرد انفتاح على العالم ، أما العولمة فتعني تجاوز مرحلة الانفتاح على العالم إلى مرحلة الاندماج في السوق العالمي والتأثير فيه ، وإعادة صياغته ، وتشكيله بالشكل الذي يتفق مع حماية المصالح لجني المكاسب ... ومن ثم فإن العولمة ليست مجرد موقف أو حالة سكون ، بل هي حركة تيار متفاعلة مع العالم ، واحتلال مركز متنامي فيه ، وبمعنى آخر فهي تعني :-

بداية : اختراق الأسواق العالمية ، وتحقيق النفاذية المتدفقة فيها ، وعدم الارتداد إلى الخلف ، بل الاندفاع دائماً إلى الأمام .

ثــم : التمركز والتوسع فيها وبشكل دائم ومستمر ، والحيازة المتنامية لقطاعات متزايدة من الأسواق الدولية .

ومن ثم : الانتشار الجغرافي واسع المدى مما يحقق : الهيمنة ، والسيطرة .

وقد تتطلب العولمة المصرفية شراء البنوك الأخرى أو ابتلاعها سواء بهدف : القضاء على المنافسة ، أو إزاحة للآخر والإحلال محله ، أو إملاء الإرادة والنفوذ عليه . وبالتالي فإن العولمة تفرض على البنوك أن تنمو وتزداد حجماً ، وأن لا تسمح بتراجع نصيبها من السوق المصرفي.

ـ إن كل هذا وغيره قد فرض أزمات ذات طابع خاص على البنوك والمصارف ، أزمات دفعت البعض منها إلى الاندماج ، وأزمات أخرى ضغطت على البعض الآخر من أجل الاختفاء والابتلاع والخروج المبكر من السوق ، وقد دعا هذا إلي

ازدياد اهتمام المنظمات العالمية من أجل البحث عن أنظمة وقائية وحمائية ضد الأزمات التي تتعرض لها البنوك والمصارف نتيجة للعولمة ، ومتطلبات التكيف معها . فأزمة العولمة حاضرة في الوعي ، وفي نقاش متداول ومطروح على كافة الأصعدة والمستويات في الساحة المصرفية . وهي أزمة تحتاج إلى جانب عملية المعالجة إلى علمية المعالجة ، وبمعنى آخر إلى إدارة عالية التخصص في هذا المجال شديد الأهمية .

## ثالثاً : أهداف إدارة أزمة العولمة المصرفية :-

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه البنوك والمصارف المحلية هو القدرة على عدم التعولم ، أي القدرة على عزل نفسها عن تيار العولمة ، وعلى وضع المعازل والحواجز أمام ما يحدث ويتم في العالم وامتداد أسواقه واتساع نطاق ومحيط أنشطته ومصالحه ...وهو أمر مستحيل ، ومن ثم فإذا كان الأمر كذلك ، وهو كذلك ، فإن الإسراع في العولمة أفضل من التردد والتأخير ، حيث أن تكلفة التأخير سوف تصبح باهظة وغير قابلة على الاستيعاب والتحمل ، وبالتالي تسبب أزمة في حد ذاتها، قد تطيح بالبنك أو تجبره على إغلاق أبوابه ، والخروج من السوق قسراً وليس اختياراً ، وبالتالي فإن حسن الاستعداد للعولمة ، والإعداد لها وإدارتها بشكل سليم قائم على :-

- التخطيط النابع من استراتيجية عامة ، عميقة ، طويلة الأجل ، ملزمة ، ويلتزم بها الجميع.
- التنظيم المرن المنبثق من سياسات مرحلية ظرفية واعية باعتبارات ظروف الزمان والمكان .
- التوجيه الذكي المنتهز للفرص والقائم على تكتيكات واقعية عملية تستفيد من آليات الحركة وأدوات الفعل المتاحة .
- المتابعة والرقابة الشاملة الوقائية التي لا تترك مجالاً أو ثغرة ينفذ منها أي خطأ أو قصور .

وعلى هذا فإن العولمة المصرفية تتجاوز مرحلة الضرورة ، إلى نطاق الحتمية ، وتحقق العولمة المصرفية للبنوك الأهداف التي من بينها ما يلي :-

1 ــ زيادةحجم السوق المصرفي أمام البنك ليشمل جميع المستويات العاملة على مستوى العالم بأشخاصها المعنوية أو الطبيعية .

2 ــ تنمية القيمة المضافة وتأكيد الربحية وزيادة العائد المردود بشكل كامل كلي وبشكل متنوع منتشر جزئي على مستوى العالم كله .

3 ـ تحقيق التوازن الحركي بين الموارد بأنواعها المختلفة وبين مجالات التوظيف بأمتداداتها النشاطية المتنوعة على مستوى العالم كله .

حيث يتطلب نظام إدارة الأزمات في البنك وضع برامج محاكاة وقائية لمواجهة ما قد ينشأ أو يحدث من الأزمات المصرفية سواء ، على المستوى الكلي العالمي ، أو على المستوى الجزئي المحلي، قطاعياً ونشاطياً .

ومن ثم فإن إيجاد إدارة فعالة لمواجهة الأزمات ، والوقاية منها في ظل العولمة المصرفية ، يتطلب فهماً عميقاً واسعاً وشمولياً لعمليات الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والتنمية البشرية التي تجعل البنك يمتلك قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة ، واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها ، وابتلاعها تدريجياً ، وهو الأمر الذي يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي :-

1 – زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية ، وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية ... وفي هذا المجال تلجأ البنوك إلى عدة أساليب رئيسية ، يجب معرفتها واكتساب خبرة ومهارة التعامل بها ، واستخدامها وأهمها :-

- **توريق الديون : بهدف** : تنمية الموارد ، وزيادة الإيرادات ، وتوسيع وتطوير السوق الثانوية للإقراض ، واكتساب قوة دفع جديدة تكفي للتقدم للأمام ، مع زيادة قوة البنك على امتصاص الصدمات عند حدوث أي أزمة .
- **القروض الجماعية المشتركة التي يتم من خلالها** : توزيع المخاطر ، وتنسيق العمل ، وإقامة التحالفات المصرفية ، والدخول إلى أنشطة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تحتاج معها وبها إلى تكتل جبهوي مصرفي ، يتم بين مجموعة من البنوك والمصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى ، وذلك لتمويل المشروعات الضخمة ، خاصة وأن المشروعات في عصر العولمة تكون بطبيعتها ضخمة تفوق قدرة بنك واحد على تحمل مخاطرها .
- **استخدام عقود الخيارات ، والمشتقات ، ومشتقات المشتقات** من أجل التغطية والحماية والوقاية ، والتوافقية الحركية مع أسباب وبواعث الأزمات ، مع التحوط من أن تتحول

هذه الأدوات نتيجة سوء الإدارة وسوء الاستخدام إلى كوارث أو مسببات للأزمات ذاتها . هذا إلى جانب التطوير المتلاحق والمستمر في الخدمات المصرفية المعتادة بصفة عامة ، والخدمات ذات الطبيعة الخاصة مثل : عمليات تمويل البيوع الإيجارية ، والإيجار التمويلي ، وتمويل وترويج عمليات البناء والتملك والتشغيل والنقل BOOT ، ... ألخ .

2- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى ، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل ، وكذلك مراعاة نظرية التكامل والكتل المصرفية ، والاستفادة من التوافقية الزمانية والمكانية ، والاختلاف والفروق الفردية بين المجتمعات البشرية في تقديم خدمات مصرفية متميزة أكثر إشباعاً وفاعلية ... وفي الوقت ذاته تضمن للبنك قدرة عالية على استيعاب المتغيرات ،وامتصاص أي تأثيرات سلبية لها .

3- تحقيق فعالية غير محدودة في إعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح أنشطته : التخطيط ، والتنظيم ، والتوجية ، والتحفيز ، والمتابعة جماعية ارتقائية فعالة نشطة توفر كافة الإمكانيات والطاقات ، وتقضي على كافة نواحي الفاقد والمهدر وغير المستغل ، وفي الوقت ذاته دافعة ومحفزة على الابتكار والإبداع والتحسين المستمر ... إلى جانب قدراتها على تحقيق المزيد من الولاء والانتماء للبنك ، وبما يعنيه ذلك من القضاء على كافة صور الفاقد والضائع وغير المستغل ، وكذلك سد كافة الثغرات التي قد يدخل منها الفساد ، وبالتالي توفير نظام حمائي ووقائي سليم ضد أنواع عديدة من الأزمات .

4- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة : أمن المعلومات ، وأمن المنشأت ، وأمن الأفراد ، حيث لم يعد هناك مجال للخروج عن القواعد والأعراف الدولية الموحدة التي جعلت من النمطية معياراً للجودة الشاملة ، وحد أدنى لإجراء المعاملات وإتمام المبادلات ... ومن ثم فإن مدير أزمة العولمة المصرفية عليه أن يعمل على تحقيق الكسب المعرفي والمهاري الحرفي الذي تحتاج إليه عمليات التعامل الدولي ، وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية ، والانطباع المصرفي عن البنك على اتساع العالم . ويخلق مهة جديدة ، وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن

للبنك نصيب متنام من السوق المصرفي ، ومن ثم يستطيع البنك أن يحمي نفسه ضد أي عمليات تستهدف اختراقه ، أو تعمل على انكشافه ، أو السيطرة عليه .

5- التوافق السريع مع الأطر التنظيمية والإجرائية الدولية ، وحتمية الانصياع لها ، والتكيف معها كفرضية بديهية للتواجد المصرفي في عصر الكوكبة المصرفية . ولعل في مقررات لجنة بازل ، ومقننات صندوق النقد الدولي ، والمنظمات المعنية المتصلة بنشاط البنوك مثل منظمات المحاسبة والمراجعة والنظم الإدارية الدولية ، ما يشير ويؤكد ذلك خاصة بالنسبة لعمليات :-

- التنميط النشط ، والتوحيد القياسي للمصطلحات المصرفية المستخدمة محلياً و عالمياً .
- التقنين والتشريع الموحد للأنشطة المصرفية المستخدمة محلياً وعالمياً .
- إزدياد دور الأجهزة الإشرافية والرقابية ، واستقلالية تبعيتها محلياً ودولياً .

وقد ساهم هذا في زيادة الاقتناع والاهتمام بعملية العولمة ، وما تفرضه من ضرورة الخروج من نطاق المحلية إلى نطاق ما يقدمه العالم بأسره . والتي أصبحت معها الجودة الشاملة فرضية بديهية وحد أدنى من مقومات التواجد .

6- توسيع نطاق التعامل ، ونمو أسواق البنك ، وإتاحة الفرصة أمام البنك لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية كونية متكاملة قائمة على امتلاك البنك لمجموعة حزم تنافسية من المزايا التنافسية المخلقة Created Competitive Advantages قائمة على :-

- رفع إنتاجية الموارد المالية .
- رفع إنتاجية الموارد البشرية .
- رفع إنتاجية الانطباع الإيجابي عن البنك .

وما يفرضه ذلك من إحداث توازنات تنموية حركية فاعلة ما بين نطاق عمل البنك وموارده وهيكله التنظيمي من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما بين رؤيته ونمو حجمه ووعيه الإدراكي بالمتغيرات والمستجدات بتفاعلها القائم في البيئة والمناخ المحيط به في الوقت الحاضر ، وكذا بالعوامل الكامنة المتوقع أن تؤثر على شكل وطبيعة الأداء المصرفي للبنك مستقبلاً . وبالتالي فإن الحركة، والفعل ، وآليات التفاعل وموجباته تصبح كلها أسيرة لنظرة متخذ القرار تجاه عملية العولمة .

7- ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك ، وهو مالايمكن تحقيقة بدون العولمة ، بل إن إحداث مزيد من التكامل المصرفي أمر تفرضه العولمة المصرفية ، وبالتالي تصبح العولمة سبباً ونتيجة في الوقت ذاته . أي وبمعنى آخر تصبح مصدراً للخير والشر في الوقت ذاته .

ولعل وجود بيئة إقتصادية مستقرة في مصر ، وتوافر قوة عمل راغبة ومؤهلة وراغبة في التطوير، وتتصف بالقدرة العالية على التكيف والتوافق السريع مع متطلبات العولمة ، وتوافر بنية أساسية مادية مدعمة بروابط الاستقرار الاجتماعي ، أمر يساعد على حسن قيام البنوك المصرية بالاندماج في السوق العالمي .

## رابعاً : متطلبات إدارة أزمة العولمة المصرفية :-

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر ، تتحدد بناء عليه الارتكازات ، والتوجهات ، والهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقه نحو العولمة . وهي عملية تحتاج إلى إدراك أن البنى الذاتيه للبنك Self Infrastructure يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من : تخطي الحدود، ونشر شبكة فروعه ووحداته على مستوى العالم وفي إطار يتصف بكونه :

- متكامل الخدمات والأنشطة المصرفية .
- متوافق مع المتغيرات والمستجدات المصرفية .
- متسق مع الأوضاع والإمكانيات والموارد المتوفرة للبنك .

ومن هنا تكون إدارة أزمة العولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك ، وليس وضع نظام نمطي يتم استيراده من الخارج ، أو نقله من مصارف وبنوك أخرى ، وذلك لتحقيق الفاعلية ، ولتمكين البنك من تحقيق العولمة المصرفية . ويحتوي هذا السيناريو على المراحل الآتية :-

1- إعداد وتصميم استراتيجية البنك العليا للعولمة المصرفية ، وإجازتها واعتمادها ، وتعميمها على كافة العاملين بالبنك ، وزرع العقيدة الاستراتيجية داخل كل منهم ، والقضاء على كافة أشكال المقاومة الذاتيه داخلهم نحو التطوير من أجل العولمة ، ويتم ذلك بتأكيد الأمان الوظيفي والمواصلة المستقبلية لجني ثمار الخبرة والاستثمار البشري . وهي عملية يصعب القيام بها بدون التأكيد على ضرورة تنمية الوعي والإدراك الشامل والمتكامل لخطر

التهميش والتكميش الذي قد يحدث نتيجة إرجاء عملية التعولم ، أو قيام البنك بتفكيك قدراته وكوادره البشرية وإشاعة القلق أوالسماح بالاضطراب الإداري ، أو بالصراع والتطاحن الوظيفي ... فجميعها كفيلة بإفقاد البنك رؤيته المستقبلية ، وإفقاده قدرته على التعولم أو الانخراط السريع في تيارالعولمة .

**فالاستراتيجية رؤية طموحة يستغرق تنفيذها عقدين من الزمن على الأقل ، أي ما يزيد عن عشرين عاماً ، ويتم إعداده من أجل :-**

- التواجد المستقبلي الجمهوري واسع الانتشار والمدى .
- التوحد والتماسك ، والانضباط ، والتواصل بدون فواصل أو انقطاع .
- الولاء والانتماء الشديد الذي يكفل تحقيق الاستفادة القصوى من العمالة البشرية ، ومن الإنفاق الاستثماري الذي تم فيها ، وتقليل معدل الدوران للعماله إلى أدنى درجة ممكنة .

2- تصميم سياسات مرحليه لتطبيق العولمة ، واعتماد تتابعها ، وفترة تنفيذ كل منها ، وتوفير متطلبات تنفيذها المادية والبشرية ، وما تحتاجه على المستوى العام من :-

أ- سياسة لإنتاج الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها عالمياً وإكسابها لمزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة الشاملة بمحاورها الثلاثة القائمة على :-

- السرعة الفائقة التي لا تحتمل أي تأخير .
- الدقة الكاملة التي لا تترك مجالاً لقصور أو احتمال الخطأ .
- الفاعلية الإشباعية المتنامية التي تحقق الرضا التام للعميل .

ب- سياسة لتسويق الخدمات المصرفية ، وبناء الانطباع الجماهيري والصورة الذهنية الإيجابية عن البنك على مستوى العالم ، والتي يجب أن تكون قادرة على تحقيق النفاذية المتواصلة والتوسع والانتشار ، وفي الوقت ذاته تستطيع أن تطور من ذاتها في مجالاتها الرئيسية الآتية :-

- مجال نشر فروع البنك وإحداث التكامل الأدائى والاعتمادية المتبادلة بين الفروع بعضها البعض ، وبينها وبين إدارات البنك الرئيسي للبنك في الوقت ذاته .

- مجال الترويج وأنشطته : الإعلان ، والإعلام ، والبيع الشخصي ، وتنمية العمليات المصرفية ، وبالشكل الذي يؤدي إلى الكفاءة الترويجية الكاملة للبنك ككل ومنتجاته بشكل خاص .
- تسعير الخدمات المصرفية لامتلاك مزايا تنافسية موازية للدقة والسرعة والإشباع ، وفي الوقت ذاته بتكلفة تنافسية .

**ومن ثم تتطور عمليات وكفاءة أنشطة الإتاحة في البنك .**

ج- سياسة إعداد وتأهيل الكوادر البشرية من أجل العولمة ، وإكسابهم الخبرة والمعرفة والارتقاء بقدراتهم ، وصقل مهاراتهم وشحذ مواهبهم الإبداعية الابتكارية .

د- سياسة توفير الموارد اللازمة من أجل تحقيق العولمة .

3- تصميم وإعداد الخطط التكتيكية اللازمة للتواجد على مستوى العالم ، وما يتصل بها من أنشطة مصرفية من بينها :-

- الإيداع وتلقي الودائع وتحويل الأموال عالمياً .
- الإقراض التجاري العالمي .
- تمويل المشروعات والأصول المرتبطة .
- خدمات التجزئة والبنك الشخصي الدولية .
- إدارة المخاطر للأنشطة المصرفية عبر الحدود وتقييم المخاطر الكونية المرتبطة بها .
- إدارة التدفقات النقدية الساخنة على المستوى الكوني .
- تدوير استثمارات رؤوس الأموال الدولية ، وإعادة ضخ واستثمار عائدها ، والقيام بحسابات الاستثمار وفقاً لأسعار الصرف الخاصة بكل عملة .
- إدارة مديونيتها الدولية وإعادة التسنيد الدولية .
- إدارة المشتقات والخيارات والمستقبليات الخاصة بالأوراق المالية الدولية .
- إدارة حقوق الملكية الدولية .
- إدارة عمليات الاندماج والحيازة وتقديم الخدمات المصرفية .
- إدارة عمليات الاستثمار الدولية .

## خامساً : كيف تتم إدارة أزمة العولمة المصرفية :-

إن العولمة المصرفية تعتمد أساساً على التخصص وتقسيم العمل المصرفي ، وذلك لاكتساب مزايا تنافسية تؤهل البنك للتفوق على الآخرين ، وفي الوقت ذاته لزيادة الاعتمادية المتبادلة بينه وبين البنوك الآخرى . فالتخصص يتيح فرصة هائلة على التكامل ، وفي الوقت ذاته فإن انتشار المجموعة المصرفية المتكامله يتيح للبنك قدرة هائلة على امتصاص الضغوط ، ومعالجة المواقف الحرجة ، بل وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات ذات الطابع المدمر ، فقدرة البنك على تحقيق الانتشار الجغرافي ، وتنويع مجالات النشاط ، وتوزيع المخاطر لتصبح هائلة في ظل التكاملية والاعتمادية المصرفية المتبادلة بين وحدات البنك المتعولة والمنتشرة على جميع مناطق العالم ، باختلاف مراكزه وأسواقه .

وتتم إدارة أزمة العولمة المصرفية من خلال سيناريو ذكي يتم تصميمة وإعداد مراحله المتابعة ، والتي تتضمن إجراء تعديلات هيكلية لإضفاء مزيد من المرونة .

**الهدف الأول** : أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباتة More Compe-tent ، بما سوف يحوزه من : إمكانيات ، وقدرات ، وطاقات ... فضلاً عن التواجد الانتشاري مكاناً ، أي في الفروع التي يفتحها ، والتنوع الابتكاري مجالاً أي في الخدمات المصرفية التي يقدمها .

**الهدف الثاني** : أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته More Effi-cient وإتاحتها لقطاعات أوسع من السكان والجمهور على مستوى العالم، وبالتالي اكتساب مزيد من القدرة والكفاءة .

**الهدف الثالث** : أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها More Cost Effective ، وبالتالي اكتساب المزيد من الربحية ، ومن مولدات الثقة الجماهيرية في البنك .

وإذا كانت الأهداف الثلاثة السابقة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل البنوك فإنها تكتسب وضعاً خاصاً في عملية العولمة ، وضعاً تفرضه طبيعة النطاق ، ومجال الحركة ، واعتبارات التواجد والاستمرار . فإذا كانت التغيرات في العلاقات الاقتصادية هي بطبيعتها دالة ورد فعل للتغيرات

التي تمت في النمط والنطاق الاقتصادي للإنتاج ، فإن البنوك بشكل أو بآخر أحد أطراف هذا التغير ، بل وصانع أصيل في حركته . ومن ثم فإن العولمة تكسب البنوك الفاعلة مجالاً أوسع للحركة والفعل ، ويصبح لازماً على البنك أن يعيد باستمرار تأهيل نفسه للتكيف مع متطلبات واحتياجات السوق العالمي الذي يزداداتساعاً ونمواً وحركة .

وفي واقع الأمر، فإن أزمة العولمة المصرفية تحتاج من مدير الأزمة إلى وضع مجموعة من الأهداف تحققها عملية إدارة الأزمة ، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :-

1. تجنب البنك مخاطر الأزمة ، وبمعنى آخر الحيلولة دون انفجار الأزمة وحدوثها بشكل مدمر لكيان البنك ، أو لسمعته التي اكتسبها خلال عمره .
2. امتصاص الصدمات المتولدة عن أي أزمة مباشرة أو غير مباشرة قد تحدث تجاه البنك ، واستيعاب الضغط المتولد عنها ، وتحويله إلى طاقة إيجابية لصالح البنك .
3. إكساب البنك مناعة جديدة ، وحصانة أفضل في التعامل مع الأزمات الفجائية الحادة التي تحدث في أي سوق من الأسواق ويكون لها تأثير على عمل وأداء البنك ، أو الجهاز المصرفي ككل .
4. إجادة فن ومهارة إدارة مجتمع الأزمة بعناصره ومفرداته المكون منها ، وبتركيباته المتعددة ، وبالشكل الذي يضمن تماسك المجتمع ، واستمرار تأييده للبنك .

وعلى هذا فإن مدير الأزمات الناجح يتعين أن يجيد أدوات الامتصاص ، والاستيعاب ، وامتطاء الأزمة والاستفادة من إيجابياتها ، وحماية البنك من التعرض لأي آثار سلبية ناجمة عن الأزمة أو تداعياتها حاضراً ومستقبلاً .

ومن ثم فإن تحقق هذه الأهداف يحتاج إلى جهد كبير ، وإلى تعامل ذكي مع العديد من المتغيرات والمستجدات ذات الطبيعة المتكاثفة ، والتي تدفع متخذ القرار في البنوك والمصارف إلى التعامل معها دون إرجاء ، وعلى هذا فإن الإدارة الموقفية للأزمة ، قد تحتاج إلى إحداث الدافعية نحو التكيف مع ضغوط الأوضاع المستجدة ، وبالتالي فإن الاقتراب الإداري من عملية المعالجة ، والتوافق الفعلي مع طبيعة عملية المعالجة قد يتطلب تدخلاً سريعاً مع ما قد يحدث من أزمات سواء للتكيف مع المتغيرات ، أو من أجل توفير احتياجات ومتطلبات هذا التكيف .

**سادساً : من هو المعني والمسئول عن إدارة أزمة العولمة :-**

إن المعني والمسئول عن إدارة أزمة عولمة البنك ، هو المعني والمسئول بمستقبل البنك ، أي بتواجده واستمراره ، ومن ثم فإن هذا المسئول عليه أن يؤكد في إدارته للأزمة أن البنك في المستقبل سوف يتمتع بأمرين هما :-

**الأمر الأول** : حرية الحركة الفاعلة النشطة التي توفر له المرونة للتوافق مع المتغيرات والمستجدات ، فضلاً عن النفاذية المتواصلة والمستمرة لكافة الأسواق .

**الأمر الثاني** : إيجابية الحركة التي تحقق له انتهاز الفرصة السانحة في المستقبل وتحقيق العائد المتولد منها ، وبالتالي تمكين البنك من حيازة نصيب مناسب من السوق الكوني، دون أن تكون هناك قيود أو عوائق كامنة داخل البنك تحول دون ذلك .

وبناء على هذين الأمرين يتم الإجابة على الأسئلة التي تثيرها عملية العولمة والتي من أهمها : ما الذي نحتاج إليه من قدرات وإمكانيات وموارد حتى يمكننا مواجهة المنافسة العالمية ، أو التوافق السريع مع تيار العولمة ، ومع ما يثيره من تحديات ... وما الذي نحتاج إليه لرفع كفاءة ومهارة الكوادر البشرية وصيانتها وحمايتها من مخاطر التسرب ، وزيادة ولائها وانتمائها ، ورفع مهارتها وتنمية معارفها وخبراتها سواء من نظم ارتقائية للتدريب والاكتساب ، أو من نظم داخلية للأجور والمكافآة ... وما الذي نحتاج إليه حتى يصبح البنك فاعلاً في عالم الغد ؟ ...

إن تحليل الموقف يتعين أن يمتد إلى ما بعد الحدود الحاضرة ، إلى آفاق المستقبل . أي يمتد إلى أبعد من تحليل الأخطار التي قد تحدث نتيجة للعولمة المصرفية ، إلى آفاق الفرص الاقتصادية المتوافرة ، والتي يمكن توفيرها في أنحاء العالم . فمجرد الاحتياط والتحوط ضد المخاطر ليس محققاً للربحية بقدر كاف ، فهو مجرد تجنب للخسائر ... أما المحقق للربحية فهو خلق الفرص الاقتصادية وانتهازها بشكل جيد ، وهو الذي يحقق للبنك الاستقرار والاستمرار .

**● خاتمة :-**

العولمة المصرفية لم تعد خياراً أو بديلاً بقدر ما أصبحت إتجاه إجباري ، وتيار من التمدد والامتداد المستمر . وعندما يبدأ هذا التيار فإنه من الطبيعي أن يتواصل ، وأن يستمر . وأن إبقاء الدول والحكومات على حواجز العزلة والانغلاق على الداخل أمر غير حكيم ، وليس في صالح

كل من الدول المطبقة لها أو للعالم ككل ، ليس فقط لاتصال العولمة وارتباطها بالاستخدام الأكفأ للموارد ، ولكن ، وهو الأهم ، لكونها قائمة على الاستفادة المثلى من الموارد والإمكانيات ، وأيضاً تفعيل القدرات التي تتمتع بها كل دولة وكل إقليم ، وكل شركة بمزايا تنافسية مطلقة أو نسبية ، طبيعية أو مصنوعة ، أو مخلقة بمناهج الابتكار والتطوير ... كل هذا وغيره يولد أزمات غير مسبوقة تحتاج إلى إيجاد أدوات ووسائل للتحوط والاحتراز منها .

إن القضية الآن لم يعد محورها يدور حول كيفية تجنب تيار العولمة ، أو إقامة الحواجز العازلة لاتقاء تأثيراته والاحتماء من آثاره السلبية ، بل إن العكس هو الصحيح . حيث يدور البحث الآن حول كيف يمكن التوصل إلى مناهج ومداخل فائقة السرعة لاحتلال مواقع متقدمة ، وقمم متميزة في عالم العولمة تتيح للبنك الفاعلية القصوى في : إدارة موارده ، وتدوير إمكانياته ، وإطلاق طاقاته الإبداعية ... بل والتمكن من صناعة أسواقة الواعدة الأكثر ثراء وغنى في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ... ومن ثم فقد حان الوقت لكي تقوم البنوك بإنشاء إدارات متخصصة في إدارة الأزمات سواء ما هو متصل :

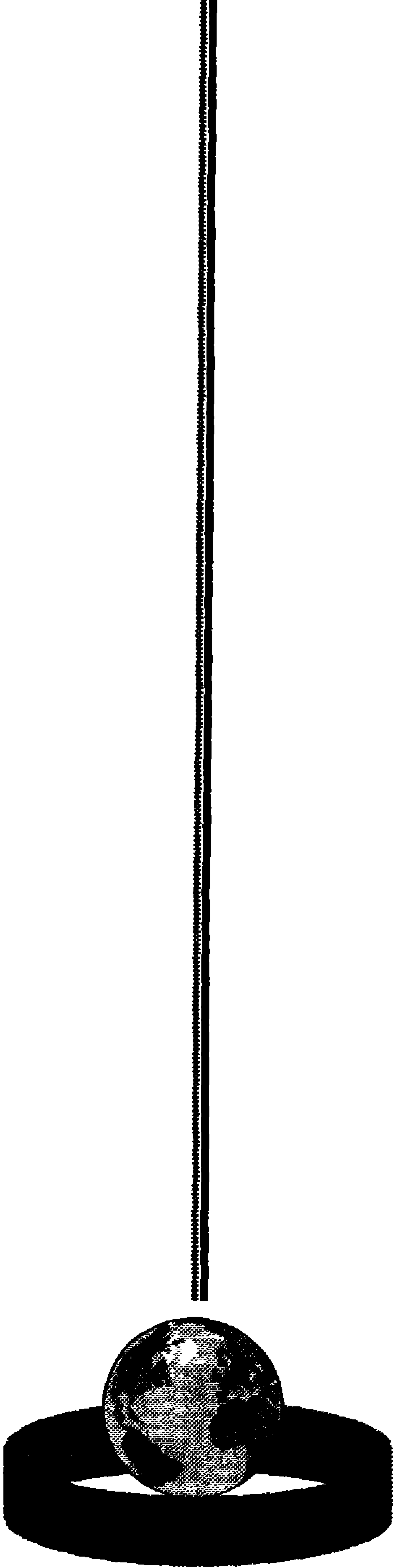
- بأزمات إنتاج الخدمات المصرفية وإكسابها مزايا تنافسية غير مسبوقة .
- أزمات تسويق الخدمات المصرفية والتواجد الانتشاري على مستوى العالم .
- أزمات التمويل وإدارة وتدوير الأموال وماتعطيه من كفاءة عالية في تخليق السيولة اللازمة لإدارة النشاط المصرفي .
- أزمات الكوادر البشرية والخبرات فائقة التخصص ، عالية المهارة ، القادرة على الإبداع .

إن الرصد المبكر لما يجري ويحدث الآن في السوق المصرفي الدولي ، أي من عمليات إعادة هيكلة ، ودمج بين الكيانات المصرفية العملاقة ، وإعادة رسم تصورات السيطرة ، والاستقطاب ، والتواجد الحركي ، وما قد تؤدي إليه من أشكال جديدة من الهيمنة ... يحتاج كل هذا إلى مزيد من الوعي والإدراك بأهمية التعولم المبكر ، والاقتراب الفاعل فيه ، وامتطاء صهوة جواده ، وليس فقط السير بجواره أو خلفه ، ويحتاج فوق هذا كله إلى ابتداع مناهج جديدة للمعالجة الأزموية .

إن العولمة المصرفية طريق جديد لتحقيق عائد اقتصادي سريع ومرتفع ، فاتساع نطاق السوق ليشمل كافة أنحاء وأرجاء العالم خير من الأسواق المحلية المتجزئة صغيرة الحجم ، وبالتالي فإن

القدرة الهائلة علي الانتشار والتنويع والتكامل ... لا تقلل من إمكانية حدوث المفاجآت وإن كانت تعطي القدرة على امتصاص تأثيراتها السلبية إذا ما كان هناك إدارة وقائية للأزمات ... وإلا كانت الأزمة طاحنة ساحقة لا تبقي على البنك ، بل قد تدفعه إلى الانهيار ، أو أن يباع بثمن بخس كما حدث لبنك بارينجز . إن العولمة المصرفية تطرح مزيداً من الفرص ، كما أنها تطرح أيضاً مزيداً من التحديات ، ومن ثم فإن الاندماج المصرفي المنتج في السوق العالمي أمر يحتاج من البنوك المصرية إلى فهم عميق متسع ، وإلي قناعة بضرورة وحتمية الولوج إلى عالمه . وفي الوقت ذاته فإن العولمة تفرض العديد من التهديدات ، تلك التهديدات التي تحتاج إلى رؤية استشرافية للتعامل معها والإحاطة بخصائصها المختلفة ، كما أنها تفرض على الجهاز المصرفي المصري تعميق شخصيته المصرية للانطلاق بخصائصها الفريدة المميزة للعالمية ، وكأساس فريد قائم على التكامل الذاتي ، وعلى تمثيل الاتجاهات المصرفية العامة ، والسمات البنكية الخاصة الراسخة للعمل المصرفي للبنوك والمصارف كافة .

إن العولمة تخلق للبنوك مزيداً من الفرص كما أنها تعطي لها مزيداً من القوة الاقتصادية ، فهي تخلق لها مصادر جديدة من الطاقة ومن القدرة على الحركة والفعل ، واكتساب قوة دافعة للأمام باضطراد ، تتطلب مزيد من التكامل والتناغم والتوافق الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي مع سوق عالمي يتوحد ويتحول إلى كتلة هائلة متجانسة التكوين .



# الفصل الثالث عشر

## الحالة الثانية

## دور العولمة في صنع أزمة أسواق المـــال الدوليـــة

**• مقدمة :-**

لتوازنات الأواني المستطرقة خصائص لها تأثيرها الخاص على معاملات الأسواق الدولية ، حيث تنتقل الاتجاهات التي تحدث في أحداها ، لتصيب بدرجة أو بأخرى الأسواق الأخرى . معززة بذلك حركة رأس المال الساخنة التي لا تهدأ أو تستقر في سوق معينة بذاتها ، لتتجه وتفرض توازناتها على الأسواق الأخرى ، وتفرض آلياتها الانصياع شبه الكامل لتوازنات الأواني المستطرقة . هكذا أرست العولمة قوانينها ، وفرضت آلياتها ، وأحكمت معها وسائلها ، وأدواتها على جميع الأطراف . فالكل داخل سوق واحد ، وإن تعددت في الظاهر هذه الأسواق .

فكما حدث في أسواق تايلاند ، وسنغافورة ، وماليزيا ، وإندونيسيا ، حدث ذات التأثير في سوق طوكيو ، وأرغم الين على تخفيض أسعار صرفه ، تمشياً مع ما حدث في أسعار صرف عملات هذه الدول ، وانتقلت شرارة التخفيض في الأسهم ومؤشرات بورصة طوكيو بالتدريج لتصب في أسواق وبورصات العالم في : نيو يورك ، ولندن ، وباريس ، وزيورخ . وتجعلها تقع في حالة عدم استقرار .

وإذا كانت بورصة نيويورك أشدها خسارة للأوضاع ذات الطبيعة التناسبية التي تتصف بها هذه البورصة ، ومن حيث ضخامة المعاملات ، وضخامة عدد المتعاملين ، واعتماد كل منهم على برامج كمبيوتر تصدر منه أوامر فورية تلقائية بالبيع أو الشراء حين ، يصل المؤشر العام للبورصة إلى رقم معين ، وتصاب البورصة بالجنون وحمى الاندفاع في عمليات البيع ... وهو ما حدث تكراراً ومراراً في كثير من حوادث التاريخ ، وما تكرر سواء في الخميس " 23 أكتوبر" 1997 الذي أطلق عليه الخميس الأسود ...أو ما حدث من قبل في يوم الاثنين الأسود سنة 1987 ...

وقد انخفضت أسعار الأسهم الأمريكية في بورصة نيويورك انخفاضاً حاداً يوم الأثنين «1997/10/27» ، حيث فقد مؤشر داوجونز 554 نقطة بما يعادل نحو 7٪ من إجمالي قيمة المؤشر .

وفي الوقت ذاته انخفض مؤشر ناسداك للشركات الصناعية الأكثر شعبية بحوالي 11% في السوق. وقد صاحب هذا الانخفاض انخفاضاً مماثلاً من جديد في أسواق الدول الآسيوية ، وبعض الأسواق الأوروبية وإن كانت بدرجات مختلفة ... وقد عززت هذه الانخفاضات المتتالية عدة مصادر أهمها المضاربات التي تمت على العملة الوطنية في دول جنوب شرق آسيا وبصفة خاصة كل من تايلاند والفلبين وكوريا وسنغافورة ثم أخيراً اليابان ... وتحويلات الأجانب للخروج من هذه الأسواق إلى أسواق أخرى .

وقد ساهمت السياسة النقدية التي اتبعتها دول جنوب شرق آسيا وما أعقبها من ردود فعل حذرة في الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حالة عدم الاستقرار ، وزيادة التقلبات نتيجة علاقة المد والجذر بيعاً وشراءاً ، ومن ثم ازدادت قوى المساهمة في إحداث حالة عدم الاستقرار .

كما أدى تراجع مؤشر هانج سنج لبورصة هونج كونج بمقدار 1438.31 نقطة أي بنسبة 13.7% ومؤشر نيكي بواقع 225 بانخفاض 725.67 نقطة أي بنسبة 4.26% لبورصة طوكيو ، وفي سنغافورة هبط مؤشر ستريتش تايمز 122.87 نقطة بنسبة 7.59% .

وقد انتقل هذا الوضع إلى أوروبا حيث هبط مؤشر الفاينانشيال تايمز للأسهم البريطانية بمقدار 330.7 نقطة أي بنسبة 6.83% ، وهبط مؤشر داكس الألماني بمقدار 319.94 نقطة أي بنسبة 8.25% وهبط مؤشر الأسهم الفرنسية كاك 40 بمقدار 236.35 نقطة أي بنسبة 8.53% .

ومن هنا فإن المحلل لأوضاع السوق عليه أن يربط ما بين علاقات السبب والنتيجة ، وما بين تفاعلات العناصر والمكونات الحاكمة لحركة واتجاه قوى الفعل في أسواق المال والبورصات الدولية ، وما أدت إليه ثورة الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، والربط الاتصالي المباشر ما بين البورصات بعضها البعض ، وبينها وبين المضاربين والمستثمرين ، ومن ثم تأثر كل منهم بما يحدث من المتغيرات ، وخضوع أغلبها لفواعل الفرص السانحه وانتهازها ، وكذا للصدمات التي تحدث في أي منها .

***ويرجع هذا الوضع الجديد إلى أسباب ظرفيه مرحليه تعيشها البورصات الدولية أهمها ما يلي:-***

- عوامل نفسية أبرزها مخاوف المستثمرين من انخفاض السعر ، والذين تجتاحهم مشاعر

خوف مـن حدوث مزيـد من انخفـاض الأسعـار ، والذي يدفع إلى مزيد من القلق والتـوتر الدافع لقرارات غير رشيدةسواء بسرعة الدخول أو الخروج من بعض الأسواق .

- قرار عدد كبير من المستثمرين في بورصة نيويورك الخروج من البورصة الآن ثم الدخول فيما بعـد عندما تهـدأ الأحوال ، وتسـتعيـد البورصـة قوتهـا من جـديد ... وهو ما يخلق اتجـاه انكماش مؤثر .
- حدوث رغـبة من جـانب بعض المستـثمرين للخـروج من محـافظهم المالية الحـالية لانتـهاز الفرصة بالشراء في أسهم وأسواق جديدة أو تغطية مراكزهم المكشوفة .
- حدوث حـالة ترقب من جانـب المستـثمرين الذين يرغـبون في إعـادة استـثمار أمـوالهم أو الدخول إلى الـسوق انتظاراً لما سوف تـسفر عنه مـوجة الانخـفاض ، ومن ثم ظهـور فائض عرض ظرفي مؤقت .
- قيام بعض المستثمرين بالبـحث عن ملاذ آمن ، خاصة في الاتجاه إلى ودائع البنوك مع ارتفاع أسعـار الفائدة ، كمـا حدث في دول جنوب شرق آسـيا ، أو في السندات الحكومـية وأذون الخزانة كما حدث في الولايات المتحدة ، أوالاتجاه إلى البـورصات الناشئة استغلالاً للفرص التي يتيحها الاستثمار في هذه البورصات .

إن هذا بصورة أو بأخرى يظهر تأثير عولمة أسـواق المال ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تأثير هذا الانهـيار سيكون مـحدوداً على السوق المصـري والعربي ، إلا أن بعض الأسـهم المسجلة دولياً سوف تأخذ أسعارها في التراجع التدريجي نتـيجة للاتجاه العام نحو الانخفاض وتدني الأداء العام للبورصة الدولية ... ومن المتوقع أن تتجه الأسعار في البورصات المصرية للانخفاض بالنسبة لهذه الأسهم ... ومن ثم فإنه مع تحسن الأوضاع في البورصات العالمية سوف تستعيد هذه الأسهم أسعارها من جديد .

وعلى الرغم من أن البـورصـة المصـرية بورصة مـحليـة شبه منعـزلة في مـأمن مما يحـدث في البورصـات الدولية ، إلا أنها تشهـد اتجاهاً نزولياً في الأسـعار وهبوط المؤشر الخـاص بها ... وهو يرجع في الحقـيقة إلى أسبـاب ذاتيه داخلية وليس إلى أسـباب خارجـية ... إلا أنه من الخطورة أن

يتجه المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية إلى البورصات الدولية والشراء فيها ... حيث أن أنسب وقت للشراء هو وقت هبوط الأسعار ... وهو الوقت الحالي القائم في البورصات الدولية .

ومن ثم فإن من المتوقع أن تهبط الأسعار في البورصة المصرية ، خاصة بعد صرف التوزيعات الخاصة بالكوبونات لبعض الأسهم ، كما أن من المتوقع أن يغذي هذا الهبوط هبوطاً آخر في أسعار العقارات التي بولغ كثيراً في رفع أسعارها وبشكل مغالي فيه ... وسوف يتجة المستثمرين بالطبع إلى الاستثمار في أذون الخزانة الحكومية باعتبارها ملاذاً أمناً ، أو في السندات التي سوف يتم طرحها في الأجل القريب .

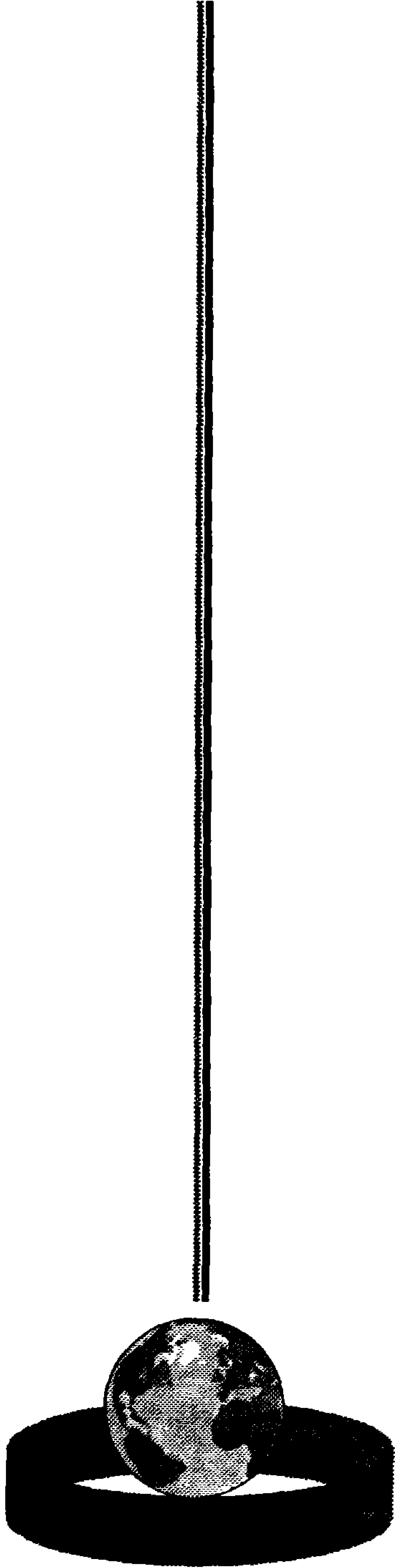
إن عدم الاستقرار في البورصة المصرية ليس أمراً ظرفياً مؤقتاً ... بل إنه أمر سيستمر حتى مطلع العام القادم حتى تصحح البورصة أوضاعها غير التوازنية ... كما أنه ستعززه رغبة من جانب قوى خارجية في الخروج من البورصة المصرية ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التحوط في هذا الأمر بالآتي :-

- زيادة دور الجهاز المصرفي في تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية .
- إنشاء عدد من مؤسسات صناعة السوق وكذا أسباب اختلالاته وفي الوقت ذاته تمثل عامل أمان وثقة لصغار المستثمرين .
- إنشاء صندوق موازنة معاملات شبه حكومي تساهم فيه كلاً من الحكومة والبنوك والأفراد يعمل كمرحلة انتقالية إلى حين أن :-
  - تتوسع أعمال البورصة ويزداد الوعي لدى الجمهور المتعاملين متمثلاً في الآتي :-
    - يزداد عدد الأفراد المتعاملين بالبورصة .
    - يزداد حجم الأعمال والعمليات التي تتم بالبورصة .
    - تتحسن آليات الشفافية والعلانية والإفصاح .
- إنشاء عدد من صانعي السوق للتعامل في البورصة ، يكونون بمثابة أداة امتصاص لضغوط العرض والطلب ، وترشيد اتجاه حركتها .

هذا بالنسبة للمدى غير القريب ، أما بالنسبة للمدى القريب فإنه نتيجة لقيام بعض الصناديق

بالإحلال محل المستثمرين الراغبين في الخروج ، فإن البورصة ستهدأ حركة انخفاض أسعارها ، خاصة مع استخدام آليات الإشادة والإعلام الذي يمارسه وسطاء السوق ، وقرب التوزيعات التي يتم الإعلان عنها .

لقد وضح بما لا يدع مجال للشك أن العالم في عصر العولمة قد أصبح وحدة واحدة مترابطة ، ومتصلة ، وأن حدوث أزمة في أي سوق من أسواقه سوف تؤثر ويتداعى تأثيرها على باقي الأسواق ، وإن كان بدرجة متفاوتة وفقاً لعلاقات القرب والابتعاد عن بؤرة ومحيط علاقات وتشابكات الأزمة ، وحجم المصالح والتهديدات التي تفرزها وتبرزها .



# الفصل الرابع عشر

## الحالة الثالثة

## • الانكشاف المصرفي الدولي •

## (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج)

**• مقدمة :-**

أثارت ظاهرة الانكشاف المصرفي التي أصابت العديد من بنوك دول جنوب شرق آسيا خلال عام 1996 وما بعدها ، وما قد سبقها أيضاً من تحذيرات وانتقادات وجهت لبعض بنوك العالم نتيجة لتعرضها لخطر فقدان القدرة على دفع التزاماتها ، وقد أثار هذا كله العديد من المخاوف ودعا المتخصصين إلى التحذير من مخاوف مواجهة أزمات نقدية دولية لا قبل للعالم بها .. أزمات تهدد :-

- الاستقرار النقدي الدولي وتوازنات آلياته .
- النمو الاقتصادي ومكتسباته بين الدول .
- حركة المعاملات والمبادلات التجارية والمالية الدولية وانسيابها بين دول العالم .
- الدخول في حروب اقتصادية قائمة على تخفيض أسعار الصرف من أجل فتح الأسواق وامتلاك مزايا تنافسية تكفي لإزاحة الآخرين من الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء .
- اعتماد سياسات التمويل الرخيص لصنع مزايا تنافسية إضافية مع نمو احتياطات دولية بالغة الضخامة نتيجة وبحكم اعتبارات الاستقرار في الاستثمار في الدول المتقدمة .

وقد أدى هذا كله إلى زيادة تعرض الأسواق الناشئة إلى مخاطر التدفقات النقدية الدولية ، وإمكانية تعريض مصارفها لخطر الانكشاف المصاحب لخروج هذه التدفقات بكميات كبيرة تفوق احتياطاتها .

**مفهوم الانكشاف المصرفي :-**

هو تعرض البنك أو مؤسسة التمويل لخطر عدم القدرة على سداد التزام رصيد حل تاريخ استحقاقه وطلب من البنك السداد ، ومن ثم تعرض البنك لخطر الإفلاس .. أو اضطراره للجوء إلى السلطات النقدية لسد احتياجاته من الأموال العاجلة ... وعادة فإن خطر الانكشاف المصرفي الذي قد يتعرض له بنك معين ، لا يقتصر على هذا البنك وحده ، ولكنه يمتد بحكم علاقات الترابط وتداخل المصالح وتشابكها إلى غيره من البنوك ، وبالتالي قد يؤدي إلى متاعب وقلاقل للاقتصاد المحلي والدولي على حد سواء .

**أهمية دراسة الانكشاف المصرفي :-**

تنهض أهميـة دراسة الانكشاف المصرفي وتبرز فـي البحث في وسائل الصحة المـالية ، وإيجاد الوقاية والحماية التي تجنب البنوك والمصارف ويلات الأزمات المالية ، وتحول دون انهيارها .

وفي الوقت ذاته تساعد على تأكـيد عناصر الثقة والطمـأنينة في البنوك والمصارف ، وتدعم من سمعتـها والانطباع الإيجابي المتولد لدى الجـماهير عنها ومن ثم فإن هذه الأهمـية يتم تناولها على مستويين هما :-

**المستوى الأول** – المسـتوى القـومي الكلي Macro ، أي مـستـوى الاقتـصـاد القومي الشـامل وامتداده بتـأثيراته وشبكة ارتباطاته على المسـتوى العالمي .... وما يمثله سـمعة الاقتـصاد القومي وقـدرته على جذب رؤوس الأموال العـالمية ، وعلى دفعـها إلى الاستقرار ، والتوطن ، وبشكل دائم مستمر .

**المستوى الثاني** – المستوى الجزئي Micro ، أي مستوى البنوك ، وعلى كل بنك من البنوك على حدة ، وخصائصـه وأوضاعه الذاتية الداخلية ، وإمكانياتها وأسـاليبه ومناهجه التي سيستخدمها وسياساته التي سيطبقها ، ويبني عليها مراكزه المالية والنقدية ، وفي كلا المسـتويين تحرص الدول والحكومـات على عدم السمـاح بحدوث الانكشاف المصرفي ، وتضع من الضوابط والقيود ما يحول دون ذلك ، خاصة وأن الانكشـاف المصرفي لا تقف مـخاطره عند الجـهاز المصـرفي ومؤسـساته التمـويلية ، بل تتعدى ذلك إلـى كافة مجـالات الحياة الاقتـصادية والسياسـية والاجتماعية أيضاً .

**أنواع الانكشاف المصرفي :-**

تتعدد أنـواع الانكشاف المصرفي ، ويتبـاين كل نوع في خصائصه ، وفي أسـبابه ، وفي مظاهره الدالة عليه ، وفي طرق معالجـته والتعامل معه ، ومن ثم فإن من المهم مـعرفة أهم أنواع الانكشـاف المصرفي ، والتي يمكن تصنيفها وفقاً لعدة أسس رئيسية هي :-

**1- الأساس الأول وفقاً لحجم الانكشاف :**

حيث يتم تقسيم الانكشافات المصرفية ما بين انكشاف مصرفي جزئي محدود في أنواع معينة من السيولة (عملة محلية ، عملات أجنبية) ، أو في أرصدة معينة (الأرصدة المتعين الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ، الحسابات الدائنة لدى البنوك المراسلة) ، ... والتي عادة ما تحدث نتيجة لتغيرات المواقف وظرفيات التعامل ، وعدم نضج وحداثة وخبرة القائمين على إدارة الأموال لدى البنك Treasury Management ، ويتم تغطية هذا الانكشاف بشكل سريع سواء بالاقتراض أو من خلال الترتيبات المصرفية المتعارف عليها .

والنوع الآخر انكشاف كلي عام شامل للبنك وعادة ما يحدث هذا الانكشاف نتيجة فساد إدارة البنك ، ويصبح معه البنك عاجزاً عن سداد التزاماته دون تدخل خارجي من جانب السلطات النقدية أو من جانب البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى .... وعادة ما يحدث هذا الانكشاف في شكل أزمة ساحقة (ما حدث مع بنك بارينجز البريطاني) ، تصيب أرصدة السيولة ، وتجعل البنك عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته بشكل كامل ، كما قد تحدث نتيجة مضاربات عنيفة على العملات مع اختلاف أوضاع الأنظمة النقدية الدولية (ما حدث مع بنك هيرشتاد السويسري).

**2- الأساس الثاني – وفقاً للمدى الزمني للانكشاف :**

أي تلك الفترة أو الفجوة الزمنية ما بين حدوث الانكشاف المصرفي ، وما بين الإحساس به ، وما بين تغطيته أو اتخاذ إجراءات معالجته ، أو التعرض لأزمة التعامل معه ، ومن ثم يتم تصنيف الانكشاف المصرفي إلى الأنواع الآتية وفقاً لهذا الأساس :

- انكشاف قصير الأجل عارض فجائي لحظي يتم تغطيته من خلال الموارد الإيداعية في نفس اليوم ، ويحدث هذا الانكشاف في العادة نتيجة أن البنك يعمل في نطاق "الكتلة النقدية الحرجة" وفي نطاق أدوات المسار الحرج أو الحدود الدنيا من السيولة ... ويتم معالجته من خلال الترتيبات المصرفية مع البنوك الزميلة أو من خلال البنك المركزي .
- انكشاف متوسط الأجل يرتبط بالسياسة المصرفية التي يتبعها البنك ، من حيث قيام البنك بتجاوز مهمته الرئيسية وأساس نشاطه الرئيسي ، إلى أنشطة أخرى ، وخروجه عن

حدود وظيفته ودخوله إلى مجالات تحتاج إلى خبرة متخصصة في التعامل معها وبحذر، واتباعه سياسات توسعية هجومية مفتوحة فيها ، ويتم معالجته عادة بابتلاع البنك وشرائه من جانب بنوك أخرى (حالة بنك الاعتماد والتجارة الدولي) .

- انكشاف طويل الأجل يرتبط بالفساد وسوء الإدارة الذي أصاب البنك ويؤدي إلى تآكل رأسماله وجانب كبير من ودائع العملاء ، وعدم إمكانية استعادتها مرة أخرى وغالباً لا يكون له علاج سوى إفلاس البنك وخروجه من السوق ، مع محاكمة قياداته بشكل قاسي شديد (حالة بنك انترا) .

**3- الأساس الثالث – وفقاً لدورة حياة الانكشاف :**

حيث أن الانكشاف كظاهرة مصرفية يمر بدورة حياة ، مثله في ذلك مثل الكائن الحي ، الذي يمر بذات الدورة ، أي مرحلة الميلاد ، ومرحلة النمو ، ثم النضج ، ثم الشيخوخة ، ثم الوفاة ... إلا أن الانكشاف يختصر هذه الدورة إلى أربع مراحل هي :-

- مرحلة الحدوث للانكشاف والتغاضي عنه .
- مرحلة الازدياد والتمادي والنمو .
- مرحلة الاستفحال والانفجار ومعرفة الجماهير بالانكشاف وتدافعهم للحصول على ودائعهم وعجز البنك عن سدادها .
- مرحلة الانهيار وإفلاس البنك وخروجه من السوق ومن دائرة التعامل ومحاكمة مجلس إدارته وكبار العاملين فيه .

وقد أدى هذا إلى نمو الإحساس والإدراك بهذا الخطر ، وضرورة إيجاد الوسائل الفعالة التي تحول دون اشتداد الأزمات المالية واستفحال خطرها ، خاصة بعد أن بدأت تيارات أزمة تمويلية ونقدية عنيفة تجتاح بعض دول أمريكا اللاتينية (خاصة البرازيل والمكسيك) وانتقالها إلى دول شرق أوروبا (خاصة روسيا) ... وعدم قدرة صندوق النقد الدولي على رصد واكتشاف متغيراتها المبكرة أو التنبؤ بها مقدماً ... وعدم قدرته على وضع تصور سليم لإخراج هذه الدول من أزماتها .. ومن ثم فإن الخطر لا يزال كائناً في بنية وهيكل النظام النقدي العالمي الحالي حتى الآن .

ومع اتجاهات العولمة واشتداد تيار التحرر الاقتصادي والمالي ، وحرية حركة رؤوس الأموال بدأت التحذيرات تزداد وتتشدد ، ليس فقط من خطورة الأزمات ولكن من هشاشة النظام النقدي الحالي ، والقائم على تعددية أسعار الصرف ، وعلى حرية تحريكها وفقاً لقوى العرض والطلب واتجاهات المعاملات والمبادلات .... وما أفرزه ذلك من ظهور ما يسمى برأس المال المالي الذي يتحرك كقيمة في ذاته ، وليس كوسيط للتبادل ، وفي الوقت ذاته زيادة معدلات نموه بصورة تفوق المبادلات التجارية مما ينذر بكارثة الاستفحال النقدي .... لقد ازدادت التحذيرات ، وتحولت إلى المطالبة بإنشاء نظام نقدي عالمي جديد للتوافق مع متطلبات القرن القادم ، نظام ذو طبيعة حركية خاصة ، يستمد خصوصيته من ظرفيات وجوده ، ومن تطلعات وفرضيات استمراره ، والتي من بينها :

1- تنامي حركة المبادلات العالمية في اقتصاد يزداد انفتاحاً يوماً بعد يوم ، وينمو ويزداد ضخامة كل ساعة ، وتصل فيه حجم الصفقات إلى مبالغ يصعب تجاهلها ، وتحتاج إلى كيانات مصرفية ضخمة وعملاقة لتأمين حركتها ومسيرتها ، وحمايتها من أي تقلبات عفوية وعشوائية ، سواء نتيجة تحول اتجاه المبادلات أو نكوصها وارتدادها بصورة عكسية ، وما تفرزه من آثار إيجابية أو سلبية نتيجة لذلك .

2- ظهور فاعلية الاقتصاد المالي التمويلي كاقتصاد مستقل له خصائصه الفريدة ، وكاقتصاد ملاصق ومواز للاقتصاد العيني ، وكاقتصاد جاذب ومنافس للاقتصاد التجاري للمنتجات (سلع - خدمات - أفكار) له زبائنه ومنتجيه ، وله أيضاً وسطائه والمتعاملين معه وبه وفيه .... وكل منهم له رؤيته وقناعته بأهمية تقوية هذا الاقتصاد ، وزيادة حجمه ، ومكانته ، ودوره في إحداث الرخاء الاقتصادي العالمي . فضلاً عن قدرته على ما يلي :-

- زيادة تقارب واتصال وتعميق وحدة العالم وتعزيز عمليات عولمة الاقتصاد العالمي ، وتحويله إلى قرية كونية مالية ، تتدفق فيها ومن خلالها بدون قيود أو حواجز .
- الاستيعاب العديد من الأفراد الباحثين عن عمل ، وتوفير فرص عمل متسعة في مجالاته المختلفة وذات عائد مجزي ودخل مرتفع .
- نمو مؤسساته وتضخمها وامتلاكها ليس فقط قوة التأثير ، ولكن أيضاً قوة تخليق الأثر

والاستفادة منه ، وتوجيهه وصناعته ، وإيجاد الأوضاع الظرفية والبيئية التي تتناسب معه .

3- اجتياح المؤسسات التمويلية العالمية إحساس عميق بالمسئولية والالتزام الأخلاقي ، سواء تجاه العمل التمويلي ، أو تجاه المجتمع العالمي الذي تعمل فيه ، وأهمية توفير وسائل وأدوات الصحة والسلامة التمويلية ، خاصة مع تنامي قدرتها على رصد حركة دخول وخروج رؤوس الأموال الدولية ، وحساب تأثير هذه الحركة سواء في حالة دخولها وما تسببه من أثر انتعاشي ورواجي ملحوظ وارتفاع في الأسعار ، أو في حالة خروجها وانسحابها من السوق وما تحدثه من أثر انكماشي وركودي وتوقف في المعاملات وتدهور في الأسعار ... وما ارتبط به ذلك من ضرورة وضع مجموعة من الضوابط الحاكمة والموجهة لتوازنات وفواعل وآليات حركة المعاملات لرأس المال المالي وأهمها :

- الشفافية الكاملة في أوضاع المؤسسات التمويلية لحمايتها من ذاتها ، ومن مخاطر انطوائها على بؤر فساد ، أو مسببات أزمات كامنة في هياكلها نتيجة عدم كفاءة ، أو عدم معرفة بفنون الصناعة التمويلية الحديثة . أو بأدواتها التي تم ابتكارها ، وأسرار الممارسات المصرفية الحصيفة المتقدمة .
- الإفصاح الكامل عن القوائم المالية والبيانات والمعلومات ، وبما يمكن المتعاملين وأصحاب الأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات التمويلية من الوقوف أولاً بأول على كل المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على أوضاعها التمويلية وبشكل فوري سريع .
- اتباع الممارسات الحصيفة والتي تكفل الصحة التمويلية ، وسلامة أوضاع وأداء المؤسسات التمويلية المختلفة ، وتضمن وفائها بالتزاماتها في ظل كثافة وضخامة حركات التدفق الرأسمالي الدولي عبر الحدود .

وقد عمدت المؤسسات الدولية إلى تكوين مجموعات عمل وفرق مهام من الخبراء والمتخصصين لبحث ودراسة سبل ووسائل المحافظة على استقرار الأسواق النقدية الدولية ، وعلى إيجاد حالة من الانتعاش الرواجي فيها ، أو على الأقل كبح موجات الركود والانكماش المصاحبة للأزمات الدولية .... واختصار الوقت والزمن ما بين حدوث الأزمة واستعادة النشاط والحيوية

للاقتصاد الذي حدثت فيه ، الأمر الذي ساعد على إدخال مناهج التفعيل الاستثماري ، وابتكار وسائل وأدوات تمويلية جديدة ، وخلق مؤسسات وكيانات وسيطة تعمل كوسائد لامتصاص صدمات الأزمات ، بصفة خاصة صدمات الركود وموجاته الانكماشية .

وقد شجع على هذا الأمر حدوث حالة كساد عالمي رغم تدفق وانسياب رؤوس الأموال ، ورغم حركتها التي لا تتوقف أو تهدأ دخولاً وخروجاً من وإلى الأسواق المالية والتمويلية في الدول المتقدمة ودول السوق الناشئة على حد سواء .... وقد جعلت عملية الانكماش المصاحبة الظاهرة الكساد في الأسواق كافة الاقتصاديات تقع فريسة للمعاناة من حيث فقد فرص العمل والتوظيف وزيادة معدلات البطالة والأمراض الاجتماعية المصاحبة لها ... وانتشارها من دولة إلى أخرى ، ومن مكان إلى آخر ... وهي في ذلك تخضع لتوازنات نظرية الأواني المستطرقة .... وانتقال الظواهر الاقتصادية عبر قنوات الأسواق المفتوحة .

ولقد ترتب على هذه الأزمات أن شهد العالم كساداً ممتداً لم تنتهي موجات تدفقه واجتياحها للعالم كله بعد . وأمام هذا الكساد كان لابد من وجود خطة وعمل ما :

- خطة من أجل استيعاب التأثيرات السلبية للكساد والركود ، وامتصاص الآثار المصاحبة لها .
- عمل من أجل تطوير أنظمة وأدوات ارتقائية تكفل الحماية والوقاية من شرور الوقوع في أزمات جديدة .

فالعلاج لا يقتصر على عملية معالجة الآثار السلبية ، بل يتكامل معه وفيه اكتساب المناعة ضد الوقوع في شرور أي أزمات جديدة ، وفي الوقت ذاته إيجاد وتكوين مجموعة من الضوابط الحاكمة والمتحكمة لحماية أسواق العالم المتقدمة ، وكذلك الأسواق الناشئة من مخاطر عمليات الانكشاف المصرفي ، خاصة في ظل تنامي مجموعة من المعطيات الدولية هي :-

أ- السرعة الفائقة في حركة التدفقات النقدية عالية السخونة ما بين مراكز رأس المال في الدول المختلفة ، واتسامها بقصر الأجل وعدم الاستقرار ، وتأثيرها الرواجي الذي يكون من شأنه إحداث موجة تضخم في حالة الدخول ، وتأثيرها الركودي الانكماشي في حالة الخروج ... وهي في هذه الحركة دخولاً وخروجاً تجعل الأسواق الناشئة عاجزة عن

استيعاب صدمات التضخم والانكماش الناجمة عن هذه الحركة ، وعاجزة عن حسن التجاوب والتكيف معها .

ب- فورية المعلومات وإتاحتها بالكم المطلوب ، مع إمكانية التدخل في تشكيل أي منها ، وبما قد يؤدي إليه ذلك من تحرك نظم وقوى وفواعل الاستثمار المحلي والدولي إلى أماكن معينة مع حرمان المجالات الأخرى مما قد يخلق ويصنع فجوات متسعة وتتسع بين الدول، وبين الأسواق ، تؤدي إلى اختلاف مراحل النمو وظهور فجوات وحالات تصدع ومناطق اختلاف ظاهرة ومتسعة ، تؤدي إلى اتساع نطاق الغنى والفقر على مستوى العالم ، مما يوجد قلاقل ، ومناطق عدم استقرار يتعدى تأثيرها النطاق المحلي ويمتد على مستوى العالم .

جـ - عدم قدرة المؤسسات التمويلية في دول السوق الناشئة على استيعاب حركة رؤوس الأموال الدولية ، وفي الوقت ذاته لا تملك القدرة على تجاهل حركتها أو الابتعاد عن تأثيرات هذه الحركة ، وبالتالي تضطر كل منها مكرهة للاحتفاظ بنسب عالية من السيولة، من مصادرها التمويلية في حالة عدم التوظيف ... ومن ثم تفقد هذه المؤسسات حيويتها نتيجة للضغط المتزايد لعناصر الخطر على مواردها وعلى أدائها ، وعلى إمكانيات التوظيف والاستثمار لديها ، وفي الوقت ذاته إجبارها على التخبط ما بين سياسات الحماية العازلة ، وما بين سياسات الانفتاح الواصلة ، مما يهدر الإمكانيات والموارد ، ويصنع فواقد تقلل من القدرة على النمو والتنمية .

د - استخدام عمليات مبادلة وتجارة السندات ، وتدوير المحافظ طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، وما يمكن أن تجنيه مؤسسات المال والبنوك ، من تحريك لأصولها الراكدة ، ومن جني للعمولات والمكاسب ، وليس فقط الفوائد والعوائد ، وابتداع المشتقات ، ومشتقات المشتقات .... من أجل اختصار الزمن والأجلين الطويل والمتوسط ، ولتحويله إلى قصير الأجل للتغلب على مشكلة السيولة ، وفي الوقت ذاته لتوفير الأموال الكافية واللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية وكذا مشروعات البنية الأساسية ، والتي هي بطبيعتها

تحتاج إلى تمويل طويل الأجل .

لقد أدت عمليات التوريق ، ونجاح البنوك ومؤسسات التمويل فيها إلى مضاعفة أرقام الأعمال وتضخيم للميزانيات ، وزيادة قدرة البنوك على تهميش واستيعاب الضغوط الفجائية التي تحدث من وقت إلى آخر .

إن خطر الانكشاف المصرفي قد تصاعد في السنوات الأخيرة .... وقد ساعد على تنمية الإحساس بهذا الخطر ما يسيطر على عقل العديد من رجال الأعمال بأن هناك سعر صرف بين العملات شبه ثابت أو مستقر ، يتم استخدامه بين الدول لعقد الصفقات ، كما دعم هذا الاتجاه قيام الشركات عالمية النشاط ومتعددة الجنسيات بالاندماج بينها وبين الشركات المماثلة ، من أجل تحقيق اقتصاديات الحجم وامتلاك مزايا تنافسية قائمة على : الانتشار ، والتواجد والمكانة ، وفي الوقت ذاته استخدامه نظم وأساليب التحالفات والارتباطات الاستراتيجية ، وابتلاع شركات مرتبطة من أجل تحقيق مزيد من المزايا التنافسية ، وتحويلها إلى مزايا غير مسبوقة قائمة على اقتصاديات حجم الكيان المندمج الجديد ، أي قائمة على :

- اقتصاديات السعة المصرفية ذات النطاق الأكبر حجماً وإمكانية .
- اقتصاديات الانتشار الجغرافي والتواجد الفعال في العديد من المناطق الجغرافية وعلى إمتداد مناطق العالم المختلفة .
- اقتصاديات تنويع الأنشطة والمجالات وصناعة وتطوير آليات جديدة ذات قدرة تفاعلية وتوافقية غير محدودة .

وفي هذا النطاق بدأت العديد من المؤسسات والمنظمات والأفراد المهتمين بأمور الاستقرار النقدي والمصرفي العالمي في بذل الجهود لمعالجة الأزمات النقدية العالمية الحالية باعتبارها السبب الرئيسي في الانكشافات المصرفية التي اصابت العديد من بنوك العالم ، والتفكير الجدي في إنشاء آلية للوقاية والحماية من الأزمات المصرفية المستقبلية ، وفي الوقت ذاته إيجاد مجموعة من القواعد الراسخة للإشراف على حركة المعاملات المصرفية المتعددة في مختلف الأسواق المالية للتأكد من حيويتها وصحتها ، وتوفير الضوابط الارتكازية التي تضمن الاستقرار النقدي المصرفي لمجتمع

البنوك والمصارف وتحافظ في الوقت نفسه على فاعليته .

**تأثير الأزمة النقدية والمصرفية العالمية :-**

لقد أثارت الأزمة المصرفية والنقدية العالمية ردود أفعال شديدة الاتساع ، وألقت بحجر ثقيل في مياه راكدة ، فصنعت دوامات تتسع دوائرها شيئاً فشيئاً حتى شملت كافة أرجاء العالم ، وإن كانت بدرجات تأثير متباينة ومختلفة ... مسببة في بعض من البنوك والمصارف خطر الانكشاف الذي حدث بالفعل في بعض منها ، وقلق وتوتر في البعض الآخر .

ولقد أعطت الأزمة تأثيرها ، وجعلت نتائجها العنيفة الجميع في حالة تأهب وحذر ، وأخضعت الدارسين والعلماء والمتخصصين لمخرجاتها التي أفرزتها لتشمل معظم دول العالم ، حتى أن الركود الناجم عنها وتراجع الناتج القومي الإجمالي وفقدان فرص العمل لم تعد قاصرة على دول الأزمة ذاتها ، بل امتدت هذه التأثيرات بحكم تنقلية الأزمة إلى عديد من دول العالم المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بل إن الأزمة نفسها قد اجتاحت دول أخرى من جنوب شرق آسيا إلى روسيا وجنوب أفريقيا وانتقالها إلى دول شرق أوروبا ، ثم عبرت منها إلى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ، وهي في كل مرحلة من مراحل الانتقال تضرب النظام النقدي المحلي بقسوة ، وتحطمه ، وتلقي بأشلائه المتبعثرة في كافة أسواق العالم ، حتى أنه لم ينج أي سوق من تأثيرها ، مما يجعلنا نعرض لجوانبها المختلفة فيما يلي :-

**أولاً : - أسباب ومراحل وبعض الآثار الاقتصادية للأزمة :-**

إن تحليل أسباب الأزمات ، ومعرفة كيفية نشوئها ، ومراحل هذا النشوء يساعد على الوقاية منها ... من خلال توفير نظام للإنذار المبكر ، يكون قادراً على رصد ، وتتبع ، وتحليل المتغيرات والمستجدات ، التي تحدث في الأسواق المصرفية والتمويلية في مختلف دول العالم ، وتحديد مساراتها واتجاهاتها وحساب تأثيراتها المختلفة بدقة ، والاحتياط والتحوط من هذا التأثير ، ومن ثم التدخل المبكر للحيلولة دون حدوث الأزمة ، وتجنيب الدول والبنوك تكاليف حدوثها .

**إن الأزمات التي حدثت كانت تعود بصورة أو بأخرى إلى :-**

- اختراق عوامل الضعف للأجهزة المصرفية وعدم تنبهها إلى هذا الاختراق ، بل استسلامها

وعدم مقاومتها له . وكانت أهم هذه العوامل المضعفة والمدمرة للبنوك ما يلي :-

- خروج البنوك التجارية عن الخط العام للنشاط الذي تمارسه ، ودخولها في أنشطة البنوك المتخصصة بالدخول في أنشطة البنوك التجارية ، وتخلي كل منهم عن الضوابط والقيود الحاكمة والمتحكمة في منح الائتمان للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وحدوث أسعار منافسة شديدة بينهم ، مما أدى إلى حدوث فوضى مصرفية ، واصطناع ضبابية مظلمة ومهلكة التهمت مدخرات الأفراد وودائعهم في مشروعات وأنشطة غير قادرة على توليد دخول أو صنع مردودات تكفي لسداد التزاماتها ، أو الدخول في مقامرات وعمليات تحايل يتم من خلالها تهريب أموال البنوك للخارج وهو ما يحدث في كثير من بنوك دول النمور الآسيوية خاصة في ماليزيا واندونيسيا .
- احتواء بعض البنوك على أنشطة تمويلية للاقتصاد السري (السفلي) ، خاصة تجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال ، وتمويل أنشطة المضاربات وعمليات التهريب واكتشاف بعضها وعدم قدرة ممارسيها على سداد التزامات الأموال المقترضة تحت الغطاء الشرعي ... وتورط بعض القيادات المصرفية في أنشطة الجريمة المنظمة وعصابات المافيا الدولية كما حدث في روسيا .
- حدوث انكشاف مصرفي وأدائي لفترات زمنية قصيرة تحولت إلى متوسطة ، ودون معالجة هيكلية وجذرية له ولفترة محسوسة وملموسة ، وإحساس العملاء المتعاملين بها مما أدى إلى تسربهم وسحبهم لودائعهم الحالية وعدم إيداع جديد في البنوك المكشوفة وحدوث تسربات متسعة ، خاصة مع نمو إحساس بالخطر والخوف من ضياع الأموال وفقدها نتيجة لعمليات مصرفية غير مسئولة كما حدث في بعض البنوك ومؤسسات التمويل اليابانية .
- مخاطر عمليات المضاربة على العملات الأجنبية ، أو مقامرات غرفة المبادلات ، أو مخاطر التعرض لخسائر البورصات الدولية المختلفة ، وبأحجام غير محسوبة كما حدث في بعض البنوك الإنجليزية مثل بنك بارينجز .
- هروب بعض العملاء المقترضين للخارج واكتشاف أن مشروعاتهم وهمية وأصولهم المرهونة لا تكفي لسداد القروض التي حصلوا عليها ، كما حدث في البرازيل .

- ازدياد التعرض لمخاطر العمليات التمويلية عبر الحدود ، وبصفة خاصة للتدفقات الخارجة دون وجود ضوابط حامية وسياسات تحوط حذرة للحماية والوقاية من مخاطرها ... مع ضيق وصغر نطاق السوق الناشئ وتلاعب وتآمر المضاربين الدوليين بمصالح واقتصاديات الدول كما حدث في المكسيك .

إن استخدام نظم الحماية الوقائية في البنوك ومؤسسات التمويل أصبح أمر يتعدى مرحلة الضرورة إلى مرحلة الحتمية . فالتكاليف الباهظة التي دفعتها الدول التي تعرضت للأزمات سواء في جانبها المادي متمثلة في مليارات الدولارات كخسائر وفقد صفقات ، أو في جانبها المعنوي من فقدان الثقة فيها، وفي هبوط سمعة متخذي القرار ، واكتسابهم سمعة سيئة ، وامتداد تأثيرها إلى باقي دول العالم ، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الدول وعلى حركة معاملاتها مع العالم الخارجي ، ويفقدها بالتالي أسواقها ومصادر التمويل والاستثمارات الدولية .

وبالتالي فقد حرصت الدول على تأمين وتقوية وتدعيم مؤسسات التمويل لديها وتوفير نظم فعالة تتناسب مع متغيرات ومستجدات العولمة والتعولم ، والذي أصبح دافعاً لإيجاد نظم الحماية والوقاية ، ومن ثم فقد أصبحت هذه النظم إحدى لزوميات التعايش مع عالمنا المعاصر ... وهي نظم قائمة على :

- الابتكار وإيجاد الجديد الأكثر توافقاً وملاءمة مع متطلبات الحماية والوقاية في ظل متغيرات الأزمات المصرفية والنقدية التي تكتسب خصائص ومواصفات جديدة ومتطورة .
- التحسين والتطوير فيما هو قائم ومتواجد بالفعل ليصبح أفضل مما كان عليه من قبل ويصبح أكثر قدرة على توفير مقومات الحماية والوقاية وامتصاص الصدمات العارضة .

لقد عمدت البنوك والمؤسسات إلى تفعيل دور إدارات البحوث والتطوير والابتكار للوصول إلى أنظمة حماية ارتقائية ، قائمة على التحوط والاحتياط الوقائي ، وعلى توفير البدائل والخيارات، وعلى استخدام الأدوات التمويلية ذات الطابع الجماعي من أجل امتصاص الصدمات، واستيعاب حالات المد والجذر الناجمة عن حركة التدفقات النقدية والتمويلية عبر الحدود الدولية ، وما بين مراكز وأسواق التمويل الدولية بعضها البعض .

**ثانياً :- تنقلية الأزمة :-**

لقد بدأت الأزمة في منطقة جنوب شرق آسيا في تايلاند ، ثم انتقلت إلى ماليزيا ، ثم تحولت إلى اندونيسيا ، ثم اتجهت إلى الفلبين ، ثم إلى كوريا الجنوبية ... وهي في هذه التنقلية كانت تشبه قطع الدومينو المرصوصة أفقياً التي تتساقط بفعل سقوط أول قطعة منها على التي تليها ، فتتابع كل منها في السقوط .

لقد كانت "تايلاند" بؤرة الأزمة ، وأضعف مكان في منظومة دول النمور الآسيوية. فهي دولة ، اقتصادها هش ضعيف ، احتياطاتها ضعيفة ، عملتها الوطنية "البات" ترتبط بسعر صرف ثابت مع الدولار ، رغم اعتبارات الأداء الاقتصادي المختلف والمتباين تبايناً شاسعاً بين الدولتين ... وبفعل تدفقات نقدية اضطرارية لبعض المضاربين الدوليين تم سحب احتياطات الدولة من الدولار ، مما أدى إلى هبوط سعر الصرف للعملة الوطنية بشدة ، وبفعل آليات إليكترونية قائمة على برامج توافقية ذاتية الحركة وذاتية التعليمات ، اتجهت أسعار الأوراق المالية المقومة بالعملة الوطنية إلى الانخفاض بشدة ، مما دفع المتعاملين المحليين والدوليين إلى التخلص منها ، مما زاد من تدهور أسعارها ... وبفعل علاقات الارتباط بين أسواق المال ، وبفعل علاقات الاستثمار المشترك في المنطقة انتقلت عمليات التدهور إلى باقي الدول مستندة في ذلك إلى أمراض اقتصادية كانت تعاني منها هذه الدول ... إلا أنه عند انتقالها إلى اليابان فإنها كانت تستند إلى أسباب أخرى ، حيث أن التنقلية لم تأخذ شكل حركة ، ولكن كانت تأخذ شكل امتداد ، مثلها في ذلك مثل حرائق آبار البترول عندما تشتعل النار في إحداها ، فإنها تمتد إلى الأخرى مع بقاء الأولى في قمة اشتعالها ... ولذلك فإن التنقلية لا تعني أنها تغادر مكان إلى آخر ، بل هي فقط تمتد إلى مكان آخر مع استمرارها في مكانها الأصلي .

وإذا كانت الأزمة في امتدادها من مكان إلى آخر ، لم تأخذ ذات القوة والشدة ، فإن هذا يعود إلى سببين رئيسين هما :

**السبب الأول** :- درجة مقاومة الاقتصاد الوطني الذي انتقلت إليه الأزمة ، ومقدار صلابة جدران الحماية الوطنية وصمودها أمام زحف الأزمة وتيارها العاصف ... خاصة ما

يتصل بقوة الاقتصاد وقدرته على توليد دخل سريع ، وتحقيق مردود وعائد مناسب ، يوقف التدافع للخارج ، ويعيد توازن الأداء الحركي الفاعل للاقتصاد . وبالتالي فإنه لا يكفي فقط امتصاص ضغط الأزمة ، ولكنه يرتبط أيضاً باستعادة الاقتصاد الوطني لقوته وحيويته وفاعليته .

**السبب الثاني** :- مقدار ما اكتسبه تيار الأزمة من روافد ، أو ما فقده من عناصر قوة أثناء امتداده وانتقاله من مكان إلى آخر ، وسواء بفعل قوى الاستيعاب والامتصاص ، أو بفعل قوى التصعيد وصنع الأزمة ... حيث كثيراً ما تجذب الأزمة عناصر تأييد وتصعيد ، وأيضاً تجذب عناصر مقاومة ومعالجة ، وكلما كانت قوى المعالجة أقوى ، كلما أمكن التغلب على الأزمة أو على الأقل وقف تصاعدها والحيلولة دون التدهور الشديد للأوضاع وترديها في الاقتصاد الوطني .

ومن تحليل هذين السببين يظهر مقدار التعويل والاعتماد على البنوك والمصارف ، باعتبارها أحد أهم أدوات نظم الحماية والوقاية وتحقيق الإنذار المبكر .... كما أنها في الوقت ذاته قد تكون سبب الانهيار واستفحال تيار الأزمة ... وما بين قدرة البنوك على التحوط وتوفير الحماية ... وما بين تحولها إلى سبب لحدوث الأزمات ، تأتي أهمية دراسة الانكشاف المصرفي ، وعوامل الصحة والسلامة التمويلية .

**ثالثاً - أخطاء التقييم وأخطاء الممارسة :**

لقد ركز المحللين وأعادوا وأرجعوا الأسباب إلى التقييم الخاطئ من جانب البنوك ومؤسسات التمويل للمشروعات التي تم إقراضها ، وإلى التوقع المغالى فيه للارتفاع في الطلب على منتجاتها، وبصفة خاصة ما حدث لأسواق العقارات والأسهم ، وما حدث من استغراق جانب كبير من التمويلات المصرفية في تمويل عقارات غير قابلة للبيع أو التصريف ، وفي تمويل محافظ أوراق مالية مغالى كثيراً في قيمتها السوقية ... واندفاع محموم من جانب البنوك في ممارسات غير حصيفة انتهاجاً لسياسات مغامرة ومقامرة قائمة على الانكشاف وبدون ضوابط أو مراعاة لمحاذيره. ومن ثم فإن البنوك ومؤسسات المال تأثرت كثيراً بالأزمة باعتبارها أحد أسبابها ،

وأدواتها ، ونتائجها ، وبالتالي فقد حرصت البنوك في دول الأزمة على استعادة أركان الثقة فيها من خلال التدخل الحكومي ، وقيام الحكومات بتقديم المساندة والدعم لها ، والعودة إلى تطبيع الأوضاع المصرفية واستخدام المناهج المصرفية الحصيفة ، والقضاء على بؤر الفساد ، وعلى اعتماد سياسة تدريبية كثيفة لاستعادة واستكمال وصقل الخبرات ، وإعادة النظر في السياسات والأساليب والممارسات لتكون أفضل وأرقى وأحسن .

**رابعاً : تعميق درجة الانفتاح ومقدار الحرية التمويلية:**

إن الحلول العملية التي اقترحها الخبراء المتخصصين تدور جميعها حول مزيد من الانفتاح ، مزيد من حرية الأسواق المالية ومزيد من انسيابية وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ، والتي من الممكن أن تتم في الأسواق المالية والاستثمارية المختلفة ، ومزيد من الشفافية والإفصاح ، ومزيد من استقلالية أجهزة الرقابة والإشراف ، ومزيد من الدعم لأجهزة الصحة التمويلية ، ومزيد من سلطات الكشف والتفتيش ، وحق التدخل من جانب الأجهزة الدولية ، وبالتالي تأكيد مفهوم الحرية المسئولة ، والتفاعلية الملتزمة ، وإحكام الضوابط والقيود التي يتم بها السيطرة على أي خلل أو قصور أو انحراف يؤدي إلى إحداث أزمة مستقبلية ، أو يؤدي بمرور الوقت إلى أزمة مستقبلية ... ومن ثم فإن الحرية الكاملة والانفتاح الواسع التمويلي يمكن أن تتوفر وتتم في إطار مجموعة من الضوابط الحاكمة والمتحكمة فيها لتوفير الصحة المالية والسلامة والوقاية من حدوث الأزمات ، ومن ثم تحقيق العولمة الآمنة .... أي تحويل العالم كله وباتساعه إلى سوق واحد بدون حواجز وحدود فاصلة .

وفي هذا النطاق يتم الآن ما يلي :-

- إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي وترتيب أوضاعه التوازنية بشكل يعيد معه العالم كامل الجدية والندية ما بين الكيانات المصرفية العملاقة مع تهميش وتكميش الكيانات المصرفية القزمية والرديئة ، والتي لا تملك سوى استنساخ حاضرها وتكرار ما هي فيه من أوضاع متدهورة ، وإخراجها من حيز التواجد الفعلي في سوق التمويل المتكامل .
- وضع الضوابط لضرورات المهنة لضمان مستوى معين من الممارسة المصرفية تعمل كسياج

أمان وتأمين يؤكد للجميع حصانته ، ويضع قواعد لضمان العمل المصرفي المأمون في ظل بيئة كثيفة المتغيرات .

- وضع هيكل وبنيان للقيم المصرفية تمثل قواعد أخلاق ومثل ومبادئ عليا يحرص عليها وعلى مراعاتها الجميع ، وبما يكفل عقوبات المقاطعة والانعزال وعدم التعامل مع من يخرج عنها يراعيها عليها .

**خامساً : إعادة هيكلة النظام النقدي الدولي وإنشاء نظام نقدي عالمي جديد :**

وهي عملية محورها البحث الجاد في إعادة هيكلة النظام النقدي العالمي ، وإيجاد قوى توازن مرحلية حركية ذات تأثير وتفاعل دولي قوى تفعيل ومفاعله ، وقوى ضبط وتقنين، وقوى صيانة ومعالجة ، وقوى حماية ووقاية ، وتجميعها في إطار منظومة شاملة ومتكاملة وفعالة تأخذ في معطياتها وفي حساباتها ما يلي :-

- طبيعة النظام النقدي والتمويل العالمي وتطوره واتجاهاته العامة ، وتوازناته وآلياته الخاصة سواء في نطاق الكتل النقدية المتنامية ، أو في نطاق التحالفات الاقتصادية والأدائية الفاعلة، أو في نطاق تنافسية الأسواق والفواعل والعوامل الظاهرة والكامنة فيه .
- المؤسسات والمنظمات التي تشكل هيكل وبنيان الإطار المؤسساتي الحاكم والضابط لإيقاع وتوازنات المنظومة النقدية والتمويلية الدولية وبشكل تناسبي يتفق مع تحقيق كل من الانسيابية العالية والتدفقية غير المحدودة لرؤوس الأموال عبر الدول وعبر الحدود ، مع سد الفجوات التي تحدث من وقت إلى آخر نتيجة هذا التدفق ، أو ابتلاع الفائض الناجم عنها في وقت آخر . ومن ثم ضمان استقرار وتفاعل العلاقات التبادلية بين مختلف دول العالم ، مع عدم الدخول في حرب أسعار صرف جديدة ، بل إضفاء مزيد من الاستقرار لإصدار العملة العالمية الوحيدة ، وتحويل صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي عالمي وحيد ، يقوم برسم السياسات النقدية الدولية، ويعمل على تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي ، وبالشكل الذي يحافظ على انسيابية ونفاذية عمليات التبادل الدولي ، ويحافظ على وجود وسيط فعال للتبادل ، ومقياس مستقر للقيمة، وأداة للاحتفاظ بها ، وفي الوقت ذاته للحد من

المضاربات العنيفة التي قد تلحق دماراً شاملاً باقتصاديات الدول وتعصف بها .

**سادساً : التدريجية التتابعية المتلازمة :**

إن إجراء التعديلات على القطاع النقدي الحالي لابد أن يتم من خلال مراحل متتابعة وبحرص شديد حتى لا يؤدي أي إجراء لتغيير أو تعديل فجائي وجذري إلى مصاحبات عنيفة تزعزع عناصر الاستقرار التي يستند إليها النظام النقدي الدولي ، وعلى أن يأخذ ذلك ثلاث اتجاهات رئيسية هي :-

أ ) تعزيز استقرار أسعار الصرف الدولية للعملات ، وعدم السماح بتكرار حدوث أي أزمات يكون من شأنها نشوء حالة حرب اقتصادية بين الدول وبين العملات وأسعار صرفها ، ومن ثم فقد متخذ القرار الاقتصادي رؤيته وسط ضبابية كل شئ ، وفي ظل اختلال القيم وتصارعها وتنازعها وتدهورها مع كل هزة يتعرض لها سعر الصرف .

ب ) بدء التفكير الجدي في إصدار عملة دولية يقوم صندوق النقد الدولي بطرحها والرقابة على تداولها بحيث يتم الحد من خطورة استقلالية "رأس المال النقدي" مع وضع إطار يسمح بإنهاء تعددية أسعار الصرف ، وإيجاد العملة المستقلة الراسخة التي تقاس إليها وتنسب قيم وحدات السلع والخدمات والأفكار . وفي الوقت الذي يتم فيه تحقيق وظائف النقود التقليدية ، أي كمعيار حقيقي ومقياس للقيمة ومخزناً للقوى الشرائية ، وأداة ووسيط للتبادل على المستوى الدولي العام المفتوح ... يتم الانتقال إلى مفهوم وسائل الدفع غير التقليدية وبصفة خاصة الإليكترونية فائقة الذكاء التي تتناسب مع فورية التجارة الإليكترونية متعددة الأطراف .

جـ) إيجاد مؤسسات رقابية غير حكومية متطورة قادرة على التأثير في العمل والنشاط المصرفي والتمويلي عن طريق ما يلي :-

– **المعلوماتية** : أي التأثير عن طريق إعطاء البيانات وتوفير وإتاحة المعلومات وبشكل فوري دقيق وفعال .

– **المرجعية** : أي التأثير عن طريق المكانة والتقدير والاحترام التي تصنعها وتوفرها قوة

التفاعل الحي مع الأحداث وإبداء الرأي وتقديم المشورة والحلول السليمة في ما قد يحدث من متاعب أو قلاقل أو مشاكل أو أزمات .

- **الخبرة العميقة** : أي التأثير عن طريق مجمع خبراء وعلماء وباحثين لديهم عمق التجربة وشمولية المعرفة ولديهم أيضاً البصيرة المستنيرة القائمة على الممارسة العملية الواقعية .
- **الشرعية القانونية** : أي التأثير عن طريق ضم أجهزة الرقابة غير الحكومية إلى منظومة وبنيان النظام النقدي والمصرفي العالمي ، لتصبح أحد فواعله الشرعية والمؤسسة فيه قانوناً .
- **الإثابة والعقاب** : أي أن تمتلك هذه الأجهزة الرقابية قوة وسلطة توقيع الجزاءات ، وأيضاً تمتلك إمكانية منح المكافآت .

وفي هذا النطاق تزداد كفاءة العمل المصرفي والعمل التمويلي (من خلال الجودة وليس من خلال التدخل) ، أي جودة من خلال تتبع المسارات ، والسماح أو عدم السماح بالنفاذية به إلى الأسواق الدولية ، أو القبول الدولي ووضع معايير ارتقائية للمعاملات والعمليات التي تتم عبر الحدود ما بين الدول المختلفة وبالشكل الذي يؤكد ويضمن السلامة والصحة المالية للمؤسسات ، وكذلك التفاعل الصحي للأسواق وعدم وجود بؤر ومناطق اختلال ، أو عدم وجود ما من شأنه أن يسبب أي هشاشة ، أو وجود قوى احتكارية ، أو ضعف للأسواق، خاصة تلك الأسواق التي لا تزال في مرحلة التكوين .

إن المعالجة الرئيسية للأزمات المالية ، وما تحدثه من انكشاف مالي وتمويلي لمؤسسات التمويل المختلفة قد دفعت العديد من مؤسسات ومعاهد البحث والدراسة وأهمها معهد التمويل الدولي إلى وضع تصور عام من أجل معالجة الأسباب التي يمكن أن تنجم أو يحدث عنها أزمات تمويلية دولية وبصفة خاصة ما يتصل بالصحة والسلامة المالية والتمويلية ، وكانت تدور في معظمها حول ما يلي :

1- إيجاد وتكوين قناعة عامة واقتناع عام بأهمية الوقاية من خطر الانكشاف المصرفي سواء في دول السوق الناشئة أو في دول الاقتصاديات المتقدمة ، وذلك ليس فقط لما يؤدي إليه

من خطر شيوع حالات الإفلاس والدمار الاقتصادي للدول ، ولكن أيضاً وهو الأخطر لما يمثله من فقد لفرص التقدم والنمو .

2- تكاشف دولي حول إيجاد سبل الوقاية والحماية من أخطار الانكشاف المصرفي ، سواء بوضع مجموعة من الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي ، أو توفير أنظمة للصحة المالية ، أو بزيادة النفاذية والإفصاح والشفافية ، خاصة فيما يتصل بالبيانات والمعلومات التي تضمها القوائم المالية المنشورة ، وتقارير المراجعين عن مدى سلامتها وتطابقها مع الواقع الفعلي .

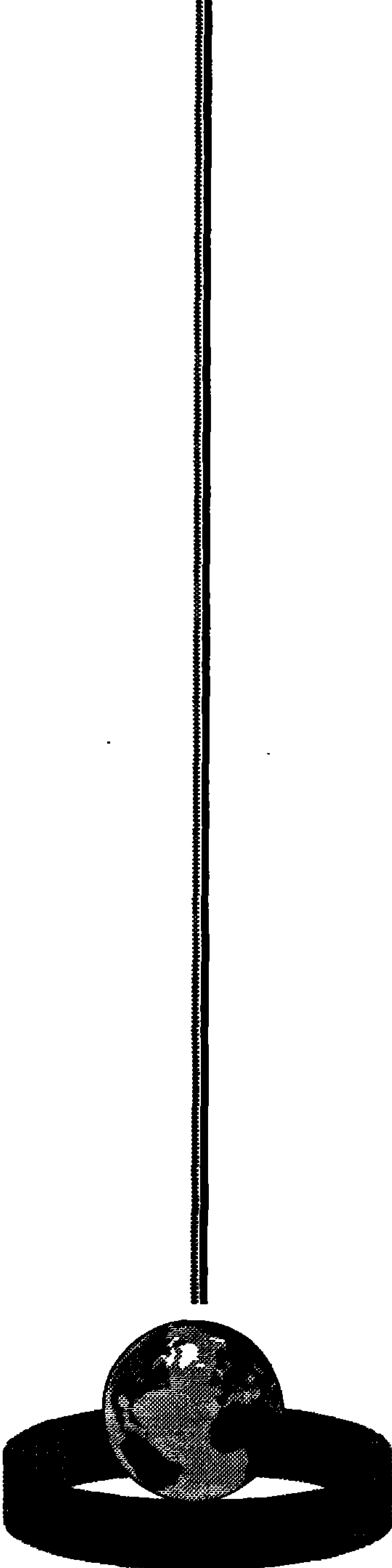
3- إيجاد مجموعة من الضوابط المحسنة للبيانات على مستوى الاقتصاد القومي والكلي Macro والاهتمام بجودة هذه البيانات وتحديثها وزيادة فاعليتها وإتاحتها بشكل فوري يخدم الباحثين والمهتمين والخبراء المتخصصين على حد سواء .

4- زيادة دور صندوق النقد الدولي وتنمية إشرافه وامتداد هذا الإشراف إلى حساب المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات وفيما يعنيه ذلك من تطوير للمهام الإشرافية للصندوق .

## خاتمة

أظهرت ظاهرة الانكشاف المصرفي أننا في حاجة إلى إعادة توصيف جديد لمفهوم الحماية والوقاية المصرفية ، وأننا في حاجة إلى إعادة اكتشاف مفهوم للأمن المصرفي متطور ، مفهوم يعيد وصف جوانبه وأبعاده المترامية والمتعددة ، والتي يتعين علينا الإحاطة بها وبكل جديد يطرأ عليها ، خاصة وأننا نعيش في ظل متغيرات كثيفة معقدة ومركبة أصبحت تشكل بيئة العمل المصرفي ومناخه ، والذي يتطور كل ساعة وكل لحظة تعامل ، وهو يحتاج معها وفيها وبها إلى تعلم أسرار الممارسة الحصيفة ذات الطابع الارتقائي الدائم والمستمر .

إن الانكشاف المصرفي ليس في حد ذاته حالة عرضية ظرفية ، بقدر ما هو عملية تتم عبر مراحل متتابعة قد يكون بعضها غير محسوس وملموس ، ولكنها بالفعل بالخبرة والدراسة والعلم يمكن التنبؤ بها والوقاية منها ومن شرورها ... ومن المحافظة على سلامة وقوة وحسن أداء النظام المصرفي والنقدي .



# الفصل الخامس عشر

## الحالة الرابعة

## • الاندماج المصرفي •

## مدخل متكامل ومهارات إجراء التحالفات الاستراتيجية وحيازة المزايا التنافسية في عصر العولمة

**• مقدمة :-**

يعيش العالم اليوم عصر الاندماج المصرفي ، عصر البحث عن تحالفات القوة ، وقوة التحالف ، والفعل غير المحدود عبر الزمن المحدود ، عصر فيه قوانين واقتصاديات الحجم والسعة والنطاق متتابعة في ازدياد وتصاعد في النمو ، وهو عصر كل شئ فيه قائم على التفاعل وفقاً لآليات وهياكل بنيان يستهدف تكافؤ القدرة مع اعتبارات المكانة وعلو المرتبة .

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة لمهارات الاندماج ، وفن إجراء التحالفات الاستراتيجية ، أحدثت دوامات من الفكر المتسائل ، أضيفت إلى ما تحتشد به عشرات المصادر المرجعية الأساسية والإضافية ، وإلى ما تزخر به الأحداث الاندماجية بالغة الضخامة التي حدثت بالفعل ، أو التي تمت الآن في نهاية الربع الأخير من عقد التسعينيات ، وقبل الولوج إلى الألفية الثالثة في بداية قرن جديد .

لقد بلغت قيمة عمليات الاندماج التي حدثت خلال عام 1998 وحده ما يزيد عن 2.6 تريليون دولار بزيادة نسبتها 54% عن عام 1997 ، وقد استأثر السوق الأمريكي (سوق الولايات المتحدة) بنحو 1,62 تريليون دولار تمثل قيمة 1400 صفقة اندماج ، في حين أن دول أوروبا قد استأثرت بعمليات اندماج قدرها 700 مليار دولار خلال عام 1998 ، بزيادة نسبتها 30% عن ما حدث خلال عام 1997 .

إن الاندماج المصرفي في نظريته ونظرته الجديدة ، قد خرج من إطار البنيوية الهيكلية لاقتصاديات الحجم والنطاق والسعة ، إلى نطاق ما بعد الحداثة والطريق الثالث التي لا تزال نظرياته ونظرته مفتوحة ، والواعدة بإنجازات باهرة متلاحقة ، وما تطرحه من تيارات واتجاهات تقع في دوائرها الأولى قضايا العولمة ، وطرق التعولم ، وأساسيات التواجد الفاعل في عالم الغد .

إن الإنجازات المتحققة بعد الاندماج للكيانات المصرفية المندمجة حديثاً قد أوجدت تغييراً ملموساً في النموذج المعرفي للاندماج المصرفي ، والذي أصبح معه من الضروري الإحاطة بها والتعرف عليها عن قرب ، وتحليل تجاربها ، واستخلاص خبرتها بوصفها ليس فقط سيرة وتاريخ ، ولكن

أيضاً وهو الأهم لاكتساب قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة والتواجد في العصر القادم.

لقد تطور النموذج المعرفي للاندماج المصرفي ، وأظهرت التحاليل الحديثة للظاهرة الاندماجية التي تمت بين البنوك أن النماذج التقليدية للاندماج لم تعد ملائمة ، وأن هناك طرقاً بديلة يفضل اتباعها مع اختلاف الأهداف ، وتعدد الأساليب ، وتطور الأدوات ، وأصبح معها الاندماج ليس لاحتواء حركة واسعة للآخر ، ولكن لإحداث تحرك مع الآخر لصنع توازنات تتصف أيضاً بالحركة ، وبالفعل القصدي الذي ينشئ واقعاً جديداً ، ويدفع إلى احتلال مركز فعل أفضل ، ويوجد للكيان المصرفي المندمج الجديد منهجية وكيفية يستطيع معها وبها الوصول إلى أعلى درجات الفعل المصرفي المتميز .

إن القياس الكمي ، والتحليل الكيفي ، والاستقراء المنطقي لطبيعة وعمليات الاندماج المصرفي قد أوجد للباحثين والخبراء إستنارة تكاملية ، وأوجد أيضاً إضاءات محورية تتصلب بالآتي :-

1- مفهوم وتعريف الاندماج في الفكر المصرفي الحديث .

2- أنواع الاندماج المصرفي .

3- طرق وكيفية تحقيق الاندماج المصرفي .

4- أساليب الاندماج المصرفي .

5- متى يصبح الاندماج المصرفي ضرورة حتمية .

6- الجوانب المتعددة المتعين مراعاتها في عمليات الاندماج المصرفي مثل :

أ- الجانب الاقتصادي المرتبط باقتصاديات :الحجم ، والنطاق ، والسعة ، والعائد والمردود والدخل المتولد عنها ، وطرق إدارته ، وإعادة تدويره ، وكفاءة التشغيل ، وإنتاجية هذا التشغيل بمحاوره الذاتية الداخلية ، وعلاقاته الخارجية الامتدادية .

ب- الجانب التشريعي القانوني والمرتبط ليس فقط بمراعاة القوانين والتشريعات ولكن أيضاً بالنظم والنواحي واللوائح الداخلية والقواعد المنظمة للعمل في الكيان المندمج .

جـ- الجانب التسويقي ، وما يتصل به من توليد وصيانة وحماية الانطباع الجماهيري الإيجابي عن الكيان المندمج ، وما يقدمه من خدمات مصرفية ، وحملات الترويج المتصلة بها ،

ونظم التوزيع واختيار شبكة فروع البنك ، ونظم تسعير الخدمات التي يقدمها .

د- الجانب الإداري ، وما يتصل به من عمليات تخطيط الاندماج ، وتنظيم الاندماج ، وتنسيق الاندماج ، وتحفيز وتوفير مقومات الدفع والتدفيع والحث لاستمرار الجهد الاندماجي ، وعمليات المتابعة والرقابة الوقائية لما بعد الاندماج .

هـ- الجانب الفني المصرفي لمزج المدارس المصرفية للكيانات المندمجة ، وقيمها المعنوية في مزيج واحد متكامل وليس متعارض أو متنافر ، وما يترتب عليها من تحقيق وحدة الفكر المصرفي ، وتحقيق الانسجام والتوافق والترابط الهيكلي ، والارتقاء الإداري ، والحيوية الفاعلة للكيان المندمج .

و- الجانب الاجتماعي وما يرتبط به من فقد للعلاقة الأسرية بين أسرة العاملين ، وباعتبارهم عائلة واحدة مندمجة المصالح ، أو حدوث انقسام ، وتحزب ، وتعصب ، وانشقاق اجتماعي ، وسلوكي ، وما ينجم عنه من حدوث حالة اغتراب ما بين العامل وأسرته ، وانقطاع وانفصال ما بين العامل ومجتمعه ، وضرورة استعادة ذلك ومعالجة هذه الحالات لاستعادة :الاستقرار ، والتفاؤل ، والارتياح ، والتوافق ، والانسجام ، والتعاون والمشاركة الإيجابية في مجتمع العاملين ، والمحبة ، والصداقة ، والود مع مجموع المتعاملين .

ز- الجانب الأمني وما يتصل به من أمن المعلومات ، وأمن المنشآت ، وأمن الأفراد العاملين ، والمتعاملين ، وما يحيطه من اعتبارات السرية والحصانة والحفاظ على أسرار العملاء ، والارتقاء بالسر المصرفي ، وصيانة مصالح ومكاسب وتنمية الإحساس بالأمان المصرفي ، وعناصر الثقة في الكيان المندمج بما فيه عوامل الدقة والسرعة والفاعلية الإشباعية القائمة على الحصانة المصرفية .

7- معالجة سلبيات الاندماج المترتبة على :احتكار القلة ، وبطء حركة البنك نتيجة ضخامة الحجم ، وابتعاد متخذ القرار الإداري عن موقع التنفيذ ، وتراجع الابتكار ، وفقد روح المبادأة والمبادرة .. إلخ . والاعتماد على التقارير المكتبية والتي قد تفقد الترابط الإنشائي الشخصي القائم بين الرؤساء والمرؤوسين ، ومن ثم استخدام مناهج المفاعلة الإدارية ، وأساليب الإدارة بالتجوال ،

لزيادة قدرة البنك المندمج على تحقيق أهدافه .

إن هذا كله وغيره ، قد أدى إلى امتداد آفاق عملات الاندماج المصرفي ، وإلى تعقد وتشابك حساباته ، وأصبح معها القرار يحتاج إلى أكثر من مراجعة ومراجحة قبل الإقدام عليه ، ليس فقط لحسابات تكلفته ، ولكن وهو الأهم لتفعيل عائده ، ومن ثم فإن التعرف على دوافع الاندماج وأسبابه ، والإحاطة بنتائجه ، يكون أساس العمل البحثي لتنسيق الاتصال ما بين الباعث على الحدث ، وتتابعات الأحداث ، وظهور نتائجها بشكل يوضح معنى الاندماج ما بين البنوك ، كضرورة حياة وأساس استمرارها في التعامل في عصر العولمة ... وهو ما نعرض له بإيجاز على النحو التالي :

**أولاً :مفهوم الاندماج المصرفي :-**

لا يكف مجتمع البنوك والمصارف عن الحركة الفاعلة ، ولا يكف أي بنك عن النمو ، فالنمو صفة ملاصقة للوجود والاستمرار ، ومن أجل أن يكتسب البنك قوة الوجود والاستمرار ، فإنه يندمج مع أو في كيان مصرفي آخر ، ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فاعلية ، وأعلى قدرة ، وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة السانحة في السوق المصرفي ، أو على خلق هذه الفرص وإيجادها من عدم في حالة عدم توافرها أو عدم وجودها .

فالبنك أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد العالمي ، يملك من قدرة التفعيل ، ومن مهارة المفاعلة ما يؤهله لصناعة فرص المستقبل ، وما يؤهله من إيجاد آليات توازن حركي تدفعه إلى المحافظة على عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

1- اعتبارات الربحية المثلى المتوافقة مع اعتبارات :الخطر ، وحجم المخاطر ، وحدود المخاطرة ، والقائمة على توليد وتدوير وتفعيل إدارة السيولة ، وباعتبار أن السيولة جزء من التوظيف ، وأن السيولة في تطورها الإليكتروني الفائق قد أمكن اشتقاقها ، وأمكن اشتقاق أنواع متقدمة منها من الاشتقاقات التقليدية ، بل وغير التقليدية أيضاً ، وأصبح معها وبها تتم عمليات الاندماج المصرفي بين كيانات لا تعاني من مشاكل هيكلية أو من متاعب ظرفية متصلة بها .

2- اعتبارات النمو المتوازن الحركي الدائم والمستمر والمستقر في حجم وكم ونوع وقيمة

العمليات المصرفية ، وفروع البنك ، والعاملين فيه والمتعاملين معه ، والقائم على عمليات :

أ- اختراق للأسواق الجديدة سواء أسواق العمليات المصرفية ، أو أسواق مناطق جغرافية معينة ، أو أسواق عقود مستقبلية غير قائمة في الوقت الحاضر .

ب- بناء مرتكزات وقواعد ارتكاز قوية في الأسواق الحالية الحاضرة ، لدعم وحماية تمركز الكيان المصرفي المندمج ، وتأكيد مقومات نجاحه .

جـ- التوسع المستمر في عدد وأحجام المعاملات والعمليات وأنواعها ومجالاتها التي تتفق مع استراتيجية وسياسات وتكتيكات الكيان المصرفي المندمج الجديد .

د- الانتشار الانتقائي الذي يختار وينتقي بذكاء وعقلانية رشيدة أماكن فروع البنك المندمج الجديد ، ليس في ضوء اقتصاديات المكان الحالية ، ولكن في نطاق تصور تفعيلي لما يمكن أن يتطور إليه المكان مستقبلاً .

هـ-السيطرة والهيمنة على حصة متنامية من السوق المصرفي ، وإجراء تحالفات تنسيقية تعاونية مع الآخرين الذين لديهم حصص مناسبة في هذه السوق .

3- التراكم المتتالي لاحتياطات البنك السرية والعلنية ، والدعم المستمر لمركزه المالي ، ولقدرته على امتصاص ومعالجة الأزمات والأحداث الطارئة المفاجئة ، والذي يتحقق من خلال زيادة القدرة الدخلية التي يوفرها الاندماج للكيان المصرفي الجديد بعد اندماجه ، وفي الوقت ذاته إحداث استثمار متكامل في الكوادر البشرية لزيادة كفاءة وخبرة وقدرة العنصر البشري في البنك المندمج ، والتي تقوم على :-

أ- تنمية المعرفة بأسرار الصناعة المصرفية وإجادتها بالكامل ، وبالشكل الذي يجعل الجودة عنفواناً رئيسياً للبنك ، ويجعل من السرعة والدقة الفاعلية الإشباعية مقياساً ارتقائياً لأدائه .

ب- زيادة مهارة اكتشاف الفرص الاقتصادية ، ومهارات خلقها ، وإيجادها من عدم ، وبما يسمح بحسن صناعة هذه الفرص ، وتحويلها إلى مشروعات سريعة النمو ، وكثيفة النشاط ، ومرتفعة العائد والمردود ، ويتم تأسيسها وإنشائها وترويجها والمساهمة فيها عن طريق البنك ، وفي إطار شبكة استثماراته وعلاقاته التكاملية .

جـ- رفع القدرة التوافقية من أجل الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير والتجديد ، وبما يؤدي إلى تطبيق خدمات مصرفية جديدة تماماً ، أو تطوير الخدمات المصرفية الحالية ، مع إيجاد أدوات الترابط العضوي والارتباط التواصلي مع مجتمع البنوك والمصارف ، والتأثير فيه إيجابياً نتيجة لعملية الاندماج .

ومن ثم فإن اعتبارات التواجد وحتميات الاستمرار تقتضي دائماً البحث عن مصادر جديدة للقوة ، واكتساب معطيات إضافية للقدرة ، وبناء كيان قادر على التعامل مع متغيرات السوق المصرفي وطموحاته ومداه ، وخلق شخصية وهوية أكثر جاذبية وتأثيراً في مجتمع المتعاملين مع البنوك والمصارف ، وهي جميعها تتم بعدة طرق ووسائل وأساليب مختلفة أكثرها استخداماً هو الاندماج، خاصة إذا ما تم بشكل علمي سليم .

فالاندماج عملية وحالة ، عملية يتم بموجبها إحداث حالة من النشوء والارتقاء ما بين أكثر من بنك أو مؤسسة مصرفية اجتمعت إرادتهم على الاندماج ، ويترتب عليها إنشاء درجة متقدمة من درجات التحالف المصرفي ، أي تحالف يرتقي بالقدرة والقوة والحجم ... أما إذا نظرنا إليه كحالة ، فإنها تعني الوصول إلى كيان جديد لم يكن قائماً من قبل ... وإن ما بعد نشوء هذه الحالة أصبح لهذا الكيان الجديد : شخصية ، ومكانة ، وأداء أفضل ... وإلا كان الاندماج لا يوجد له مبرراً وسبباً يدعو إليه .

فالاندماج تفرضه ضرورة ، وتقتضيه حاجة ، وتدعمه رغبة ، وهو عمل إرادي قصدي عمدي مبني على حسابات بالغة الدقة ، تتناول كل شئ داخل البنك وخارجه ، تتناول كافة الجوانب والأبعاد ، وتتناول كافة المراحل والخطوات ، وتتناول كافة الطرق والأساليب .... ومن ثم لا يصح أن يكون الاندماج نزوة عابرة ، أو عمل عشوائي ارتجالي ، أو عمل من أعمال الصدفة اللحظية .

فقرار الاندماج قرار مصيري بنياني وهيكلي ذو طبيعة استراتيجية خاصة ، وهو أداة لاكتساب مزيد من القدرة والفاعلية والمرونة الحركية ، ومن ثم فإن هذه الأداة وإن كانت ذات تأثير خاص على الكيان المندمج ، فإنها في الوقت ذاته ذات تأثير عام واسع المدى ، وبعيد المجال على مجتمع البنوك وعلى السوق المصرفي .

إن الاندماج يصبح أمر طبيعي في عالم البنوك والمصارف ، ذلك العالم المتميز ومستجداته شديدة التعقيد ، والذي يتألف من العديد من الفواعل مختلفة الأنواع والأشكال والأحجام ، وكل منها له أهدافه ، وكل منها له وسائله ، وكل منها له استراتيجياته وسياساته وتكتيكاته في معالجة صراع المصالح ومتطلبات الوجود في مناخ من المنافسة الشديدة والانفتاح الواسع .

إن الاندماج المصرفي بذلك يقدم حلولاً حاضرة لمشاكل قائمة وآجلة ، سواء كانت لمتطلبات وضرورات : النمو ، والتعاون ، والمشاركة ، أو لاحتياجات الاستمرار اليقظ الواعي، وهو ما يظهر لنا بوضوح أهمية الاندماج كأداة وكوسيلة للتعايش في عالم العمالقة .

إن الاندماج المصرفي في الفكر الحديث أصبح مبنياً على التحالف ، وعلى تعاون المتنافسين ، وهو بذلك أداة تواصل للتكيف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العولمة ، وهو أداة لاكتساب القدرة على التطوير والتحسين والتجديد ، ومن ثم فهو يعني التكميل والتمام ، ومن ثم يصبح الاندماج عملية يمكن بواسطتها إيجاد أو تكوين كيان كلي بتجميع أو إضافة البنوك المنفصلة والارتقاء من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى ، اعتماداً على ابتلاع بنوك أخرى ، وامتصاص واستيعاب نصيبها من السوق ، مع : التوافق مع متغيراته الكلية ، ومع مستجداته الجزئية ، وبما يحقق المزيد من تحقيق التجانس والانسجام داخل جسد السوق والمجتمع المصرفي

**ثانياً : تعريف الاندماج المصرفي :**

يمكن لنا تعريف الاندماج المصرفي ، بأنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر ، لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج .

ومن هنا فإن الاندماج عملية انتقال من وضع تنافسي معين ، إلى وضع تنافسي أفضل ، وهو تجاوز لمحددات الحجم ، إلى إطارات الجهوية والشخصية المصرفية ، وهو تخاطب جهوي جبهوي من أجل تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية هي :-

**البعد الأول** : مزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ، وخلق وإيجاد سمعة وانطباع إيجابي أفضل وأرقى وأحسن عن الوضع السابق للاندماج ، وهو أمر قائم

على حزمة متكاملة العناصر ومترابطة ومنسجمة الأداء تشمل ما يلي :-

1- اقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بشكل : أقل تكلفة ، وأعلى جودة ، وأحسن شروط ، وبما يحقق أفضل حضور وتواجد ، ويعطي أعلى عائد ومردود ، ويحقق الجاهزية الفورية للكيان المصرفي في المندمج .

2- اقتصاديات تسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل من حيث التطوير للخدمات والترويج : والإعلام ، والإعلان ، والبيع الشخصي ، ومن حيث : منافذ التوزيع وشبكة الفروع ، ومن حيث : شروط التقديم وتسعير الخدمات .

3- اقتصاديات تمويل الخدمات المصرفية ، وما يستطيعه الكيان المصرفي المندمج من توليد وابتكار أدوات تمويلية جديدة ، ومن خلق للنقود ، وبالشكل الذي يؤدي إلى تفعيل استثماري مستمر ، وتدفق نقدي وتمويلي متصل ، وإدارة وتدوير لرؤوس الأموال تحقق تنمية حقيقية لرأس المال ، وبما يسمح بتراكمه وازدياده ، وعدم فناؤه أو هلاكه ، أو تعطيل مسيرته وصيرورته .

4- اقتصاديات الكوادر البشرية ، والمتصلة بالبحث عن المتفوقين وأصحاب الخبرات ، والذين لديهم الضمير الحي اليقظ والقيم والأخلاق الحميدة ، والطهارة ، والنزاهة ، وحسن إعدادهم وتدريبهم وإكسابهم المهارات والمعارف ، ورسم مسارهم الوظيفي وبما يؤدي إلى امتلاك الكيان المندمج قدرات بشرية فائقة ومتفوقة .

**البعد الثاني** : خلق مناخ ومحيط تعامل حركي تنافسي، يزداد معه وفيه قدرة البنك على صناعة الفرص الاقتصادية ، وتنفيذها ، واستثمار عوائدها ، وإدارة الدخل المتولد عنها بشكل فعال يتزايد يوماً بعد يوم . من خلال تطبيق فعال لمناهج الارتقاء بالقدرة ، وإزكاء وصقل المهارة ، وإطلاق قوى الإبداع والابتكار والتحسين والتطوير لصناعة أسواق جديدة واعدة ، وتطوير أسواق سانحة، وإيجاد الوسائل والأدوات التي تمكن من صناعة الظروف الإيجابية ، والأوضاع السوقية المتفاعلة من الناحية الاقتصادية بشكل عام . والمصرفية بشكل خاص ، والتي تعمل على تفعيل عوامل الإنتاج والموارد المتوفرة لتعطي أقصى ناتج لها ، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير .

**البعد الثالث** : إحلال كيان إداري جديد قائم على رصيد متراكم من الخبرة ، ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ، وتزكية رغبة طموحة ملحة في التفوق ، وتدعمه تنوع المرجعيات، وتحرص عليه تعددية أو ازدواجية الحدث ، وتنمية تعدد مصادر الثقافات ، ويدفعه طموح ، ويحميه خوف حذر تجاه مستقبل غامض يتطلب النجاح فيه مزيد من التنسيق وفاعلية الوحدة ، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي المندمج ما يلي :-

- شخصية أكثر نضجاً ، وأكثر احتراماً ، وأكثر تقديراً من جانب جمهور المتعاملين والمجتمع .
-انطباعاً جماهيرياً إيجابياً ، يجعل البنك ينعم بمزيد من الثقة والأمان .
- تفاؤلاً معنوياً أكثر إشراقاً من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر إشراقاً وأكثر أماناً .

إن هذه الأبعاد الثلاثة تمنح الاندماج المصرفي خصوصية ، تتعدى الظاهر المرئي إلى النسيج المضموني الخفي الكامن في أعماق البنوك المندمجة ، وتوجهها نحو الاندماج في إطار من التكامل والتنسيق الفاعل وعبر قواسم مشتركة تتمثل في تطلعات وأهداف يسعى الجميع إلى تحقيقها عبر الاندماج .

**ثالثاً : أنواع الاندماج المصرفي :-**

تتنوع عمليات الاندماج بين البنوك والمصارف وتتعدد ، مع تنوع وتعدد الأسباب والبواعث ، وتعدد وتنوع الظروف ، والمعطيات ، وتعدد وتنوع الأهداف المستقبلية من عملية الاندماج المصرفي، ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر يجعل للاندماج أنواع متعددة ، ولكل نوع منها دواعي استخدام ، ومقتضيات تطبيق ، ومحاذير يتعين توخيها ، ومخاطر يتعين توضيحها حتى يأتي بنيان الكيان المندمج محصناً ضد إخفاق التجربة الاندماجية .. وأهم أنواع الاندماج ما يلي :

1- الاندماج بالابتلاع التدريجي ، وهو اندماج قائم على الغزو المتتالي لأسواق مصرفية خارجية أو داخلية ، ويتم الاندماج بابتلاع بنك آخر ، وذلك من خلال شراء فرع أو فروع معينة لبنك معين ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر ... ، وهكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ، وثم ابتلاع مركزه الرئيسي ... ويتم استخدام هذا النوع عندما يكون البنك الآخر يعاني من متاعب غير معروفة ، أو يحتوي على بؤر فساد غير واضحة المعالم وعمليات ائتمان وقروض كبيرة الحجم مشكوك فيها ، وهي عمليات

تمثل حقل ألغام ، تحتاج إلى معرفتها أولاً ، وتحديدها بدقة ، ووضع خطة للتخلص منها ، فيتم تنقية وتطهير البنك الآخر منها ، وبشكل تدريجي حتى لا تتأثر عمليات البنك الأصلي بها بعد الاندماج .

2- الاندماج بالحيازة والنقل للملكية من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه والسيطرة عليه، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقاً للقدرة المالية المتوفرة ، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم البنك الآخر في عرضها للبيع والتخلص منها ، وبصفة خاصة إذا ما كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك .

3- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل : عمليات محافظ الأوراق المالية ، وعمليات الائتمان ، وعمليات توريق الديون ، وعمليات المشتقات ومشتقات المشتقات ، ويتم من خلالها امتصاص أعمال البنك باستيعابها ، وبشكل متتابع حتى يتخذ القرار بالاندماج ، وبدون أي عقبات أو مشاكل .

4- الاندماج بالضم ، ويقوم هذا النوع على ضم بنكين أو أكثر إلى بعضهما البعض ويحمل الكيان الجديد اسمهما معاً ، ويكون الاندماج في الواقع قائم على مجلس الإدارة الموحد للبنكين معاً .

5- الاندماج بالمزج ، ويقوم هذا النوع على إحداث مزيج متفاعل من بنكين أو أكثر يمتزجا ليخرج إلى الوجود كيان مصرفي جديد خليط من البنكين أو البنوك المندمجة ، وبمعنى آخر يحمل البنك الجديد اسم جديد وشعار ورمز جديد وعلامة تجارية جديدة .

6- الاندماج القهري الفوري ، وهو اندماج قائم على قرار سلطوي حكومي أو من جانب قوى قهرية تنظيمية ، تملك من القوة ما تفرضه على الكيانات المصرفية المندمجة من حيث انصياعها وخضوعها لقرار الاندماج ، وعدم معارضتها له ، بل أحياناً ما يمثل الاندماج القهري خلاصاً أو حلاً لمشكلة خطيرة يعاني منها البنك الذي تم إدماجه قهراً .

7- الاندماج الاختياري التعاقدي القائم على حرية أصحاب رأسمال الكيانات المصرفية المندمجة في اتخاذ قرار الاندماج ، والذي عادة ما يتم في ضوء دراسات مستفيضة متعمقة

قائمة على حسابات دقيقة لكافة جوانب العملية الاندماجية ، وما يتصل بهذا الاندماج من نواحي : قانونية ، واقتصادية ، ومالية ، وتمويلية ، وإدارية ، وفنية ، واجتماعية ، وحيث يتم الاتفاق عليها جميعاً .

**رابعاً : مراحل الاندماج المصرفي :**

لما كان قرار الاندماج ، قرار ذو طبيعة تأثيرية هيكلية وبنيانية ، فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد ، حتى رسم تصورات وسيناريوهات التوافق الأدائي ، وإحداث التوازنات الحركية الصناعية لنجاح عملية الاندماج في كافة مراحلها، حيث تمر البنوك في اندماجها بثلاث مراحل أساسية هي :

**المرحلة الأولى** – التمهيد للاندماج من حيث ترتيب البنك من الداخل والإعداد الجيد له وإيجاد المفاهيم الواحدة ، والضوابط والمحددات القياسية الموحدة الموجهة والضابطة للعمل المصرفي .

**المرحلة الثانية** – إعلان الاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة على هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء ، أو من جانب السوق المصرفي ككل .

**المرحلة الثالثة** – تطوير الحيوية الجبهوية للبنك المندمج ، وزيادة فاعليتها ، والارتقاء بها ككيان فاعل في السوق المصرفي سواء من حيث الأثر المتولد عن عملية الاندماج ، أو من حيث التأثير التفاعلي الناجم عن عمل وتشغيل وارتقاء مهارة البنك المندمج أداءاً وعملاً وعائداً وربحية .

**خامساً : طرق وكيفية تحقيق الاندماج المصرفي :-**

يخضع الاندماج المصرفي لتصور علمي دقيق حاكم ومتحكم في اختيار طريقة الاندماج ، حتى أن عمليات الاندماج وإتمامها أصبحت علم متكامل في ذاته ، وأصبحت لها نظرياتها ، ولها أدواتها ووسائلها العلمية التي تبعد عن العشوائية الارتجالية الجاهلة ، وهو تصور قائم على المنطق العلمي التكنولوجي ، وقائم على وحدة الفكر المصرفي للكيان المندمج والقضاء على التفاوت

الصارخ فيه ، ووحدة النظام والعمل ، ووحدة اللوائح والقوانين ، وقائم على إدارة وصنع التوازنات الاتجاهية المرجعية ، وعلى توحيد ووحدة الإجراءات والنظم ، ووحدة الأجور والمزايا والمكافآت ، ووحدة نظم الترفيع والترقي ... ومن ثم فإنه يمكن لنا تحديد طرق الاندماج وتقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين من الطرق هما :-

**المجموعة الأولى - مجموعة الطرق العشوائية الارتجالية العفوية اللحظية :-**

وهي طرق لا تخضع لمنطق ، ولا يوجد فيها إعمال للعقل ، وترى أن الاندماج يمكن فرضه بقرار وجعله وجوداً قائماً ، وهو هدفاً في ذاته ، وأن الاندماج يتحقق بقرار إداري تأخذه سلطة ، وأن حدث الاندماج في ذاته سوف يفرز آثاره ويوجد مساره ، ويفرض ذاته على الجميع ، وأن على الجميع الإذعان لهذا الحدث ، سواء كان هؤلاء الجميع في الداخل أي عاملين أو عملاء أو متعاملين ، أو في الخارج من أفراد مجتمع ومؤسسات ومنظمات محلية وعالمية لها اهتمام بالبنوك والمصارف المندمجة ، أو لها مصالح مع أي من البنوك التي قامت بعملية الاندماج. وغالباً ما تحدث عمليات الاندماج العشوائي في إطار عدم دراسة ، بل كسلوك طائش لانتهاز فرصة سيطرة ، أو لانتهاز عوامل ظرفية إدارية سلطوية لن تتكرر مستقبلاً . أو لإخفاء فساد ، أو لاستخدام منطق التنصل من المسئولية سواء القانونية التنفيذية أو الأدبية المعنوية .

**المجموعة الثانية - مجوعة الطرق العملية الرشيدة :**

وهي في الواقع الطرق الوحيدة التي تستخدم في الدول المتقدمة ، حيث تكون الشفافية ، والعلانية ، والوضوح أساس العمليات الاندماجية التي تتم بين البنوك ، وأهم الطرق المستخدمة في ذلك هي :-

1- الطريقة التفاوضية الاختيارية التي تقوم على التقاء إرادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج ، ومن ثم يجتمع ممثليهم ويقومون بالتفاوض من أجل إتمام عملية الاندماج .

2- الطريقة القسرية الإجبارية والتي تقوم على شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر ، ومن خلال الجمعية العمومية له يتم اتخاذ قرار الاندماج وفقاً للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية والتمويلية بالدولة ، كما تقوم هذه الطريقة على انتهاز فرصة مرور بنك آخر بأزمة

عنيفة وشرائه بمبلغ رمزي مقابل الوفاء بالتزاماته .

ومهما كانت الطريقة التي تتم في هذه المجموعة ، فإن قرار الاندماج يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة شاملة ومتكاملة ، ومن ثم لحسابات التكلفة والعائد ، ولحساب أيضاً المزايا والمكاسب المتحققة عنه ، وهو ما نعرض لجانب منها فيما يلي :

**سادساً - مناهج الاندماج المصرفي :-**

تتصدر مناهج الاندماج المصرفي وتختلف ، ويمكن لنا التعرف على أهم هذه النماذج فيما يلي:-

1- المنهج الموسوعي الشامل المتكامل الذي يتناول كافة جوانب عملية الاندماج ، ويخضعها للبحث الدقيق ، ولا يترك أي مجال منها ، ولا يدع مجال للصدفة ، أو للزمن، بل يكون كل شئ تحت السيطرة وفي إطار التخطيط المركزي ، والهيمنة الكاملة ، والإشراف الكامل، وبدون أي حرية للحركة أو مجال للمرونة ، بل يخضع الجميع له ، وبدون أي استثناءات .

2- المنهج التدريجي المتتابع المراحل والحلقات وهو منهج قائم على التدرج في عملية الاندماج، وعلى استخدام سياسة الخطوة خطوة من أجل ضمان نجاحه أو معالجة كافة الاختلالات التي تتواجد بالفعل لدى البنوك المندمجة ، وعدم السماح بحدوث أي تأثير سلبي على الكيان المندمج منها .

3- المنهج المتجدد الابتكاري وهو منهج يعتمد على اتخاذ أشكال جديدة ، وطرق جديدة ، وأساليب جديدة لتحقيق عملية الاندماج ، وعدم استخدام الأساليب التقليدية المتبعة من قبل .

ويتوقف استخدام أي من هذه المناهج على طبيعة شخصية القائمين على عملية الاندماج .

**سابعاً - مزايا الاندماج المصرفي :**

إن السياق لعملية الاندماج وما يواكبه من إبراز للمزايا التنافسية ، والتي تجسد قواسم مشتركة للعوائد والمكاسب التي توزع بين الكيانات المندمجة ، وما ارتبطت به من تتابعات النشأة الأولى ، ومدى عمق الجذور الخاصة بها ، وما مرت به من تجارب التنافس ، ومحاولات التكامل ، ومن ثم يتعين دائماً حساب :

ــ قوة الموروث الحضاري للبنك ، واستمرار تأثيراته وامتداداته على : العاملين ، والمتعاملين ،

والعمليات المصرفية التي تتم حاضراً والمتوقعة مستقبلاً للكيان المندمج ، والتي تجسد أفقاً مشتركاً لتفاعلات عملية الاندماج المصرفي ، والتي من خلالها تتشكل وتتركب مكونات الوعي والإدراك، والضمير المصرفي اليقظ وخصائصه داخل الكيان المصرفي المندمج .

ــ قوة التفاعل والتواصل ما بين عناصر المزيج الذي تم بعد عملية الاندماج ، وما يستتبعه ذلك من حضور واستحضار لانطباع إيجابي جماهيري ، وما يقتضيه توظيفه برؤية صادقة قائمة على المكاشفة والعلانية والشفافية المدعمة لكيان الثقة في البنك حاضراً ومستقبلاً .

ــ قوة التفاؤل الدافعة للانفتاح الإيجابي على الآخر وبأفق أكثر اتساعاً ، والناشئ مع مولد الكيان المندمج من حيث النشأة والتكوين والتطور واجتيازه الأشكال والأنماط التقليدية وتوظيفها وصولاً إلى كيان أكثر فاعلية وقدرة على إدارة التحولات ، وتنامي المزايا التنافسية لعملياته المصرفية ، وتعدد الرؤى والدلالات المحتملة .

إن هذه القوى الثلاثة تتفاعل معاً وتؤتي أثرها وتأثيرها الشامل على الكيان المندمج ، وتعمل في الوقت نفسه على زيادة قدرة هذا الكيان على توليد مزايا ومكاسب أساسية وإضافية من عملية الاندماج المصرفي .

إن أفق عمليات الاندماج المصرفي ، ومساره المتطور يظل دائماً محكوماً بالمزايا والمكاسب المتحققة عن عمليات الدمج ، وفي كافة الصور والأشكال التي يتم التوصل إليها ، فإن هناك العديد من المزايا التي تعود على البنوك المندمجة، من بينها المزايا الآتية :-

1- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق المترتبة على كبر أعمال وأنشطة البنك وعملياته المختلفة ، وبالتالي تناقص نصيب الوحدة من العمليات التي يقوم بها من عناصر التكاليف الثابتة ، وبالتالي انخفاض جانب من التكاليف الكلية بشكل ملموس مع زيادة وكبر العوائد والإيرادات تبعاً لذلك .... وبما يؤدي إليها من تحقيق حزمة الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية التي تنعكس إيجابياً على معدلات ربحية البنك .

2- زيادة قدرة البنك بعد عملية الاندماج على الإنفاق على البحوث والدراسات ، وإجراء عمليات التطوير والتحديث والتحسين ، سواء من خلال الإنفاق على إدخال التكنولوجيا

المصرفية المتطورة ، واستخدام الحاسبات الإليكترونية ، وتطبيق النظم المصرفية المتكاملة ، والإنفاق على التدريب واكتساب الخبرة والمعرفة والدراية والارتقاء بالمهارات والقدرات البشرية وبما يؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الجدارة المصرفية ، والسلامة المهنية ، والصحة التشغيلية .

3- زيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية ، وعلى توسيع حجم الفروع الحالية ، والارتقاء بدرجتها وصلاحياتها ، وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر ، وعدد عملاء أكبر ، ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي ، وعلى خدمة أنشطة متنوعة ، وسواء بالتكامل أو بالتماثل ، ومن خلال المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي يملكها الكيان المصرفي المندمج أو التي يمتلك التأثير عليها وفيها وبها ، وهو ما يحقق للبنك المندمج: التغطية الجغرافية للمناطق المختلفة ، والتنوع الانتشاري للأنشطة والمجالات الممولة، وبما يساعده على توزيع المخاطر ، ومعالجة تركز الخطر ، وزيادة اعتبارات الأمان .

4- تعزيز القدرة التنافسية ، ليس فقط لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على مجموعة الوفورات الداخلية والخارجية ، أو الإدارية الناجمة عن الاندماج ، ولكن وهو الأهم لامتلاك الكيان المندمج القدرة على تحقيق :

- مزيد من الدقة الفائقة في عملياته .
- مزيد من السرعة الفائقة في معاملاته .
- مزيد من الفاعلية الإشباعية للمتعاملين معه .

ومن ثم حيازة نصيب متنام ومتزايد في السوق المصرفي ، واحتلال مكانة متقدمة فيه ، وإذا كانت عملية الاندماج في حد ذاتها لا تمكن الكيان المصرفي المندمج من فرض إرادته على الآخرين، فإنها بالتالي ستمكنه على الأقل من عدم فرض إرادة الآخرين عليه ... بل وجعل هؤلاء الآخرين يحسبون حسابه ويعطوا له وزناً لكل خطوة من خطواته .

5- الارتقاء التطويري بمناخ العمل وأساليبه ونظمه ولوائحه الإدارية ، وجعله أفضل وأكثر صحة ، مما يؤدي إلى استقرار معدل دوران العمالة ، ومن زيادة العائد والمردود من

الاستثمار في العنصر البشري ، وزيادة إنتاجه وإنتاجيته ، ورفع درجة الولاء والانتماء للبنك المندمج ، وخاصة مع تفاعلية وتفاؤلية إشراقة الفرص المستقبلية الوظيفية للعاملين في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم لهم ولعائلاتهم .

6- مع تنامي الأرباح وازدياد معدلات العائد على الأصول ، وارتفاع ربحية الأسهم ، يزداد حرص المساهمين على الاحتفاظ بالسهم الخاص بالبنك المندمج ، ويزداد الإقبال عليه ، ويرتفع سعره في البورصة ، ويزداد الاهتمام الجماهيري به ، ويزداد معه إحساس الجماهير بالأمان في مستقبل هذا البنك المندمج ، ومن هنا يزداد إيداعهم فيه ، وتعاملهم معه واقتراضهم منه ، وتصبح معهم العلاقة علاقة استثمارية تجمع بين العلاقة الشخصية والارتباط الاستثماري .

7- زيادة قدرة البنك على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي للبنك ، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات والمواقف المفاجئة الطارئة ، وفي الوقت ذاته يجعل قدرة البنك أكبر في الدخول في عمليات مخاطرها المحسوبة مرتفعة ، لكنها لازمة وضرورية من أجل زيادة قدرة البنك على التفعيل الاستثماري ، والدخول في مجالات استثمارية ذات قدرة أكبر وأوسع مدى ، وأفضل من حيث القيمة المضافة ، ومن حيث التتابعات الدخلية والإيرادية .

8- زيادة قدرة البنك على تحقيق التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وما تضمه هذه القطاعات من مشروعات . وبحكم عملية الاندماج يمكن الربط بين بعضها البعض ، بما يساعد كل منها على تحقيق أهدافه ، وفي الوقت ذاته إيجاد العلاقات الارتباطية والتفاعلية ما بين القطاعات المختلفة بعضها البعض ، والسيطرة عليها وتوجيهها وفقاً لمصلحة البنك ومقتضيات مكاسبه .

9- زيادة قدرة البنك على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى توفير عناصر كفاءة فنية وإدارية سليمة قادرة على التعامل مع متطلبات الدورة الاقتصادية ، سواء كانت في مرحلة: الرواج ، أو الانكماش ، أو الركود ، أو الانتعاش ، ومن ثم تحقيق تطوير تشغيلي دائم ومستمر ، واكتساب قوة دفع ذاتي للكيان المندمج ومرونة عالية للتكيف مع المتغيرات والمستجدات .

10- زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج ، وبالتالي تحقيق تحسن عام في الدخل ، وفي فائض موازين المدفوعات ، وفي تنمية القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني .

وهناك شروط يتعين توافرها إذا أرادت مجموعة من البنوك إرساء أسس وقواعد للاندماج بينها، حتى يتحقق النجاح للكيان المندمج الجديد ، وفي الوقت ذاته حماية هذا الكيان من الآثار الجانبية المترتبة على الاندماج ، خاصة إذا ترتب على الاندماج شكل من أشكال احتكار القلة ، وما يحدثه من تراخي وعزوف عن التطوير والارتقاء ، وهو أمر بالغ الخطورة بالنسبة للبنوك ، خاصة مع اتجاهات عولمة أسواق النقد والمال ، وفي ظل متغيرات ومستحدثات العمل المصرفي ، والتي لا تكاد تخلو منها لحظة أو يوم .

**ثامناً - شروط الاندماج المصرفي :-**

يحتاج الاندماج المصرفي من البنوك الراغبة فيه أن تكون على قدر كبير من الإدراك والوعي الحقيقي بمسئولية الاندماج وبالتزاماته ، حتى تتجنب أسباب عدم نجاح هذا الاندماج ، وألاَّ تتعامل معه بمنطق الظرفيات اللحظية ، بل تتعايش معه باعتباره مهمة استراتيجية طويلة المدى لتأثيرها الرئيسي والبنياني على مستقبل البنك والسوق المصرفي المحلي والدولي على حد سواء ، ومن ثم فإن شروط نجاح الاندماج المصرفي الرئيسية هي :-

**الشرط الأول :**

أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين بعملية الاندماج ، وألاَّ توجد داخلهم أي شكوك أو مخاوف من هذه العملية ، وبالتالي يتوفر لديهم الدافع الذاتي ، والحافز على القيام بعملية الاندماج ، وعدم وجود معارضة أو مقاومة له ، وفي الوقت ذاته توفير إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بنجاح عملية الاندماج المصرفي بين مجموعة البنوك الداخلة فيه .

**الشرط الثاني :**

أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ، وتسويقية ، وقانونية، واجتماعية، وتعاونية ، وإنسانية بشرية ، لمعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الاندماج ، وفي

الوقت ذاته لإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح عملية الاندماج ، وضمان عدم تعرضه لمتاعب أو قلاقل غير محسوبة .

**الشرط الثالث :**

أن يتم تصور واقعي عملي لمراحل عمليات الاندماج يتضمن حسن الإعداد له وتهيئة البيئة الداخلية لتقبله ، وتهيئة البيئة الخارجية للترحيب به ، وضمان تأييدها له ، وأن يتم وضع خطط زمنية سليمة مرتبطة بتوقيتات معيارية لتنفيذ عملية الاندماج .

**الشرط الرابع :**

أن يتم اختيار واختبار مجموعة الرموز المصرفية الجيدة ذات التأثير المضموني والأثر الجماهيري الجاذب ، إن لم يكن شديد الجاذبية، وبصفة خاصة الرموز المتصلة بالنواحي الآتية :-

- اسم الكيان المندمج ، ودلالاته اللغوية الجارية .
- العلامة التجارية للكيان المصرفي المندمج ومفهومها لدى الجماهير .
- أعضاء مجلس إدارة الكيان المندمج ورئيس هذا الكيان وسمعتهم ومدى جماهيريته .
- أسماء الخدمات المصرفية التي سيتم التوجه بها مع استمرار الخدمات القائمة لفترة انتقالية بذات النظام القديم .
- زي وملابس العاملين وألوان وديكورات الفروع ووسائل المخاطبة والمطبوعات التي ستصدر عن الكيان المصرفي المندمج .

**الشرط الخامس :**

أن يتم التنفيذ بدقة متناهية وبحرص شديد ، وعدم إغفال أي ما من شأنه أن يوجد أي متاعب للكيان المندمج حالياً أو مستقبلاً ، وبصفة خاصة توفير وسائل التنسيق المسبق ما بين وحدات البنوك المندمجة ، وتنسيق اللوائح والقوانين والقرارات ، ووضع شبكة داخلية للاتصالات ، وتوفير المناخ الصحي الإيجابي المتفائل ، وزيادة عنصر الثقة بالمستقبل والاطمئنان الوظيفي لكافة العاملين.

ولما كانت عملية الاندماج عملية ذات طابع مصيري ، فإنه يلزم أيضاً توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج ، وعدم السماح لأي قصور أو نقص

يؤثر على جودة العمل أو على مسيرة النشاط المصرفي للبنك .

**تاسعاً - آليات الاندماج المصرفي :-**

يخضع الاندماج بين البنوك لآليات تعمل وفق حسابات بالغة الدقة ، شديدة الحساسية ، حتى يأتي الكيان المندمج واعداً ومجزياً ، ويتم تصنيف آليات الاندماج إلى نوعان هما :-

**النوع الأول** : آليات عامة تستخدم في جميع عمليات الاندماج المصرفي ، وهي آليات سبق استخدامها وتطبيقها وتعتمد على الكفاءة المالية والقدرة التمويلية والتفاوضية والمركز التسويقي للبنوك المندمجة وقدرة عناصر الجذب وحجم المكاسب المتوقعة من عملية الاندماج .

**النوع الثاني** : آليات خاصة تستخدم في بعض عمليات الاندماج المصرفي ذات الطبيعة الخاصة، وهي آليات قائمة على نظم الاستخبارات الاقتصادية بجمع البيانات والمعلومات واختراق البنوك الأخرى ، ومعرفة ما يتم داخلها وحقيقة أوضاعها الداخلية ، وما يحدث فيها بالفعل ، وعناصر القوة الحقيقية التي تحوزها ، ومجالات الضعف التي تعاني منها ، والنواحي الشخصية لمتخذي القرار فيها .

ومن خلال هذين النوعين من الآليات يتم التخطيط الذكي للقيام بعمليات الاندماج .

**عاشراً : محاذير الاندماج المصرفي :**

تعد أهم محاذير الاندماج هو ما قد يترتب عليه من أوضاع احتكارية وشبه احتكارية ، وما قد يترتب عليه من أوضاع غير توازنية دافعة لاختلالات عميقة في السوق المصرفي ، واختفاء الدافع على التطوير ، أو قيام البنك المندمج بغلق بعض فروعه وتسريح بعض العاملين لديه ، وإيجاد جو ومناخ عمل غير صحي قلق مدمر ، ورافض للتطوير ، ومن ثم يجب عدم السماح بالقيام بأي عملية إدماج ما بين البنوك إذا ما كان سيترتب عليه أي من هذه المحاذير .

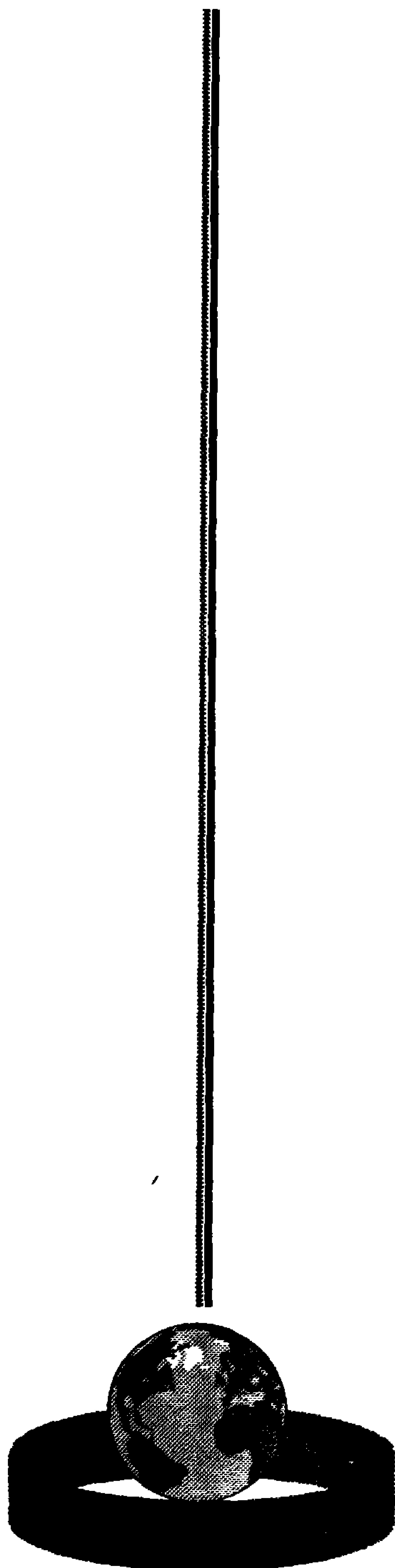
**خاتمة :**

يتوقف نجاح الاندماج المصرفي إلى حد كبير على القائمين به ، وعلى المتولين مسئوليته ، وعلى كفاءة ومهارة المشرفين على إدارة عمليات الاندماج وما تتطلبه من : تخطيط ، وتنظيم ، وتوجيه ،

ورقابة ، وعلى قدرتهم على التوافق السريع الفعال مع الظروف والاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية ، وعلى التكيف معها ، وعلى إحداث تطابق ما بين أهداف كل من العاملين والمتعاملين مع أهداف الكيان المصرفي المندمج .

إن الاندماج المصرفي ليس هدفاً في حد ذاته بقدر ما هو أداة ووسيلة لتحقيق مجموعة أهداف تتجاوز بكثير مجرد خلق وإيجاد كيان مصرفي جديد ، إلى إطار تفعيل هذا الكيان بإكسابه قوة دفع ذاتية تعطي له مزيداً من الفاعلية الائتمانية والتطويرية عبر علاقات الزمن وعلاقات المكان ، وفواعل الحركة النشطة من أجل توليد وابتكار العديد من الفرص الاقتصادية الكافية والكفيلة بتحقيق النمو النشط للبنك المندمج ، وهو ما يجب أن تفرضه استراتيجية علمية وعملية مستنيرة دائمة للكيان المصرفي المندمج ، وأن تحميه سياسات مرحلية توفر للبنك المندمج قوة دفع خاصة ، وتحققه تكتيكات ذكية وممارسات رشيدة تدعم كيان الثقة في البنك وتوفر له الدافعية على الإنجاز وعلى التجويد وعلى الابتكار .

إن الاندماج المصرفي قد يكون علاجاً ناجحاً لاكتساب مزيد من القوة ، لكنه إذا لم يتم بشكل علمي سليم ، قد يصبح شديد التدمير مثله مثل الدواء تماماً إذا لم يعط بشكل سليم قد يتحول إلى سم قاتل ، وما بين العلاج الشافي ، وما بين السم الزعاف تنهض المنهجية العلمية السليمة ... وهو أمر يتعدى اعتبارات الرشادة والعقلانية إلى ضرورات المنطق الطبيعي لاستمرار الحياة .



# الفصل السادس عشر

## الحالة الخامسة

# • أزمة الدولة التقليدية •

## «حقوق الإنسان الفرد أمام جنوح الدولة القمعية»

مع تصاعد تيار العولمة بدأت تظهر إلى الوجود فكرة القرية الكونية ، تلك القرية التي تماثل القرى في كل شئ ، حيث في القرية تنسحب سلطة الدولة ، وتظهر سلطة الأفراد ، وتظهر بشدة وحدة القرية في توجهها العام ، وبراعة تفوق أفرادها الفردي في توجههم الخاص ، ومن ثم فإن عمومية العام لا تصطدم باحترام التوجه الخاص ، بل لا يوجد بينهما تنافر ، فالامتزاج بينهما هو الذي يعطي للقرية الكونية شخصيتها، ويعطي للعولمة طبيعتها ، ويعطي لهما معاً مذاقاً ورونقاً خاصاً .(1)

ومن ثم فإننا لا نتجاوز كثيراً عندما نذهب إلى ما ذهب إليه فلاسفة العولمة عندما استشعروا قوة القرية الكونية ، وإن لفظ ومصطلح القرية الكونية يمثل عودة إلى الجذور ، وإن له سحراً لا يقاوم ، وإنه بالدرس والتجربة أصبح يمثل خطراً على تدفق العولمة كمنظومة ، وعلى مستقبل العولمة كنظام .... وبمعنى آخر يكون من الصعب أن يترك مستقبل البشرية في أيدي أفراد بحكم موقعهم ونفوذهم وقدرتهم يتحكموا في البشر ويستعبدوا الآخرين ، أو أن تكون هناك نظم قمعية تخنق حرية الأفراد ، وتصادر مستقبلهم ، وتمتص حقوقهم ، أو أن يعيش غالبية سكان العالم تحت رحمة مجموعة من الأثرياء ، شاؤا أن يتبرعوا بجزء من الفائض لديهم ، أو لم يشاؤا وأبقوا على الوضع الذي هم فيه ... ومن ثم كان من الضروري البحث عن شكل من أشكال السلطة التنظيمية التي تخلق أوضاعاً توازنية أفضل للإنسان ، وأكثر سماحة للمبادرة الفردية والجماعية الخاصة من أجل المجموع العام .

ومن ثم فإن في سياق البحث عن سلطة جديدة بديلة لسلطة الدولة ، ظهرت فكرة المدينة الكونية ، تلك المدينة التي يعيش سكانها وقد أسلموا مصيرهم وحياتهم لسلطة تحقق لهم الأمن والاستقرار والعدالة ... وفي مقابل ذلك تحصل على ضرائب يدفعها الجميع طواعية وانصياعاً .

(1) - تمثل القرية المصرية الواقع الريفي الذي يتجه فيه الخاص إلى العام ، والفرد إلى المجموع ، فعندما تشرع القرية في بناء جسر أو وضع جذع شجرة لعبور قناة مائية ، فإن العمل فيه يأتي في شكل تطوعي فردي للصالح العام ، وعندما يتبرع فرد بقطعة أرض لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى أو لإرساء نواة جامعة ، فإنه لا يقصر الاستفادة منها على ذويه ، بل إنه ينشئها من أجل الكل والعام ... وكذلك العولمة ، فعندما يتبرع تيد تيرنر مؤسس .C.N.N بمليار دولار للأمم المتحدة ، وعندما يتبرع بيل جيتس مؤسس ميكروسوفت بعدة ملايين لصالح الفقراء في العالم ، فإن ذلك يمثل سلوك القرية الكونية الجديدة .

ومن ثم فإن السلطة الجديدة لنظام العولمة سوف تدور حول ثلاث وظائف رئيسية هي :-

الوظيفة الأولى - تحقيق الأمن والأمان والحماية .

الوظيفة الثانية - تحقيق العدالة والإنصاف .

الوظيفة الثالثة - تحقيق التوازنات التفاعلية لصالح الإنسان في مجموعه العام (أو ما يطلق عليه العقد الاجتماعي الجديد للعولمة) .

إن هذه الوظائف التقليدية التي قد يراها البعض إنها لا تخرج عن وظيفة الدولة التقليدية ، عندما تمارسها سلطة العولمة الافتراضية ، فإنها تبشر بعالم واسع من المتغيرات الواعدة بمستجدات واسعة بغير حدود ، وربما أيضاً بضوابط غير مسبوقة تفرض الاحترام والتقدير لهذه السلطة ، والانصياع لها طوعاً أو كرهاً .

ولما كانت هذه السلطة الافتراضية لا تزال جنيناً ينمو لم تتضح كافة معالمه ، فإن صرخاته الأولى عند مولده ، سوف تتجه حتماً إلى عوامل البناء والإبقاء والاستمرارية ... ومن ثم فإنه سيتجه إلى مقاومة الفساد من خلال حصار الفساد وتطويقه ثم القضاء عليه ، سواء كان فساد البيئة أو ما اصطلح على تسميته تلوث البيئة ، أو الفساد الإجرامي ، أو الفساد السياسي .

ومن ثم فإن يقين بقاء سلطة الدولة القومية قد تأثر بضربات معاول العولمة ، التي دفعت إلى العالم بأثقال الشركات عابرة القوميات ، ومتعددية الجنسيات ، والمنظمات العالمية غير الحكومية ، وأحلام الجيش العالمي كتطور طبيعي لحلف الناتو ، وأحلام الشرطة العالمية كتطور طبيعي للـ F.B.I «مكتب التحقيق الفيدرالي» ، وكتطوير للانتربول . ومن ثم فإن العولمة قد أوجدت سلطة جديدة فرضت دواعيها ، وإن كانت قوى التمرد الفردي عليها لا تزال متحفزة ، فإن بنيان الإيمان بالعولمة سوف يحول عملية التمرد إلى استئناس ، ومن ثم فإن سلطة العولمة سوف تتولى شئون العالم بشكل كامل : أرضه ، وفضاؤه ، وبحاره ، ومصيره المشترك .

إن مواقع التأثير في العالم في عصر العولمة سوف تنسحب من مواقعها الحالية لتصبح موقعاً واحداً ، ولكن عندما يبلغ هذا الموقع كل القوة سوف يشع وينتشر تأثيره ليشمل كل موقع في أرجاء المعمورة .

إن شكل ومضمون سلطة العولمة واختصاصها ونطاق وحدود تدخلها والقوى التي تستند إليها، وضوابط الممارسة التي ستقوم بها ، هي في الواقع محيرة لكثيرين من المتخصصين على مستوى الكرة الأرضية ، وإن موضع الحيرة .. هي إن العولمة لا زالت جنيناً يتشكل ويتطور ولم تتشكل بعد كل ملامحه وكل قوته وكل آلياته وتوازناته .

ومن ثم فإن مرحلة القبول أو الرفض لسلطة العولمة ، هي في واقعها مرحلة سابقة لأوانها ، وإن الحكم المبكر عليها أمر يتناقض مع إشكالية عدم كفاية الإرهاصات الأولى المبكرة لتحديد أبعاد وملامح العولمة في صورتها النهائية ، وبالتالي أيضاً ملامح السلطة وأبعادها وجوانبها وأدائها ومتطلباتها ... بل والقائمين بها .

ومن ثم فإن سلطة العولمة من المرجح أنها ستأخذ عدة ملامح وجوانب رئيسية هي :-

**الجانب الأول** - برنامج اجتماعي أكثر قبولاً لدى الناس ، قد يتطور ليصبح عقد اجتماعي كوني جديد ، يحقق للجماهير التوظيف الشامل والمتكامل لخلق مجالات أوسع لفرص العمل ، والضمان ، والتأمين ، والصحة ، والتعليم ، والبيئة النظيفة ، وجودة الحياة ، والعدالة .

**الجانب الثاني** - وفرة في الموارد والإمكانيات ، خاصة بعد انتهاء الحروب المسلحة ووقف أسلحة الدمار والخراب وتحول الإنفاق العسكري بالغ الضخامة إلى مجالات التنمية الشاملة بأبعادها الإنسانية ، وبالتأكيد على أن الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وأداتها .

**الجانب الثالث** - مناخ من التفاؤل المفعم بقرب تحقيق الآمال ، والحلم الطموحي الكبير [1] ، والقائم على تحقيق الذات المبدعة الفاعلة ، والقائم على تحقيق الغنى والثروة والمكانة ، والقائم على الأمن المستقبلي والاستقرار المتنامي والانتماء إلى عالم أفضل .

**الجانب الرابع** - تحقيق نوع من الانتعاش القوي ، وإكساب الاقتصاد العالمي قوة مستدامة ،

(1) - قد يرى البعض أن تعبير ومصطلح «الحلم الأمريكي» الذي راود المهاجرين إلى الولايات المتحدة في الغنى والثراء وبلوغ المكانة العلمية وغيرها ، أو الهروب من الاضطهاد والقهر والطغيان ، هو ذات حلم العولمة ، ولكن على مستوى أكبر ومستوى أفضل ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقود الآن تيار العولمة في العالم .... وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير .

قائمة على التراكم الرأسمالي ، والتوسع التشغيلي ، واكتساب قدرة إضافية ، وفي الوقت ذاته تأكيد كفاءة الاستثمار ، ونمو الادخار ، وزيادة القيمة المضافة ، والسبيل إلى ذلك يدور حول محورين هما :-

المحور الأول - زيادة وتوسيع وتنمية الطاقة الاستيعابية للسوق العالمي الذي تم عولمته .

المحور الثاني - تطوير بنية ومنظومة ونظام الإنتاج ليصبح أفضل من حيث التكلفة ، ومن حيث التشغيل ، ومن حيث القيمة المضافة والعائد والمردود .

وفي هذا الجانب يتعين على نظام العولمة أن يكون أكثر تماسكاً ، وأكثر تشابكاً ، وأكثر من حيث الاعتمادية المتبادلة القائمة على حسن تقسيم العمل والتخصص على النطاق الكوني .

**الجانب الخامس** - إن العولمة سوف تكتسب تعاطف جميع البشر ، وتعاونهم معها ، سواء كان هؤلاء من :-

- رجال الأعمال أصحاب المشروعات والباحثين عن الأسواق والنجاح والثروة والقيمة المضافة والتوسع في إنتاجهم .
- العاملين الذين يبحثون عن وظيفة أفضل لتحقيق الذات ولتوفير الضمان والأمان المستقبلي .
- المستهلكين الذين يبحثون عن الأفضل والأجود والأحسن والأقل تكلفة والأرخص .

ومن ثم فإن العولمة سوف تخلق وعاءاً أو بوتقة تنصهر فيها كل الاتجاهات ، وتستوعب فيها كل الرغبات ، وتلتقي فيها الاحتياجات ، وتتفاعل ليشبع كل منها الآخر ، ويتوافق معه ، ويكتسب به ومعه وفيه ضرورات وجوده واستمراره .

**الجانب السادس** - إن المعارضين للعولمة يعلموا داخل أنفسهم ، وبينهم وبين ذاتهم أن سبب المعارضة هو الخوف من فقد امتيازاتهم غير العادلة التي يحصلون عليها من أوضاع احتكارية أو شبه احتكارية ظالمة ، وأنهم بانخراطهم في تيار العولمة سوف يصبحون مثلهم في ذلك مثل جميع الأفراد الآخرين ، أفراد عاديين لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات ، وإن العدالة تقتضي ذلك ، وبالتالي فإن

مقاومتهم ضد العولمة هي مقاومة لا تكتسب تأييداً ، لأنها نابعة من واقع ظالم مرفوض حتى من ممارسيه إذا أنصفوا ، وإذا أدركوا ، وإذا تفهموا أن للواقع الظالم تكاليف ونهاية .

**الجانب السابع** – إن العولمة كنظام ، وليس فقط كتعبير أو كمفهوم أو كمصطلح تملك التأثير في اهتمامات الأفراد ، وفي وضع ذاتهم على سلم أولوياتهم ، فالعولمة مجموعة توازنات توافقية ذات طبيعة اتجاهية لا يمكن نكرانها أو تجاهلها ، بل لا نملك أي من القوى القائمة سوى الاستجابة لها ، والتوافق معها والانسجام مع متطلباتها [1] .

وإذا كان هذا الجانب يفترض أن العولمة إجباراً ، فهي أيضاً وفي الواقع اختياراً ، فمن منا لا يحب الخير والحق والجمال ، ومن منا لم يسع إلى تحقيق العدالة من موقع إلى موقع ، ومن مجال إلى مجال ، ومن نشاط إلى نشاط ، هو أمر طبيعي لا تحول دون حدوثه حدود دولة ، أو قرارات حكومة من الحكومات .

**الجانب الثامن** – إن العولمة ليست نظاماً بديلاً لنظام الدولة القومية ، ولكنها وبصورة أدق التطور الطبيعي للدولة القومية ، ومن ثم فإن الترتيب الزمني التلاحقي للعولمة هو مآل ومصير ، أكثر منه اختيار وبديل ، وإن وضع أحدهما بجانب الآخر للمفاضلة بينهما يؤدي إلى حالة من عدة الاستقرار في المفاهيم ، وإلى حالة من صراع الفكر وتآكل جزئيات من الصور التطورية التي يستند إليها تطور النظام العالمي .

فالدولة القومية كانت وستظل طريقاً للعولمة ، انسلاخاً من المجتمع القبلي وانعتاقاً من سطوة الإقطاع الريفي ، وتدافعاً مع حضارة المدنية وارتيادها لآفاق المجتمع المدني الحديث .

**الجانب التاسع** – إن بقاء الدولة القومية أو انتهائها بإنتهاء وظيفتها ليس هو كل العناصر الحاكمة للاتجاه إلى العولمة ، بل هو عنصر واحد فقط من جملة وحزمة عناصر

(1) رأى بعض الباحثين أن مظاهرات سياتل 1999 ، وتجمعات بانكوك 2000 واجتماع الـ 77 في هافانا 2000 اتجاهات ضد العولمة، ولم يصغ جيداً إلى الحوارات والمناقشات والتوصيات ، فلم يرفض أحد العولمة ، ولم يقف أحد أمام تيارها ، بل إن كل ما نادى به المنادين كان المطالبة بعولمة أكثر إنسانية وأكثر مراعاة لظروف الفقراء ولظروف الدول النامية ، وهو مطلب عادل تماماً تأخذه العولمة في معطياتها ، بل إن أحد أسباب نجاح العولمة واشتداد تيارها هو هذا الجانب الإنساني .

أخرى عديدة يتعين أخذها في الاعتبار إلى جانب اعتبار الدولة القومية ، وليس على أساس أنه العنصر الوحيد الحاكم للقضية والمسيطر على الاتجاه .

ومن ضمن العوامل التي توضع بالتوازي معه ، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها العوامل :الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والتكنولوجية ، والاتصالية ، والإعلامية ، .... والإنسانية أيضاً . وهي جميعها تنادي بالعولمة وتحث وتحرض على الإسراع بها ، ومن ثم فإن وقوع قضية الدولة القومية بين هذه الحزمة من العناصر لا يعني أنها متنافرة أو غير مقبولة ، بل هي أيضاً مقبولة ومتناسقة .

. لقد أدى وجود الدول القومية وازدياد سطوتها في القرن العشرين إلى خوض العالم ثلاث حروب عالمية أعادت تنظيم شكل العالم ، أوجدت دولاً جديدة ، وتلاشت معها دول أخرى ، خلقت قوى جديدة قوية ، وأضعفت دولاً أخرى كانت قوية ... تلك الحروب كانت الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ،والحرب الباردة ... أما الآن فالعولمة تسعى إلى تحويل العالم كله إلى نظام واحد وإلى منظومة واحدة .

وقد تبلورت الأفكار حول أزمة الدولة التقليدية إلى اتجاهين حتى الآن هما :-

**الاتجاه الأول** – الإبقاء على الدولة ككيان إداري حاكم ، ولكن مع تحديث هذا الكيان وعصرنته ، وباعتبار أن العولمة شأن داخلي يتعين التكيف معه ، والتوافق مع متطلباته .

**الاتجاه الثاني** – أن هناك داعياً لعدم الإبقاء على الدولة التقليدية ، وأن هناك كيان إداري جديد كوني على مستوى الكرة الأرضية يتشكل الآن ، ويتعين الإسراع في تشكيله وتأييده ودعمه .

وقد ظل وبقي سؤال تداعيه وطرحه ملح في معترك ما نحياه ونعاصره الآن من إرهاصات النظام الدولي الجديد ، نظام العولمة ، وتطبيقات تجلياتها بالغة الغرابة ، والتي لا يجب أن نواجهها فقط بموقف الاندهاش . هل سيكون الأمر خياراً ، أو سيكون الأمر فرضاً وإجباراً ... وهو سؤال الإجابة عليه لن تتأخر طويلاً .

وأياً كانت الإجابة ، فإنها سوف تضيف قوة إلى تيار العولمة ، ولن تكون بمثابة قيد يعترض طريقها ، أو حاجز يعوق تقدمها ، بل سوف تفتح أمامها الطرق ، فهي ليست إجابات في غرف

مغلقة ، بل هي بمثابة توجهات متحركة في مسرح عالمي مفتوح بحجم واتساع الكرة الأرضية .

لقد ثبت يقيناً أن العولمة تكتسب قوة عندما يرفض البشر القمع ، وعندما يكره البشر كل صنوف الإخضاع والاستغلال ، وعندما يرفض البشر كل أشكال الفساد ... فالعولمة تمثل لهم مخرجاً آمناً نحو الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة .

لقد أدت عمليات التعولم وتصاعد تيار العولمة واكتسابه روافد جديدة كل يوم إلى تكون أنماط حياة اجتماعية وثقافية جديدة ، ساعدت على إحلال العولمة محل القومية ، وباعتبار أن العولمة هي الإطار النهائي للحياة الاجتماعية ، وهو إطار ظهر فيه وبشدة مقدار تعولم هائل حدث في وسائل الإعلام ، وعالم البنوك وأسواق المال ، وأسواق إنتاج وبيع التكنولوجيا ، واحتلال شركاتها قوة تكاد تفوق قوة الدول والحكومات ، بل إن المنظمات والمؤسسات العالمية وفوق القومية قد أخذت تزاحم وتضغط بشدة على نظيرتها القومية وتحل محلها ، فاتحة عهد بدء زوال الدولة القومية وذوبانها في إطار العولمة .

إن العولمة تحتاج وتفرض بشدة أن تكون الحكومات أكثر عدلاً ، فلن تستطيع أي حكومة أن تفرض احترامها على مواطنيها إلا إذا كانت أكثر عدلاً ، وأكثر كفاءة ... وإلا تركها المواطن وذهب إلى حكومة أفضل منها في ظل هذا الانفتاح العالمي ...

وبالتالي إذا كانت العولمة تعني بديلاً للدولة القومية القمعية ، فإنها تفتح الباب واسعاً أمام كافة البشر للخروج من سجون الظلم وعدم العدالة .... فالعولمة أصبح لها الآن قوة :

سياسية - اقتصادية - عسكرية - ثقافية

أصبحت رياحها أكثر عنفاً تتحول أحياناً إلى العاصفة ، ودائماً إلى الإعصار ، ولعل السبب في ذلك تلك التحولات العميقة والسريعة التي يجتازها العالم بسرعة التكنولوجيا في الوقت الحاضر .

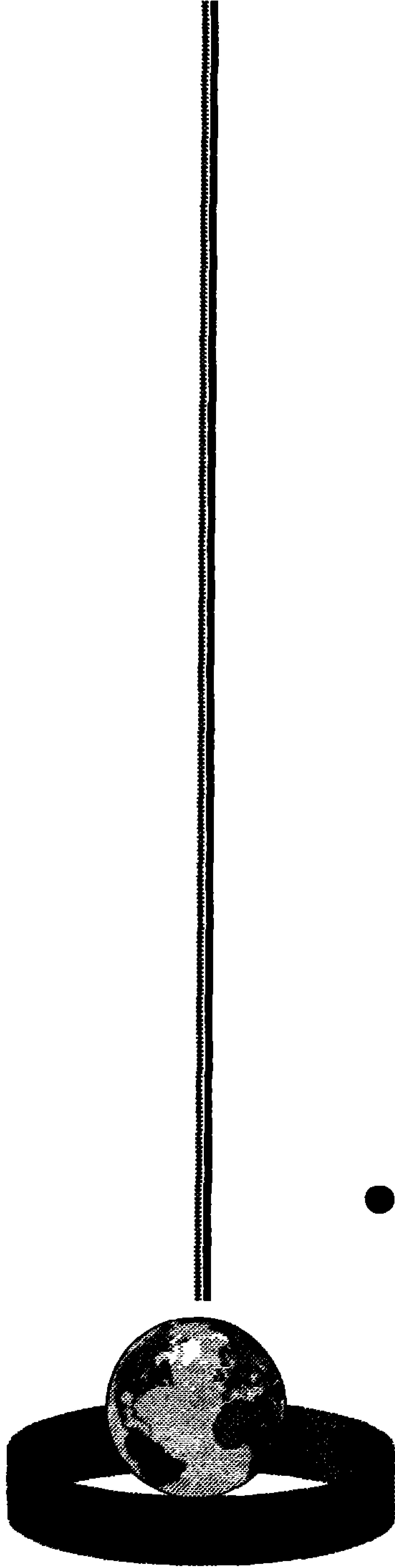
إن العولمة تيار ، ولكن تحكمه أيضاً مصالح قوية تعرف كيف تنظم علاقاته وكيف تدير شبكة وتوازنات هذه العلاقات بما يخدم هذه المصالح ، وأن يخرج هذا كله في ثوب وشكل جديد ، شكل إطار عام واسع يضم كافة شعوب العالم ، إطار تمتزج فيه وتنصهر كافة الاتجاهات ، وتختلف الرؤى.، أي تيار لتجميع الكل في عالم واحد ، عالم بدون حدود جغرافية أو فواصل

زمنية ، عالم بدون تمايز في الجنس واللون والانتماء ... كل شخص يعيش فيه يعد العالم كله وطنه وجنسيته ... إن من المبكر جداً افتراض نموذج معين ، أو قالب معين ، أو حتى شكل معين للعولمة ، إن العولمة قد تثير لدى البعض تشنجات ترتبط بالهوية ، ومن ثم فإن الإدراك الواعي لحقيقة العولمة، هو أنها قوى تجمعية جامعة لن تؤدي إلى انقسامات جديدة في العالم ، بل ستعالج الانقسامات القائمة حالياً ، وتستوعبها حيث تحتويها قوى ما فوق العظمى **Hyper Power** ، بعضها قد يأخذ شكل الشركات فوق القوميات ، وبعضها قد يأخذ شكل المنظمات الجماهيرية غير الحكومية ، وبعضها قد يتحرك ليأخذ شكل منظمات دولية فائقة القوة والضخامة .

- هذا وفي الوقت نفسه تأكيداً لنزعة الحرية ، فإن العولمة ستشكل الإمكانية المتاحة للأفراد – باعتبارهم بشر – للانضمام إلى صفوف الجماعة فائقة الانتشار والمكونة من أفراد يتمتعون بالحرية، ولا مجال لحدوث أي شكل من أشكال القهر أو الاستغلال أو العبودية . ومن ثم فإن العولمة سوف تضغط بشدة من أجل عقد اجتماعي جديد ، وإيجاد طبقة وسطى جديدة ، تكون هيكل قيم جديد مدفوعة بذلك بطموحات النجاح الفردي وبقوة النجاح المادي التي تشكل دوافع ذاتية للعولمة . ومن ثم فإن الذين يعانون من ضغوط القهر ، والإذلال ، ومن صعوبة حصولهم على حقوق الإنسان نتيجة تعسف النظم السياسية المتسلطة ، ونتيجة للمارسات الفاسدة لقوى قهرية فاسدة ، سوف يجدون في العولمة خلاص ، ويجدون أيضاً في العولمة انتصاراً وإمكانية لتحقيق نجاحهم سواء على المستوى الفردي ، أو في إطار جماعي بالمشاركة في مجتمع موسع يحررهم من عبودية النظم القمعية التي جاؤوا منها .

ومن ثم فإن «العولمة الجديدة» **New Globalization** سوف تعتمد على تصور جديد يجمع ما بين جذور الأصالة كتعبير عن ذاكرة التاريخ ، وبين مرونة وتحرر الانطلاق من قيود الجغرافيا ومن انغلاق الحدود ... يتم ذلك بتهيئة العولمة لأحلام وآمال جديدة لملايين البشر ... ولعل النجاح في بناء مؤسسات العولمة ، وفي التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية ، وما بين الهوية فوق القومية (هوية العولمة) سيؤدي إلى انطلاق تيار العولمة إلى آفاق جديدة وباعتباره تطوراً طبيعياً.

وإذا كان قـد استقـر في عرف الباحـثين أن العولمة ليست قـضية بقـدر ما هي شرط للتـحديث المتغاير ولتـأكيد النزعة النفـعية ، في إطار نسق عالمي قائم يفـرض ذاته في شكل فوضى في نظام ، فإن النظرية المعـرفية الصـحية الواقعـية تنظر إلى العـولمة ليس فقط كفاعـل باعث على الفعل ، بل أيضاً كـمفعول بـه ناجم عن الفعل .. ومن ثم فإن أي تأويل أو جـدال ما بين فكرة الهوية القـائمة على الانتماء لدولة قومية ، وما بين هوية الانتـماء إلى الكون المتعاظم تدفع إلى عدم الفصل ما بين الإنسان وعـالمه ، بل تدفع إلى نشوء نوع من التوتر الأسـاسي لتحقيق عـولمة المحلية **Glocaliza-tion** ، وبمعنى آخر ، إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي .



# الفصل السابع عشر

## الحالة السادسة

## • أزمة عولمة الشئون المحلية •

«دراسة تحليلية لانتخابات
الرئاسة الأمريكية لعام 2000
كنموذج نمطي للعولمة السياسية»

**مقدمة :**

**الانتخابات في أي دولة من الدول هي شأن محلي من الدرجة الأولى ، لكن مع الإرهاصات الأولى لتيار العولمة ، والبواكير المبكرة لتداعيات آثارها ، تحول الشأن المحلي الصرف ، إلى شأن دولي محض ، وتلاشت معه المسافات الفاصلة ، واختفت الحدود العازلة، وأصبح هناك تداخل وامتزاج تشابكي متكاثف يدمج بقوة كل ما هو محلي ليصبح بحكم العلاقات الارتباطية ، وتوازنات المصالح والمنافع شأناً عالمياً دولياً .**

ومع دمج "المحلية" في "العالمية" تعولم "المضمون" وتعولمت معه "المحاور" ، وأصبحت الوسائل والأهداف خاضعة لامتزاج مضموني عام عالمي الشمول ، وإن كان محلي الارتكاز والقواعد . (1)

وقد ظهر هذا جلياً بوضوح في أزمة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي شهدها الربع الأخير من عام 2000 ، والتي سيمتد تأثيرها لسنوات طويلة ، ليس فقط لما حدث فيها ، ولكن للنتائج التي أفرزتها وأحدثتها وأوجدتها داخل النظام الأمريكي ، وفي صلب النظام العالمي ، وما أحدثته من ضغوط وقلاقل واضطرابات أدت إلى اهتزاز كافة المعايير والمقاييس إلى الدرجة التي دعت إلى التفكير في إيجاد بديل للديمقراطية بدلاً من الانغلاق على نظام أثبت عجزه وعدم كفاءته في

(1) – هناك أمثلة عديدة على هذا التحول واندماج الشأن المحلي في الشأن العالمي وأهمها :-
- مصرع الأميرة ديانا أميرة ويلز وزوجة ولي عرش بريطانيا .
- فضيحة مونيكا لوينسكي والرئيس الأمريكي بيل كلينتون .
- محاكمة الرئيس الأرجنتيني بينوشيه وهو على فراش المرض .
- محاكمة الرئيس الفلبيني اوسترادا وهو في قمة السلطة .
- عزل الرئيس سوهارتو في اندونيسيا ومحاكمة عائلته بتهم الفساد .
- وفاة ألف شخص بسبب الكوليرا في فبراير 2000 في مدغشقر .
- اختطاف نجم السينما الهندية راج كومار في يوليو 2000 .
- غرق الغواصة الروسية النووية في مياه بحر بارنتس وعلى متنها 107 من أفراد البحرية الروسية في أغسطس 2000 .
- استقالة الرئيس البيروني البرتو فوجيموري بسبب الفساد في بيرو نهايات عام 2000 .
- تفجير المدمرة الأمريكية في ميناء عدن ومصرع 17 فرداً من طاقمها في نهايات عام 2000
- استقالة الرئيس الفلبيني استرادا من منصبه بسبب الفساد في 20 يناير 2001 والإتجاه إلى محاكمته وإعدامه إذا ماثبتت التهم الموجهة إليه، وتعيين رئيسة المعارضة بالبلاد خلفاً له .

تحقيق أهدافه ... أو على الأقل تجديد الديمقراطية لذاتها والعودة في ثوب جديد تماماً .

لقد كانت الانتخابات الأمريكية مناسبة تماماً لإظهار أن الشيخوخة قد دبت في الأنظمة المحلية، وأن الأنظمة اليدوية للتصويت والاقتراع والفرز قد انتهت تماماً ، وحلت محلها أنظمة إليكترونية أكثر دقة ، وأعلى كفاءة ، وأسرع ، ومن ثم فلا محل لعودة الزمن إلى الوراء باستخدام الفرز اليدوي من جديد .

لقد انقلبت المعايير واختلت الموازين ، ولم يستطع الإعلام الجائر أن يعيد الأمر إلى توازنه الطبيعي ، عندما أعلن في البداية فوز "آل جور" ، ثم أعلن فوز "جورج بوش الإبن" ، ثم فقد مصداقيته مع سحب "آل جور" اعترافه بفوز جورج بوش بالانتخابات ، وأن هناك أخطاء قد حدثت تستدعي الدخول في منازعات قانونية لتقرير من هو الرئيس القادم . وأنه من المبكر جداً تقرير من هو الرئيس القادم .

لقد تحول سباق الرئاسة في أعتى الدول الديمقراطية إلى سجال وقتال قانوني متعصب بين خبراء حزبين ومستشاريهم القانونيين ليس للفوز بمقعد الرئاسة ، ولكن لعرقلة الطرف الآخر والحيلولة دون وصوله إلى المقعد ، وإدخال الأمة في توتر وقلق يتصاعد مع تآكل الفاصل الزمني لإعلان من هو الرئيس القادم مما أدى إلى انقسام في الأمة الأمريكية ، سيترك آثاره لفترة طويلة من الزمن .

لقد كانت عملية الانتخاب تدور رحاها فارضة ذاتها على الحوار الرسمي والشعبي ، البعض ينظر إليها على كونها لعبة ، والآخر يراها مغامرة ومقامرة ، والبعض تجاوز ذلك إلى إطار النظام ومحاوره وجوهره ، ثم تطرق إلى المضمون والكيان البنياني للنظام ، خاصة مع تعدد الجوانب وامتداد الأبعاد التي وصلت إليها العملية الانتخابية سواء في مقدماتها أو في وسطها أو في نتائجها.

لقد استهلكت العملية الانتخابية الكثير من الموارد ، واستنفدت كثير من الجهد ، وأضاعت الكثير من الوقت ... لكنها في كل ذلك وفي حسابات التكلفة والعائد ، فقد امتدت تكاليفها وأعبائها لتتجاوز عوائدها ، خاصة إذا ما أضيفت إليها التكاليف غير المنظورة والأعباء الضمنية غير المرئية ، أضيفت إلى قائمة التكاليف والأعباء أمام عائد هزيل تحقق ومشكوك في صحته ... وهو ما سنعرض له بإيجاز فيما يلي :

**أولاً - ما حدث في الانتخابات :**

استغرقت العملية الانتخابية الأمريكية 45 يوماً وهي أطول فترة "عدم حسم" ، وعدم "قدرة على القرار" حيث فاز الرئيس الأمريكي الثالث والأربعين "جورج بوش الابن" بمنصبه بأغلبية صوت واحد في "المجمع الانتخابي" وهي أعلى هيئة قضائية انتخابية ، وكذلك بأغلبية صوت واحد في المحكمة الفيدرالية العليا ... وهي أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة . ومن ثم فإن ما حدث هو :-

(1) - أول رئيس أمريكي لا يقرر الناخبين مصيره ، بل يقرره القضاء الأمريكي مع اختلاف وتناقض قرار القضاة في كافة مراحل ودرجات التقاضي المختلفة ، الأمر الذي يظهر أنه على غير المعتاد أن يحصل الرئيس على أكثرية عددية واضحة وفارقة في أصوات الناخبين تقرر مصيره منذ انتهاء الجولة الانتخابية وفرز الأصوات وفقاً والنظام المتبع ، ودون حدوث تنازع ... وبالتالي فإنه للمرة الأولى تصبح البرامج الانتخابية :-

- متقاربة القضايا لا يوجد فارق جوهري بين الاتجاهات الخاصة بالأحزاب الأمريكية بعضها بالمقارنة مع البعض الآخر .
- لا توجد قضايا مصيرية ذات اهتمام جماهيري يمكن المزايدة عليها أو تناولها كأداة ترجح وتحسم لصالح طرف دون الطرف الآخر .
- لا توجد أحداث مصيرية ذات شأن داخلي حاكمة ومتحكمة في قرار الناخب الأمريكي يمكن استخدامها لتحويل الأغلبية المرجحة لاتخاذ قرار بانتخاب مرشح دون آخر .

(2) - حدوث انقسام واضح في مجلس الشيوخ ، حيث ينقسم مجلس الشيوخ بالتساوي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي ، وقد حدث هذا للمرة الأولى في التاريخ الانتخابي الأمريكي وعلى مدى قرن كامل ، مما سيجعل من مهمة الرئيس الأمريكي القادم مهمة صعبة ، ليس فقط في إدارة البلاد في عصر العولمة الاجتياحية ، وتحويل الدولة إلى عالم يموج بمختلف التيارات ، واستمرار وفرض نظم الهيمنة والسيطرة والتحكم الدولية ،

ومن ثم تهيئة الوضع في الداخل الأمريكي ، ليصبح متوافقاً مع الخارج العالمي ، وهو ما يتطلب تفعيل القدرة وتوظيف القوة وجعلها جميعاً تصب في تيار العولمة لضمان استمرار التفوق والتميز ، ومن ضرورة إحداث تقارب في مفاهيم المنافسة الحزبية ، والتحول إلى مفهوم جديد وهو التعاون ما بين المتنافسين في صيغة جديدة يطلق عليها الـ **Co-opition** مما سيؤدي إلى اختيار بعض الوزراء من صفوة الطرف الآخر في الحكومة الحالية ... أي معالجة الانقسام وتوحيد الأمة ودمج الفكر بالاستعانة بالصفوة من أجل الأفضل **The Best For The Best** .

(3) – حدوث انقسامات حادة في الأمة الأمريكية ، نتيجة للتجاوزات المبالغ فيها سواء من حيث الاتهامات المتبادلة لتجريح الطرف الآخر ، وغياب مفهوم المصلحة القومية العليا، وسيادة حالة من العناد المستند إلى أسانيد قانونية ، من حيث استشكالات فنية مهنية أجاد المستشارين القانونيين استخدامها ... وأجاد البعض المراهنة عليها ، وأصبحت عملية البحث عن فضائح الماضي أداة رئيسية لتلويث الحاضر ، والقضاء على المستقبل ، ولم يدخر كل طرف من الأطراف جهداً في إحداث التجاوزات التي أدت ليس فقط في إثارة الشكوك في مدى صلاحية الطرف الآخر ، ولكن أيضاً أثارت الشكوك في مدى جدوى استمرار النظام ذاته .

(4) – ظهور حالة من رد الفعل العصبي ، تحولت إلى اتهام وتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية ، وقد تجاوز الأمر حدوده إلى التشكيك في نزاهة القضاء الأمريكي وتحيزه لصالح طرف من الأطراف ضد الطرف الآخر ، وعلى الرغم من أن الشعب الأمريكي حريص تماماً على سلامة وتماسك نظامه القضائي ، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات فإن الإتجاه الآن هو الحرص تماماً على وحدة الأمة وجعل الشعب الأمريكي يعود مرة أخرى إلى ارتداء ثياب القومية الأمريكية وهو ما أدى إلى استخدام كافة أنظمة العلاقات العامة في حفلة تنصيب جورج بوش لتعكس هذا الشعور القوي ووحدة الأمة الأمريكية ليصبح رئيس كل الأمريكيين .

(5) - انعكاس الأوضاع الأمريكية على كافة دول العالم ، سواء التي تربطها بالولايات المتحدة مصالح أو تلك التي تدخل معها في حالة عداء علني ، أو تنافس مستتر ، وتأرجح أنظمتها ومراكز صنع القرار فيها ما بين تصورات تتضمن تحذيرات معينة ، وما بين سيناريوهات تشتمل نصائح ومحاذير أخرى ... ومن ثم خضوع عملية صنع القرار لمشاركات أكبر ، وانعكاس ذلك على كل من :

- متخذ القرار أياً كان موقعه .
- منفذ القرار أياً كانت سلطاته وصلاحياته .
- المستفيد من القرار أياً كان مركزه .

وقد تجاوز هذا الأمر حسابات الربح والخسارة ، وحسابات التكلفة والعائد ، وامتدادها إلى جوانب الولاء والانتماء ، وإلى عمليات إقصاء واغتراب متعمدة للقضايا ذات الأهمية الثانوية بالنسبة للناخب الأمريكي ... وفي الوقت ذاته تحولت معايير التفضيل إلى عمليات رفض أو عدم استحسان واستهجان لطرف معين بشكل أكبر من الطرف الآخر .

(6) - رغم الضجر والملل الذي تسلل إلى الشعب الأمريكي من ذلك السباق السخيف في الانتخابات الأمريكية ، وازدياد الإحساس بالقلق من احتمال حدوث أزمة دستورية ، وتنامي قوة الاستعراضات القانونية في المحاكم ، إلا إن الانتخابات ذاتها فقدت لأول مرة عنصر التشويق والإثارة التي أدمنها الشعب الأمريكي وأصبحت نمط الحياة بالنسبة له ، وازداد الملل إلى درجة السأم بأن ينجح أحد المرشحين ليس بسلطة الناخبين ولكن بسلطة الصدفة **Accidental** وفي نطاق شرعية مهزوزة .

(7) - ضغوط الرئيس المنتخب جورج بوش الابن ، في ظل توارد مقارنات بينه وبين جورج بوش الأب ، رغم اختلاف الأزمنة ، واختلاف القدرات بين الاثنين ، ومحاولة الرئيس الجديد الانسلاخ عن ظل الرئيس السابق ، واعتماده أساليب جديدة للتعاون مع مراكز صنع القرار في أمريكا ، ومناطق الحكم على القرار وتقييمه ، وقد تداخلت مع هذا الوضع الوقائع الماثلة في الموقف الحاضر ، مع الأمنيات والآمال الماثلة في الأذهان ،

وخروج كل منها عن حسابات الحقيقة الفعلية لصياغة حالة "ضبابية" من عدم القدرة على اتخاذ قرار .

**ثانياً - انعكاس ما حدث في الانتخابات الأمريكية :-**

لقد وقف العالم جميعه متأملاً أزمة الانتخابات الأمريكية ، ووقف كل باحث مدقق محللاً وراصداً للأحداث ومتوقعاً للحوادث . وما بين الرصد للأحداث والتوقع للحوادث كانت المساجلات والانفعالات ، وكانت الحسابات التي خرجت نتائجها بعيداً عن مجريات الأمور ، وتجاوزت توقعاتها ما حدث وتم بالفعل .

لقد وضعت الانتخابات الأمريكية النظام الديمقراطي جميعه محل اختبار ، ومحل تقييم شديد القسوة ، خاصة بعد أن استهلكت هذه الانتخابات الكثير من الاهتمام وحولته من اهتمام فاعل ، إلى ارتطام متفاعل ، في ظل ممارسات أذهلت وأضحكت الكثيرين وأثارت من المتناقضات الكثير حيث أدت إلى إيجاد تناقضات ما بين :

- الجدية وتحولها إلى سخرية .
- التقدم ومحاولة إرجاعه إلى التخلف .
- الوحدة ومحاولة إحداث الانقسام .
- الاهتمام والشغف ومحاولة تحويله إلى ضجر وسأم .
- النجاح بالبرامج ذات الاهتمام ومحاولة تحويلها بالنجاح نتيجة رفض وتجريح الآخر .
- الفوز بالوعود المستقبلية ومحاولة تحويلها إلى الفوز بفضائح الماضي والقصور الذاتي لدى الطرف الآخر .
- الفوز برأي الناخب ومحاولة تحويلها إلى الفوز بقرار قضائي وبحكم محكمة وبتجاوز السلطة القضائية إلى أمر تشريعي نيابي وتنفيذي فعلي .

إن الأزمة الجديدة ، هي أزمة "عدم القرار" ، وهي أزمة لم يعرفها النظام الانتخابي من قبل وعلى مدار مائة عام لم يمر بها المواطن الأمريكي ، وعندما يكون هناك "أزمة عدم قرار" يكون هناك حالة من العجز ، تغذيها عناصر وعوامل خوف وتردد وعدم وضوح لأي رؤية مستقبلية ، بل

ضبابية تزداد تكاثفها مع تصاعد الضجيج والهتافات والصراخ الذي أحاط بكافة مراحل عمليات التقاضي التي تحولت إليها العملية الانتخابية ، وتأرجح القرار مع كل درجة من درجات التقاضي بين تأييد إدعاء طرف من الأطراف ، وما بين التحول إلى تأييد إدعاء الطرف الآخر ، ودون حسم كامل لشخصية الرئيس القادم ... ومن ثم تحول الأمر إلى عملية تسلية وتلهية وأداة ومصدر خطير للبحث عن الانتقام بالنكت والإشاعات .

لقد أثارت الانتخابات الأمريكية الرئاسية الأخيرة حالة من الارتباك بالغة السوء ، وعمتها كثير من الشكوك والبلبلة واتساع دوائر من عدم القدرة على إدراك مؤشرات تشير إلى من سيكون الرئيس القادم في البيت الأبيض .

ومن خلال هذه الأزمة أصبحت النظم الأمريكية محل إعادة نظر ومحاكمة وتحكيم ليس من الأمريكيين فقط ، ولكن من العالم الخارجي كله ، وقد اتخذ هذا الأمر جوانب ومعالم عديدة يظهرها لنا بوضوح (شكل 42) .

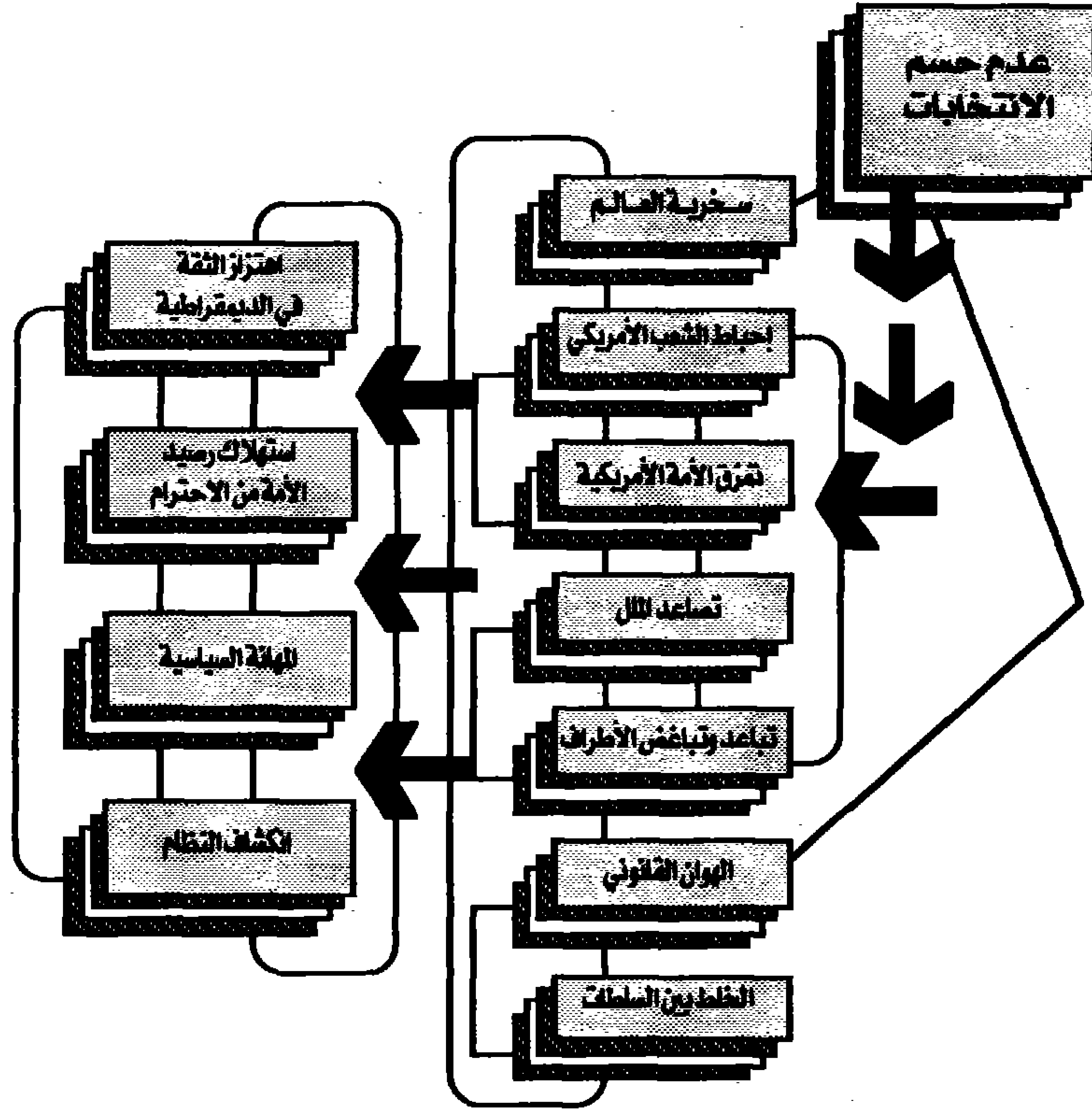
**ثالثاً - ارتداد الانعكاسات المحلية إلى العالمية انتهازاً لما حدث في الانتخابات الأمريكية:**

كعادة النظم غير الديمقراطية ، أو ذات الديكور الديمقراطي انتهاز الفرصة للنيل من النظام الديمقراطي عند حدوث ما يمكن استثماره واستغلاله وتوظيفه لهذا الغرض ، ومع تحول الانتخابات الأمريكية بفعل امتداد الزمن والوقت إلى أداة ومحل تهكم وسخرية ، كانت الفرصة للارتداد إلى النظم غير الديمقراطية وإظهار ما يلي :

- إن الشفافية الكاملة والعلانية الواضحة ، أصبحت فعل إباحي لكشف العورات ، وإظهار المحظورات ، وهو ما لا يجب السماح به أو الموافقة على وصوله إلى النظم غير الديمقراطية، ومن ثم فإن مساحة العمل الديمقراطي يتعين تقليصها وتكميشها بدلاً من زيادتها والارتقاء بها.
- إن نقطة الضوء الليزري الثاقب للانتخابات الأمريكية ، والتي تحولت بفعل النظام الديمقراطي العنيد ، تحولت إلى ضياء مصباح شديد القوة ، جاذب إلى جانب الاهتمام ، جاذب للفراشات التي احترقت بوهج نيران المعارك الانتخابية ، أكثر من ضوء فاعلية

## شكل (42)

## جوانب رد الفعل العالمي تجاه النظام الانتخابي الأمريكي




وحرية الاختيار الديمقراطي .

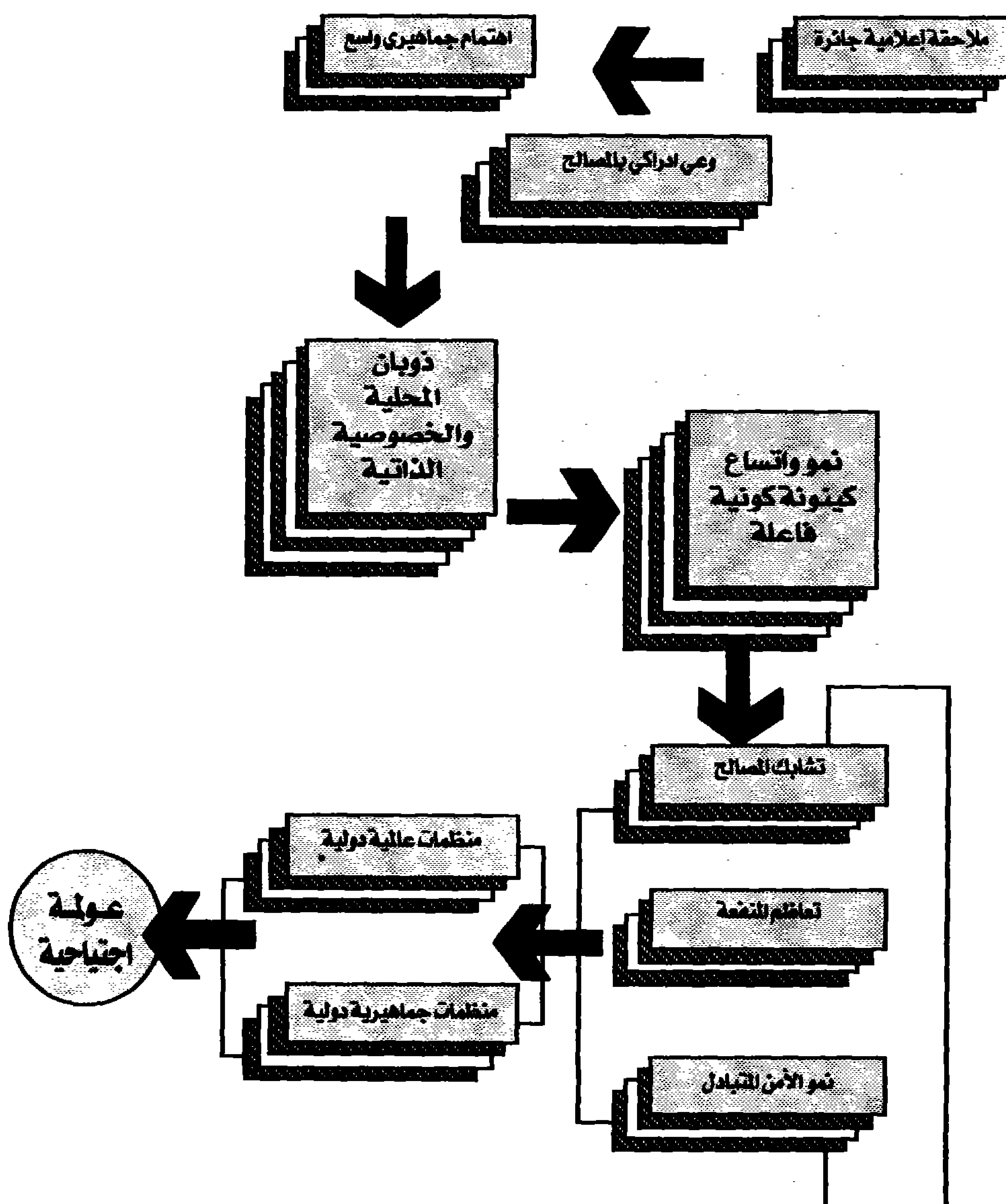
- تصوير الانتخابات الأمريكية على إنها مهزلة ، وأن فوز بوش أمر مشكوك فيه بعد انهزامات متبادلة بين الجانبين باقتراف جريمة تزوير إرادة الناخبين في ولاية فلوريدا .

ومن ثم فإن الفعل ورد الفعل الانعكاسي لتحول ما هو محلي إلي دولي أصبح ملموساً ومحسوساً ، ويظهره لنا بوضوح (شكل ـ 43).

إن هذا الشكل يظهر بوضوح عمليات التوحد الذي يتم بشكل متسارع لجعل الحدث والشئ المحلي يتحول إلى دولي كوني في إطار متناسق ومتفاعل وبشكل حيوي جبهوي .

(شكل ـ 43)

عوامل تحول ما هو محلي إلى دولي



**رابعاً - حدوث حالة خلخلة وعدم توازن للشأن المحلي الدولي :**

إن حالة "عدم القرار" حالة استثنائية ذات طبيعة خاصة ، ليس لكونها حالة عدم فعل ، أو حالة انتظار ، ولكنها في الواقع حالة توتر وقلق وعدم إدراك ، ومن ثم عجز كامل عن تحديد الاتجاه أو تحديد المسار ، والخضوع لهالات واسعة من الشك وعدم اليقين نتيجة :

- تداخل الجانب السياسي مع الاعتبارات غير السياسية .
- تداخل الجانب القانوني مع الاعتبارات غير القانونية .
- تداخل الجانب الاقتصادي مع الاعتبارات غير الاقتصادية .
- تداخل الجانب الإعلامي مع الاعتبارات غير الإعلامية .
- تداخل الجانب المستقبلي مع الاعتبارات غير المستقبلية .

وينصرف هذا التداخل أيضاً إلى الاعتبارات الاجتماعية ، واعتبارات قوى المصالح وتجمعات العناصر البشرية ، والاحتكارات والكارتلات التجارية والصناعية والتمويلية وغيرها، وهو ما أضفى على "حدث" واقعة الانتخابات ، وميض "أحداث" ليوميات العملية الانتخابية ، وتحولها إلى :-

- إرهاق مستمر للمتابع والمهتم وصاحب العلاقة .
- نزيف دائم لوقت وجهد وفكر المواطن والمنظمة والمشروع والدولة .
- تخبط في التوقعات ما بين متفائل شديد التفاؤل لتأييده طرف من الأطراف ، ومتشائم شديد التشاؤم لتأييده الطرف الآخر ، ومن ثم تنامي الشكوك في :

(أ) - أن الأصوات التي حصل عليها أي من المرشحين لم تكن تأييداً وتزكية له ، بقدر ما كانت معارضة ورفضاً للطرف الآخر .

(ب) - عدم وجود فواصل واضحة المعالم ما بين البرامج الانتخابية لكل المرشحين ، وعدم وجود عرض "مقنع" للغالبية العظمى للناخبين للتحول من المعارضة لطرف إلى تأييد الطرف الآخر وبأغلبية حاسمة .

(جـ) - تحول الانتخابات الديمقراطية إلى قضايا قانونية ، أصبح حسمها ليس في أيد الناخب الأمريكي وهو الطرف الأصيل لأي عملية انتخابية ديمقراطية تجري هناك ، إلى القضاة

والمحامين والمستشارين القانونيين المحليين والعالميين ذوي الخبرة في الألاعيب والحيل القانونية والاستشكالات القانونية ، والدراية بثغرات القانون وأحكام المحاكم ، وبالأساليب والحجج والبراهين والأسانيد القانونية المضادة لها .

لقد أوجدت حالة "عدم القرار" شعوراً غير مريحاً بأن هناك قدر من "الهوان" وقدر من "الامتهان" قد دخلا إلى العملية الانتخابية ، وفي الوقت ذاته فقد برز إلى السطح ضرورة تأكيد "المسئولية" المجتمعية ، وتأكيد ضوابط الالتزام لدى كافة المؤسسات من أجل الحفاظ على النظام العام الأمريكي ، بقيمه ومثله وأدابه التي بدأت تترنح تحت الضربات الموجعة والاتهامات المجحفة التي وجهها كل طرف إلى الطرف الآخر لتعريته وتجريحه وإثارة الشكوك حوله ، دون أن يترك للمواطن العادي فرصة اختيار ، بل تحولت العملية إلى وضع إلى "حالة رفض" . وما بين فرصة الاختيار الديمقراطي ، وحالة "الرفض" غير الديمقراطية ، كان هناك شريكاً في العملية الانتخابية غير معلن ولكنه محسوس وملموس ، وهو الإعلام الجائر الذي اجتاح كافة دول العالم وجعل الانتخابات الأمريكية المادة الأولى لموائد البحث والحوار والنقاش مؤثراً عليها بالآتي :-

(أ) - سخرية العالم من النظام الأمريكي ، وانتهاز أعداء الديمقراطية الفرصة للنيل من النظام الديمقراطي ذاته .

(ب) - إصابة الشعب الأمريكي بحالة من الإحباط ، نتيجة عمليات التقلب والتأرجح والمراوغة وعدم الحسم .

(جـ) - حدوث تمزق في نسيج الأمة الأمريكية ، ليس تمزقاً عنصرياً كما هو في كثير من دول العالم ، ولكن تمزقاً لعدم الاتساق ، وعدم الانتظام في سياقه ، وتحول العملية الانتخابية من إقناع للناخب إلى استهلاك له .

(د) - تصاعد الملل ، وامتداد أزمة الانتخابات الرئاسية الأمريكية إلى مجالات تزيد من حالة الملل ومن حالة عدم الحسم ، وامتدادها إلى مجالات السياسة الخارجية ، وإلى مجالات الاقتصاد ، وإلى مجالات الثقافة ، وإلى مجالات فرص صنع المستقبل للبشرية .

لقد عادت الأمور والشأن الأمريكي الداخلي إلى نفسه عندما تقرر أخيراً فوز جورج بوش

الابن بمقعد الرئاسة ، لكن عندما عاد هذا الشأن لم يكن يقف عند مرحلة انتظار ، بل عاد داخل نفسه في أكثر أوقات العالم حركة ، والتي تقع تحت ضغط اللحاق بكل شئ. أصبح يسابق الزمن لإعادة تركيب كل شئ في الداخل والخارج ، وبسرعة .

**خامساً - ثم ماذا بعد فوز جورج بوش الابن بالانتخابات :**

بدأ كل شئ يتم مغايراً للتوقعات السابقة ، وكل شئ يبدو أنه لم يكن معداً له من قبل ، وبدأت حملة جديدة لمحاولة لم شمل الأمة التي انقسمت تحت ضربات معاول الصراع الانتخابي، ليصبح المجتمع الأمريكي وحدة واحدة مرة أخرى ، ولتصبح أعياد الكريسماس أعياد الصفح والعفو عما سلف ، وفي الوقت ذاته بخطوات سريعة يتم الآتي :

1- اختار الوزراء الذين ستعتمد عليهم الإدارة الأمريكية الجديدة ، ومحاولة استمالة الأمة بتعيين أفراد ينتمون إلى الأحزاب الأخرى ، لتصبح الحكومة الأمريكية الجديدة حكومة ائتلافية ، أو على الأقل لتبدو كذلك في مرحلتها الأولى إلى حين لم الشمل ورأب الصدع القائم .

2- إعادة تعيين نحو ثلاثة آلاف شخص بدلاً من ذات العدد ممن سيرحلون مع انتهاء إدارة كلينتون ، والذين عليهم ترك مواقعهم ليشغلها هؤلاء المعينون من قبل الإدارة الجديدة ، مما سيجعل العالم يتعامل مع فكر جديد ، ومدرسة جديدة في الأداء السياسي وفي التوجهات المحلية والدولية مختلفة عن التوجهات التي سادت أثناء فترة رئاسة بيل كلينتون والتي استغرقت ثماني سنوات .

3- عودة التركيز على أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة مؤسسات قائمة ومستمرة ، وهي التي تحكم ، وليس الأشخاص الذين يعتلون كرسي الحكم ، وبالتالي فإن مصالح البلاد العليا هي التي تؤثر على توجهات أي قرار تتخذه الإدارة الأمريكية .

4- التركيز على "نجوم" العمل السياسي ، و"الفني" ، و"الإداري" الذين يحظون بشعبية قائمة على التقدير والاحترام ، والذين تتصف شخصيتهم بالالتزام الصارم بالقيم والأخلاق ، ولدى كل منهم خبرة واسعة ، ودراية وعلم ، وهو اختلاف في التكوين والتوجه والرؤية عن الإدارة السابقة ، وهو ما سوف يستوجب ردود أفعال جديدة في الخطاب السياسي

سواء الأمريكي أو لدول العالم المختلفة .

5- ارتفاع نبـرة القوميـة الأمريكية كـرد فعل طبـيعي تجاه عـمليات التقـسيم والتشـرذم واتجاه الولايات المتحدة إلى الداخل الأمريكي أكثر من الخارج العالمي ، ولتحقيق مجتمع متجانس الهوية القومية ، وإجراء تغييرات إصلاحية تقوم على زيادة القوة بإجماليها العام والخاص .

6- امتـصاص التأثيـرات السلبيـة وإعادة النظر فيـما أجرته الإدارة السـابقة على "عـجل" بعد اتضاح نتـائج الانتخابات ، وما حـاولت أن تقوم به بسـرعة حـتى لا تأتي إدارة بوش وتقوم بعمل شئ مناقض لها أو لا يتفق مع ميولها واتجاهاتها المعلنة أو الخفية .

7- إعادة التوجه الأمريكي إلى الإطار الذي يتفق مع العولمة الاجتيـاحية ، وما سيتبعه ذلك من إجراء تـغييـرات وتعديلات وإنشـاء مؤسـسات وهيـاكل تنظيـمية قـادرة على تحقـيق هذه الأهداف وبشكل فعال وملموس .

إن الأمة الأمريكية تمر الآن بأصعب فترات حياتها ، فقد هدد الانقسام كل شئ ، وهدد الصراع الانتخابي تماسك وحدتها ، وفي الوقت ذاته ازداد إحساس العالم بالتدخل الأمريكي في كل شئ ، حتى أن البعض أطلق على العولمة مصطلح "الأمركة" وهو أمر بعيد تماماً عن العولمة .

إن دراسات المستقبل وتصوراته تشيـر إلى أن هناك اتجاهات قوية قسرية سوف تدفع إلى ظهور تكتلات تجعل من العالم كـله خاضع لتوازناتها ، وتنتهي حالة القطبيـة الواحدة التي سيطرت على نهاية القـرن العشرين ، وتضع عالم مـتعدد الأقطاب متنوع قـوى الفعل والتأثير ، لقـد أصبح هذا ضرورياً ، وفي الوقت ذاته ممكناً ، بل وهو ما يتم الآن على قدم وساق وبشكل متسارع .

## خاتمة :

لقد دخل النظام الديمقـراطي الأمريكي ، بل المنظومة الانتخابيـة الأمريكية كلها محل اختـبار ، ومحل محاكمة تتناول ثلاث جوانب رئيسية هي :

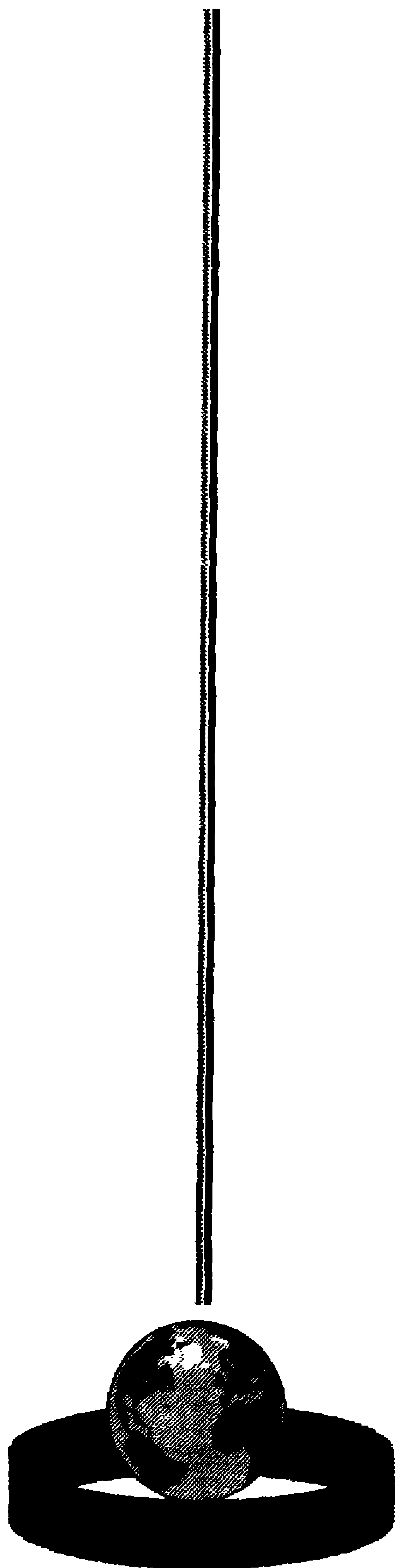
**الجـانب الأول** - جانب الوظيفة التي يمارسها هذا النظام .

**الجـانب الثاني** - التركيب الذي يحتوي العناصر والأجزاء والمكونات الخاصة بهذا النظام .

**الجانب الثالث** - الأداء الذي يقوم به وقام به هذا النظام بالفعل خلال العملية الانتخابية الأخيرة .

- وما بين "الوظيفة" ، و"التركيب" ، و"الأداء" توجد علاقات ، وتوجد تخوم مشتركة شكلت بترابطها طبيعة الحكم ، والإطار الفلسفي الذي استند عليه ، ثم الصيغة التنفيذية له ، وهو ما استدعى التفكير الجدي في إعادة البحث عن نظام أفضل ، لإعادة إحياء وإصلاح الديمقراطية من الداخل وتوجيه حركتها لصالح الأفراد ، وهو ما أشارت إليه العملية الانتخابية وأحكام القضاء المتتابع في درجاته المتصاعدة .

ومن خلال هذا النموذج أصبح من الضروري إعادة النظر في مدى صلاحيته للاستمرار ، وهل حدث له تقادم وأصبح في حاجة إلى تحديث ، أم أن هناك خلل ما قد حدث وآن له أن يعالج ... إن هذه الأسئلة لم تعد قاصرة على المواطن الأمريكي باعتبار أن الانتخابات الأمريكية شأن داخلي، بل تعدى هذا الأمر الشأن الأمريكي الداخلي إلى الشأن العالمي الخارجي ، بل أصبحت محور اهتمام المواطن العادي في كافة أنحاء العالم ، ومحور اهتمام المؤسسات والنظم في كافة دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء ، وهو ما أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن العالم يتجه إلى العولمة بسرعة وبفاعلية .



# • خاتمـــة •

لم تعرف موائد البحث العلمي وحلقات النقاش موضوعاً أكثر تشعباً من موضوع العولمة وكان موقفي مع الموضوع - موقف المتعامل معه ، وليس المتعامل عليه ، وبين معه وعليه توجد مسافات وتوجد فجوات، بعضها يمكن وصله والبعض الآخر يحتاج إلى إيصاله واتصاله ، خاصة بعد أن تم استباحة الخاص ، وأصبحت هناك حالة من الفوضى ، أدت إلى إقصاء العلم وتسييد الجهالة ، وهفوت صوت العقلاء أمام جموح الحماقة المجنونة .

لقد أخذت ظاهرة العولمة مساحة ضخمة من الجدل ، ومن الاهتمام ، وتقبل المتخصصين والعامة الأمر، واعتبروه بديهياً وطبيعياً ، وأدلى كل منهم بدلوه في بئر العولمة العميق ، وأصبح لكل منهم رؤيته ونظرته إليها ، وفكرته عنها ، وتفسيره لها ، واستخلص الجميع اتفاقاً مشتركاً محوره أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح ، ومعقدة رغم البساطة ، ومثيرة للالتباس رغم اليقين ، وأن غاياتها محددة رغم أن أشكالها ومضمونها لم تكتمل بعد ... ومن هنا فقد خضعت الظاهرة للتفسير الفردي اللامتناهي ، وللمفاهيم المختلفة المتقاربة والمتكاملة على حد سواء .

إن العولمة لا يكفي الحديث عنها أو الكتابة فيها في منصة خطاب ، أو أطروحات ندوة ، أو حوار لقاء فكري ، أو صفحة في جريدة ، أو صوت من مذياع ، أو شاشة تليفزيون ، لقد أصبح هناك زحام يختلط فيه الحابل بالنابل ، ويمتزج فيه الغث بالثمين ، وأصبح العلماء يفضلون معه الابتعاد ، والتشرنق ، والتقوقع .

إن العولمة ظاهرة لا يجدي معها الإنكار والاستنكار ... بل تحتاج إلى اعتراف مبني على الإدراك الواعي ، وهي عملية تقوم على الفهم والتحليل والاستيعاب ... واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلي امتطاء ظهر هذه الظاهرة والتفوق بها .

إن مسار العولمة بلا نهاية ، وأحداثها ووقائعها سيل متدفق طوال الوقت ، وهي في سباق وسياق هائل وهائج له جوانبه : الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والعسكرية ... وهي في كل ذلك تحتاج إلى عقلانية ورشادة العقل ، وإلى علمية وعملية التصرف ، ومن لا يقبل إعادة التشكيل

بالمكاسب والمغانم ، سوف يرغم على التشكل بالأعباء والتكاليف ، بل والخسائر إذا لزم الأمر .

إن الهامش المحدود والمتاح أمامنا ، لاتزال فيه بعض الفرص كامنة وسانحة ، وإن كانت خافية على غير المتخصص ، وإن كانت أيضاً غامضة مستعصية الفهم على غير المؤهل ، وإن كانت تبدو جزئية وغير مكتملة أمام أشباه الجهلة وأنصاف المتعلمين ، أما الأذكياء المؤهلين يمكنهم استغلال هذه الفرص والاستفادة منها ... وتحويل مجتمعات الكوارث والخسائر التي ألمت وحاقت بالدول والشركات والمنظمات ... وتحويلها إلى أرباح وعوائد مرتفعة .

إننا في حاجة جادة إلى مراجعة لما تم ، وإلى وقفة استنهاض للهمم ، وإلى حركة تدفيع واعية لتحسين جودة الحياة ، ولإنهاء الفقر إلى الأبد ، ووضع حد للجهل ، ومعالجة المرض ... نعم إن هذا أمر حقيقي يتعين إنجازه ، وهو أمر بسيط وهين ، ولكنه أمام هؤلاء العجزة يصبح مستحيل التحقق .

إن العولمة ليست غولاً متوحشاً ، وليست شراً مستطيراً ، وليست شيطاناً ماكراً ، ولكنه في الواقع ضوء نهار ينهي ظلام الليل الطويل الذي نعيشه ، يفتح الباب واسعاً أمام الحرية والديمقراطية، أمام الطهارة والنقاء ، أمام العلم ، ويزيح من الطريق أراجيف الباطل والجهل والظلم.

إن واقعنا المتخلف ، الذي أدمن العشوائية الارتجالية الجاهلة ، والرافض الانصياع إلى صوت العلم والعقل ، بل واعتبار هذا الصوت ، الصوت الآخر المعارض الذي يجب مجابهته ومحاربته وعزله ، هذا الواقع المريض ، قد آن له أن يعالج ، وآن له أن يكتشف حقيقته . إن العولمة بذلك خير عامل إيقاظ وصحوة للعقل والضمير ، وهي حافز ودافع لمجتمعنالأن يعمل من أجل تغيير واقعنا المتخلف ، من أجل التطوير والتحسين ، ومن أجل العبور إلى واقع أفضل .

إن هذا يحتاج من جديد إلى التأكيد على أهمية وجود رؤية شاملة متكاملة قائمة على فهم عميق الجذور لواقعنا ، ومن ثم تكون الرؤية متسعه لما نحن فيه في حاضرنا ، وتصبح ممتدة إلى الأفق الطموحي لأطروحات مستقبلنا .

إن ما يحدث فينا لا يرجع بكاملة إلى المنافسة الدولية ، والتي أوجدت تحولات هيكلية في نمط ونوعية الإنتاج والاستهلاك ، وفي شكل ومضمون الاستثمار والادخار ، ولكنه يرجع بصورة أخرى إلى تكاسلنا وإهمالنا في حق أنفسنا ، وإلى عدم انتهاز الفرصة السانحة ، وإلى عدم رغبتنا في النجاح في هذا الاقتصاد المتعولم ... إن الحقيقة التي تقول «إن الفائز يأخذ كل شيء» The Winner Takes All هي

حقيقة دولية ، وهي حقيقة عالم العولمة القاسي ، إن لم يكن شديد القسوة .

لقد حاول البعض أن يعادل هذه الحقيقة بصنع حقيقة زائفة ، مؤداها أن الخاسر يحصل على كل شيء The Looser Takes All بعد أن أدمنا الهزائم والنكبات ، ووضعنا في موضع القيادة في الشركات والمنظمات والأجهزة الحكومية من لا يصلح حتى لأن يكون عاملاً فيها ... وكأننا ننتقم من أنفسنا ، وكأننا نوفر من جديد أسباب جديدة لـلهزيمة لنا ، وأسباب لاجتياح النصر لهم ... بل هو الغريب إننا نمارس لذة تعذيب أنفسنا والسخرية من ذلك باستمتاع .

إن العولمة تعنى التسابق غير المتوقف ، والمستمر ، والدائم على زيادة الحصة السوقية في السوق العالمي المتسع والمترامي الأطراف ... وفي هذا التسابق كل شيء يحتاج إلى تخطيط ، وإلى تنظيم ، وإلى توجيه ، وإلى تحفيز ، وإلى رقابة ... وهذا أمر يشكل كل شيء بدون استثناء ....

نعم كل شيء ... كل شيء ... كل شيء ...

ويحتاج أيضاً إلى استنهاض الهمم ، وإلى تدفيع الإرادات ، وإلى إعلاء الخيال ، وإلى تزامن القيم والمنهج الأصولي مع الحديث المعاصر ، مع إشراقة رؤية للمستقبل ، أي إننا في حاجة إلى رؤية تختلط فيها بشيء من الخيال ، والواقع بشيء من الآمال .

لقد استطاعت العولمة أن تنشيء وتبني مراكزسلطة بديلة ، سلطة في أيدي الشركات دولية النشاط ، في أيدي قوة لـها مصالحها التي تحكمها ، ولها نفوذها وقوتها الذي تستخدمه وتحرص عليه وعلى زيادته وقوته .

لقد نظر البعض إلى العولمة على أنها ثقافة الجينز والهمبرجر والكوكاكولا ... ولم يلحظ أنها تتعدى هذا النطاق إلى آفاق غير مرئية للبسطاء ، وإن كانت حتى صعبة الفهم على غير المتخصصين. إنها مليارات الأموال المتدفقة عبر مراكز المال ، عبر المليارات من بطاقات الائتمان ووسائل الدفع المختلفة ، التي لم تعد قوى بشرية تستطيع حذفها ، وأصبح لزاماً استخدام قوى الحاسبات الإليكترونية لإتمام معاملاتها ، وأصبحت معها وفيها تتم جميع أشكال المبادلات إلكترونياً .

إن العولمة تيار أوجدته المصلحة ، وأفرزته الحاجة ، وغذته الرغبة ، ومن لم يتفاعل مع هذا التيار ستجرفه آليات التهميش والإزاحة عن الطريق ... ، ويضع نفسه في أتون التكميش والأقزمة ، ...

ومن يتردد يضع نفسه في مفترق طرق ...ما بين أن يكون فاعلاً ... وبين أن يكون رغماً عنه مفعولاً به .

إن تعظيم المكاسب يمثل مكوناً أساسياً لاستمرار تيار العولمة ، وامتلاك مزاياه التنافسية .

إن تجاهل حقائق التاريخ ، وتناسي حقائق الجغرافيا لن تحل مشاكل العولمة . فالعولمة عبر تاريخ الإنسانية ليست فقط اجتياحاً لمكان ، ولكنها في الأصل اجتياحاً لفكر ، وغزو تبادلي ، وتيار متفاعل لتصميم رؤية وفكرة ، وزرع عقيدة ، وفرضها على الجميع ، واستخدام نموذج براق معين ، ونمط معين من أنماط الحياة ... إن العولمة عند هذا الحد تكون قد انتقلت زماناً ومكاناً في إطار متغيرات وتغيرات متلاحقة تفرض الانصياع لها ... ومن ثم فإن العلاقات التبادلية بين القوى المتصارعة والمختلفة في عمليات العولمة تتم أيضاً وبطريقة تفاعلية سريعة الحركة ، وأنها في هذا الصراع سوف تنشيء شكلاً جديداً ، شكلاً بعيداً عن الثنائيات التي صاحبت الإنسانية في القرن العشرين ، تلك الثنائيات التي كانت تمثل اختياراً ، في الوقت الذي تصبح فيه العولمة بوتقة وإطاراً، وهو ما كان لازماً التنبه له والتنبيه إليه ، فلن يكون هناك ثنائيات قائمة على :-

- الفردية ، أو الجماعية .
- القطاع الخاص ، أم القطاع العام .
- الاعتماد على الذات ، أم الاعتماد المتبادل .
- الهوية القومية ، أم الهوية الكونية .
- الأخلاق والقيم والمباديء والسلوك ما بين المحلي والكوني .

إن لدينا من طول التجربة ، وفي عمق الخبرة ما يجعلنا نعرف الحقيقة ، أو على الأقل نستشعرها ، ومن ثم فإن محاولات الخداع والمخادعة التي قد تمارسها قوى معينة علينا ، ونضطر مرغمين للانصياع لها ، لا تعني بأي حال من الأحوال أننا قد خدعنا بها فعلاً .

لقد جمع مصطلح العولمة جميع متناقضات عصرنا الحاضر ، وفتح الباب ليضيف في ذاته متناقضات جديدة . إنها بمثابة «وليد» جديد دائم الصراخ والحركة ، سريع النمو ، وتزداد معالمة وضوحاً يوماً بعد يوم ... ولا ينفع معه تجاهله ، ولا ينفع معه محاولات القضاء عليه ... بل أصبح من الضروري والملح الاستجابة لمطالبه حتى يهدأ ويكف عن الصراخ ... إن الرصد التحليلي المبكر

لتجليات ظاهرة العولمة ، ومتابعة متغيراتها وإرهاصاتها الغزيرة ، وإفرازاتها وآثارها المستقبلية للتعرف على احتياجاتها ، وعلى متطلبات التوافق معها ، وسواء كان ذلك ضمناً في ثناياها ، أو صراحة في وضوحها البازغ ، ، وهو ما يتم في مواقع وسياقات وأطر متباينه ومتنوعة على الأصعدة المحلية ، والقومية ، والدولية ، وما يفرضه من تحديات .... إن هذا الرصد التحليلي المبكر أمر يجب أن يستتبعه رسم التصورات للتعامل مع تيار العولمة ، وهو أمر يحتاج إلى ما يلي :

- اختراق تيار العولمة .
- التمركز في تيار العولمة .
- الانتشار داخل تيار العولمة .
- السيطرة على تيار العولمة .
- التحكم في بعض قوى العولمة .
- التوجيه لتيار العولمة ليعمل من أجل صالحنا .

لقد أجمع القادة الأوروبيون على اختلاف مشروعاتهم ومؤسساتهم أن العولمة ليست أمراً طارئاً، وليست أمراً عارضاً ، ولكنها تيار متدفق انطلق عبر تاريخ الإنسانية كله ، منذ حلم الإنسان بالسيطرة على العالم ، واجتياح الآخرين واخضاعهم له ، وجعلهم ينفذون ما يراه صالحاً لهم ولذاتهم وأيضاً لمصالحه الذاتية .

إن العولمة كتيار لا ينفع معه تجاهله ، ولا ينفع معه نكرانه ، وفي الوقت ذاته لا ينفع معه الهرولة وراءه واللهاث للحاق به ، بل يحتاج الأمر لامتطاء صهوة جواده والإسراع في مسيرته بفهم ووعي واقتدار ، وإدراك كامل للفرص المتاحة ، ومعرفة كاملة بالتهديدات التي تخلقها وأهمها تهديدات التهميش والانسلاخ والتقوقع على الذات .

إن هذا يحتاج إلى ذكاء فطري يحيط بواقع عملية التوافق مع تيار العولمة ، ومع معالمها البراقة التي تدفعها صوب الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وفتح الأسواق العالمية أمام كافة المنتجات ... وما تؤدي إليه من تناسق بين أجزاء المنظومة الدولية اعتماداً على أن ركيزتها وقاعدتها الأساسية هي الاقتصاد .

إن العولمة في تيارها الآخر ما هي إلا انفتاح على العالم ، والاعتراف المتبادل بالآخر دون فقد

الهوية والحرية الذاتيه ، ولكنها في إطارها الخاص تتضمن بالطبع احتواء هذا الآخر والاستعلاء عليه ... وبمعنى آخر أن يتم نفي الآخر بالسيطرة عليه وابتلاعه ولابأس بتخديره بمخدر التعاون والعمل التعاوني المشترك .

إن العولمة تحتاج إلى يقظة دائمة لمتابعة ورصد معالمها التي لا تزال تتشكل الآن . وهي كتيار قوي متماسك لا تحمل في داخلها تناقضات تقضي عليها ، كما أنها غير قابلة للانتكاسة والارتداد ، بل لقد خرج الوليد إلى النور ، وهو دائم البكاء والصخب والحركة ... والنمو باضطراد .

## ثم ماذا بعد ؟

## هل آن الأوان لمواجهة الواقع ؟

إن الواقع يفترض ويفرض تيار العولمة بقوة ، ويعيد هيكلة الكون ، ويجعل الجميع يتجه إلى ضرورة إعادة النظر في توجهاته : الإنتاجية ، والتسويقية ، والتمويلية ، وكوادره البشرية ...لتصبح قادرة على الفعل في تيار العولمة الذي يقود العالم الآن ، ويحوله إلى منظومة كونية متفاعلة ، تجتاحها وتتفاعل معها ملايين المتغيرات والمستجدات الكثيفة ، القائمة على الاستهلاك الواسع المدى ، والإنتاج بالغ الضخامة ، والتمويل الإجتياحي شديد السخونة والحركة ، والمؤسسات التي تتسابق من أجل حيازة اقتصادات الحجم ، والتخصص وتقسيم العمل على النطاق الكوني ، والدخول في تحالفات استراتيجية من أجل التنسيق والتعاون والمشاركة تمهيداً للاندماج .

إن العولمة تفتح الباب واسعاً أمام القوى الخلاقة والمبدعه من أجل المبادرة ، وفي الوقت ذاته تدفع الأسواق إلى التمدد ، وتدفع القوى إلى التعدد ، وتصنع أوضاعاً ذات قدرة توازنية تعالج الاختلالات والفجوات من خلال صناعة جسور ومعابر ناقلة وواصلة ، ما بين الأوضاع الحاليةإلى أوضاع مستقبلية غير مسبوقة ، كونية التوجه ، وكونية الاستثمار ، وكونية المصالح والمنافع ، ومن ثم إقامة بنيان أكثر رسوخاً واستقراراً .

إننا مازلنا نقف مترددين على مفترق الطرق ... ما بين أن نعود إلى خيارات الماضي بانغلاقه ، وتهميش أوضاعنا الدولية ، لفترة من الزمن ، تطول أو تقصر ، وفقاً لقدراتنا على الانسلاخ عن العالم واعتباراته ومتغيراته ... أو أن نتقدم إلى الأمام لنحمي ونعمل على إعلاء أمننا ومصالحنا القومية بالاندماج الفاعل في السوق المتعولم .

إن علينا أن نحلل الأوضاع الحالية بموضوعية ، وهذه الموضوعية تأخذ في معطياتها وحساباتها استشراف آفاق المستقبل ، ومن ثم الاتجاه إلى بناء كيانات اقتصادية فعالة ، كيانات من الثقة قائمة على يقين الطهارة والنزاهة المطلقة ، ومن ثم القضاء على الفساد الذي أدى إلى إحباط وإكتئاب ودمار لسنوات ضاعت ما بين العجز والتمزق من جانب ، وما بين الاهتزاز والتردد من جانب آخر، وإفراز أوضاع متخلفة من عدم الولاء والانتماء ، بل وصلت إلى الاغتراب حتى عن الذات.

إن العولمة تقدم ذاتاً جديدة ، ذاتاً قوية فعالة تستوعب الجميع ، وتدخل الجميع تحت عباءتها ، ومن ثم يكون علينا إعداد أنفسنا ، ورسم خريطة مستقبلنا وتوجهات هذا المستقبل من خلال كلمة واحدة هي «التوظيف» . أي التوظيف لجميع عناصر الإنتاج : الأرض ، الأيدي العاملة ، رأس المال ... وأن يكون هذا التوظيف شاملاً ، وأن يكون هذا التوظيف متنجاً ، وهو أمر يرتبط ارتباطاً قوياً بالقيم والمثل والمبادىء ، يرتبط أيضاً ارتباطاً قوياً بمصداقية الولاء والانتماء ، وهو يرتبط أيضاً ارتباطاً قوياً بالأفكار العظيمة ، وبالآمال العظيمة ، وبالأحلام العظيمة ... تلك التي صاحبت أمتنا في حركة التاريخ ، والتي تجد مجال تحقيقها في عصر العولمة . ومن ثم فإننا ندعو إلى الإسراع بجمع الصفوف ، وتوحيد وتكتيل القوى العربية ، وبعث التكامل العربي ، واضطلاع كل من الحكومات والشركات والمؤسسات بالدور الرئيسي في العمل الاقتصادي المشترك ، الذي يمثل بوابة الأمان الوحيدة التي علينا الدخول بها إلى آفاق القرن القادم ، وتحدياته ، والتي هي جد مختلفة عما هو قائم الآن .

إن العولمة قد تكون هي أول فكرة قابلها أول إنسان في التاريخ ...

وقد تكون آخر فكرة سيقابلها الإنسان في التاريخ ...

وما بين كونها أول فكرة ، وما بين كونها آخر فكرة ، اجتاحت وسوف تجتاح البشرية ملايين الأفكار ، بل ما يعجز أجهزة الحساب عن رصده ، وما يعجز العلماء عن الحديث عنه ، وما يعجز الأدباء عن الكتابة فيه ... ومن هنا إن عالم العولمة هو عالم جد مختلف ... مختلف بحكم اختلاف حساباته ، وبحكم اختلاف أدواته ... وبحكم اختلاف عوامله وعناصره وما يتفاعل فيه عبر تاريخه الممتد من أول البشرية حتى نهايتها .

وفي النهاية يمكن القول بكل المقاييس والمفاهيم ... نعم للعولمة ... نعم لنظامها الاقتصادي

الجديد ... نعم لنظامها السياسي والثقافي والاجتماعي المستجد ... نعم للتفوق الفائق للتعامل مع المتغيرات والمستجدات ... نعم لانتهاز الفرص وحسن توظيفها ... نعم ... نعم للعولمة .

إن هذا الاتجاه المؤيد لم يبن على آلية القبول أو الرفض ، ولكنه مبني على فواعل : التكيف والتوافق والتلاؤم مع متطلبات العولمة ، كما أنه قائم على احتياجات وضرورات التقابل والتلازم مع حتمية التعولم ... إننا نتجه إلى تحقيق الوحدة والألفة والتكامل بين البشرية جمعاء .

وعلى أية حال ، فإن هذا المرجع هو محاولة على طريق فهم متعمق علمي لهذه الظاهرة الإنسانية المعقدة والمركبة ... وهو عمل يهدف إلى التعرف عليها عن قرب تمهيداً للتفاعل الإيجابي مع واقعها ومستقبلها ... وهي عملية تستهدف أن نعمل جاهدين على الاستفادة منها ، وأن لا نركن إليها ... ويقودنا في هذا محاذير قصة الأعرابي الذي خدعه السراب فدلق ما عنده من ماء ظناً أنه وجد نهراً كبيراً ... فالعولمة قد تصبح سراباً لمن ليس لديه القدرة على التعولم ، ولمن ليس لديه الرغبة في ذلك .... إن العولمة والتعولم هجرة من أحلام الأفكار إلى واقع وخبرة التجربة ... وهي هجرة نحو القيمة والفعل واختبار المثل والمبادئ .

وإذا كان أي عمل مهما استهدف الكمال يكون قاصراً أمام كمال عمل الخالق عز وجل ، فإني أرجو من الله أن يوفقني في معالجة أي قصور في هذا العمل في مراجع قادمة إن شاء الله .

**والله الموفق والهادي إلى حسن السبيل**

**د/ محسن أحمد الخضيري**

# * صدر أيضاً للناشر *



## العولمة الاجتياحية

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيري .

عدد الصفحات : 342 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001)

**المحتويات** : مقدمة / ماهية العولمة ؟/ متى نشأ مصطلح العولمة ؟/ لماذا العولمة ؟/ ما هي مؤسسات العولمة ؟/ من القابل للتعولم ؟/ ما هي أهداف العولمة ؟/ ما هي آثار العولمة ؟/ كيف نتعولم ؟/ أين تكمن مزايا العولمة ؟/ محاذير العولمة/ العولمة ... إلى أين ؟/ ملاحق الدراسة : حالات عملية عن العولمة / أزمة عولمة النشاط المصرفي «حالة دراسية للعولمة» / دور العولمة في صنع أزمة أسواق المال الدولية / الانكشاف المصرفي الدولي (الظاهرة ـ الأسباب ـ العلاج) / الاندماج المصرفي(مدخل متكامل ومهارات إجراء التحالفات الاستراتيجية وحيازة المزايا التنافسية في عصر العولمة)/ أزمة عولمة المحلية (الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠)/ خاتمة .



## اقتصاد المعرفة

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيري .

عدد الصفحات : 196 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001)

**المحتويات** :

مقدمة / اتخاذ القرار الإداري في اقتصاد المعرفة / مقومات القرار الإداري السليم في اقتصاد المعرفة / علاقة نظم المعلومات بنمو المشروعات / تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية / مفهوم وإطار مكونات نظام المعلومات/ خصائص نظم دعم القرار / نظم المعلومات التفاعلية / تقييم نظم المعلومات الإدارية / صناعة البرمجيات/ خاتمة .



## التمويل بدون نقود

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيري .

عدد الصفحات : 160 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001)

**المحتويات** :

مقدمة / إنشاء مشروعات البنية الأساسية بدون نقود / أولاً : مفهوم مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً مقابل

حق الانتفاع / ثانياً : العناصر الحاكمة لمشروعات حق الانتفاع / ثالثاً : أهمية مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الخاص مقابل حق الانتفاع / رابعاً : أنواع المشروعات الممولة من القطاع الخاص لإنشاء البنية الأساسية مقابل حق الانتفاع / خامساً : الطبيعة الخاصة لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع / سادساً: مناهج استخدام مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع / سابعاً : الهيكل التنظيمي للمشروعات الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع / ثامناً : جوانب إنشاء مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع تاسعاً : متى تستخدم مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع؟ / عاشراً : كيف يتم تنفيذ اتفاق مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع؟ / الحادي عشر : الجوانب الفنية لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص / الثاني عشر : المحاذير والمخاطر لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع. / خاتمة/ ملحق رقم (1) / ملحق رقم (2) / ملحق رقم (3) / التأجير التمويلي للآلات والمعدات / المبحث الأول : أنواع استئجار الأصول / المبحث الثاني : قرار الاستئجار التمويلي / الصفقات المتكافئة كمصدر للتمويل بدون نقود / الخاتمة



## العولمة

مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيري .

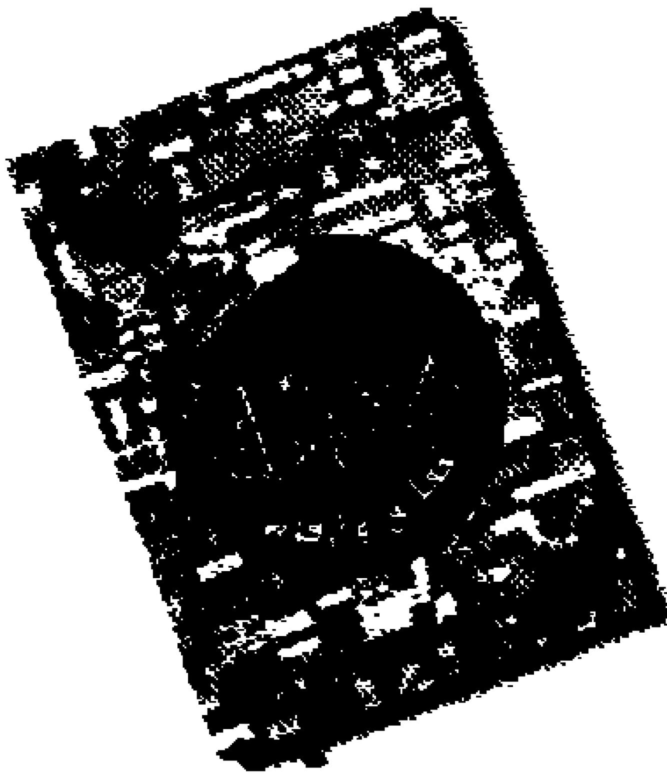
عدد الصفحات : 248 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2000) السعر : 30

**المحتويات :**

ـ مقدمة ـ ما هي العولمة ؟ ـ متى نشأ مصطلح العولمة ؟ ـ لماذا العولمة ؟

ـ ماهي مؤسسات العولمة ؟ ـ من القابل للتعولم ؟ ـ ما هي أهداف العولمة ؟



## موسوعة دول العالم

(حقائق وأرقام)

إعداد : أ. محمد الجابري

عدد الصفحات : 276 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2000) السعر : 35

* **الموسوعة** : تعتبر الأولى من نوعها وطبقاً لآخر التطورات والأحصائيات التي شهدتها الكرة الأرضية ودول

العالم حتى الدقيقة الأخيرة من نهاية القرن العشرين .

الموسوعة بها سرد كامل لكافة الإحصائيات التي تتعلق بالكرة الأرضية وكذلك كافة الاحصائيات الجغرافية والسكانية والدينية والاقتصادية التي تتعلق بكافة دول العالم والتي تصل إلى 194 دولة .

الموسوعة تحتوي على ملحق بالألوان الطبيعية لأعلام دول العالم بالكامل وكذلك خرائط قارات العالم.

**المحتويات** : مقدمة / العالم بالارقام / دول العالم «حقائق وأرقام» / ملحق أعلام الدول وخرائط العالم / التوقيت العالمي (توقيت جرينتش).



## مبادىء الإدارة

«أسس ومفاهيم»

تأليف : أستاذ دكتور / علي محمد منصور

عدد الصفحات : 384 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (1999) السعر : 35

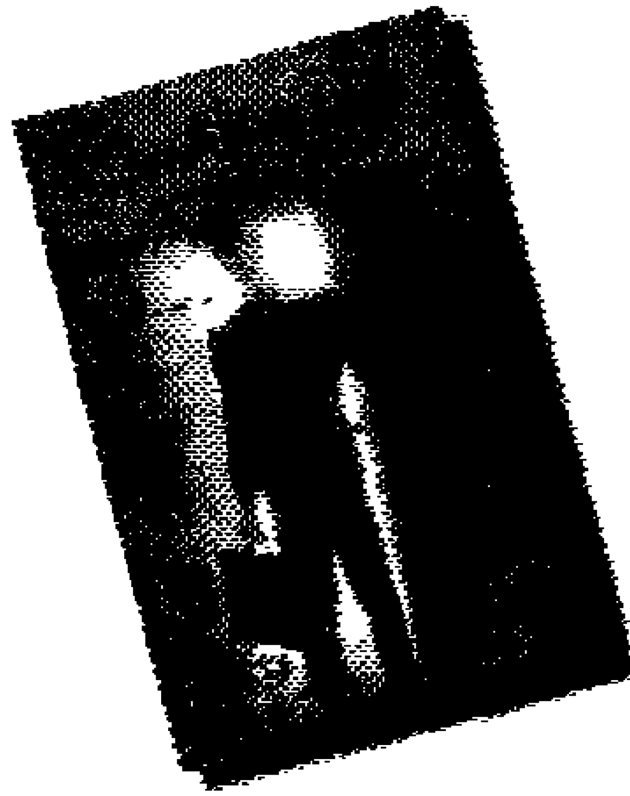
**المحتويات** : ـ افتتاحية

ـ أساسيات الإدارة (مفاهيم عامة / تطور الفكر الإداري)

ـ عناصر الإدارة (التخطيط / التنظيم / التوجيه / الرقابة الإدارية)

ـ الإدارة الحديثة (نقل التكنولوجيا وأثرة على الإدارة / الإدارة التكنولوجية)

ـ قائمة المراجع العربية والأجنبية



## الإدارة الاستراتيجية

لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

تأليف : دكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي .

عدد الصفحات : 320 المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (1999) السعر : 35

**المحتويات** : ـ مقدمة الكتاب .

ـ أسس ومبادىء الإدارة الاستراتيجية

(مفاهيم ومصطلحات أساسية في الإدارة الاستراتيجية / مدخل لدراسة الإدارة الاستراتيجية)

ـ مراحل إدارة الإستراتيجية

(رسالة المنظمة / الغايات والأهداف/ تحليل البيئة الخارجية / تحليل البيئة الداخلية/ البدائل الإستراتيجية / الاختيار الإستراتيجي / تطبيق الإستراتيجية المراجعة الإستراتيجية)

ـ الحالات العملية في الإدارة الإستراتيجية

(تحليل الحالات العملية وتنمية المهارات الفكرية / حالات عملية ومواقف تطبيقية)

## • بناء علاقات أفضل في العمل



تأليف : دونالد هـ . ويز

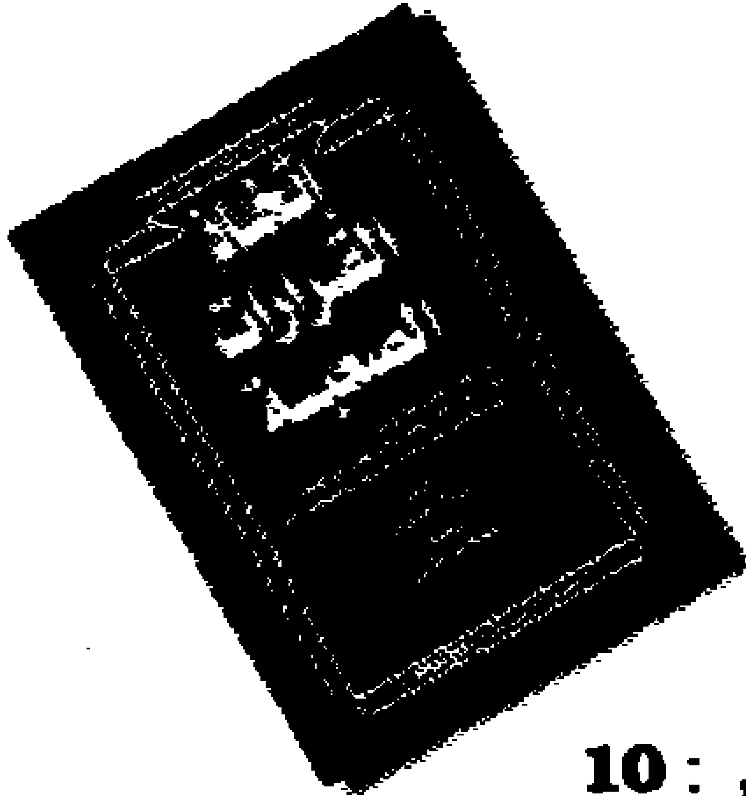
ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 88 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001) السعر : 10

المحتويات : كيف تضفي الشقاء على حياتك «قصة بيلي ويليامز» / القيم التي تبنى عليها العلاقات / طرح الأسئلة والاستماع / التقدير والاحترام / إبداء مشاعر الود/ كن عنصراً مشجعاً للآخرين / المشاركة / خاتمة.

## • اتخاذ القرارات الصعبة



تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 88 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001) السعر : 10

المحتويات : مقدمة / تحديد النقاط الأساسية / اتباع الأسلوب بعيد النظر / الخطوات الخمس الأساسية لحل المشكلات / تحقيق المطالب المتعددة / التفكير ملياً في خياراتك / الخاتمة/ ملحق : ماهي دوافعي؟.

## • تفويض المسئولية بأسلوب أكثر فعالية



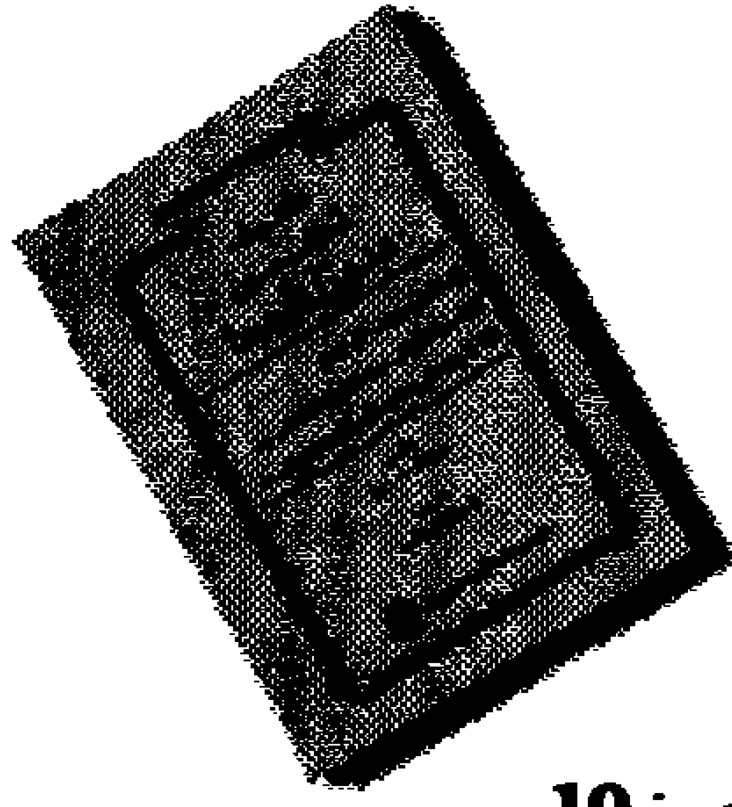
تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 84 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2001) السعر : 10

المحتويات : مقدمة / كيفية فصل أهدافك عن أهداف الوحدة التي تعمل بها / السلطة + المسئولية = المساءلة / مزايا التفويض وكيفية الاستمتاع بها / العوائق التي يخلقها الموظفون ضد عملية التفويض وكيفية مقاومتها / دليل المدير المجتهد لتخطيط عملية التفويض / ربط عملية التفويض : خطة من أربع خطوات / مراقبة ما حولك ، وكيفية التأكد من إنجاز العمل المفوض — وعلى خير وجه / خاتمة.



## • كيف تكون مديراً ناجحاً

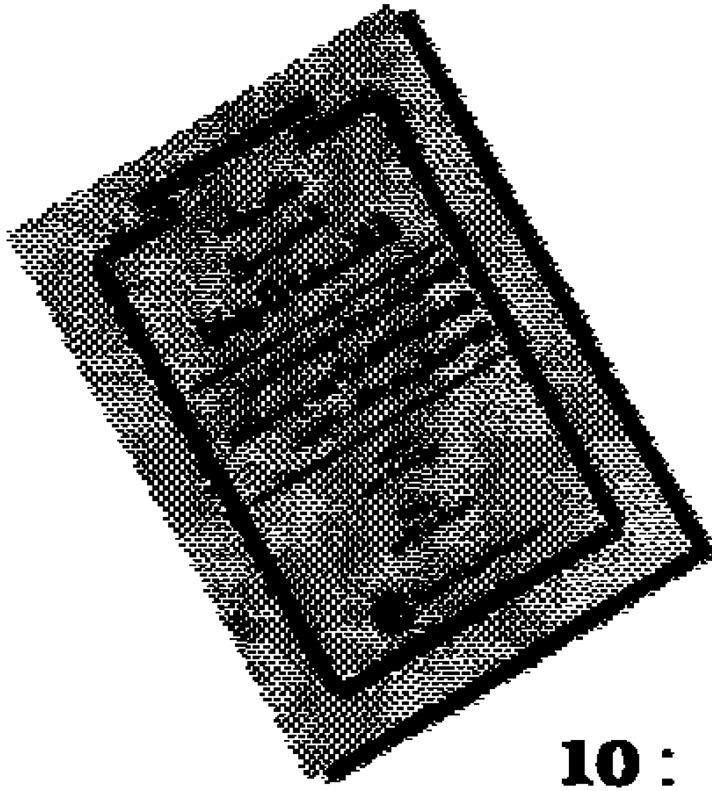
تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 88 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2000) السعر : 10

**المحتويات** : كيف تكون مديراً ناجحاً / فن القيادة / مهارات الاتصال الواجب توافرها في المشرف / تعيين الشخص المناسب / اتخاذ القرار وحل المشكلات / مراجعة التطور وتقييم الأداء / الخاتمة .



## • كيف تصبح قائداً ناجحاً

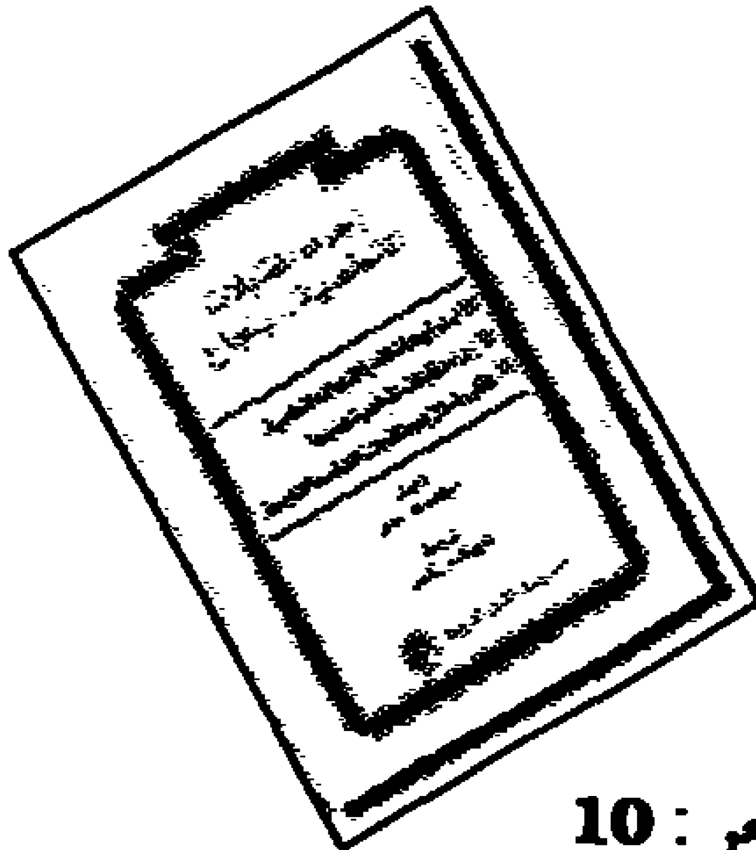
تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 88 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2000) السعر : 10

**المحتويات** : كيف تصبح قائداً ناجحاً / السمات التي يمكن أن تجعلك قائداً / رؤية الصورة الأشمل / التأثير على الآخرين / الاندماج مع المجموعة / خلق روح التعاون/ كيفية التزود بالطاقة / خاتمة / ملحق : هل أنا قائد بالفعل ؟ .



## • إجراء المقابلات الشخصية بنجاح

تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 96 المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون الطبعة : الأولى (2000) السعر : 10

**المحتويات** : مقدمة / هل قمت باختيار فريق العمل / كيف تعد لإجراء المقابلة الشخصية بإجراء تحليل المهام الوظيفية ومتطلباتها / كيفية استخدام دليل للمقابلة للوصول إلى قرار تعيين سليم / استخدام الملخص المهني كأساس لإعداد أسئلة التقصي / المراحل الأربع للمقابلة الشخصية الأولى وكيف تديرها / كلمات قليلة عن مقابلة التعيين / الخاتمة / ملحق : صفحات عمل التحليل الوظيفي ، صفحة عمل تحليل المهام ، صفحة دليل المقابلة الشخصية .



## • طرق مبتكرة في حل المشكلات

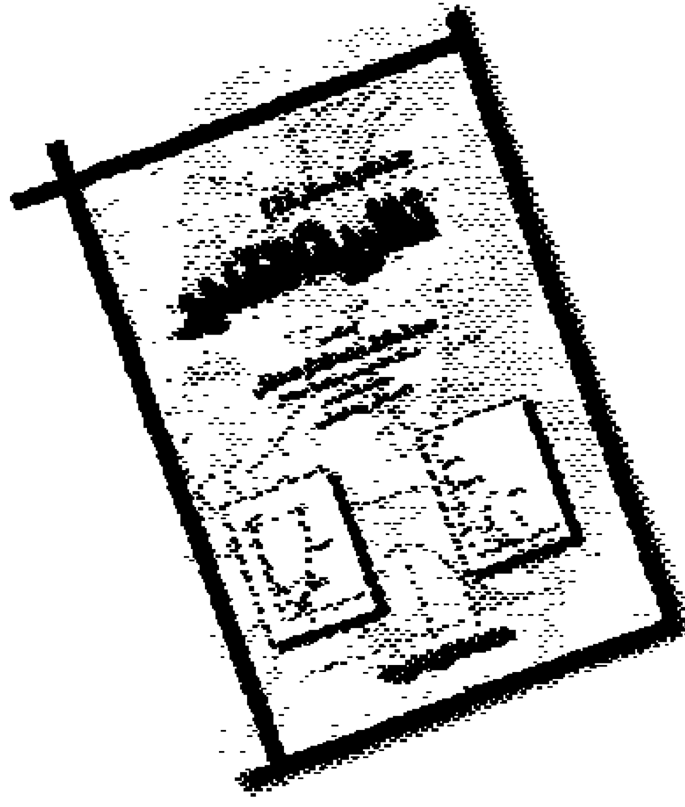
تأليف : دونالد هـ . ويز

ترجمة : شويكار ذكي

عدد الصفحات : 96　　　المقاس : 14.5 x 20.5 سم

الغلاف : 4 لون　　　الطبعة : الأولى (2001)　　　السعر : 10

**المحتويات** : موضـوع البيضـات المكسـورة: «أسباب حاجتك لحل المشكلات بأسلوب مبتكر» / لبيض المكسور في شركة براون : «نماذج وظيفية» / الشـرح فـي البيضـة : « أعراض المشكلات في مقابل أسبابها » / كيفية اكتشاف سبب المشـكلة / مانوع المشكلة التي تواجهها ؟ / كيفية التعامل مع المشكلات التحليلية والعامة / الأساليب الناجحة في حل المشكلات / خاتمة .



الاستدلال الاحصائى (1)

## نظرية التقدير

تأليف : دكتور عبد الحفيظ محمد فوزي مصطفى .

عدد الصفحات : 496　　　المقاس : 24x17 سم

الغلاف : 4 لون　　　الطبعة : الأولى (2000)　　　السعر : 45

**المحتويات** : ـ تمهيد .

ـ الفصل الأول : مبرهنات النهاية .

ـ الفصل الثاني : بعض النماذج الاحصائية الخاصة .

ـ الفصل الثالث : المعاينة وتوزيعات المطابقة .

ـ الفصل الرابع : الاحصاءات الكافية والمعلومات في العينة .

ـ الفصل الخامس : خواص مقدرات النقطة .

ـ الفصل السادس : طرق إيجاد المقدرات النقطية .

ـ الفصل السابع : التقدير بفترة .

ـ طرق تقدير بييز .

ـ تمارين .　　ـ المراجع　　الملحق .

# The Globalization Invasion

By : Dr. Mohssen A. El-Khoudeiry

## هذا الكتاب

* إذا كان البعض ينظر إلى العولمة على أنها ثورة إجتياحية، فإنها مثل كل الثورات لا تقف جامدة ، بل تكون صاخبة الحركة، سريعة التأثير ، فاعلة القوة ، ومن ثم فإن نظامها جعل الجميع ينصهر داخلها .

* لقد أثبتت حركة العولمة ، أنها متواصلة ، وأنها مستمرة ، وأنها لن تتوقف ، وأن كل محاولات كبحها أو السيطرة عليها ذهبت جميعها أدراج الرياح .

* إن التطور الذي شهدته العولمة كنظام ، وما أحدثته حتى الآن من صخب لا يجب أن يقابل بالملل والضجر ، وبالتالي فإن قوى الإنطواء والإنكفاء على الذات الرافضة لكل ما تقدمه العولمة أصبحت بالفعل في مأزق .

* ومن ثم فإن العولمة تحتاج إلى قدر كبير من المرونة ـ مرونة الاستقبال ، ومرونة التفاعل ، ومرونة السماح بخروج النتائج والآثار في إطار جماعي عالمي جديد .

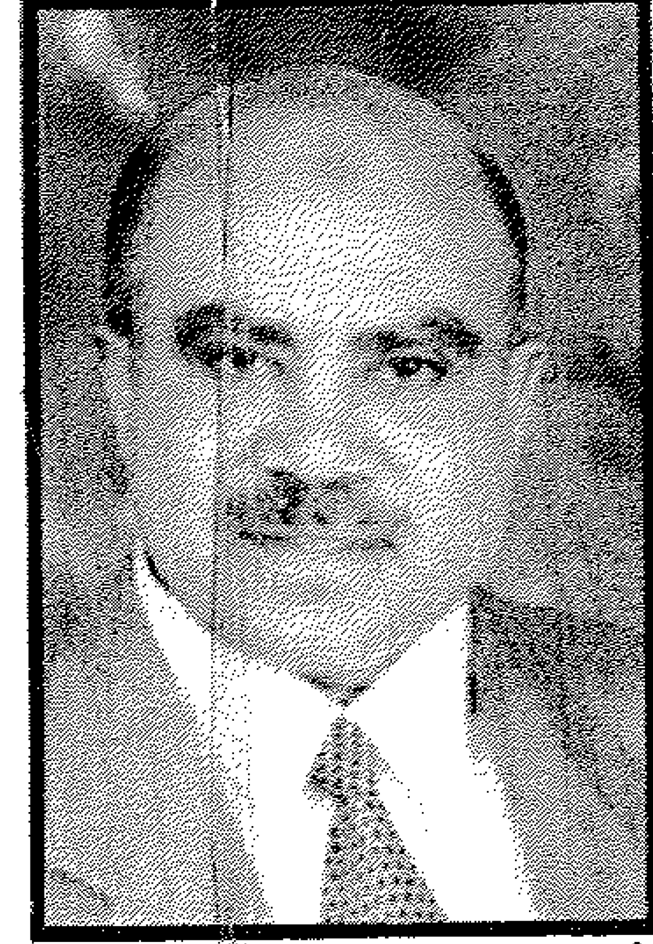
* إن العولمة لا يكفي الحديث عنها أو الكتابة فيها في منصة خطاب ، أو أطروحات ندوة ، أو حوار لقاء فكري ، أو مقالة في جريدة ، أو لقاء إذاعي أو تليفزيوني ، بل إن العولمة هي ظاهرة يجب أن نعترف بها، اعتراف مبني على الإدراك والوعي ، وهي عملية تقوم على الفهم والتحليل والاستيعاب لكافة الأمور.. واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلى امتطاء ظهر تلك الظاهرة والتفوق بها .

* إن العولمة في تيارها ما هي إلا إنفتاحاً على العالم ، والاعتراف المتبادل بالآخرين دون فقد الهوية أو الحرية الذاتية .

* إن هذا المرجع هو محاولة على طريق فهم متعمق علمي لهذه الظاهرة الإنسانية المعقدة والمركبة ... وإذا كان أي عمل مهما استهدف الكمال يكون دائماً قاصراً أمام كمال خلق الله عز وجل ، ندعو الله أن يوفقنا دائماً لتقديم كل ما يحتاجه قارئنا العربي لفائدته وفائدة وطنه وأمته .

فإلى الجميع يسعدنا أن نقدم هذا العمل الهام

الناشر



دكتور
محسن أحمد الخضيري
أستاذ الاقتصاد الإداري

* عمل أستاذاً بالجامعات المصرية والعربية
* خبيراً وممارساً للعمل الإداري في أكبر المؤسسات العربية
* مدرباً ومعد ومدير برامج تدريب متقدمة وارتقائية في أكبر مراكز التدريب العربية
* له العديد من المؤلفات التي بلغ عددها 70 مؤلفاً منها :

- اقتصاد المعرفة .
- التمويل بدون نقود .
- العولمة .
- الإدارة في عصر العولمة .
- الفكر الإداري الفائق .
- الإدارة التنافسية .
- المدير التنافسي .
- الضغوط الإدارية .
- الإدارة بالتحدي .
- الإدارة في دول النمور الاسيوية .
- الإدارة بالمشاركة في الربح .
- الإدارة التعاونية .

Arab Nile Group
CAIRO - EGYPT

ISBN.977-5919-36-3